



کتاب
مجموعه رسائل نه گانه
ابن رشد



کتاب

مجموعه رسائل نه گانه

ابن رشد

مکتبه لسان العرب



مشخصات کتاب :

نام کتاب : رسائل نه گانه ابن رشد

مؤلف : ابن رشد قرطبی

نسخه مادر: کتاب امانت داده شده از سوی آقای دکتر محمدصدر با تشکر فراوان از ایشان

دیباچه : دکتر محمد مهدی اصفهانی

ناشر : مؤسسه مطالعات تاریخ پزشکی، طب اسلامی و مکمل دانشگاه علوم پزشکی ایران با تشکر از

حمایت های مستقیم مادی و معنوی جناب آقای دکتر مهدی فتحی ریاست محترم دانشگاه و با قدردانی از

همکاری همه جانبه آقای دکتر امیرمهدی طالب

تاریخ نشر : خرداد ماه ۱۳۸۷

شماره نشر : ۹۵ دوره دوم

شماره انفرادی کتب : ۱۵۶-۱۵۷-۱۵۸-۱۵۹-۱۶۰-۱۶۱-۱۶۲-۱۶۳-۱۶۴

نوبت نشر : یکم

شمارگان : ۱۰۰ نسخه

درباره رسائل نه گانه ابن رشد در زمینه پزشکی

ابو الولید محمد بن احمد بن رشد مشهور به ابن رشد قرطبی متولد قرطبه در اندلس (اسپانیای اسلامی) طبیب ، فقیه و فیلسوف مشهور متوفی به سال ۵۹۶ یا ۵۹۵ هجری در مراکش صاحب تألیفات عدیده و متجاوز از یکصد کتاب در طب ، فلسفه و حکمت است.

او همان کسی است که با کمک یار صمیمی خود ابن زهر اندلسی (ابومروان عبدالملک بن ابی العلاء زهر بن ابی مروان عبدالملک بن محمد بن مروان بن زهر متوفی به سال ۵۵۷ هجری) صاحب کتاب التیسیر فی المداواه و التدبیر ، و با بهره گیری از کتاب یادشده اثر بسیار ارزشمند الکلیات فی الطب را تألیف نموده است (کتاب الکلیات پیش از ابن به شماره ۱۵۲ در دوره دوم انتشارات مؤسسه مطالعات تاریخ پزشکی، طب اسلامی مکمل، خرداد ماه ۱۳۸۷ منتشر شده است)

اما مجموعه حاضر که مشتمل بر ۹ رساله طب است غالباً بازنویسی و تلخیص از آثار جالینوس است. رساله اول ، تلخیصی از کتاب اسطفسات جالینوس است که موضوع آن همانطور که از نام آن بر میآید عناصر یا ارکان اربعه است.

رساله دوم کتاب المزاج است که ملخص کتاب جالینوس بقلم ابن رشد است که در ۳ مقاله تنظیم شده است. رساله سوم کتاب القوی الطبیعیه است که آن نیز تلخیصی از تالیف جالینوس است که در ۶ مقاله نگارش یافته است رساله چهارم کتاب الحمیات است که توسط ابن رشد بر پایه تالیف جالینوس خلاصه شده است. عنوان رساله پنجم العلل و الاعراض مشتمل بر ۶ مقاله و تلخیصی از کار جالینوس در این زمینه است. رساله ششم اصناف المزاج تلخیص کتاب جالینوس و رساله هفتم التریاق (پادزهر) تألیف خود ابن رشد است. رساله هشتم نیز تالیفی از ابن رشد بر اساس کتاب حفظ الصحه جالینوس است و بالاخره نهمین رساله فی حبله البرء متضمن تدابیر درمانی است

این مجموعه به همت دکتر جورج شحاته قنوتی، سعید زاید و ابراهیم مدکور تصحیح و در سال ۱۴۰۷ هجری قمری با کیفیتی مطلوب و توضیحاتی منتشر نموده اند ، امید می رود نشر این مجموعه در شمارگان اندک، مورد استفاده محققین طب اسلامی - ایرانی قرار گیرد./

تصدير بقلم الدكتور ابراهيم مذكور

بعد رينان بحق في مقدمة من وجهوا النظر نحو ابن رشد ور بطوه بالفكر المعاصر . فقد وقف عليه رسالته الكبرى للحصول على الدكتوراه ، واختار لها عنوانا جامعا شاملا وهو : « ابن رشد والرشدية » ، التي ظهرت في منتصف القرن الماضي . عول فيها بخاصة على المراجع اللاتينية ، ولم يفتسه أن يفيد من المراجع العربية والعبرية ، وكشف بوضوح عما أثاره ابن رشد من بحث ودرس في القرون الوسطى وعصر النهضة ، وأظهر مدى العناية بنص ترجماته اللاتينية . وكان لهذه الرسالة صداها في أحرى القرن الماضي وأوائل هذا القرن ، فدفعت إلى البحث عن مؤلفات ابن رشد في أصولها العربية أو في ترجماتها اللاتينية أو العبرية .

واضطلمت أكاديمية القرون الوسطى بجامعة « هارفارد » بهذا العبء طوال ثلاثين سنة في النصف الأول من القرن العشرين ، وكانت تحرص على أن تخرج المؤلف في ترجماته اللاتينية والعبرية ، وأخرجت من ذلك عشر مؤلفات ثم توقفت العمل .

ورأى الاتحاد الدولي للأكاديميات أن يحل محل هذه الأكاديمية في متابعة السير ، وإخراج شروح ابن رشد لأرسطو في صورها المختلفة ، بين جوامع وتلخيصات ، وشروح أو تفاسير .

ووزع العمل بين هيئات ثلاث، تتولى كل واحدة منها ابن رشد في اللغة التي ظهر بها . واضطلع معهد القديس توما الأكويني في كولونيا بإخراج الشروح اللاتينية ، وتولت الجامعة العبرية بالقدس إخراجها في شروحه العبرية ، وكان لمدر يد سبق في إخراج نصين هرييرين : دار أولهما حول « السباع الطيبى » ، وانصب الآخر على : « تلخيص كتاب النفس » . ثم حرصت مصر على أن تسهم بإوجها في هذا الميدان، وتولت أمر إخراج ابن رشد في نصوصه العربية، وكونت لجنة دولية أسهم فيها العرب والمستعربون ، وعينت أولا بتحديد منهج التحقيق الذى نحرص على أن نسجله في آخر هذا الكتاب . ولاحظت أن جهودا بذلت من قبل في نشر مؤلفات ابن رشد المنطقية والميتافيزيقية ، لذلك رأيت أن تبدأ عملها بإحياء مؤلفاته في الطبيعيات ، ويسعدنا أن تبدأها بهذه الرسائل الطبية، التى تكشف عن جانب بقى مغمورا من جوانب الفكر الرشدى . وكثيرا ما تحدث الباحثون عن ابن رشد المنطقى والفيلسوف والفقيه والمتكلم ، وقل أن تعرضوا لابن رشد الطيب .

ومن محاسن الصدق أن نخرج اليوم مجموعة من تعليقات ابن رشد على بعض رسائل جالينوس ، ولهذا الطيب منزلة المرموقة فى الدراسات الطبية الإسلامية . وهو فى ميدانه يعادل أرسطو فى البحوث الفلسفية والمنطقية . وعنى به مفكرو الإسلام عناية كبيرة ، وجدوا فى البحث عن مؤلفاته ، وأرسلوا بعض الرسل فى طلبها وعلى رأسهم حنين بن إسحاق شيخ المترجمين .

واحتفظت لنا مكتبة الإسكوريال بتسع رسائل من وضع ابن رشد، وكلها تعليقات وتلخيصات لبعض مؤلفات جالينوس ، فبدأ رسالة الترياق التى هى من وضع ابن رشد نفسه . وهذه الرسائل هى :

- ١ - تلخيص اسطفسات جالينوس .
 - ٢ - تلخيص كتاب المزاج لجالينوس .
 - ٣ - تلخيص كتاب القوى الطبيعية لجالينوس .
 - ٤ - مقالة في حميات المعن لجالينوس .
 - ٥ - كلام في اختصار المال والأعراض لجالينوس .
 - ٦ - مقالة في أصناف المزاج لجالينوس .
 - ٧ - مقالة في الترياق لابن رشد .
 - ٨ - في حفظ الصحة لجالينوس .
 - ٩ - في حيلة البره لجالينوس .
- ولهذه الرسائل شأنها في تاريخ الدراسات الطبية، وترجم بعضها إلى اللاتينية .
ويدور قدر منها حول الأمراض الباطنية ، وبما لجها ابن رشد معالجة تمزج بين
الطب والفلسفة .
- وقد احدى إليها في مكتبة الإسكوريال بمناسبة الذكرى المئوية الثامنة
لوفاة ابن رشد . وقام بتحقيقها الأب فنواقي والأستاذ سعيد زايد . والأول
وثيق الصلة بالفيلسوف الكبير ، وأخرج كتابا هاما يحتوي على مؤلفاته بتكليف
من المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، والثاني عاش مع تحقيق كتب الفلسفة
الإسلامية وبخاصة ابن سينا منذ ثلث قرن تقريبا . وأسهم في هذا التحقيق أيضا
الدكتورة زينب الخضري بملاحظات لها وزنها .

ونحن على يقين أن هذه الرسائل ستفتح باباً للدراسات في تاريخ الطب العربي شرقاً وغرباً . ويقدم الأب فنسواتي والدكتور غليونجي بترجمتها إلى اللغة الإنجليزية .

وقد بذل السيدان الحقان جهداً يذكر فيشكر، لاسيما ولم يكن لديهما إلا نص واحد كامل وآخراً غير كامل باللغة العربية، واستعاننا ما أمكنهما ببعض الترجمات اللاتينية .

إبراهيم مذكور



مقدمة يقدم الدكتور جورج شحانة قنواتي

منذ عشر سنوات قررت المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، بمناسبة مرور ثمانية قرون على وفاة ابن رشد ، أن تعقد مؤتمرا دوليا لإحياء ذكرى هذا الفيلسوف العربي العظيم . وقد كلفني المجلس المختص بتخصير المؤتمر أن أقوم بإعداد تقويم شامل لجميع أعمال ابن رشد ومطائنها ، على شكل ما قمت به منذ أكثر من ربع قرن في سنة ١٩٥٠ بالنسبة لابن سينا . ولفت نظرنا أثناء قيامنا بمحصـر مؤلفات ابن رشد ، أن له عدة مؤلفات خاصة بالطب ، فله غير كتاب الكليات ، الذي ذاع صيته في القرون الوسطى والذي ترجم إلى اللاتينية ، عدد من الرسائل الطبية أهمها تعليقه على رسائل الجالينوس . وقد حصصت على هذه الرسائل من مكتبة الإسكوريال بإسبانيا . ومن حسن الحظ أن لجنة ابن رشد العربية رحبت بنشر هذه الرسائل ووكلت إلى أمر تحقيقها مع زميلي الأستاذ سعيد زايد ، وها هي ذي تجد طريقها إلى النور .

١ - ابن رشد ومؤلفاته الطبية :

كان ابن رشد ، إلى جانب تعمقه في الفقه والفلسفة ، طبيا فذا . وقد اتخذه أبو يعقوب طبيا خالصا ، وإن كانت مؤلفاته الطبية لا ترقى إلى درجة مؤلفاته الفلسفية . وتتأخص هذه المؤلفات في :

(١) كتاب الكلبيات، الذي أصبح في الترجمة اللاتينية معروفا بالكوليجيت COLLIGET . ومن المعروف أن ابن رشد أراد في هذا الكتاب أن يقتصر على المبادئ العامة في الطب ، طالبا من صديقه ابن زهر أن يتولى وضع كتاب في تفاصيل الأمراض والعمل . وقد سماه ابن زهر كتاب « التيسير » .

ويجوز كتاب الكلبيات الأقسام التالية :

١ - كتاب تشريح الأعضاء .

٢ - كتاب الصحة .

٣ - كتاب المرض .

٤ - كتاب العلامات .

٥ - كتاب الأدوية والأغذية .

٦ - كتاب حفظ الصحة .

٧ - كتاب شفاء الأمراض .

وقد نشر نريستوف بورغل BÜRCEL . وهو مستشرق ألماني بجامعة برن بسويسرا، الجزء الخاص بآلات التنفس ، وقدم له مطولا وترجمه إلى الألمانية :

Bürgel, Ch., *Averroes contra Galenum. Das Kapitel von der Atmung im Colliget des Averroes als ein Zeugnis mittelalterlicher Kritik an Galen.* Nachr. d. D Akad. d. Wissensch. in Göttingen, I. Philolog. - Hist. Klasse. no. 9, pp. 240 - 263, 1967.

ولم ينشر كتاب الكلبيات في جملته حتى الآن إلا مصورا ، وقد عنى بهذا مهندس فرانكو في عام ١٩٣٩ . وبالرغم من ندرة هذه الطبعة إلا أننا استطعنا ،

لمسح الحظ ، الاطلاع عليها أثناء إقامتنا في لوس أنجلوس ، حيث توجد نسخة منها في مكتبة جامعتها .

(ب) شرح أرجوزة ابن سينا :

أراد ابن سينا (٤٢٨ هـ / ١٠٣٧ م) أن يلخص العلوم الطبية في أرجوزة ، لتكون في متناول الراغبين في تحصيل مبادئ الطب . وهي تبدأ بالبيت التالي :

الطب حفظ صحة برء مرض من سبب في بدن عنه عرض

وقد شرح ابن رشد هذه الأرجوزة . ويوجد من هذا الشرح ما يقرب من عشرين نسخة . وقد نشر النص العربي واللاتيني للأرجوزة السيناوية الدكتوران جاييه ونور الدين . أما شرح ابن رشد لهذه الأرجوزة فلم ينشر بعد ، وإن عرضت له صورة فوتوغرافية أعدت بمناسبة مؤتمر ابن رشد في الجزائر سنة ١٩٧٨ ووزعت على المشتركين في المؤتمر .

(ج) مجموعة الرسائل الطبية التي أشرنا إليها من قبل :

وتشتمل على مجموعة من رسائل ابن رشد خاصة بالطب ، وكذلك على الرسائل التسع التي نحن بصدددها .

٢ - ما ترجم إلى اللاتينية من رسائله وكتبه الطبية :

وقف المستشرق « شتايناشيدر » Steinschneider كتابا على المؤلفات العربية التي ترجمت إلى اللاتينية حتى القرن السابع عشر وهو :

Moritz Steinschneider , *Die europatischen Übersetzungen aus dem arabischen bis Mitte des 17 Jahrhunderts* ,

وبناء على ما جاء فيه نقلنا ما يتصل بأبن رشد في كتابنا : مؤلفات ابن رشد
« ص ٢٤٠ - ٢٤٢ » وهي :

(أ) كتاب الكليات الذى طبع فى الملحق الأول لمجموعة أعمال ابن رشد
المتريجة إلى اللاتينية .

Aristoteles Opera cum Averrius Commentarius, Venetis apud
Junctas 1562 - 1574. Anastatic reproduction in 1962 (Minerva
G. m. b. h. Frankfurt am Main)

(ب) شرح ابن رشد على أرجوزة ابن سينا الطبية . وقد ترجمها إلى
اللاتينية أرمينجو Armengaud .

(ج) رسالة الترياق . وقد طبعت فى المجموعة المذكورة . وقد استعنا بها
فى تحقيقات للنص العربى لرسالة ابن رشد ، فساعدتنا على استكمال الكلمات
المطموسة أو المحرفة . وجاءت هذه الأعمال على النحو التالى فى الملحق المشار
إليه :

IN X. VOLUMINE. (= Supp. I)	
AVERROIS COLLIGET libri septem, nuper dilig-	
entissime castigati	1
Libri Quinti Colliget Capita lvii. lviii. et lviii. a	
Jacob Mantino ob rei difficultatem olim tran-	
slata, antiqua translatione in lucem sunt aedita	120
Collectancorum item sectiones tres, tribus Colliget	
libris, Secundo scilicet, et Septimo respond-	
entes, a Joanne Bruverino Campegio elegan-	
tissime latinitate donate, post antiquam tran-	
slationem ob studiosorum commodum apposi-	
tae sunt	177

Commentaria in AVICENNAE Canitca diligenti-
ssime emendata, una cum ejusdem Avicennae
textu in partes, tractatus, ac capita distincto,
atque castigationibus Andreae Bellunensis exor-
nato 220
Averrois tractatus de Theriaca nunquam antea
apud latinus visus, nunc primum ex scriptis
Andreae Chyurgi repertus 306

٣ - مخطوطات ابن رشد الطبية في الإسكوبال :

(أ) الامطقات : رقم المخطوط ٨٨١ (١)

هي واحدة من تأخيمات ابن رشد لثلاث من رسائل جالينوس التي تحتويها مجموعة رسائل من يد واحدة . وكان ابن رشد يبدأ تأخيمه لراى جالينوس بـ « قال : أو بـ قال جالينوس » ، ثم يتبعه بشرحه مبتدئا بالتعبير « فنقول » . والرسائل مكتوبة على ورق بخط مغربي . وهي تقع في ١٣٠ ورقة ، وتتكون الصفحة من ١٩ سطرا . ومقاييس الورقة ١٤ على ١٨,٥ سم . والأطقات تأخيم لكتاب جالينوس :

De elementis secundum Hippocraten (Kühn,

ج ١ ، ص ٣ - ٤ ، ج ٢ ، ص ٤٩٢ - ٥٠٨ .

انظر فهرس الإسكوبال رقم ٨٧٤ (٣)

وبدايته : « قال : إنه لما كان الأمطس هو الذي يرسم بأنه أصغر الأجزاء الموجودة في الشيء ... قلت : أما القربة منها فنكا قال : وأما البعده فن حق الصناعة أن نأخذها مستقلة من العلم الطبيعي » .

(ب) المزاج : نفس رقم المخطوط ٨٨١ (٢) ورقة ٢٢

يحتوى على ثلاث مقالات : الأولى من ٢٢ إلى ٣٧

الثانية من ٣٨ إلى ٥٦

الثالثة من ٥٧ إلى ...

تاريخ الانتهاء من المخطوط هو ربيع الثاني سنة ٥٥٨ هـ الموافق مارس -
إلى إبريل ١١٩٢ م . ويقول المؤلف ، إنه قام بهذا التلخيص لابنيه أبي القاسم
وأبي محمد ، الأمر الذي يؤكد أن ابن رشد هو مؤلف هذا التلخيص .

(ج) القوى الطبيعية : نفس رقم المخطوط ٨٨١ (٣) ورقة ٦٩ ظ
تلخيص كتاب جالينوس ، وقد نقله حنين بن إسحاق إلى العربية (انظر
الأرقام ٨٤٦ ، ٨٤٧ ، ٨٤٨ (٣) في فهرس الإسكوريال) .

ويوجد أيضا مخطوط آخر لهذا المؤلف (انظر مخطوط رقم ٨٨٤ (٢)
ويحوى هذا التلخيص ثلاث مقالات أو كتب :

الكتاب الأول من ٦٩ ظ إلى ٨٩

الكتاب الثاني من ٩٠ و إلى ١٠٠

الكتاب الثالث من ١٠١ ظ إلى ... ويوجد نقص في آخر المخطوط

وفي البداية :

قال : إنه كان هاهنا فعلان خاصان بالحيوان ، وهما : الحس والحركة ،

المراد به في المكان ، وفعلان مشتركان للنبات والحيوان ... الخ .

والقوى الطبيعية ورقم مخطوطه ٨٨٤ (٢)

تلخيص لثلاث مقالات من كتاب القوى الطبيعية لجالينوس ، والعنوان

مذكور في آخر المخطوط ، انظر رقم ٨٨١ (٢)

(د) تلخيص كتاب الحيات رقم المخطوط ٨٨٤ (١)

والخط مغربي، مجموعة معظمها من يد واحدة . ١٦٣ ورقة ١٤ × ١٨,٥ مم .
انظر الأرقام ٧٩٧ ، ٨٤٩ ، (٣) و ٨٦٠ (٤) من فهرست ابن أبي أصيبعة
ج ٢ ، ص ٧٧ ، لوكلير Leclere ج ٢ ص ٩٧ وما بعدها . رينان : ابن رشد
والرشدية ، ص ٦١ و ص ٤٦٢ .

والبداية ناقصة . وقد ورد به بكثرة : تمير « قال » و « أقول » . ويبدأ
بـ « قال » (ورقة ١ ، سطر ١١) هكذا : ... وجميع هذه الأورام تولد
الحيات إذا وصلت حرارتها إلى القالب ، كما تقدم .

وقد انتهى من التلخيص يوم الأربعاء التالي شهر محرم ٥٨٩ هـ / ١١ فبراير
سنة ١١٩٣ م . وقد انتهى من النسخ إبراهيم بن أحمد .. الأزدي ، يوم الاثنين
الثالث من رجب ٦٣٤ هـ / ٢ مارس ١٢٣٧ م في حصني برشانة .

(ذ) العلل والأعراض بالحيات : رقم المخطوط ٨٨٤ (٣) ورقة ٤٢ و

هو تلخيص للعلل والأعراض بالحيات بعد أن حذف منه التطويل
والخشو . وهو يحتوي على أربع كتب مقسمة إلى ست مقالات :

المقالة الأولى من ورقة ٤٢ و إلى ٤٥

المقالة الثانية من ورقة ٤٦ و إلى ٤٧

المقالة الثالثة من ورقة ٤٨ و إلى ٤٩

المقالة الرابعة من ورقة ٥٠ ط إلى ٥٢

المقالة الخامسة من ورقة ٥٣ و إلى ٥٦

المقالة السادسة من ورقة ٥٧ ظ إلى ...

(ر) مقالة في أصناف المزاج : رقم المخطوط ٨٨٤ (٤)

يقول عنها رينان : « إن هذه الرسالة هي التي يذكرها ابن أبي أصيبعة
(ج ٢ ص ٧٨ ، سطر ٩) وهي رسالة جالينوس التي تحمل نفس العنوان »
Renan : Averroès et l' averroïsme , h. 78)

البداية : قال الفقيه القاضى الإمام . . أبو الوليد بن رشد ... الغرض في هذا
القول ، أن يفحص عن عدد أصناف المزاجات في نوع من أنواع المتشابهة
الأجزاء ...

(ز) الترياق : يوجد مخطوطان من هذه الرسالة ، وهي من تأليف ابن رشد
برقمى ٨٨٤ (٦) و ٨٧٣ (٣) .

أما المخطوط الأول فقد سبق أن وصفنا المجموعة التي وردت فيها رسالة
الترياق .

أما المخطوط رقم ٨٧٣ ، فهو مجموعة من أيادي مختلفة لإحدى عشر رسالة ،
وآخر رسالة تاريخها شوال ٧٨٩ هـ / نوفمبر ١٤٢٥ م على ورق ، خط مغربي ،
١٤٥ ورقة. وعدد الأسطر في الصفحة يختلف . (انظر البيانات الدقيقة في الفهرست
ص ٦٤) . ورسالة الترياق هي الرسالة الثالثة في هذه المجموعة ورقة ٥ ظ .

انظر ليكابر ، ج ١ ، ص ١٠٨ .

وسميونييه ' SIMONET ' ' Glosario ' P. CXVII

المسامح الرابع ،

بويج ، Inventaire ... ، ص ٣٦ ، رقم ٦٤

(ط) في حفظ الصحة : مخطوط رقم ٨٨٤ (٧) ورقة ٧٤ ظ إلى ...
كان ربنان يظن أن هذه الرسالة مأخوذة من كتاب الكليات، ولكن انضح
هند المقارنة بمخطوط مدريد (فهرست روبلس Robles رقم ١٣٢) أن هذا
التحليل خاطيء .

البداية : « أدام الله عندكم وأبق بركتكم ... حفظ الصحة يكون أسيرين
أحدهما العناية بجودة الهضم ، والثانية العناية باستخراج فضول الهضم » .

(ظ) في حيلة البرء مخطوط : رقم ٧٨٤ (٢) :

ورقة ٧٦ - ٧٨ و

البداية « الغرض في هذا القول أن نبين الطريقة الصناعية في حيلة البرء
وما هي . . . وهي طريقة جالينوس وسائر الأطباء » .

٤ - مجموعة الأسكندرية Summaria Alexandria لمؤلفات جالينوس :

وبقية الوصول إلى مصادر رسائل ابن رشد الموجودة في الإسكوريال وإلى
سبب ترتيبها بالشكل الذي هي عليه ، يجدر بنا أن نفحص قوائم كتب جالينوس
كما وصفت لنا بواسطة مدرسة الأسكندرية . ومن المعروف أن هذه المجموعة
ليست موجودة باللغة اليونانية ، إنما جمعها بعض الأطباء العرب ونسبوها إلى
يحيى النحوي .

انظر :

Cf. Steinschneider, *Al-Farabi*, pp- 163 - 174; Leclerc, *His-
toire de la médecine arabe*, t. 1, pp. 38 - 55; Meyerhof, *Alexand-
rien - Bagdad*, pp. 394 - 398; Temkin, *Hippokratismus*, pp. 48
et sas, 50 et sq; 74 - 80; Owsei Temkin, *Cnomon*, v. 9 (1933),

pp. 45 et sq.; *Studies on late Alexandrian Medicine* I. *Alexandrian Commentaries on Galen's De Sectis ad introducendos*, in *Bulletin of the History of Medicine*, t. 3 (1935), pp. 405-403; Owsen Temkin, *On Galen's Pneumatology*, in *Cesnerus* t. 6(1935), pp. 187 et sq.; Ritter-Walzer, *Arab. Übers.*, pp. 820-825; Ullman, *Die Medizin im Islam*, pp. 65-67.

وقد خصص ابن أبي أصيبعة فصلا (ج ١ ص ١٠٣ - ١٠٩) للأطباء الإسكندرانيين، ذا كرا كلام المختار بن الحسن بن بطلان. وقد لخص سبعة من أطباء الإسكندرية بينهم يحيى النحوي ستة عشر كتابا لجالينوس، كانت تستعمل أساسا لتعليم الطب في الإسكندرية، وكانت تقرأ حسب ترتيب معين. وقد لخصت هذه الكتب لتيسير حفظها ووضعت لها تفاسير. وكان تعلم الطب وقتذاك على سبع مراتب:

المرتبة الأولى:

وهو بمثابة مدخل ويحوى أربعة كتب:

١ - كتاب الفرق. ٢ - كتاب الصنامة الصغير.

٣ - كتاب النبض الصغير. ٤ - كتاب افلوقن.

المرتبة الثانية:

١ - كتاب الأسطقات (*).

٢ - كتاب المزاج (*): ثلاث مقالات.

٣ - كتاب القوى الطبيعية (*): ثلاث مقالات.

(*) تشير فئمة إلى تأليفات ابن رشد أكتب جالينوس.

٤ - كتاب التشریح الصغير (خمس مقالات) .

المرتبة الثالثة :

كتاب العلل والأعراض . (*)

المرتبة الرابعة :

١ - كتاب تعرف ملل الأعضاء الباطنة .

٢ - كتاب النبض الكبير .

المرتبة الخامسة :

١ - كتاب الجيحات . (*)

٢ - كتاب البرهان .

٣ - كتاب أيام البرهان .

المرتبة السادسة :

١ - كتاب حيلة البرء ، (*) أربع عشرة مقالة .

المرتبة السابعة :

كتاب تدبير الصحة . (*)

ومما رسالتان لابن رشد غير واردتين في هذه المجموعة ، مما : كتاب الترياق وأصناف المزاج .

الأب فنواقي

(*) النجعة أشهر إلى تلخيصات ابن رشد لكتب جالينوس .

منهج تحقيق نصوص ابن رشد العربية

ملحوظة تمهيدية :

لقد تم الاتفاق على المبادئ التي يجب أن تراعى في كل التحقيقات في اجتماع بلجان التحقيق في كولن في ١٧ مارس ١٩٧٨ ، وأيدت بإجماع في الاجتماع التالي في ١١ يونيو ١٩٨١ . ولوقوف على القواعد العامة التي يجب أن تراعى في إمداد وأسلوب التحقيقات النقدية ، على المحققين الرجوع لكتاب مارتن ل . وست وهو « نقد النصوص وفن التحقيق » שתויגרת ١٩٧٣ .

Martin . L. West ; Textual criticism and editorial technique .
Stuttgart Gotthelf Bergstrasser جوتلف برجسترامر : أصول نقد النصوص
ونشر الكتب ، القاهرة ١٩٦٩ .

المقدمة :

يمكن أن يبدأ العمل المحقق بمقدمة قصيرة وعامة عن طبيعة ومحتوى وأهمية وتأثير هذا العمل ، وذلك الأمر متروك للحقق ، بمعنى أن هذه المقدمة ليست ضرورية لكل عمل .

التصدير :

يجب أن يحتوي التصدير على :

١ - قسم خاص بالشهادات على النص المحقق الموجودة في أدب الطبقات

في العصور الوسطى ، أو عند الكتاب المتأخرين . وإذا كان لابد من مناقشة مسائل صحة نسبة العمل ، فإن ذلك يكون في ذلك القسم .

٢ - وصف تفصيل للخطوط يتضمن معلومات عن مصدر كل مخطوط ، وعن بيانات الفهارس المكتبية ، وعن الشكل الخارجى للمخطوطات : مثل خواص الخط والكتابة والتاحية الإملائية (وعلى سبيل المثال الخواص المميزة يجب ألا تتوت في الهوامش) وعن هوامش النقل التى تظهر فى المخطوطات . ويمكن تزويد هذا القسم بعينة مصورة لبعض صفحات أهم المخطوطات .

ويجب أن يعرف كل مخطوط بعلامة (ويفضل حروف مفردة من الحروف العربية) تستخدم فى الإشارة للمخطوط فى جهاز التحقيق .

٣ - قائمة بالإبانات الأخرى ، وبالذات تلك الخاصة :

(أ) بالاقباصات العربية .

(ب) بالترجمات اللاتينية والعبرية التى وضعت فى العصور الوسطى .

(ج) بالشروح اللاتينية والعبرية (أو شروح الشروح) .

البيانات الخاصة بالتراث اللاتينى والعبرى يجب أن تقتصر على إحالات بيبليوجرافية لقوائم المخطوطات (مثل أرسطو اللاتينى) شتينشيدر (Steinschneider) وللطبعات الموجودة وللدراستات من النصوص .

٤ - مراجعة المصادر ، أى تقييم المصادر المختلفة وعلاقتها بعضها ببعض الآخر ، وخاصة العلاقة بين نسخ المخطوط (وإذا أمكن العلاقة بين الوثائق الأخرى) وهو ما يتضح من مقارنة قراءاتها . وإذا كان فى الإمكان بيان نتائج

التحليل في شكل شجرة نسب المخطوطات فلا بد من طبع واحدة في نهاية هذا القسم .

• - بالنسبة للشروح ، يجب تخصيص قسم عن الترجمة العربية لأعمال أرسطو أو جالينوس التي اطلع عليها ابن رشد، ويتضمن التفاصيل البيبلوجرافية المتعلقة بأصل الترجمة وبناتها ، وفي حالة وجود الترجمة حاليا لا بد أن يتضمن هذا القسم بيانات عن مدى صلاحيتها في المخطوطات والتحقيقات ، ولا بد أن يحتوي كذلك - إذا كان ذلك ممكنا - بيانات عن العلاقة بين عناوين فصول ابن رشد ، والنصوص التي يستشهد بها ، وبين الشهادات الأخرى .

٦ - ثبت بالتحقيقات السابقة للنص ، وقائمة بيبلوجرافية بالدراسات العملية التي تعين على قراءة النص .

٧ - لا بد أن يسبق النص مباشرة قائمة برموز المخطوط ، مع توضيح لأية رموز أخرى ، أو لأية اختصارات لفظية مستخدمة في النص ، أو في جهاز التحقيق .

متن التحقيق :

تذكر البيانات التالية في رؤوس الصفحات :

- الهامش الخارجي : يذكر رقم الصفحة .

- الوسط : يذكر وحدات النص (الكتاب ، الفصل ، القسم) .

- الهامش الداخلي : يذكر وحدات وصفحات النص الذي يشرحه

ابن رشد (سواء كان لأرسطو أو لجالينوس) .

تستخدم الهوامش لترقيم سطور النص . بالنسبة للشروح لا بد من ذكر الإحالات للنص اليوناني ، سواء كان لأرسطو (في طبعة Bekker) أو لجالينوس

(طبعة Kahn) في الهامش الخارجي ، بينما يستخدم الهامش الداخلي للصفحة لإثبات أرقام السطور .

النص :

لا بد من ذكر الفصول الأصلية وأقسام النص كما حددها المؤلف ، وذلك بوضوح بواسطة عناوين أو أرقام . ومما يسهل قراءة النص إدخال تقسيمات إضافية على الفقرات مما يبرز الوحدات الأصغر في الاستدلال . ولا بد من استخدام علامات الترقيم الحديثة (النقطة ، والفصلة ، والأهمدة النصفية والمخطوط ، وعلامات الاستفهام) .

تستعمل الرموز النقدية التالية عادة :

< > الأقواس الزاوية تحيط بالحروف أو الكلمات أو الفقرات
المضافة إلى النص المنقول سواء تخميناً أو مصدر مواز .

[] الأقواس الزاوية تبرز أجزاء النص الساقطة نتيجة لتلف في المصادر الموجودة .

() الحاصرتان تستعملان لإبراز الحذف التخميني .

وعندما تكون المخطوطات سليمة ، لم يلحقها التلف ، فإن الأقواس الزاوية يمكن أيضاً أن تستعمل للإشارة للحذف في النص .

+ # العلامات الصليبية تشير إلى الكلمات التي يرى المحقق أنها حرفت تحريفًا لا يمكن إصلاحه . وفي أسفل النص لا بد من تنظيم السجلات التالية :

١ - مصادر النص :

إذا كانت متنوعة ، بمعنى إذا كانت مخطوطات مختلفة صالحة لأجزاء مختلفة من النص .

٢ - الاستشهادات :

هل المحقق أن يحدد الاقتباسات الأدبية والإشارات الواردة في النص ، بما في ذلك الاقتباسات الذاتية ، وتدوين الإحالات في مجلد منفصل بين النص والجهاز النقدي .

٣ - الجهاز النقدي للمصادر العربية :

عليه أن يشير إلى كل الاختلافات المستبعدة (بما في ذلك الأخطاء الكتابية) . وإلى كل الانحرافات عن الأصل والتي لم تثبت في النص المحقق . كما أن عليه الإشارة أيضا إلى أي شك حول صحة النص ، وإلى التخمينات القيمة . يجب استبعاد قراءات النسخ (أي النسخ التي نسخت عن مخطوط بعينه) والاختلافات ذات الطابع الإملائي البحت (فهو مما يناقش في التصدير) . يجب ألا يشتمل جهاز التحقيق على التعليقات التفسيرية (مثل تأويلات الجمل الصعبة ، والكلمات النادرة الاستعمال ، ومسائل العقيدة) ، وإذا كان ذلك ضروريا فإنه يحال إلى ملحق .

كل فقرة يجب أن تبدأ بتحديد الموقع في النص قيد البحث (وهو عادة رقم السطر) وإذا كان حجم الهوامش النقدية ليس ضخما - أي إذا كان يقتصر على ذكر الانحرافات عن المخطوط الأم - فإن الإحالات يمكن أيضا ذكرها في الهوامش الرقمية .

وتوخيا للوضوح لا بد من ذكر شهادات المخطوط بالنسبة للقراءات المقبولة ، وكذلك الاختلافات المستبعدة . ولا بد من الإشارة إلى الإضافة والحذف بعلامتي الزائد والناقص .

٤ - جهاز المقارنة بالترجمات اللاتينية والعبرية :

إذا كان متاحا ، وذلك لأنه يساهم في تحقيق النص الأصلي . ويلتزم بذلك خاصة بالنسبة لتلك الحالات التي لا يكون فيها التراث العربي كافيا من أجل تقديم نص كامل ومرص . وفي الإمكان ذكر الأصل اللاتيني والعبري إلى جانب المقابل العربي (الذي أعيد صياغته) وإن كان من الممكن إحالته إلى ملحق لأسباب فنية .

ملحوظة :

إذا كان تتابع ١ و ٢ و ٣ و ٤ . يختلف عما أشير إليه آنفا ، يوضع ذلك في المقدمة .

الفهارس :

مل المحققين تقديم :

- ١ - فهرس للأعلام الواردة في النص (بما في ذلك الاستشهادات) .
- ٢ - فهرس تحليلي للمصطلحات الفلسفية والفنية ، يتضمن كل استخداماته في صفحات وسطور هذه الطبعة .
- ٣ - وكذلك فهارس بأسماء الأماكن ، والاقتراسات القرآنية والشعرية الخ ، بالقدر الذي يتطلبه حجم الإحالات الواردة في النص .

- الصفحة التي تلى الأصل الإنجليزى نموذج لما اتبعه • • بلومبرج
H. Blumberg فى تحقيقه لتلخيص الطبيعيات الصفري . ولكن طبعة جاتج
Gätje لابد من الرجوع إليها لقراءة غلطوط بنى كامى Yeni Cami •

• • •

القرص

صفحة	
٣	- تصدير للدكتور إبراهيم مدكور
٧	- مقدمة للدكتور جورج شحاته فنوائى
١٩	- منهج تحقيق نصوص ابن رشد العربية
	الرسائل :
٢٩	١ - الأسطفسات
٧٣	٢ - المزاج
١٦٣	٣ - القوى الطبيعية
٢٩٧	٤ - الحميات
٣١٧	٥ - العلل والأعراض
٣٦٧	٦ - أصناف المزاج (المزاجات)
٣٨٧	٧ - الترياق
٤٢٣	٨ - فى حفظ الصحة
٤٤١	٩ - فى حيلة البرء



سازمان اسناد و کتابخانه ملی
جمهوری اسلامی ایران



کتاب

الاسطقات

تلخیص:

ابن مرشد

/ بسم الله الرحمن الرحيم

صل الله على محمد وآله وسلم

(١) . قال : إنه لما كان الأسطقس هو الذى يزعم بأنه أصغر الأجزاء الموجودة فى الشيء الذى هو له أسطقس عند العقل ، أو أبسطها ، لم يكن الأسطقس بالحقيقة ، ما يظهر عند الحس أصغر أو أبسط . فإنه قد تظهر عند الحس أشياء كثيرة ، يظن بها أنها واحدة بسيطة ، وهى فى الحقيقة مركبة . مثال ذلك أنك إن سمعت سمحاً بالغاً زنجاراً وتوتياً ومرتكاً ، وخلطتها ، ظننت عند الحس أن المجتمع منها شيء واحد ، وهو عند العقل مركب . ولذلك عندما فحص أبقراط عن أسطقسات الإنسان استهان بالأسطقسات التى هى أبسط وأصغر عند الحس ، وبحث عن التى هى بالطبع وعند العقل بسيطة وأولية . وذلك أن المعرفة إن كانت بهما واجبة فى هذه الصناعة ، فليست المعرفة فى هذه الصناعة بالأسطقسات التى هى أبسط عند الطبيعية ، بدون المعرفة بالأسطقسات التى هى أبسط عند الحس ، ولا المنفعة بذلك دون المنفعة بمعرفة الأسطقسات التى عند الحس .

(٢) قلت : أما القربة منها فكما قال ، وأما البعيدة فمن حق هذه الصناعة أن تأخذها مسلمة من العلم الطبيعى .

(٣) قال : وقد يجوز أن يوافق على هذه التسمية على طريق المجاز . أعنى تسمية ما هى أولية فى الحس أسطقسات . فأما على الحقيقة فلا ، فإن الأبسط فى حس زيد ، هو ليس الأبسط فى حس من بصره أحدٌ من بصر زيد . مثل الرجل المضروب به المثل فى حدة البصر ، ومثل إبصار ما كان من الحيوان أقوى بصراً من الإنسان .

مثل الجوارح من الطير العقبان وغيرها . فليس ينبغي أن يقصد لطلب هذه ،
لكن لطلب التي هي بالحقيقة أسطقسات .

(٤) قال : ولست أعرف سبيلا إلى ذلك ، إلا السبيل التي يسلكها أبقراط .

(٥) قلت : إلا سبيل أرسطو ، فإنها أخص بهذا الفحص .

(٦) قال : ومبدأ الفحص هو أن تنظر هل الشيء الذي منه قوام الأشياء

المركبة ، هو جسم واحد في جوهره بسيط غير مركب ، أو هو أجسام كثيرة
متخلفة في جواهرها . ثم تنظر إن كانت الأسطقسات أجساما ذوات صور مختلفة
كم هي ، وأى الأشياء هي ، وكيف أحوالها في أنفسها وأحوالها بعضها
عند بعض .

(٧) قلت : نقصد من هذا التقسيم أن يكون ذا صورة واحدة ، مركبا من

صورة وهولي ؛ إلا أنه سيفحص عنه فيما بعد ، مثل قول من قال : إن الأسطقس
هو واحد من الأسطقسات الأربعة .

(٨) قال : وقد بين أبقراط أنه ليس قوام الإنسان وسائر الأجسام المركبة

من أسطقس واحد بسيط ، يعنى غير مركب من مادة وصورة ، إن وجد شيء بهذه
الصفة . وذلك أنه قال : لو كان الإنسان مركبا من أسطقسات هي واحدة بالصورة
والجوهر بسيطة ، لما كان الإنسان بالم أصلا ، ولا يحس ، ولا يوجد شيء يؤلمه .

وهذا البرهان إنما قصد به أبقراط إبطال قول من يزعم أن الأسطقس هو شيء

واحد في طبيعته وجوهره ، لا قول من قال إن الأسطقس واحد بالعدد . لأن

القول بأن الموجود كله واحد في العدد ، هو قول في غاية الشناعة والاستمالة ، إذ

كان مخالفا للحس . وأما القول بأن الأشياء الموجودة مركبة من أجسام واحدة

بالصورة والقوة ، اعنى غير منقسمة لا بالكيفية ولا بالكيفية ، فقد يمكن أن يقول به قائل ، كما قال أفيفورس وديمقراطس فيما ادعوه من الأجزاء التى لا تتجزأ ، إما لأنها من الصغر بحيث لا تنقسم أصلا ، وإما لأنها لا تقبل الانقسام ، فإن بكل واحد من هذين قال فريق من أصحاب هذا القول .

- (٩) وأصحاب هذا القول يقولون إن هذه الأجرام أو الأجزاء ، ليس تنفعل ، ولا تقبل الأثر والاستحالة ، ولا لها بالطبع لا بياض ولا سواد ، ولا طعم ولا حرارة ، ولا برودة ولا وطوبة ، ولا يسوسة ولا كيفية من الكيفيات . ويقولون إن ما يظهر من هذه الكيفيات هي رؤية فقط والخلاء الذى يتحرك فيه أبدا . ويقولون إن هذه المرئيات المختلفة هي تابعة لأنواع اختلاطها وأشكالها ، ولوضعهم هذه الاسطفسات بهذه الصفة يلزمهم أن لو كان الإنسان مركبا منها لما كان يالم ، لأن الألم بين من أمره أنه تابع للاستحالة وللحس وهذه ليس يمكن فيها أن تستحيل ولا تحس .

- (١٠) قال : والأمر في صحة هذا اللزوم الموجود في هذا القياس مبين عند من ارتاض في صناعة المنطق . وأما من لم يرُض فكره في هذه الصناعة وهم في غاية المدحك والبلاجة ، فقد ينبغي أن نقتنهم بمقالات جزئية ، أعنى أن كل ما هو مركب من اسطفسات لا تحس ولا تنفعل ، أنه لا يحس ولا ينفعل . فالترك مثلا أن الإنسان لو كان مركبا من أجرام لا تنقسم ولا تقبل الأثر ، ثم أخذت إبرة فنقبت بها الجلد من الإنسان الذى بهذه الصفة لكان الإنسان لا يحس بنقب الإبرة أصلا لأن تلك الإبرة لا تخلو أن تنقب جرما من الأجرام فأكثر ، وبالجملة تؤثر فيه أو تفرق بين جرمين منها فأكثر ، ومحال أن تنقب أو تؤثر ، لأن كل واحد منها

لا ينقسم ولا يقبل الأثر أيضا، سواء سلمنا أن الإبرة تلتق ما لا ينقسم أولا تلقاء، فلم يبق المتذبح أن يدعى أن الحس يحدث عن الإبرة إلا إذا فوّقت بين تلك الأجزاء . ومعلوم بنفسه أن تفرقة بين جرمين لا يحس واحد منها أنه لا يحدث عن ذلك حس ، كما لو صرفت بها بين شرزين أو عظمين ، وبالجملة بين ما لا يحس .

٥ (١١) والأصل في ذلك أن ما لا يفعل ولا يحس ، لا يتولد عنه في المركب منه حسن ولا استعالة ، ولو كان ذلك ممكنا ، لكان من العجيب . والسبيل إلى تصحيح هذه المقدمة يؤخذ من التجربة والقياس ، وذلك أنه ليس يوجد عند تجربة الأشياء شيء واحد يمينه مركبا من أشياء لا تستحيل ولا تحس وهو مع هذا يحس ويألم . وكذلك لا يوجد عقل يقبل أن الذي يناله الألم والوجع يناله ذلك من غير أن يتأثر من غيره أو يستحيل . ولو فرضت ذلك الذي يناله الوجع من أصغر أجزاء اللحم ، والذي يحسه من أحد ما يحسه مثل الإبرة .

١٥ (١٢) قال : وأنا أقول أيضا أنه إن فرضنا الأجزاء التي لا تتميز ذوات حس ، وأنها لا تستحيل ولا تتأثر أنه لو لم يكن أن يكون المركب منها يحس ، لأنه إذا ورد على اللحم المركب من أجزاء هذه صفتها ، أعنى أنها لا تتأثر بمحسوس فليس تحس تلك الأجزاء ، لأن الذي يحس يتأثر . ومثال ذلك أنها لو ركبت إصبعها على إصبع ، ثم فوّقت بينهما تفرقة لا يتأثر عنه واحد من الإصبعين ، لم يحدث هناك حس . وكذلك إن فوّقت الإبرة بين جرمين غير متجزئين ولم يتأثر واحد منهما ، وإن كان كل منهما حساسا ، فإنه لا يحس المجتمع منهما .

٢٠ (١٣) وهذا أيضا يبين بالتجربة والقياس . وإذا كان لا يمكن أن يحدث للمركب من أجزاء لا تحس ولا تقبل التأثير ، لا الحس ولا الألم ، فكيف بالحسرى

لا يحدث لما تتركب من أجزاء لا تقبل الحس ولا التأثير حس ، فقد وجب أنه لا يمكن أن يكون تركيب الجسم الحساس لا من اسطفسات لا تقبل التأثير ولا تحس ، ولا من اسطفسات تحس ولا تقبل التأثير لكنها تكون حساسة بالقوة ، لأن الحساس ما دام لم يقبل الأثر عن المحسوس هو حساس بالقوة .

- (١٤) قلت : ومثل هذا الحساس بالقوة لا يجوز أن يوجد أيضا ، لأن كل حساس بالقوة يوجد في كل وقت من الأوقات بالفعل ، لأنها لا تقبل التأثير أصلا . ومن هنا يظهر أن تفرق الاتصال بما هو تفرق اتصال ليس يحدث عنه وجع ، دون أن يتأثر المنفصل ، وهو خلاف ما قال جالينوس في غير ، هذا الموضوع من أن تفرق الاتصال هو الموجب للوجع أو لأحد أنواعه .

- ١٠ (١٥) قال : وإذا تقرر هذا ، فقد ينبغي أن ننظر هل يجب في الجسم الحساس أن يكون مركبا من اسطفسات تحس وتقبل التأثير ، أو من اسطفسات تقبل التأثير ولا تحس . فإن هذا بقى الفحص عنه . وصدين فيما بعد أى القوانين من هذين هو الحق وذلك أن الذى يبين امتناعه هو أن يكون الحساس مركبا من اسطفسات لا تقبل التأثير ولا تحس ، أو لا تقبل التأثير وتحس ، فإن الذى يعم هذين القوانين هو أنها لا تقبل التأثير الذى هو شرط فى الحس .

- ١٥ (١٦) قال : والبرهان على أن الشيء الواحد فى جوهره لا يقبل التأثير [...] أنه إن قبل التأثير ، فإنما قبل صفة الغير ، وإن كانت الأشياء كلها من جوهر واحد ، فليس هنالك غير ، وهو أيضا مع هذا لا يبقى واحدا ، بل يكون مركبا من صفة وموصوف .

(١٧) قال : فقد وجب من هذا كله أن الاسطقسات كثيرة بالجواهر والصورة ، ولم يبن بعدكم مددها .

(١٨) قلت : هذا إذا سلم أن الإنسان وسائر الموجودات ليس هو من واحد من الاسطقسات الأربعة ، إلا أنه سيفحص عنه فيما بعد . ويحكى عن أبقراط أن النظر في مثل هذا نظر طبيعى . وأيضاً لو وضع هذا لم يكن شئاً يواجد مؤلماً لأن المؤلم هو الضد لا الشبه .

(١٩) قال : سنبحث بعد عن مددها ، لأنه خليق أن يقدم أولاً الفحص عن المعنيين اللذين ذكرتهما قبيل ، وهو هل يجب أن يكون الجسم الحساس مركباً من اسطقسات تقبل التأثير وتحس ، أو عن اسطقسات تقبل التأثير ولا تحس . وذلك أنه يظهر بطريق القسمة أن هاهنا أربعة أقسام ، وذلك أنه إما أن يكون تركيب الجسم من اسطقسات لا تحس ولا تقبل التأثير ، وإما من اسطقسات تحس ولا تقبل التأثير ، وإما من اسطقسات تحس وتقبل التأثير ، وإما من اسطقسات تقبل التأثير ولا تحس .

(٢٠) وأما القيمان الأولان فقد تبين امتناعهما ، وصعب الامتناع فيما جئنا عدم قبول الأثر والاستجابة ، وبقى الفحص عن القسمين الآخرين . ولتنظر هل لأحد منهما محال ، أو القولان جميعان ممكنان .

(٢١) فأقول : إنك إن نظرت أولاً ظهر لك أن الأمرين ممكنان ، وذلك أنك امتدحت جميع أجزاء الجسم الحساسة القريبة التي تركيب منها ، وجدتها بالتجربة والقياس كلها حساسة قابلة للتأثير . وإن نظرت في طبيعة الاسطقسات الأولى وجدتها يمكن أن تكون غير حساسة ، فتولد عنها حساسة لكونها متأثرة

بعضها عن بعض وعاملة بعضها في بعض بأنها مختلفة من التأثيرات ومختلفة بعضها ببعض حتى يحدث عن اختلاطها وامتزاجها ما هو حساس .

(٢٢) وإمكان ذلك بين من النظر في طبيعة المركبات ، وذلك أن كل مركب من أشياء ، فلا يخلو من أن تكون تلك الأشياء في المركب باقية على حالها لم تتميز ولم تستعمل بالزيادة والنقصان ، وإن كان ذلك كذلك لم يحدث عنها شيء غيرها ، أعني ذا صورة غير صورتها ، أو تكون تلك الأشياء يستحيل بعضها إلى بعض ، ويختلط بعضها ببعض . ولما كان ذلك كذلك أمكن أن يحدث في المركب شيء لم يكن في الاسطوانات .

(٢٣) وقد يظن ذلك بالاعتبار ، وذلك أنا نجد التركيب تركيبين : تركيبا ليس يحدث عنه شيء مخالف لما في أجزائه ، بل إن كان ففي الشكل فقط ، مثال ذلك البيت المركب من الآبن والحجارة ، و تركيبا يكون بالاختلاط والامتزاج . فأما التركيب الذي يكون بالمماسة والمجاورة ، فليس يحدث عنه شيء هو من غير جنس ما تركيب منها .

مثال ذلك أن كل ما يوجد في أجزاء البيت من النقل والصلابة والشكل ، يوجد في البيت ، إلا أن الشكل قد يخالف في النوع فقط ، لا في الجنس ، وذلك أنه بين أنه قد يحدث عن ضم شكل إلى شكل شكل مخالف لهما . وذلك أن من تأليف المثلثين اللذين يحدان في المربع عن إخراج القطر يحدث المربع ، فإن حدث في هذا التركيب شيء غير ما في المركب ، فإعما يكون في الشكل فقط ، وليس هو مخالفا في الجنس . فهذا النوع من التركيب لا يحدث عنه شيء لم يكن في الذي تركيب .

(٢٤) وأما التركيب الذى يكون بالاختلاط والامتزاج ، فإنه يمكن أن يحدث عنه شئ مخالف بالاسم والحد . مثال ذلك أنه قد يحدث عن اختلاط الأبيض بالأسود اللون الأخضر ، وغير ذلك من الألوان المتوسطة . ومن زعم أنه يحدث من نوع التركيب الذى يكون بالتماسة شئ لم يكن فيها منذ تركيب ، فهو يجوز أن يكون عن اجتماع ما ليس يقابل للانقسام والانفعال شئ منقسم ومنفصل ، وذلك محال . وذلك أنه ليس يمكن أن تكون الاسطفسات بصفة . فإذا جمعت من غير أن تتغير ، حدث عن الاجتماع صفة أخرى ، لأنه لو كان ذلك كذلك ، لأمكن أن تتولد عما لا يحس ولا ينفعل ما هو حساس منفعل ، كما يظن أنه يعتقد القائلون بالأجزاء التى لا تتجزأ . فقد وجب أنه لا يمكن أن يحدث الجسم الحساس ، لا من أجزاء لا تتجزأ ، ولا من تجزئة يجاور بعضها بعضا ، مثل أن يكون البارد والماء والأرض والهواء ، إذا اجتمعت وهى على حالها ، حدث جسم حساس . وإذا كان الأمران ممكنين ، وكان الشك إنما هو فى الاسطفسات الأول ، فقد يمكن أن تكون الاسطفسات الأول حساسة وغير حساسة . إلا أنه لا يشك أن هاهنا اسطفسات غير حساسة ، وهى التى تكون للأجسام التى ليست بحساسة . وهذا الشك بقى عليه ، ويبرهن من قرب . وذلك إنه إن كانت اسطفسات الحساس الأول حساسة واسطفسات الجسم غير الحساس غير حساسة ، فليس يتغير الجسم الذى ليس بحساس إلى ما هو حساس ، وذلك خلاف ما يحس .

(٢٥) قال : وإذا قد تبين هذا لمن قد ارتاض فى سياقة البرهان ، فالأجود

أن أردف ذلك بوصف شئ ، يوجد فى أقاريل أبقراط ، وذلك أنه قد يأتى

- في براهينه في الشيء الواحد الدال على ما قصد له ، ويترك أشياء كثيرة هي من جنسه في الدلالة على ما قصد ببيانها طلبا للاختصار ، وهو شيء فعله في برهانه في هذا الموضوع ، لما بين أن من حدوث الألم يستدل على أن الإنسان ليس مركبا مما لا يقبل التأثير ، نبه بذلك على سائر الأشياء التي تظهر للعيان ، مما يدل على هذه الدلالة ، مثل اللذة والحفظ والتذكر والتخيل وجميع الأشياء التي أصلها الحس .
- أعي أنها تدل دلالة بينة على ما يدل الحس من أن الإنسان ليس مركبا من اسطقس واحد في الصورة . وإذا لم يوجد — خلافا لعادة جالينوس — فيه حس لم توجد فيه نفس . فنجد أبقراط قد أشار إلى هذه المعاني ، ودل عليها ، فأرجع ما يكون من الكلام . وإن في وجزة كلام القدماء لموضعا عجيبا .

- ١٥ (٢٦) قال : فإذا قد فرغنا من شرح برهان أبقراط الاول في هذا المعنى فلنذكر البرهان الثاني الذي أردفه به ، وهو قوله : ولو كان يالم لكان شفاؤه واحدا .

- (٢٧) قال : وشكل هذا القياس هو شكل قياسه في البرهان الأول . وذلك أنه أخذ مقدا وتاليا ، على أن التالي لازم للقدم ، وهو الذي يعرف بالقياس الشرطي المتصل . ثم استثنى مقابل التالي ، فأنتج مقابل المقدم على ما تبين في كتاب القياس ، كما فعل في القياس الأول ، وهو قوله لو كان الإنسان شيئا واحدا لما كان يالم . ولما كان المستثنى في القياسين أصرا بينا بنفسه ، وكان الخفى فيه لزوم التالي للقدم ، وكما قد بينا ذلك في القياس الأول ، فقد ينبغي أن نفعل مثل هذا القياس . ومن أبلغ ما يقيين به ، أنه لو كان يالم لكان يجب أن يكون ما شفي به

واحدا، وأن ننظر في الشيء الذي يوجب له قبول الألم، وهو بين أنه ليس ذلك شيئا غير طبيعته الخاصة به .

(٢٨) فإن الشيء الذي يألم من قبل قبوله بطبيعته الألم، فإن كانت طبيعته الغالبة للألم واحدة من قبل أن الشيء في جوهره واحد، فالألم الذي يقبله هو واحد ضرورة وإذا كان الألم واحدا فالشأن له هو واحد ضرورة، وطريق شفائه وهو عودته إلى حالته الصحية طريق واحد .

(٢٩) قال : والقياس الأول هو قياس برهاني، وأما هذا القياس الثاني فإنما هو من جملة المقاييس التي تستعمل للاستظهار، وذلك أن المقدمات المتسلسلة في أمثال هذه المقاييس هي مقدمات كاذبة، ولكن الذي يلزم عن وضعها هي أمور صادقة، ومن قبل ذلك صارت تنتج الشيء المقصود إنتاجه .

(٣٠) وذلك أن الكاذب في هذا هو أن الشيء الواحد يألم، والصادق هو أنه إن كان يألم بألمه واحد، والذي ألمه واحد فشفاؤه واحد . وأما المستثنى في هذا القياس وهو أن الشأن ليس واحدا، ولا طريق شفائه طريق واحد، هو بين .

(٣١) وذلك أن من الأمراض ما يشفيها السخن، ومنها ما يشفيها البارد، ومنها ما يشفيها الرطب، ومنها ما يشفيها اليابس . وكذلك بعضها بالخلو، وبعضها بالمر، وبعضها بالقابض، وبعضها بالتفقه، وبعضها بالمالح .

(١٧) بالتفه، الطعام التفه ما لا طعم له .

(٣٢) وذلك أن الضد هو شفاء الضد ، ولذلك أنتج له ما أراد وهو أن الإنسان إن كان من شيء واحد ، وجب أن يكون شفاؤه واحدا ، لكن شفاؤه ليس واحدا ، فليس مركبا من شيء واحد .

(٣٣) قال : وإذ قد تبين هذا ، فليست بنا حاجة بمد هذا إلى البحث عما قاله أبقراط في أول كتابه ، ولا يمكن أن يفهم منه غير ما فهمنا في هذا الموضوع ، كما فهم فيرنا .

(٣٤) وذلك أن الرجل استفتح كتابه قبل أن ينظر في هذا المعنى بأن قال : أما من قد اعتاد أن يسمع من الكلام في طبيعة الإنسان شيئا خارجا مما يليق من الكلام فيها بالطب ، فليس يوافقهم هذا القول . وذلك أني لست أقول إن الإنسان بجملة هواء ، ولا من نار ، ولا من ماء ، ولا من أرض ، ولا من شيء غير ذلك أصلا مما ليس يظهر وحده مفردا في الإنسان .

(٣٥) يريد أن قوما فهموا من هذا أنه أراد أن يعلم أنه ليس غرضه في هذا الكتاب أن يعلم أن الإنسان مركب من الأجسام الأربعة البسيطة ، لأن الكلام في هذا ليس يخص الطبيب بما هو طبيب ، وإنما هو شيء يخص العلم الطبيعي . وإن فرضه هاهنا هو الكلام في اسطقسات الحيوان بما هو حيوان ، لأنه الذي يخص الطبيب .

(٣٦) قال : ولذلك حذف هؤلاء من قوله ، لفظة مفرد ، وجالينوس يقول إنه وإن كان كما قال ، غرضه ألا يتكلم إلا فيما يخص الطبيب ، فإنه إنما أراد أن الذي يتكلم مع من قال إن الإنسان مركب من ماء فقط ، أو هواء فقط ، أو نار فقط ، أو أرض فقط . وبالجملة من شيء واحد ، لان القول بذلك يمدو بإبطال صناعة الطب .

(٣٧) وأما القول بأن الإنسان مركب من الاسطقسات الأربعة ، فهو مما يوافق الطبيب ، ويستدل على تأويله بزيادة لفظ مفرد ، فإنه لو أراد مجموعها لم يقل مفردا ، وبما يقوله بعد من الرد على من قال إن الإنسان ليس هو من واحد من الاسطقسات الأربع .

(٣٨) قال : وهذا قوله بلفظه ، وذلك أنهم يزعمون أن الموجود شيء واحد ، وذلك هو الواحد ، وهو الكل ، إلا أنه يخالف بعضهم بمضا في الأسماء . فبعضهم يقول : إن ذلك الواحد ، والكل هو الهواء ، وبعضهم : النار ، وبعضهم : الماء ، وبعضهم : الأرض .

(٣٩) ثم قال : فأما الأطباء فيزعم بعضهم : أن الإنسان من دم ، وبعضهم : من بلغم .

(٤٠) ثم أنه لما أخذ في مناقضتهم ، كتب ذلك القول الذي شرحته ، وفيه إبطال قول من زعم أن الإنسان من طبيعة واحدة ، كان ذلك من أصحاب العلم الطبيعي ، أو من الأطباء .

(٤١) فلما ناقضهم مناقضة تمهيم ، قصد إلى مناقضة الأطباء خاصة ، وهو الذي قصده أولا ، وأتى بعد هذا من كلام أبقراط بأشياء يحتاج بها .

(٤٢) على أن ما تأوله من كلام أبقراط ، هو التأويل الصحيح ، وهو ما قاله في مناقضة من قال إن الإنسان من واحد من هذه .

(٤٣) وليست بنا حاجة إلى إثباتها وتلخيصها الآن في هذا الموضوع ، لأنه يذكر بعد ذلك معنى ، تلك المناقضة من كدم أبقراط ويشرحها . فلنشر نحن إلى تلخيص ما يقوله في ذلك لأن التكرير فضل .

(٤٤) قال : وقول من قال : إن الإنسان هو من واحد من الأجسام الأربعة البسيطة : ماء أو هواء أو نار أو أرض ، هو قول خارج عن المعقول . وإنما قصد أبقراط مناقضته لشهوة القائلين ، وإلا فالقول به رهونة . وذلك أن هؤلاء اتفقوا على أن الأصل شيء واحد ، ولم يأتوا بحجة مقنعة في إثبات أن الأصل واحد ، ولا أتى واحد منهم في تعيين الجسم الذي ادعى أنه الأصل .

(٤٥) بل مجتهد كلهم حجة واحدة ، أعنى أنه يمكن أن يحتج بها كل واحد منهم . ومجتهد التي سلكوها إنما هي مما ظنوه من جهة انتقال بعضها إلى بعض ، وذلك أنهم ظنوا أن بعضها ينتقل إلى بعض من جهة التكاثف والتخلخل . وكل واحد منهم استعمل هذا النحو من التكون دليلا على تعيينه الجسم الذي اعتقد أنه الأصل من هذه الأجسام الأربعة .

(٤٦) فمن اعتقد أن النار هي أصل الأشياء ، قال : إن الدليل على ذلك أن النار إذا تكاثفت صارت هواء ، وإذا تكاثف الهواء صار ماء ، وإذا تكاثف الماء صار أرضا .

(٤٧) ومن اعتقد أن الأرض هي الأسطقس قال بخلاف هذا ، وهو أن الأرض إذا تخلصت صارت ماء ، وأن الماء إذا تخلخل صار هواء ، وإذا تخلخل الهواء صار نارا .

(٤٨) ومن قال ، إن الأسطقس هو الماء أو الهواء قال بالوجهين جميعا ، أعنى أنه قال إذا تخلخل الماء صار هواء ، وإذا تكاثف صار أرضا .

(٤٩) وهذه الحجج كلها متشابهة ، وإيس فيها ما يقتضى تخصيص واحد منها .

(٥٠) والشُّنعةُ في هذه الأفاويل بينة ، وذلك أن كل واحد من هؤلاء وضع جهة استحالة هذه بعضها إلى بعض ، وهو يظن أنه يلزم من ذلك الشيء الذى خصمه منها بأنه المبتدا . وذلك أنه ليس واحد منها يجب أن يكون اسطقسا لصاحبه من جهة استحالة بعضها إلى بعض ، لأن الاسطقس هو الأول المفرد الذى منه يتركب الشيء أولا ، وهو قائم بذاته لم يتركب من شيء ، بل هو تبسيط .

(٥١) والذى يوقف عليه من استحالة بعضها إلى بعض ، هو أن لما عنصرا واحدا مشتركا ، وإلا لم يتغير بعضها في جوهره إلى بعض . وهذا هو الذى عمل أفلاطون ، أعنى أنه بين من استحالة بعضها إلى بعض أن لما جوهرها مشتركا . فإما من قبله من القدماء الحكماء مثل ماليسس وانعميدروس وأبو فليطان فكل واحد منهم ادعى في واحد من هذه الأجسام الأربعة أنه الاسطقس من جهة استحالة بعضها إلى بعض .

(٥٢) وذلك شيء لا يوقف على أن واحدا منها هو الاسطقس من جهة استحالة بعضها إلى بعض .

وهؤلاء القوم يظن بهم أنهم رأوا هذا العنصر المشترك لما من جهة استحالة بعضها إلى بعض ، فظنوا به أنه واحد منها فصارت نتائج هؤلاء القوم مختلفة من جنس واحد من الدلائل ، كما يقول أبقراط .

(٥٣) قال : ويقرب قول هؤلاء في الشناعة من قول ماليس وبرميندس ، وهم الذين اعتقدوا أن الموجود واحد بالعدد ، لأن اسم الموجود إنما يدل على معنى واحد وأنه غير متحرك ولا متناه ، وهو قول يبطل مبادئ العلم الطبيعي ، ولذلك ليس يقدر صاحب العلم الطبيعي أن يتكلم معه .

- ٥ (٥٤) وكان هؤلاء القوم إنما صاروا إلى أن الأصل واحد من قبل أنهم قالوا بقول برميندوس وماليس إن الموجود واحد من قبل أنه يدل على معنى واحد بالعدد .

(٥٥) قال : إلا أن ماليس وبرميندس ، وإن كان قولهما في غاية الشناعة ، فإنهما جملا اللازم عن قولهما ، وذلك أنهم تفسوا الإستحالة والكثرة والحركة .

١٠

(٥٦) وأما هؤلاء فوضهوا وناقضوه ، وذلك أن هؤلاء وضعوا اسطقسا واحدا للأشياء كلها ثم اعترفوا بالاستحالة ، والتغير في الجوهر ، أعنى تغيره من جوهر بفعلوا الموجودات كثيرة مثل الأجسام الأربعة .

(٥٧) قال : وقد أبلغ أرسطاطاليس في المقالة الأولى من السماع الطبيعي

- ١٥ سلكه أبقراط في الاسطقس على من قال إن الاسطقس هو واحد من هذه الأربعة .

(٥٨) وعرف أرسطو أن النظر في معاندة قول برميندس وماليس ليس

يمكن صاحب العلم الطبيعي لأنه يبطل الأصول التي منها تنبئ براهين العلم الطبيعي ،

- ٤ كما عرف أبقراط أن النظر فيمن قال إن اسطقس الإنسان هو واحد من هذه

الأربعة يبطل صناعة الطب ويرد ما يظهر للعيان منها . وذلك أن الأمر فيمن ادعى أن الموجود شيء واحد يبطل أصول العلم بالطب ، كما ذكر أرسطو . وأصول الطب كما ذكر أبقراط بن واضح .

(٥٩) وذلك أن العلم بالموجودات الطبيعية إنما هو العلم بأسباب كونها وفسادها . وبالجملة بأسباب التغير الذي فيها ، وإذا كان الموجود واحداً لم يكن للجواهر كون ولا فساد ولا حركة ، ولا بالجملة كانت الأمراض شيئاً موجوداً . وكذلك من قال هذا القول فقد أبطل صناعة الطب ، لأن الطب هو جزء من العلم الطبيعي ، وهو إنما يخدم أعمال الطبيعة في الكون والفساد . ثم من بعد ذلك فإن أنحاء العلاجات وأنحاء الشفاء كثيرة وبخلاف . ولو كان الموجود واحداً لكنت أبداننا ، إما لا تقبل شيئاً من الأسقام ، وإما إن قبلت فتقبل جلساً واحداً منها على ما تقدم .

(٦٠) وكذلك من زعم أن الاسطقس هو واحد من الأجسام الأربعة ، فقد أبطل أصول صناعة الطب . وذلك أن الأطباء يحتاجون أن يسلم لهم أن الأمراض كثيرة وأن شفاؤها يكون بأنواع كثيرة فمن لم يسلم لهم هذا فقد أبطل صناعة الطب .

(٦١) قال : فيلبي هذا المعنى قصد أبقراط بقوله إن من اعتاد الكلام الذي لا يليق بصناعة الطب ، فإنه ليس بعجيب الكلام اللائق بصناعة الطب ، وهو النظر في اسطقسات الحيوان من جهة ما يمرض ويستقم .

(٦٢) قال : وقد بين أرسطاطاليس أنه ليس لصاحب صناعة من الصناعات أن يرد من يبطل أصول صناعته بما هو صاحب تلك الصناعة ، بل

إنما يبطل قوله بما هو صاحب قول أو صاحب صناعة هي أهم من تلك
الصناعة .

(٦٣) : قال ولكن هل هذا ، فقد تكلف أبقراط الرد هل من قال إن
الاسطقس واحد من الأجسام الأربعة كما تكلف أرسطو الرد هل من قال : إن
الموجود واحد .

(٦٤) قال : ومن هنا يظهر لك إن ما قال المفسرون في قول أبقراط .
إنه عنى بقوله إن من قد اعتاد أن يسمع في طبيعة الإنسان ما هو خارج عما يوافق
من الطب ، أنه أراد بما لا يوافق الطب إقامة البرهان على أن الإنسان مركب
من الاسطقسات الأربعة ، وأنه ليس مركبا من واحد منها . فإن أبقراط يثبت
أنه مركب من جميعها ، وهذا القول هو مثبت لصناعة الطب ، لا يبطل لها .

(٦٥) قال : وعلى هذا فإننا نجد المفسرين لقول أبقراط لم يفهموا عنده
قوله ، وذلك أن أبقراط لم يرد أن قوله ليس يوافق من قال إن طبيعة الإنسان
هي الأجسام الأربعة ، ولا استعمل من يقول هذا أن يسمع الكلام المناسب
لصناعة الطب .

(٦٦) وللمفسرين أن يقولوا إن قوله مما ليس يظهر مفردا في الإنسان
ليس هو حجة في أن الإنسان ليس مركبا من الاسطقسات الأربعة ، كما توهمت
يا جالينوس أنت علينا . لأنه معلوم أن مذهب أبقراط ، إن الإنسان مركب من
الاسطقسات الأربعة ، وإنما أراد بقوله مما ليس يظهر مفردا ، ليفرق بذلك

بين إعطاء الأسباب التي ينتهي إليها فحص الطيب ، وبين الأسباب التي يفحص عنها صاحب العلم الطبيعي .

وذلك أن التي ينتهي إليها فحص الطيب من الأسباب ، هي التي تظهر مفردا في البدن ، وهي مثل الأخلاط الأربعة ، فأراد على هذا التأويل أبقراط أن ما ليس يظهر مفردا في البدن ولا خالصا ، أنه لا يفحص عنه الطيب ، وإنما يفحص عن ذلك صاحب العلم الطبيعي .

(٦٧) فيثبت من ذلك ، هو حق ، وهو قول من قال إن الحيوان مركب من الاسطقسات الأربعة ، ويبطل قول من قال : إنه من واحد منها فقط أو من بعضها . ولما كان هذا القسم هو الباطل اشتغل بإبطاله أبقراط ، بعد أن عرف أن النظر فيه ليس من صناعة الطب ، وليس إنما لم يكن النظر في ذلك طبيا من قبل أنه يبطل صناعة الطب . لأن النظر الذي ليس بطبي قد يكون فيما يثبت صناعة الطب ، وفيما يبطلها ، وذلك مما هو خارج عن جنسها . وهذا بين عند من ارتاض أدنى ارتياض بصناعة المنطق .

(٦٨) قلت : وهذا كله كأنه خارج عن الأمر المقصود أولا في هذا الكتاب ، ولكن لما أردنا أن تقوم هذه التلاخيص مقام كتب جالينوس مع اختصار قوله لم يكن بد من إثبات هذه المعاني بإيجاز .

(٦٩) فانرجع إلى ما يتصل بقوله من حيث انتهى تلخيص قوله . قال : إلا أن كثيرا من الناس لما لم يفهموا معاني أسماء مشتركة جرت في كلام كان ذلك سببا لاضطرابهم في أقاويل هذا الرجل وفهمهم عنه أشياء على غير العوالب ، مثل ما أصاب اثيناوش من أهل إيطاليا فإنه ادعى أن اسطقسات

بدن الإنسان هي الحار والبارد والرطب واليابس ، ويقول بعد ذلك إن كونها اسطقسات هو مبين بنفسه ، وأنه لا يحتاج عليها إلى برهان ، وربما سلم أنها كيفيات ، وربما سلم أنها أجسام ، ويخاف من تسليمها أنها أجسام أن يلزم أنها النار والهواء والماء والأرض .

- ٥٠ (٧٠) هذا على أنه لم يبلغ أحد من الأطباء في الشرح لجميع ما في الطب ما بلغ اثنناوش ولكنه مع هذا أخطأ في أشياء كثيرة هو وغيره . ولا أعلم أحدا من الأطباء الحُدُث استقصى علم الطب القديم ، ولا تمم السبيل التي أفادناها القدماء لكنهم مع هذا أبطلوا أشياء منها صحيحة ، وألقوا ذكرها ، كما فعل اثنناوش في قوله هذا لأنه إن سلمنا له أنها ظاهرة للشم ومعروف بنفسه ، فليس من المعروف بنفسه أنها اسطقسات ، فإن الماء والأرض والهواء والنار ، كل أحد يعرف أنها موجودة وليس يعرف أكثر النظائر فضلا عن العوام أنها اسطقسات الأجسام .
- ١٠ (٧١) وبالجملة ، فالعوام يعرفون أكثر الأسباب من جهة ما هي موجودات ولا يعرفون أنها أسباب ، مثال ذلك أن العدم وكشك الشعير واللحم وماء العسل يعرفون أنها أمور موجودة ، ولا يعلمون ما منها سببا للصحة ولا سببا للمرض وكذلك الأمر في الأدوية ، يعرفونها ولا يعرفون لمماذا .
- ١٥ (٧٢) قال : وما أرى أنه ادعى اثنناوش إلى ألا يقول إن النار والمساء والهواء والبارد ، إلا أنه لم يشعر ما في هذه الأسماء من الاشتراك .

(٧) الأطباء الحداث : الأطباء المحدثون .

(٨) صحيحة : مكثا في الأصل ، لعلها صحيحة .

(٧٣) قال وليس أقصد في هذا كله أن أخطئ ايتناوش، ولكن أحفظ من يأتي بعده أن يخطئ، مثل خطئة ، وأنه لما كان هذا، فلا سبيل لأحد أن يتعلم صناعة الطب أو أن يعلمها دون أن يكون عارفا بصناعة المنطق . ولما ذكر هذا المعنى الذى هذا اختصاره ذكر حكاية وقعت له وهو قتي ، مع بعض من كان يعلم مقالة ايتناوش في هذا المعنى .

(٧٤) قال : فقلت له إني لا أعلم على أى المعانى الموجودة يستعمل ايتناوش اسم الحار والبارد والرطب واليابس في قوله : إنها اسطقتات الأبدان وذلك أنا نجد اسم الحار والبارد والرطب واليابس ، وبالجملة الأسماء المشتقة مرة يدل بها على الكيفيات فقط ومرة يدل بها على الأجسام الحاملة لتلك الكيفيات . مثل قولنا : لون ، فإنه يدل على الكيفية [...] .

(٧٥) بأن قال : إذا قلت إن اسطقتات الأجسام الحار والبارد والرطب واليابس ، فإنما أعني به الأجسام التى هى متصفة بهذه الكيفيات .
(٧٦) فقلت له فهل معنى قولك : اسطقتس حار الجسم الذى في غاية الحرارة أو تسمى ما ليس في غاية الحرارة اسطقتسا حارا .

(٧٧) وكذلك سألتني في البارد والرطب واليابس ، فتباطأ في الجواب . فقلت له : إنما سألتك عن هذا لأنك إن اعترفت أن الاسطقتات هى مادون النار في الكيفيات الأربع وكانت الأجسام التى بهذه الصفة لا تنهاى ، وجب أن تكون الاسطقتات لانهاية لها .

(٧٨) وإن وضعت أنك إنما تطلق اسم الاسطقتس الحار على الذى في النهاية وجب أن يكون عدد الاسطقتات متناهية أى أربعة فقط . فأجابني

بان قال : ما فهم أنها متناهية وأنها أربعة . فقلت له : فقد بان إذن أنها التي في الغاية .

(٧٩) فقال لي : فما حاجتك إلى هذا التخلل .

فقلت له : لا بد أن تقول لي ما الذي أفهم منك .

- فغضب وقال : أفهم مني أن تسمى الذي قلب عليه الحار حارا والذي قلب عليه البارد باردا ، وكذلك اليابس والرطب .

فقلت له : فعلى هذا يلزمك أن تسمى اسطقسا كلما غلب عليه من الأشياء هذه الكيفيات ، فتسمى الخبز والحجر اسطقسا ، لأن قد قلب الحار على مزاجها ، وكذلك يفعل في ماء الشعير والعدس ، لأنه قد غلب البارد على مزاجها . وما أحسبك تفعل هذا ، بل إنما تسمى اسطقسا حارا ما هو في غاية الحرارة وكذلك اسطقسا باردا ورطبا ويابسا ، لأن الاسطقس هو ما كان مفردا بسيطا لا يخالطه غيره .

١٠

قال : فافهم على كذلك .

فقلت له : إذا أمرتني أن أفهم من الاسطقس الذي هو في غاية الحرارة ، فليست أفهم إلا النار فقط .

١٥

فقال : فهكذا أفهم مني .

فقلت له : إذا فهمت منك هذا في الحار والبارد والرطب واليابس ، فقد لزمك أن تكون الاسطقسات هي الماء والهواء والنار والأرض .

(٨٠) قال : فأقر بذلك ، وقال أنت الذي صيرت كلامنا إلى مثل هذه

الحال من الاضطراب ، وذكر أنه حمل عليه وعلى صناعة المنطق .

(٨١) قال جالينوس : فن ذلك الوقت جعلت ألتزم السكوت ، وأنكر كيف ذهب على أثيناوش أن قوله متناقض لأنه وضع أن الاسطقس هي الحار والبارد والرطب واليابس ، ولم يقل إنها النار والماء والهواء والأرض ، لأنه زعم أنه إنما قال ذلك ليصرف الاسطقسات القريبة الخاصة بالحيوان من الاسطقسات البعيدة ، ثم شرع في الرد على هذا الرأي ، فقال .

(٨٢) وأما أنا فقد بينت من أول قولي إن الفرق فيما بين ما هو اسطقس في الحس وبين ما هو اسطقس في الحقيقة عظيم جدا ، إذ قلت إن الاسطقس هو أبسط شيء يكون عند العقل لا عند الحس .

(٨٣) قال : وأثيناوش يعترف بهذا ، ولذلك لا يجعل ما هو عند الحس اسطقسا ، فلا يقول إن اسطقس بدن الإنسان هي العظام والغضاريف والرباط وبالجملة جميع الأعضاء المتشابهة .

(٨٤) ولكن إذا سئل عن اسطقسات هذه قال : هي الحار والبارد والرطب واليابس ، ولم يقل : إنها الماء والنار والهواء والأرض . وإذا قال ذلك فقد وجب عليه أن نسأله ما الذي يعنى بالحار والبارد واليابس والرطب ، فإن قال : أريد بذلك الغالب ، وجب أن يكون العظم وبجميع الأجزاء المتشابهة من الحيوان هي الاسطقسات ، لأن هذه هي التي توصف بغلبة أحد الكيفيات عليها ، مثل قولنا : إن العظم بارد يابس واللحم حار رطب ، فيكون الاسطقس هو الذي عند الحس وأثيناوش ليس يقول في واحد من هذه إنها اسطقسات ، لأنها إنما هي عند الحس . فقد وجب إن كان قصده أن يعطى الاسطقسات التي تتجاوز الحس إن تتراق الاسطقسات الأول التي هي النار والماء والهواء والأرض ، وطول في هذا المعنى تطول تطويلا يرجع إلى هذا المعنى الذي لخصنا عنه .

(٨٥) ثم قال : وأيضا فإنه ينكشف من جهل قول هذا الفائل إنه لا يدلم الفرق بين ما يدل عليه اسم المبدأ واسم الاسطقس ، وذلك أنهم يطلقون اسم المبدأ على العنصر المشترك للاسطقسات الأربعة الذي هو غير كائن ولا فاسد ، وعلى الكيفيات البسيطة التي فيها يقوم واحد واحد من هذه العناصر ، مثل تقوم جوهر النار من الحرارة والبيوضة اللتين في الغاية ، وهذه ليست من جنس التي هي له مبدأ . وذلك أن العنصر المشترك ليس هو من جنس الحار ولا البارد ولا بالجملة من جنس النار .

(٨٦) ولذلك في الكيفيات التي هي مبادئ هذه الأجسام . وأما اسم الاسطقس فلأنما يطلقونه على الشيء الذي هو من جنس ما هو اسطقس له ، ولذلك يقول : إن الكيفيات البسيطة اسطقسات الكيفيات المركبة وأن الأجسام البسيطة اسطقسات الأجسام المركبة .

(٨٧) قلت : أما إذا كان الاسطقس هو أقل جزء يوجد في المركب إما في الكيفية ، وإما في الكمية ، وإما في كليهما ، وكان ولا بد جزءا من المركب من جهة ما هو اسطقس وموجود فيه ، فإن يكون مثلا الجسم الحار اليابس الذي هو أقل حرارة ويسا من الحرارة واليبس الموجودين في النار أولى بأن يكون اسطقسا من جسم النار الذي في الغاية من الحرارة واليبس ، فإن النار ليست هي جزءا من المركب بما هي نار . وأما الجسم الذي هو أقل حرارة من النار ، فإنه موجود في المركب ، وكذلك الأمر في الجسم الحار الرطب الذي هو الهواء وسائر الأجسام البسيطة ، أعني أن الأجسام الموجودة منها في المركب وهي الناقصة الكيفيات عن الكيفيات التي في الغاية هي أخرى أن تكون اسطقس المركب من الأجسام التي في الغاية من الكيفيات الأول .

(٨٨) والتي في الغاية من الكيفيات الأول إنما سميت اسطفسات من قبل وجود ما ليس في الغاية منها في المركب . وإن كانت هذه الأجسام مختلفة في المركب ، وغير مميزة إلا في العقل ، فليس ذلك مانعاً لها من أن يقال فيها إنها اسطفسات المركب ، بل من هذه الجهة يصح فيها أن يقال إنها اسطفسات لشيء واحد بالمدد لا اسطفسات لمركب ليس واحداً إلا بتباس أجزائه التي تركيب منها أو انصالحها ، بل هذه هي الاسطفسات الخاصة بالجسم المتشابه الأجزاء . وقول أئيناوش إنها الاسطفسات الخاصة بالحيوان من جهة ما هو مركب من أجزاء متشابهة هو الصحيح ، وإن كان فيه بعض مجوز .

(٨٩) لأن المتشابهة الأجزاء منها ما يقبل الحس والنور ، ومنها ما لا يقبل ذلك . والطبيب إنما عليه أن ينتهي في صناعته إلى معرفة طبائع الاسطفسات التي هي جزء من موضوعه . وأما أن يفحص من أي الأجسام التي في العالم هي هذه الاسطفسات فليس عليه ذلك بحسب ما هو طبيب .

(٩٠) وصل هذا فهم المفسرون بأجمعهم قول أبقراط الذي استفتح به كتابه في طبيعة الإنسان ، وهو قوله : أما من قد اعتاد أن يسمع من الكلام ما هو خارج عن صناعة الطب ، مما ليس يوجد في الإنسان مفرداً ، فليس يعجبه هذا الكلام ، وذلك أني لا أقول : إن الإنسان ماء ولا نار ولا هواء ولا أرض .

(٩١) وإذا فهمت أنت هذا من أمر الاسطفس ، انحلت لك جميع الشكوك التي يتشكك بها جالينوس على أئيناوش ، وهل المعلم الذي كان يعلم الاسطفسات هل مذهب أئيناوش الذي أحقه جالينوس ، وذلك أن هذه الاسطفسات التي تركيب منها الأجسام المتشابهة الأجزاء التي هي موجودة فيها هي

محدودة الكمية في جسم جسم من الأجسام المشابهة . وليس يلزم من وضع هذه اسطفسات ، أن تكون الاسطفسات غير متناهية ، كما أزمه جالينوس .

(٩٢) وكذلك من وضع هذه اسطفسات لايلزمه أن الاسطفسات هي الكيفيات ، حتى يكون السبب في غاظه أنه لم يتميز له دلالة الاسم المشتق المقول مرة على الكيفية ، ومرة على الجسم الحامل للكيفية ؛ ولا الاسم المشترك أيضا .
المقول على المبدأ والأسطقس اسم الاسطفس ، كما زعم جالينوس .

(٩٣) ولا يلزمه أيضا أن تكون الاسطفسات هي المشابهة الأجزاء التي يتسبب جواهرها إلى غلبة كيفيتين من الكيفيات التي ليست في الغاية ، أعنى فاعلة ومنفصلة . كما تنسب جواهر الأجسام البسيطة إلى كيفيتين من الكيفيتين اللتين في الغاية أعنى فاعلة ومنفصلة ، مثل مانسبة العظم إلى البرودة واليبوسة التي ليست في الغاية ، ونسبة الأرض إلى البرودة واليبوسة التي في الغاية ، حتى يكون من قال بهذه الاسطفسات فإنما قال بالاسطفس الذي هو عند الحس ، كما ظن جالينوس أنه يلزم إثناورش .

(٩٤) وذلك أنه قد تبين في العلم الطبيعي أن كل جسم فهو مركب من مادة وصورة . فإذ الأجسام البسيطة هي العنصر المشترك لها الذي الوجود له إنما هو بالقوة على ما بين هنالك ، وصورها هي الكيفيات الأربع البسيطة التي في الغاية ، أعنى اثنين منها : فاعلة ومنفصلة ، مثل الحرارة واليبس اللذين في النار ، والبرودة والرطوبة اللتين في الماء .

(٩٥) وأما الأجسام المشابهة الأجزاء ، فإذها هي الأجسام الأربعة لامن حيث هي في كيفياتها في الغاية ، بل من حيث هي أنقص منها . ولا بد

وذلك شيء يعرض لها باضطراب عند مخالطة بعضها لبعض ، من قبل خالط يخلطها وهو المكون والفاعل .

(٩٦) فاما صورتها فهي صورة الاسطفس الغالب على المجتمع منها . مثال ذلك إن كان الغالب على الجسم المتشابه الأجزاء النار ، قيل في ذلك الجسم المتشابه الأجزاء أنه حار يابس ، لا أنه في الغاية ، كما هو في النار ، بل بحسب الغالب .

(٩٧) ولذلك لايلزم مع جالينوس الذي من آل أئناوش ما ألزمه من أنه لم يعرف أن الاسطفس هو الذي في الغاية من الكيفيات الأول .

(٩٨) فسيعرف أن الاسطفس هو الذي يحد بحسب الكيفيات الغالبة عليه ، وذلك هو الجسم المتشابه الأجزاء ، مثل اللحم الذي يحد بأنه حار رطب ، والعظم الذي هو بارد يابس . فيلزمه أن تكون المتشابهة الأجزاء هي الاسطفسات للحيوان ، فيلزمه أن يكون الاسطفس هو الذي عند الحس .

(٩٩) وذلك أن القياس الذي استعمل هو قوله لما كان الحار والبارد والرطب واليابس ، كل واحد منها يقال على ثلاثة أوجه ، إما على أنه كيفية وإما على أنه جسم مفرد لا يخالطه شيء ، وإما على أنه جسم مختلط . ووجدنا أن الاسطفس ليس هو الكيفية ولا الجسم المترج ، فقد بقي أن يكون الاسطفس إنما هو الذي هو مفرد غير مترج ولا مختلط ، لكنه ذو كيفية بسيطة وذلك هو الماء والنار والهواء والأرض .

(١٠٠) فإن هذا التقسيم نقصه منه قسم رابع وهو أن يكون الاسطفس الجسم الذي هو جزء من الجسم المترج ذو الكيفية الناقصة . ولما أحس جالينوس بقوة قول من زعم أن أبقراط ليس يرى أن الأجسام الأربعة هي الاسطفسات ،

لقوله مما ليس يظهر مفردا في الإنسان، أخذ يحتفل في معاندة هذا القول وتلخيصه هو ما أقوله .

(١٠١) قال : وأما من فر من أن يقول إن هذه الإساطس هي الاسطقسات من قبل أنه ليس يظهر في البدن شيء منها ، أي يخرج منه ولا يرد على البدن شيء منها ، ففي غاية الجهل . وذلك أنا إذا أوردنا على البدن ما هو من الاسطقسات ، وخرج عنه ما هو من الاسطقسات فقد تخرج عنه الاسطقسات ، وترد عليه الاسطقسات .

(١٠٢) قال : وليس لهم أن يقولوا إن معنى أن يكون اسطقسا ما يخرج من البدن مفردا ولا يرد عليه مفرد ، لأنهم أطلقوا القول إطلاقا . ولو أرادوا أنها إنما هي اسطقسات من قبل أنها ليست تخرج من البدن صرفا ، ولا ترد عليه صرفا ، لم ينتج لهم من ذلك أنها ليست اسطقسات ، ولا أيضا إن كان لا يرد منها على البدن شيء صرف ، ولا يخرج من البدن منها شيء صرف ، كان ذلك مما يوجب ألا ينتفع بمعرفتها في صناعة الطب .

(١٠٣) ولا يجب أيضا أن يكون قد أخطأ في قوله من قبل إنها اسطقسات من قبل إنها إنما تورد على أبداننا ما هو مركب منها . أي لو سلمنا ذلك على أنها قد توردنا على أبداننا كثيرا ، وهي في حال قريبة من أن يكون صرفا ، مثل الماء : فإننا نستعمله عند الشرب والاستحمام والهواء عند التنفس والبارد عند ما يعيننا البرد .

(١٠٤) وأقول أيضا : إنه يظهر في كثير من الحيوان أنه يورد على بدنه أرضا ، مثل الحيوان الذي يأكل الرمل والتراب .

(١٠٥) فإن أرادوا بهذا القول إنه ليس يدخل البدن شئ منها من قبل أن الذى يصطلى بالنار ليس يصطلى بها حتى يحترق ، ولا الشارب لساى يشربه حتى ينفطر ، قيل لهم السبب فى هذا معلوم ، وهو أنه متى هلك واحد من الاسطقسات التى تركب منها بدن الحيوان هلك ضرورة الحيوان . فإذا ورد البارد على بدن الحيوان إيرادا يهلك الجزء الحار الذى فى بدنه ، هلك الحيوان ضرورة .

(١٠٦) وكذلك الأمر فى كل واحد منها . والذى لا يفسد الحيوان من ذلك هو ما يرد عليه من خارج بقدر ما تحلل منه ، فإن ورد عليها أكثر مما تحلل هلك الحيوان .

(١٠٧) قال : وأنا أتمس أن أكشف الأمر فى ذلك ، وذلك هو أن أبدان الحيوان فى تحلل دائم عن الكيفيات التى من داخل ومن خارج ، وهى الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة ، أعنى أنها تنقص وتتغير فى كيفياتها . وإذا كان ذلك كذلك فيجب إن كان المتحلل والمتغير يراد منه أن يبقى محفوظا أن يرد عليه بقدر ما تحلل منه ، وإن ذكر ما أفرط عليه من الكيفيات التى تفسده .

(١٠٨) والشئ الذى من قبله يقع القمع للكيفية غير الطبيعية المضرة به هى الكيفيات المضادة للطبيعة لها ، وهى التى تسمى أدوية .

(١٠٩) والشئ الذى به يقع القمع لما تحلل منه ليس هو كيفية لكنته هو شئ شبيه بجوهره ، وهو المسمى غذاء .

(١١٠) وإن كان تغير أبداننا عظيما داوينا ذلك بأن أوردنا عليه كيفيات الاسطقسات الأولى ، أعنى أنه متى كان التغير فى الحر مفرطا أوردنا عليه النار ، ومتى كان فى البرد مفرطا أوردنا عليه البار ، وأما متى كان التغير دون ذلك فلنا

نورد ما هو مركب من الاسطوانات وتقرى أن تكون الكيفية الغالبة عليه من الضدية بقدر ما خرجت الكيفية الطبيعية عن الاعتدال إلى الزيادة أو النقصان .

(١١١) وربما اجتمع لنا الأمر في الأغذية الدوائية ، أعنى أنا نخلف بها بدل ما تحلل ، ونصلح الكيفية المفترطة ، فالاسطقس ليس يتناوله حيوان على أنه فذاء .

(١١٢) فلذلك لا يجب أن يطالبونا على أن من شرط الاسطقس أن يكون يرد على الشيء الذى هو له اسطقس ، وذلك أن الذى يرد غذاء والغذاء تشبيه من قبل أنه مركب من الاسطوانات التى منها الهدن مركب تركيبا متشابهيا .

(١١٣) قال : وإنما أقصد بهذه المعاندة كلها لمن لم يفهم كلام أبقراط وتبيين من ذلك أنا في حاجة دائمة إلى الاسطوانات فرمما كانت حاجتها إليها على أنها مفردة ، وربما كانت على أنها مركبة من جهة ما لاحدى كيفياتها غالبية على الشيء المركب الذى يتناوله . وذلك إما غذاء إن كان المقصود خلف ما تحلل من الجوهر أو دواء إن كان المقصود تعديل ما أفرط من الكيفيات .

(١١٤) قال : وقد بين لك أن كثيرا ما يسمى أبقراط الاسطوانات بأسماء مشتقة من كيفياتها ، فيقول الحار اليابس وهو يريد النار ، والبارد الرطب وهو يريد الماء . وذلك في مثل قوله إذا مات الحيوان انحل الجزء اليابس الذى فيه إلى اليابس ، والرطب إلى الرطب ، والحار إلى الحار ، والبارد إلى البارد . وذلك أن الانحلال هو من صفات الأجسام ، لا من صفات الكيفيات . وذلك أن الأشياء التى تركبت منها طبيعة الحيوان عند الكون فإليها ينحل عند الفساد ، وأما الكيفيات فليس يقال فيها إلا أنها تفسد .

(١١٥) قال : وإذا نظرت في أفاويل أبقراط في الاسطفسات تبين لك غلط من زعم من الأطباء أن أبقراط ليس يرى أن هذه الأربعة هي اسطفسات جميع ما يكون ويفسد ، وأنه ليس يرى أن كيفيات هذه الاسطفسات هي الاسطفسات . وذلك في مثل قوله إن لم يكن الحار عند البارد ، واليابس عند الرطب ، معتدلا بعضها لقياس بعض ومتساويا بعضها لبعض ، لكن كان يفضل على الآخر فضلا كثيرا لم يحدث الكون . وذلك أن الكيفيات مجردة لا تترج ، فيحدث منها حيوان ، وإنما يحدث الحيوان عن الأجسام التي بهذه الكيفيات .

(١١٦) قال : وأنا جاهل كلامي أولا في الإنسان ، فأقول إن تركيب بدن الإنسان هو تركيب من الأجزاء التي هي آلات ، مثل الرأس والصدر واليدين والرجلين ، وهي التي تسمى آية ، أي ليس يسمى الجزء منها باسم الكل . و تركيب هذه الآلية هو من التي تسمى المنشابهة ، وهذه هي التي يسمى الجزء منها باسم الكل ، مثل الليف والأغشية واللحم والعظام وما أشبه ذلك . وهذه تذكر في كتب التشریح ، وقد وصفت رأى أبقراط في ذلك في كتاب مفرد .

(١١٧) وهذه الأجزاء هي مركبة من الأخلاط الأربعة التي هي الدم والبلغم والمرارة السوداء والصفراء .

(١١٨) وهذه ، فيدبغى أن تفحص عنها وعن أنواعها ، وهذه هي اسطفسات عند الحس ، وهذه هي الخاصة بالحيوان ، وهي التي تفحص عنها في هذا الكتاب على القصد الأول وإياها قصد أبقراط في كتاب طبيعة الإنسان في قوله مما ليس يظهر مفردا ، وهذه هي متولدة من الأغذية ، والأغذية من الاسطفسات الأربعة ، وهذه هي اسطفسات عند العقل .

(١١٩) وإنما كانت هذه أولا، لأنها ليست من شيء، وهذه هي مشتركة لجميع المركبات، وذلك أنه ليس يشك أحد أن كل نبات فهو من هذه الأربعة، وأن غذاء الحيوان من جهة أنه من النبات أن هذه الأربعة هي الاسطقسات الأولى البسيطة، وكيفيات هذه الاسطقسات التي هي بها اسطقسات، وهي التي منها اشتقت لها الأسماء هي الحرارة والبرودة والرطوبة واليوسفة التي هي من هذه في الغاية .

(١٢٠) وذلك أنه إذا كان كل واحد منها في العنصر المشترك كان به هو ما هو مثال ذلك أنه إذا صارت الحرارة واليوسفة في العنصر كان نارا، وإذا صارت الرطوبة والبرودة في العنصر كان ماء، أعنى في الغاية، وذلك أنه ليس واحد من هذه اسطقسا من قبل أنه أبيض أو أسود أو ثقيل خفيف أو غير ذلك من الكيفيات الأخرى، بل من قبل الكيفيات الأربع الفاعلة والمنفصلة . فإن هذه هي التي يفعل بعضها في بعض دون غيرها حتى يكون الاختلاط والمزاج الذي يتولد منه نوع نوع من الأجسام المتشابهة . ولذلك كانت هذه الكيفيات هي أسباب تولد جميع الكائنة الفاسدة . واستحالة هذه الاسطقسات بعضها إلى بعض بين في العيان ولذلك واجب أن يكون لها عنصر مشترك .

(١٢١) قال : وإذ قد تقرر هذا كله من مذهب أبقراط فأنا حائذ إلى تقسيم البرهان الذي استفتحنا به هذا الكتاب من براهين أبقراط ، وذلك بأن أضيف إليه الأشياء التي تبين بها أن الاسطقسات هي أكثر من واحد ، بل هي هذه الأربعة ، فإن من شأنها الاستحالة .

(٨) ذلك : في الماش ، بخط أحر : « كوت بسمى النار [الماء] الموى والنار » .

(١٢٢) فنقول : إن الإنسان لو كان شيئا واحدا لما كان بالم ، فإن هذا القول مع وجازته يلزم عنه أمران اثنان : أحدهما أن الاسطفسات أكثر من واحد ، وأن من شأنها الاستحالة إذ الألم لا يكون إلا باستحالة على ما تبين ، والاستحالة من قبل جوابه مختلفة .

• (١٢٣) قلت : أما قوله إن لم يكن من اسطفس يقبل التأثير أنه يلزم أن يكون أكثر من اسطفس واحد بالصورة فليس يلزم ، وإنما يلزم أحد أمرين : إما أن يكون من اسطفس واحد يقبل التأثير عما ليس باسطفس ، وإما من أكثر من واحد يقبل التأثير .

(١٢٤) قال : وإذا كان ذلك كذلك فقد ينبغي أن تنظر أى الكيفيات هى الفاعلة للاستحالة ، وهو مما يظهر للعيان أن الأجسام يستحيل بعضها إلى بعض ، وأن ذلك يكون بإسخان بعضها لبعض أو بتبريد بعضها لبعض ، أو الترطيب أو التجفيف . فإن هذه الاستحالة يتبعها تبدل جواهر الأشياء فى اسمها وحدها ، فإن الهواء إذا استحال من قبل الحرارة عاد نارا ، وإذا استحال من قبل البرودة عاد ماء .

١٥ (١٢٥) من هنا يظهر أن الاستحالة ليس هى تكاثفا ولا تخلخلا ولا اجتماعا وأتراكفا ، كما ظن آل أفينورس وأنكساغورس وابن دقليس فى قول الاسطفسات هى الأجسام المتشابهة الأجزاء ، وأنها تخرج بعضها من بعض ، وقول ابن دقليس إن الاسطفسات ليس يستحيل بعضها إلى بعض فى الجوهر .

(١٢٦) و إذا صح أن هذه الكيفيات الأربع لها ثلاث خواص ، إحداها
أنها مشتركة لجميع الأجسام ، وما سواها خاص لبعض الأجسام مثل الطعوم
والألوان والروائح . والثانية أنها فقط من بين سائر الكيفيات تحيل الموجودات
في جملة جوهرها ، فإنه لا التقييل ولا الخفيف ولا الخشن ولا الأملس يحيل
الموجود في جملة جوهره أى يتقله من موجود إلى موجود ليفسيران بالاسم
والحد . والثالثة أن سائر الكيفيات ينحل إليها مثل انحلال اللزج إلى الرطب
والصلب إلى اليابس .

(١٢٧) إن الاجسام التى لها توجد هذه الكيفيات الأربع في الغاية أنها
اسطقسات الأجسام الكائنة الفاسدة ، وأن هذه الكيفيات هي سبب الكون
والفساد ، وهو بين أن الأجسام التى لها توجد هذه الكيفيات هي أربعة وأن
كل واحد منها تقوم بكفيتين : فاعلة ومنفعلة .

(١٢٨) قال : فأما من يزعم أن علة الانفعال هو الخلاء والنقب فقد
ناقضهم أرسطوطاليس وناقسطوس وستقصي نحن أقاؤ بلهم في غير هذا الكتاب
فإن الاشتغال بذلك هاهنا من الفضل .

(١٢٩) ومن هنا يظهر أن أبقراط هو أول من استخراج علم الاسطقسات
وإن كان لم يمتون كتابه بالاسطقسات ، كما فعل القدماء بعد . ولما كانت المادة
أن يمتون الكتاب الذى يتضمن هذا المعنى في زماننا بهذا الاسم ، عنونت هذا
الكتاب بالاسطقسات على مذهب أبقراط .

(١٣٠) قال : ومن فهم ما قلناه في هذه الأشياء ، قدر أن جميع ما قاله
أبقراط في هذا المعنى في كتابه المعنون بطبيعة الإنسان من أمر الكون والاستحالة
والمزاج ، وسنشرح نحن هذا المعنى في كتابنا في المزاج .

(١٣١) وأما كيف تتمرج الأشياء التي تتمرج في جهاثها ، هل يكون ذلك بعمل كفيياتها بعضها في بعض فقط ، كما رأى أرسطو ، أو بتداخل أجزائها الجسمية بعضها في بعض ، فليس ذلك مما لا بد للطبيب من معرفته ، ولذلك لم يعرض لهذا المعنى أبقرات . إلا أن الشناعات التي تلزم من قال إن الأجزاء الجسمية يدخل بعضها في بعض ، وتتمازج ، ليس يلزم من قال إن الكيفيات هي التي من قبلها يقع التمازج .

(١٣٢) فقد ينهني أن نختار هذا القول . وذلك بأن نقول إن الشراب إذا خالط الماء فإنما يخالطه بأن ينقسم كل واحد من أجزائه إلى أجزاء في غاية الصغر ثم يفعل كل واحد منها في صاحبه حتى تتحد كفيياتها اتحادا تصير به شيئا واحدا وجمعا متشابه الأجزاء .

(١٣٣) يريد من قبل أنه إن لم يضع هذا وجب أحد أمرين : إما أن تكون الأخلاط إنمسا هو عند الحس ، أو تداخل تلك الأجسام بعضها في بعض ، وذلك شنيع مستحيل ، أعنى تداخل الأجسام بعضها في بعض . لأنه لو وضع ذلك ، كما يقول أرسطو ، لكان العام كله يدخل في حبة جاورس فنقسمه إلى أمثال حبوب الجاورس ، وإدخال بعضها في بعض .

(١٣٤) قال : ومتنصف أمر المزاج الذي يكون لكلية الأشياء في كتاب الأدوية .

(١٣٥) قال : وإذا قد تقرر أمر هذه الاسطقسات المشتركة لجميع الأجسام ، فقد أراني أن آخذ في تبين جلس ثان من الاسطقسات ، وهي التي تخص ما له دم من الحيوان .

وأما التي تخص الإنسان فهي أعضاؤه المعروفة بالمتشابهة الأجزاء ، وإن كان يشاركه في هذه الأعضاء كثير من الحيوان مثل العروق الضواريب وغير الضواريب ، والهمب والمصب والرباطات والأغشية ، وإن كانت ليست مثل أعضاء الإنسان في جميع أحوالها . وقد توجد لكل حيوان أعضاء خاصة وسنضمها في كتاب التشريح ، أعنى العامة من هذه ، والخاصة بالإنسان .

(١٣٦) وهذه العناصر القريبة التي نطلبها ها هنا ، هي التي يحتاج في كونها جزءا من الإنسان إلى استحالة واحدة . لكن لما كان بيننا أن الدم يحتاج إلى استحالة واحدة ، وذلك أنه بين للجميع أن جميع أعضاء ما له دم من الحيوان إنما حدودها عن الدم الذي ينصب إلى الرحم ، انفقوا على أن الدم من هذه العناصر .

١٠ (١٣٧) لكن لما كان الدم يظهر أنه يشوبه البلغم ، والمترذات السوداء ، والصفراء ، فبالواجب ما اختلف الناس . فقال بعضهم إن كون الإنسان إنما هو عن الدم فقط ، وقال بعضهم إنه من الأخلاط الأربعة ، وهو قول أبقراط .

(١٣٨) قال : وليس يمكن أن يأتي في ذلك برهان قاطع ، كما أمكننا ذلك في أمر الاسطقتات . وذلك أن لكل واحد برهانا يدعيه . ولكن أنا متمسك أن أبين ما أقدام أبقراط أن يتوهم أن أصح القوانين هو القول بأن الأخلاط الأربعة هي المنصر لجميع أعضاء الإنسان ، وذلك أن كل واحد من الأعضاء البسيطة المتشابهة الأجزاء وجدناه مخالفا في مزاجه الدم ، وبعضها مخالفا لبعضها في المزاج الغالب ، مثل مخالفة اللحم للعصب ، والمصب والعروق للعظام ، فإن اللحم حار رطب ، والعروق حارة يابسة ، والدماغ بارد رطب ، والعظم بارد يابس . وكذلك العصب والمختلفة ، واجب ألا يكون عن اسطقس واحد ، فإن

كانت من الدم فالدم ضرورة من اسطقسات مختلفة ، وذلك أن الدم الذى يخلق منه الجنين ، يجب أن يكون الجزء الذى يخلف منه العظم غير الجزء الذى يخلق منه اللحم ، وكذلك الحال فى عضو عضو ، فيخلق من الجزء البارد اليابس الذى فيه العظم ومن الحار الرطب اللحم ، ومن البارد الرطب الدماغ ، ومن الحار اليابس العروق الضواريب .

(١٣٩) وكذلك غذاء كل واحد من الأعضاء يكون من العنصر الشبيه به . وإذا كان الدم بهذه الصفة فالجزء اليابس الذى فيه هو الصفراء ، لأن الصفراء حارة يابسة ، والجزء الذى فيه البارد الرطب هو البلغم ، والجزء البارد اليابس هو المرة السوداء ، والحار الرطب هو الدم الخالص نفسه . وقد يشهد لهذا ما ترى من اختلاف أجزاء الدم ، فإننا نرى فيه ما هو أسود لقلبة السوداء عليه ، وما هو أحمر رقيق لقلبة الصفراء عليه ، وما هو أبيض فليظ لقلبة البلغم عليه . وهو وإن كان واحدا فى الحس ، فهو فى ذلك كاللبن ، فإنه كما أن اللبن إذا فسد قد ينحل إلى جبنية ومائية ، كذلك الدم إذا فسد انحمل إلى جزء شبيه بالمائية التى فى اللبن ، وإلى جزء فليظ شبيه باللبن وهو كالتفل العكر الذى فيه . وقد ترى فى الدم خيوطا إذا حررت من الدم لم يجمد الدم ، فالدم كما قلنا يظهر اختلافه فى لونه وقوامه إلى أجزاء شبيهة بالأخلاق الثلاثة ، فهو ضرورة مركب منها .

(١٤٠) قلت : قال جالينوس إن هذا البرهان ليس بقطعى من قبيل أنه إذا كانت فى الدم أجزاء حارة يابسة على لون الصفراء ورقتها ، وأجزاء باردة يابسة على لون السوداء ، وغلاظها وأجزاء باردة رطبة على لون البلغم وظلظه ، وكانت الصفراء حارة يابسة بذلك اللون ، والقوام الذى يظهر فى الدم ، والبلغم باردا رطبا بذلك اللون والقوام الذى يظهر فى البدن ، والسوداء باردة يابسة بذلك اللون

والمزاج ، والنظ الذي يظهر في الدم أن يكون الجزء الحار اليابس الذي فيه صفراء ، ولا أن يكون البارد الرطب الذي فيه بلنما ، ولا البارد اليابس سوداء ، فإن الموجبة توهم الانعكاس ولا تنعكس . وهذا البرهان يأتلف من موجتين في الشكل الثاني .

٥ (١٤١) وقد تبين أن ذلك غير منتج والأولى أن تكون هذه فضلات الدم التي تتميز منه عند الطبخ ، وحينئذ يتم كونه ، كما يقول جالينوس في كتابه في القوى الطبيعية .

(١٤٢) ومن الدليل على ذلك أن الطبيعة قد أعدت لهذين المفضلين هضوين يتقيان الدم منهما وهما المرارة والطحال .

١٠ (١٤٣) فالذي يقتضيه برهان أبقراط وهو ما يظهر من أمر الدم أنه تتولد منه أعضاء مختلفة هو أنه ذو أجزاء مختلفة بالقوة ، لا أنه من أجزاء بالفعل مختلفة سوى الاسطقات الأربعة ، لأنه لو كان ذلك لكان تولد الجسم من أكثر من جسم واحد بالفعل وهو الكيلوس الذي منه يتولد أولا .

(١٤٤) وأما الحجبة الثانية فإنه قال إن الاسطقس يجب أن يأتي عليه وقت يظهر فيه في البول مفردا ، ولسنا نجد الدم يظهر في البدن وحده مفردا . فإذا ن ليس الدم هو الاسطقس بل يجب في الاسطقس أن يظهر الدم دائما في البدن .

(١٤٥) ونحن نرى الأبدان تظهر فيها هذه الأخلاط الأربعة دائما أعني الدم أيضا ، والمرتان ، والبلغم . وذلك أن أي وقت سقيت فيه الإنسان دواء يخرج الصفراء خرجت منه الصفراء ، وكذلك الأمر في البلغم والسوداء . ومتى فتحت له عرقا خرج منه الدم ، فدل على أن هذه الأربعة هي اسطقتات البدن ، أعني الدم الخالص ، والمرتين والبلغم إذا اختلطا بالدم الصافي .

(١٤٦) قلت : إذا سلمنا أن الاسطقس يجب أن يظهر في البدن مفردا في كل وقت ، فليس يجب عكس ، هذا ، وهو أن كل ما يظهر في البدن مفردا فهو اسطقس لأنه لا يجب عكس الموجبة الكلية .

(١٤٧) على أن القضية القائلة إن كل ما هو اسطقس يجب أن يظهر في البدن الذي هو له اسطقس مفردا هي قضيتنا قد دفعها فيما ساف . وذلك يماند قول من ادعى أن الإنسان مركب من ماء ونار وهواء وأرض ، وإنما تصدق هذه القضية على الاسطقسات التي هي بالفعل في المركب . فأما التي بالقوة ، فليست تصدق عليها .

(١٤٨) ونخص الاسطقسات التي بالقوة أنها إذا طزرت بالفعل فسدت المركب ، فإن كان الدم الذي منسه تتولد الأعضاء وتتذى مركبا من الأخلاط الأربعة البسيطة ، فهي فيه موجودة بالقوة ، فيلزم إذا سقينا الدواء المسهل أن يفسد الدم المركب فلا ينفع الدواء المسهل ، ونحن نجد سقى الأدوية يصاح الدم . فدل على أنها فضول الدم لا اسطقساته . فإن الاسطقسات هي بالقوة في المركب ، وليست هي اسطقساته .

(١٤٩) فهذه هي حل ما في هذه المقالة . ولم يتولد شيء مما قصد ذكره ، إلا ما حكى هن أبقراط في رأيه إنما يسهل بال جذب والرد على إسقليادس الذي يزعم أن الدواء المسهل ليس يجتذب الخلل المخصوص به ، وإنما يجلب البدن إلى ذلك الخلل فتدفعه الطبيعة ، ويقع الانتفاع بذلك من جهة الاستفراغ العام الذي هو

(٩) طزت : العزاجة : كلمة مشتقة من الطازج ، وهي الطراوة والجددة والنفاة [المعجم الوسيط] .

عنده سبب البرء ، لأنه يرى أن الأمراض إنما هي من قبل الكثرة والامتلاء والاستفراغ ولذلك كان الإقلال من الطعام نافعا ، لأنه ممن يقول بالأجرام التي لا تتجسرا .

(١٥٠) قال : وإن الذي دعا أبقراط إلى أن يعتقد إن إسهال الدواء

يكون بالحبذب ، أنه متى شرب إنسان من الدواء الذي يخرج المرار ما كان منه مفرطا ، كان أول ما يسهله أو يقيئه المرار ، ثم من بعده البلغم ، ثم المرار الأسود ، ثم الدم النقي ، ثم يموت ذلك الرجل وإن سقيناه ما يخرج البلغم ، أسهل البلغم أولا ، ثم الصفراء ، ثم السوداء ، ثم الدم . وإن سقيناه ما يخرج السوداء أسهل السوداء أولا ، ثم الصفراء ، ثم البلغم ، ثم الدم .

(١٥١) قال : وذلك أن ما يشاهد من هذا ينتج أن الدواء يخرج الخلط

بالحبذب ، وذلك أنه يدل هنا على أنه يجذب أولا الخلط المشاكل له ، فإذا ضعف البدن جذب الخلط الذي هو أقرب إلى الخلط الذي من شأنه أن يجذب ، أو الأمهل خروجا ، حتى يجذب الدم بآخره عند استيلاء الضعف على البدن . ولو كان إنما يسهل بأن يحيل البدن إلى ذلك الخلط الذي من شأنه أن يحيل البدن إليه ،

لكان لا يقف فعل الدواء ، حتى يحيل جميع البدن لأنه ما كان ليكون في أول الأمر يقوى على أن يحيل البدن إلى طبيعة الخلط وهو قوى ، ثم إذا ضعف البدن في آخر الأمر لا يقدر أن يحيله إلى ما شأنه أن يحيله إليه ، بل يجب ضرورة إما ألا يحيله أصلا من أول الأمر ، وإما أن يحيله إلى أن يقع الموت إلى ذلك الخلط الذي من شأنه أن يحيله إليه .

(١٥٢) قال : ولو كان إنما ينتفع بالدواء المسهل من جهة الاستفراغ
لكان إذا سقينا من به يرقان ، فإن ما يسهل البلغم انتفع بذلك كما ينتفع إذا سقينا
ما يخرج الصفراء . وكذلك كان ينتفع من به الاستسقاء الحمى الذى هو من البلغم
إذا سقينا صاحبه ما يخرج الصفراء . وهذا كله خلاف ما يحس ، لأننا إن سقينا
من به الاستسقاء الحمى ما يخرج الصفراء هلك ، وكذلك إن سقينا ما به يرقان
ما يخرج البلغم هلك .

(١٥٣) قال : وكما أن الاغتذاء إنما يكون بالقوة الجاذبة التي في الأعضاء
للغذاء ، كما يجذب المغنيطس الحديد ، كذلك الإسهال إنما يكون عن جذب الدواء
الخلط المخصوص به ، وبهذه القوة يلتم أمر الإسهال وأمر الاستفراغ . لكن متى
أفرط فعل الدواء جذب من الأعضاء الرطوبات المشاكلة لها ، فيتردد ذلك
الجذب ، ويضعف البدن يجذب سائر الأخلاط والرطوبات ، حتى يفسد البدن .

(١٥٤) قلت : قد كان القياس بوجوب أن يكون الاغتذاء من فعل
الطبيعة ، وكان اغتذاء بالقوة الجاذبة أن يكون الإسهال بالقوة الدافعة ، وجالينوس
يعترف بذلك في الإسهال الذى يكون من تلقاء نفسه . فإن كان الدواء المسهل آلة
بها تفعل الطبيعة الإسهال ، فقد يجب أن يكون الدواء يفيد البدن حالة بها يتها
الخلط ، لدفع الطبيعة إياه ، ويفيد القوة الدافعة حالة بها تقوى على الدفع . وهذه
الحال إن كان الإسهال إنما يكون بذوبان ما هو جامد من الأخلاط ، يكون
تسهيل الأخلاط وترقيقها ، وتميزها مما هي مختلطة به . فتبطل القوة المساسكة
التي في الأخلاط ، وإذا ضعفت المساسكة قويت الدافعة . فالدواء على هذا إنما
هو يحيل لجوهر الخلط ، ويخرج له من البدن بإذايته وتسييله . ولذلك إذا أفرط

هذا الفعل تمدى إلى جميع الأخلاط وأخرج الدم بآخوه ، لأن الطبيعة به أشخ ، والقوة الماسكة له أقوى . ولو كان الدواء إنما يفعل الإسهال بجذبه الخلط الذى من شأنه أن يستغرضه ، لكان من أول الأمر معاندا للطبيعة ، ولم يكن الإسهال مما ينتفع به إلا بالعرض ، مثل قول إسقليادس .

- ٥ (١٥٥) ومن الدليل على أن الدواء يجلب الأخلاط ويسيلها ، أن شمخ الحنظل قد يسهل من يضعه على خارج بدنه ، من غير أن يشربه . ولو كان الدواء إنما يسهل على طريق الجذب لكان يجذب الأخلاط على أقصر الخطوط التى يتبدئ بين الخلط ، كما يفعل المغنيطس بالحديد . ولو كان ذلك كذلك للقى البدن أوجاع عند تفرق اتصال الأعضاء بمحركة الأخلاط التى كانت تنفذ فيها على أقصر الخطوط التى بينها وبين الدواء ، لخرج الدواء والأخلاط محرقة به .
- ١٠ (١٥٦) بل فعل الدواء إذا حصل في تجويقات أعضاء الغذاء هو كفعل الأدوية التى إذا مضغت سببت الخلط الذى في الدماغ وفى أعلى الحنك ، حتى يتلاءم من ذلك الخلط .

- (١٥٧) فهكذا النحو من الاستفراغ هو الذى ينبغى أن يفهم من نحو استفراغ الدواء ، ولا يشك أنه يعرض للعضو الذى استقر فيه الدواء حرارة زائدة من الدواء ، فيلزم أن يحدث فيه جذب ما ، شبيه بالجذب الذى يحدث في الهجوم التى بالنار ، فيعين هذا الفعل القوة الدافعة .

(١٥٨) إلا أن هذا النوع من الجذب ليس هو من نوع جذب المغنيطس الحديد ، وهو وإن كان معينا في الإسهال فهو مُسهِّل بالعرض . فإن فهم عن جذب

الدواء هذا المعنى ، كان صحيحا ، لكن الأصل في فعل الدواء إنما هو إذا به الأخلاط .

(١٥٩) وإبطال القوة المسسكة التي فيها ما يعرض أيضا للعضو الذي فيه الدواء من حدوث قوة جاذبة فيه ، لا في الدواء .

(١٦٠) ويشبهه أن يكون هذا هو الفرق بين الإسهال الكائن من تلقاء نفسه ، وبين الذي يكون بالدواء ، وما يبعد أن تكون الطبيعة في الإسهال الذي يكون من تلقاء نفسه يميل فيسخن الأعضاء التي هي طرق الاغتذاء ، حتى تحدث فيها قوة جاذبة ، وتسيل الأخلاط ، وتذوّبها ، وتدفع القوة الدافعة ، فينتج فعل الإسهال من هذه الأفعال الثلاثة . ولذلك كان الذي يعالج به الإسهال المفرط أولا وبالذات هو تفتيح الأخلاط ، وتضييق المجارى وإحراق القوة الدافعة والمنمّية للأخلاط من الدم والأعضاء . وأيضا فإن الدواء يحمل بقوة العضو الذي يحمل فيه ويذوّب الأخلاط فتدفع سائر الأعضاء الأخلاط إلى ذلك العضو . فمن قبل هذه الأسباب كلها أو أكثرها يكون إسهال الدواء ، والله يوفق للحق من يشاء .

كامل

تلخيص اسطوانات جالينوس

والحمد لله على نهاية والشكر بلا غاية

وصلاته على خيرة خلقه وخاتم أنبيائه

محمد صلى الله عليه وسلم



سازمان اسناد و کتابخانه ملی
جمهوری اسلامی ایران



کتاب

المزاج

تلخیص:

ابن مرشد

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ صَلَّى اللَّهُ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَسَلَّمَ

المقالة الأولى

تلخيص المقالة الأولى من كتاب المزاج

- (١) قال جالينوس : وقد بين أفاضل الأطباء والأجلاء والفلاسفة أن أبدان الحيوان مركبة من الحار والبارد والرطب واليابس ، وأنه ليس مقادير هذه في الأبدان مقادير متساوية ، وأنه إنما يكون عن هذه أولا المتشابهة الأجزاء على جهة الاختلاط والمزاج ، وإلا لم يكن من المجتمع شيء مغاير بالجوهر . وبيننا نحن ذلك وجميع ما يحتاج فينا إلى البيان من أمرها في كتابنا الذي عنوانه بالاسطقسات على مذهب أبقراط ، فهو أول في التحليم قبل هذا ، وهذا الكتاب يليه . والقصد الأول في هذا الكتاب هو أن نحصى أصناف الأمزجة الأول وأنواعها .
- (٢) وتبتدى قبل ذلك بشرح الأسماء ، فنقول : إنه متى قلت ، إن الأبدان مركبة من الحار واليابس ، والبارد والرطب ، فافهم التي في الغاية من ذلك ، وهي الاسطقسات الأربع . ومتى قلت في شيء مركب إنه حار رطب أو بارد يابس ، فافهم عنى أنى أريد بذلك الكيفيات الغالبة على ذلك الشيء ، لا التي في الغاية ، فإن ذلك إنما هو في الاسطقس .
- (٣) وإذ قد تقرر هذا فأقول : إن قوما قالوا : إن أصناف الأمزجة أربعة على عدد أصناف الاسطقسات : حار يابس ، وحار رطب ، وبارد رطب ، وبارد يابس . وهذا هو رأى المشهورين من الفلاسفة والأطباء .

(٤) قال : وقوم أحر قالوا : إن الأمزجة اثنان فقط : حار يابس ، وبارد رطب . قالوا : لأنه لا يجتمع حار رطب ولا بارد يابس ، لأن من شأن الحرارة أن تيبس ، ومن شأن البرودة أن ترطب . فهذا هو قول هؤلاء ومجتهم .

(٥) وأصحاب القول الأول ماندوا هؤلاء بمعاندتين : كل معاندة منها اختصت بفريق منهم . أما حجة أحد الفريقين فقالوا : إن الحرارة لا تفعل اليبوسة ، ولا البرودة تفعل الرطوبة ، فإن قالوا : إن كل شيء وإنما يفعل بمثله لا ضده ، فالحرارة إنما تفعل حرارة فقط ، واليبوسة إنما تفعل يبوسة فقط .

(٦) قالوا : ومن قبل هذا صارت الأجسام الحارة اليابسة تسخن وتيبس ، والأجسام الحارة الرطبة تسخن وترطب ، كالحال في الماء السخن .

(٧) ولذلك قد ينتفع من أصابه مزاج حار يابس من الشمس بالاستحمام بالماء الحار الرطب ، لأن الرطوبة تفعل فعلها ، وإن كانت مع الحرارة ، وكذلك البارد الرطب يبرد ويرطب كالحال في الماء البارد ، والحار اليابس يسخن وييبس كالحال في الشمس والنار ، والبارد اليابس يبرد وييبس كما يقال في الريح الشمالية .

(٨) وبالجملة فالتغير والاستحالة إنما تكون من ضد إلى ضد ، وذلك بين بالاستفراء ، فإن الحار يستحيل إلى البارد ولا يستحيل إلى اليابس ولا إلى الرطب ، وكذلك الرطب يستحيل إلى اليابس واليابس إلى الرطب ، وكذلك في جنس جنس من أجناس المتضادة . فإن اللون الأسود يستحيل إلى الأبيض أو إلى المتوسطات التي بينها ولا يستحيل إلى الحرارة والبرودة إلا بالمرض . وكذلك نقول إن من لا نحوى صار نحويا ، ولا نقول إنه صار من لا نحوى موسيقوس إلا بالمرض ، وإنما نقول من لا موسيقوس صار موسيقوسا ، ولهذا قد يظن

في بعض الأوقات على مزاج الحيوان الحار على البارد والرطب على اليابس ،
وفي وقت آخر عكس هذا في أصل قول هؤلاء إنه ليس يمتنع وجود مزاج حار
رطب ولا بارد يابس ، وإنما الذي يمتنع من هذه التراكيب مزاج حار بارد
أورطب يابس .

- ٥ (٩) وأما الفريق الثاني من هؤلاء وهم الذين يسمون لهم أن الحرارة تفعل
يبوسة ، والبرودة رطوبة فإنهم يقولون إنه ليس يمتنع في أول كون الحيوان أن
تجتمع الحرارة مع الرطوبة حتى تكون مزاج حار رطب . ثم إذا طال الأمر تغلب
فيه الحرارة البرودة ، والرطوبة اليبوسة ، وذلك أنه إذا أمعن به السن أفتت
الحرارة الرطوبة فيصير البدن حارا يابسا ، ثم إذا تمدى به الزمان أيضا غلبت
البرودة الحرارة فغلت البرودة . قالوا بالذي يلزم عن قول من قال إن الحار يعني
الرطوبة ، ليس هو أن الحرارة لا تجتمع مع الرطوبة ، وإنما يلزم عن ذلك أن
البدن الحار الرطب لا يبقى على حاله ، بل ينتقل إلى اليبوسة .

- ١٥ (١٠) قال : بين هذه الأقاويل ، بين هؤلاء أن الأمزجة أربعة ، وأنها
ليست اثنين . وذلك أنهم يقولون إن التراكيب التي تحدث من الكيفيات هي
سنة ، يعطل منها اثنان ، وهي التي تكون من المتضادة ، أعنى : الحار والبارد ،
والرطب اليابس ، إذ يستحيل هذا التراكيب تبقى أربعة ، فيجب أن يوجد
في المركبات أربعة ، كما يوجد في الاسطقسات .

قال : فأما ما تركوه ونقصهم ، فهذا موضع ذكره .

(٨) أنت : [هكذا في المخطوط] .

(١١) أقول : إنهم تركوا المزاج المتقدم على هذه وهو المعتدل ، فإن هذه الأربعة لا تفهم إلا بالقياس إلى هذا المزاج ، وصناعة الطب إنما تطلب رد المزاج الخارج عن المعتدل إلى المعتدل ، بأن تسخن ما صار أبرد من المعتدل بقدر ما نقص عن المعتدل ، وتبرد ما زاد على المعتدل في السخونة بقدر ما زاد عليه . وكذلك يفعلون فيما خرج عن الاعتدال إلى اليبوسة أو الرطوبة .

(١٢) فقد كان يجب عليهم أن يذكروا أولا هذا المزاج ولا يلفوا ذكره ، إلا أن بعضهم قال إن هذا المزاج محصور في الحار الرطب ، فيقال لهم يقولوا إن الأمزجة خمسة . وذلك أنه لا يخلو الأمر من أحد وجهين : أما أن تكونوا تركتم واحدا من أصناف الأمزجة الردية ، وهو الذي تغلب عليه الحرارة والرطوبة فلبة مفرطة ، وإما أن تكونوا تركتم المعتدل ، وهو الأظهر من قولهم . وذلك أن قولهم مزاج حار يابس أو بارد رطب ، ليس ينبغي أن يفهم من ذلك الكيفيات الغالبة على ذلك المزاج . فإن كان المعتدل هو المزاج الحار الرطب ، فقد تركوا المزاج الحار الرطب المضاد للبارد اليابس ، وهذا هو الذي يغلب عليه الحار والرطوبة ، والمعتدل هو الذي لا يغلب عليه كيفية من الكيفيات فلبة إفراط . فإن كان المعتدل الحار الرطب كان الحار قد وضع غالبا فيه غير غالب ، وكذلك تكون الرطوبة غالبية لا غالبية ، وذلك مستحيل . فينبغي أن يكون مزاجا رديا ما تغلب الحرارة والرطوبة عليه .

(١٣) قلت : هذا لا يلزمهم ، لأن الحار الرطب يختلف بالأقل والأكثر ، فتكون الغلبة التي للمعتدل منه دون الغالبة التي في الردي منه ، وقوله إن المزاج المعتدل هو الذي لا تغلب عليه كيفية من الكيفيات فلبة إفراط ، هو حق . ولكن يلزم أن تكون بعض الكيفيات هي الغالبة عليه لا فلبة مفرطة ، وذلك أنه قد تبين

في العلم الطبيعي أنه لا يكون كون للركبات إلا بغلبة الكيفيات الفاعلة ، وهى الحرارة والبرودة للتعلمة ، وهى الرطوبة واليبوسة ، وأن تكون المتضادة من كل واحد من هذه هى الغالبة لضدها ، حتى تكون الحرارة هى الغالبة للبرودة ، والرطوبة لليبوسة ، فى الحيوان .

- ٥ . (١٤) وإنما يسمى هذا المزاج متمدلاً بالإضافة إلى جودة أعمال الحيوان ، وبالإضافة إلى الأطراف الخارجة عن هذا المزاج فى النوع الواحد بالزيادة والنقصان . فأما المعتدل الذى يتصور فيه تساوى الكيفيات على الحقة ، فلاس يمكن أن يوجد على ماتين مما قلناه ، وسندين هذا أكثر بعد .

- (١٥) قال جالينوس : نزعهم هؤلاء أن من خواص المزاج المعتدل أن يكون الحار فيه أكثر من البارد ، والرطب أكثر من اليابس . لأن البارد إذا غلب عليه ١٠ غلبة يسيرة أحدث سوء مزاج ، وإذا غلب أكثر أحدث مرضاً ، وإذا غلب غلبة شديدة أحدث موتاً . وكذلك يعرض فى اليابس .

- (١٦) قال : ويلزمهم مثله فى المزاج الحار الرطب ، أعنى أنه إذا غلب غلبة يسيرة أحدث مرضاً ، وإذا غلب غلبة مفرطة أحدث موتاً ، لأن القياس فيما ١٥ واحد .

(١٧) قلت : إن الفرق بينهما أن الحار الرطب يوجد فى جنسه المعتدل وغير المعتدل ، والبارد اليابس لا يوجد فى جنسه المعتدل . وذلك أن هؤلاء يقسمون المزاج الحار الرطب ، فيقولون منه معتدل ومنه خارج عن الاعتدال ، ولا يقولون فى سائر الأمزجة ذلك .

(١٨) قال جالينوس : ولا يظن بنا أحد ممن يذمون حال الهواء الذي قد

غلبت عليه الحرارة والرطوبة غلبة إفراط . فقد بان أن الأمراض تكون غلبت عليها

الحرارة والرطوبة غلبة مفرطة من جنس الأمراض القتلية وذلك أنه قد كان يدفع

هذا الرأي قوم من أصحاب ائيناوس الذي من إيطاليا وذلك أنهم كانوا يقولون

إنه لا يوجد مرض حار رطب ولا حالة من أحوال الهواء الحارة الرطبة تدم وإنما

المذمومة اليابسة مثل الجمر ، أو الباردة الرطبة مثل الاستسقاء ، أو البارد اليابس

مثل السوداء . ويحتجون لذلك بأوقات السنة فيقولون : إن الشتاء إنما صار غير

معتدل لأنه بارد رطب ، والصيف غير معتدل لأنه حار يابس ، والخريف لأنه

بارد يابس . وإنما صار الربيع معتدلا لأنه حار رطب . وكذلك يحتجون في

هذا بالأسنان فيقولون : إن سرالصبا إنما صار معتدلا ، لأنه حار رطب ،

ويقولون : إن الدليل على اعتدال مزاج هذا السن أفعال الطبيعة فيه ، لأنها في

هذا الوقت توجد أفضل ما هي عليه ، ويقولون إن الدليل على أن الحياة حارة

رطبة أن الموت الذي هو ضدها هو بارد يابس .

قالوا : وإذا كان ذلك كذلك ، فالمزاج الحار الرطب هو أعدل الأمزجة .

ويقولون : إن أرسطاطاليس وثاوفرسطس كانوا يمتقدون هذا الرأي .

(١٩) قلت : قول هؤلاء إن كل مزاج حار رطب هي إفراط ، كما أن

قول جالينوس إن كل مزاج حار رطب ، مرض إفراط أيضا .

(٢٠) قال : وسأبين أن هذا لم يكن من مذهب أرسطو وأن آل ائيناوس

لم يفهموا قوله على ما ينبغي ، وأما في العاجل فإني أروم لمن قال بهذا القول أن

يبين له أن يخالف نفسه ، وأنا أبين ذلك بأن أجمع قولهم في جملة واحدة ، فأقول :

إن قولهم إن الريح حار رطب ، وليس هو معتدلا خطأ بين جدا ، وذلك أن الريح ليس هو من الرطوبة بحال الشتاء ، ولا من الحرارة بحال الصيف ، فيجب من ذلك ألا تكون واحدة من هاتين الكيفيتين فيه مفرطة . وقول أولئك في الريح إنه حار رطب يدل على أن غلبة هاتين الكيفيتين غلبة مفرطة .

- (٢١) قلت : هذا لا يدل عليه قولهم ، لأن الحرارة والرطوبة تختلف بالأقل والأكثر ، فهم يريدون أن تغلب عليه الرطوبة لا مثل غلبتها على الشتاء وتغلب عليه الحارة لا غلبتها على الصيف لكن غلبة معتدلة موجبة : للكون واللشوه .
- (٢٢) قال : وإنما غلطوا من وجوه : أولها أنهم أرادوا أن يحدوا في أوقات السنة الأصناف الأربعة من تركيب المزاج ، والثاني من قبل أن الريح
- ١٠ احتمن من الشتاء وأرطب من الصيف .

- (٢٣) قال : ولكنه ليس يجب أن توجد تلك الأمزجة الأربعة في أمزجة السنة ، إذ كنا لسنا نراها فيها . ووصفهم الريح حارا رطبا بمقايسته بالشتاء والصيف ليس بأولى من وصفهم إياه باردا يابسا ، أعنى باردا بالإضافة إلى الصيف ، ويابسا بالإضافة إلى الشتاء . وذلك بأن الحار والرطب لما كانا اسمين يدلان على الإفراط ، لم يكن قولهم بحق ، ومن ذلك أن الريح معتدل في أحواله ،
- ١٥ وليس ينبغي أن نقدره بسائر الفصول ، لأنه يلزم أن نصفه بالحرارة والرطوبة والبرودة واليبوسة كما قلنا ، وإنما ينبغي أن نعتبره في نفسه على حده ، وذلك أن قولنا في الشتاء إنه بارد رطب ؛ ليس هو من قبل أنه أبرد الأوقات وأرطبها ، بل من قبل أن الرطوبة والبرودة غالبية على مزاجه . وكذلك تقول في الصيف إنه حار يابس باعتبار ذاته لا بالمقايسة إلى وقت آخر .
- ٢٥

(٢٤) قال : وإذا اعتبرت الربيع بهذا الاعتبار وجدته لا يظلب عليه الحر ولا البرد ولا الرطوبة ولا اليبوسة ، فيتدين لك أنه متوسط بين أطراف الكيفيات ، إذ ليس تغلب فيه الحرارة واليبس كما يغلبان في الصيف ، ولا البرودة والرطوبة كما يغلبان في الشتاء . ولأجل هذا قال أبقراط : إن الربيع أجمع الأوقات وأقلها موتا ، والخريف أيضا . فهو أقل حرا من الصيف وأقل بردا من الشتاء . ومن قبل هذا ليس ينسب إلى الإفراط في الطرفين . لكن مع هذا فيه شيء ردي ، وهو أنه متباين المزاج في طرفي النهار ووسطه ، أعني أن الحزني في وسط النهار أكثر مما يجب لوسط النهار من طرفي النهار والبرد في طرفي النهار أكثر مما يجب لطرفي النهار ، فهو بهذا منشئت المزاج غير معتدل بخلاف الربيع ، فيكون فيه في وسط النهار حر شديد ، وفي طرفي النهار برد لا يناسب ذلك الحر . ١٠

(٢٥) ولذلك يقول أبقراط : إذا حدث في يوم واحد حر وبرد معا ، فتوقع أمراضا خريفية . ولذلك ليس هو معتدلا ولا متوسطا ، ولكنه مع هذا ناقص الحرارة عن الصيف ، وناقص البرد عن الشتاء . وإذا كان الأمر على هذا ، فليس ينبغي أن يقال فيه أنه بارد يابس قولاً مطلقاً ، كمثل قول أولئك ، إذ ليس فيه واحد من هذه غالباً في الغاية ، ولكن لأن اليبوسة فيه أغلب من الرطوبة ، قيل فيه أنه يابس . وأما مزاجه في الحر والبرد فإنه يختلط منهما اختلاطاً على غير استواء ، فإن أرادوا أن يعضوا تركيب الأمزجة الأربعة في فصول السنة ، فليس يخطئون في إضافتهم الحرارة والرطوبة إلى الربيع ، لكن في إضافتهم اليبوسة والبرودة إلى الخريف . على أنه لو سلم لهم أن الخريف بارد يابس ، لما كان يلزم أنه أن الربيع حار رطب ، لأن تركيب الأمزجة الأربعة كلها خارجة عن الاعتدال . فلو كانت تركيب الأزمنة الأربعة هذه التركيب ، لكانت السنة كلها خارجة ٢٠

عن الاعتدال . لكن لما كان للعالم نظام وترتيب ، لم يجوز أن تجرى كلها على الحالة الخارجة عن الاعتدال . فإن الأشباه كان أن تكون أوقات السنة كلها أو أكثرها معتدلة ، وإن كان فيها غير معتدل أن يكون واحدا منها لا كلها ، كما يلزم عن وضع هؤلاء .

- ٥ . (٢٦) قلت : أما من وضع أن عدد تراكيب أمزجة المتشابهة الأجزاء على عدد تراكيب كيميائيات الاسطفسات ، أعنى أربعة ، وجعل كذلك تراكيب أمزجة الأوقات الأربعة ، والأسنان الأربعة ، والأخلاق الأربعة ، فقد وضع ما هو الطوبى على شك . وكذلك أنه قد تبين في العلم الطبيعي أنه لا يمكن أن يتقوم موجود ممتزج من الاسطفسات إلا بنقلة واحد منها على ذلك الموجود . فإن كان الغالب عليه اسطفس الهواء كان مزاج ذلك الموجود حارا رطبا ، وإن غلب عليه النار كان مزاجه حارا يابسا ، ولكن لا تجتمع هذه الأمزجة في نوع واحد بالطبع ، بل توجب افتراق النوع ، كما يوجب ذلك في الاسطفسات أنفسها أولا ، وفي الأزمنة وفي الأخلاق . لأن هذه الكيفيات هي التي أوجبت اختلاف الاسطفسات في جواهرها وحدودها ، وهو ظاهر . إن في كل من فصول السنة يناب فيه اسطفس من الاسطفسات الأربعة المناسبة لذلك الفصل ، وبهذا التعادل الذى في غلبة بعضها على بعض في أوقات محدودة من السنة على السواء ، أمكن ألا يفسد واحد منها الآخر بكميته ، وأمكن أيضا في كل جسم مركب من الاسطفسات الأربعة أن يتحفظ الجسم الذى تركب منها زمانا ، حتى يكون الشتاء هو الحافظ للجزء البارد الذى في المركبات ، والصيف للجزء الحار ، وكذلك في سائرهما . وبذلك كانت الفصول الأربعة موافقة لبقاء الحيوانات والنبات والاسطفسات الأربعة أنفسها وجميع وما تركب منها . وهذا هو الاعتدال الطبيعي
- ١٠ .
- ٢ .

الموجود في كل وقت، ليس كما يقول جالينوس من أن الربيع وحده هو المعتدل، لأنه لو كان مزاج الزمان كله ربيعا لهلكت الموجودات .

(٢٧) فهذه الأمزجة كلها طبيعية، ويوقف على الغالب عليها من الكيفيات الأربع بالوجه الذي وقف به . على أن النار حارة يابسة ، والهواء حار ورطب ، والماء بارد ورطب، والأرض باردة يابسة، وهي الأنواع المختصة بهذه الكيفيات . وبذلك وقف على أن الصيف حار يابس ، والخريف بارد يابس ، والشتاء بارد ورطب، والربيع حار ورطب، والحيوان حار ورطب . وكذلك الأمر في الأخلاط الأربعة ، فإنما نجمدها أيضا مركبة من هذه الكيفيات هذه التراكيب الأربعة، فنجد الدم حارا رطبا موافقا لمزاج الربيع، وهو أيضا دليل على حرارته ورطوبته، إذ كان تولده في هذا الفصل أكثر منه في سائر الفصول . وكذلك نجد الأمر في الأخلاط مع سائر الأزمنة . ولذلك تشهد أمزجة الأخلاط للفضول وأمزجة الفضول للأخلاط . والأصل في معرفة أمزجتها الأنواع الصادرة عنها ، وكذلك الأمزجة هي كلها طبيعية . وأما النظر في الأفضل منها في النوع الواحد وهو المعتدل والأخس وهو غير المعتدل، فهو لصناعة الطب لا لصناعة العلم الطبيعي . أعني في مزاج الإنسان الذي هو واحد من هذه الأمزجة الأربعة العامة لجميع المركبات وفي الفصول والأخلاط .

(٢٨) وهذا الاعتدال أو الخروج عن الاعتدال ليس هو بالإضافة إلى أطراف الكيفيات التي في الغاية ، بل بالإضافة إلى أطراف الكيفيات التي في ذلك النوع . فالمعتدل في بدن الإنسان إنما يفهم بالإضافة إلى فعله التام الفاضل والخارج عن الاعتدال بالإضافة إلى نقصان فعله أضعف أن المعتدل هو الذي هو وسط بين طرفي الحرارة والبرودة وبين طرفي اليبوسة والرطوبة الموجودة في مزاج

- الإنسان بما هو إنسان ذو مزاج طبيعي ، وهو الحار الرطب . وذلك لأن لهذه الأطراف حدودا ، إذا خرجت عنها خرجا بينا، مرض الحيوان ضرورية ، وإذا خرج خرجا كثيرا ، مات الحيوان ضرورية . وإذا كان ذلك كذلك ، فالمعتدل من الأمزجة الثمانية هو الوسط بين أطراف المزاج الإنساني ، وغير المعتدل هو الخارج عن ذلك الوسط في مزاج واحد بالنوع المنسوب إلى غلبة كئيفيتين
- ٥ فاعلة ومنفصلة من الكئيفيات . ثم إذا نظر في طبيعة هذا المزاج بحسب اعتقاد غلبة بعض الكئيفيات فيه على بعض ، وجدت الحرارة فيه غالبية للبرودة ، والرطوبة غالبية لليبوسة غلبة معتدلة . فإن غلبت هاتان الكئيفيتان غلبة مائلة إلى اليبس والحرارة ، قيل مزاج حار يابس ، وإن غلبت الحرارة والرطوبة غلبة مائلة إلى
- ١٥ الرطوبة والبرودة ، قيل مزاج رطب بارد . وكذلك الأمر في الأمزجة الأربعة . فالنظر في هذه الأمزجة من حيث الكئيفيات الغلبة عليها التي تقوم منها ، غير النظر فيها من حيث هي معتدلة أو خارجة عن الاعتدال . وكذلك الربيع ، النظر في مزاجه من حيث هو أحد موجودات العالم ، غير النظر فيه من حيث هو معتدل هو باعتبار جوهره حار رطب وباعتبار بدن الإنسان معتدل ، كالحال في الدم فإنه الخلط المعتدل بالإضافة إلى بدن الإنسان وهو حار رطب باعتبار جوهره .
- ١٥ (٢٩) فقد تبين لك أن النظريين مختلفان ، وأن عدم الشعور بهذا الاختلاف أوقع التنازع بين الأطباء والطبيعيين في عدد الأمزجة وفي طباعته ، أو لأن النظر هاهنا طبي . فلنعمل على أن الأمزجة فيه خمسة : واحد معتدل ، والأربعه الباقية خارجة عن الاعتدال . وذلك في نوع واحد من المزاج ، أعنى متقدما بغلبة كئيفيتين من الأربعة عليه ، وهو مزاج الإنسان الذي هو حار رطب .
- ٢٥

وإذ قد تقرر هذا ، فلنرجع إلى تلخيص قول جالينوس فيما بقي من هذا المعنى .
فإنه لا ينبغي عليك ما يقع من الاضطراب في أقاريله وأقاريل خصومه .

(٣٠) قال : فأما أنا فأبلغ من بعدى أنا ، وفهم هل أن الربيع حار رطب ،
وعلى أن الشئ المعتدل حار رطب ، أن أقول ضد ما قالوا ، فأقول إن شر حالات
الهواء هو الحار الرطب . وهذه الحال إنما توجد للهواء في حال الوباء ، لا في حال
وقت من أوقات السنة الطيبى . وقد ذكر أبقراط في كتاب أفديميا ما عرض
في هذه الحال من الهواء للناس من الأمراض . وهذا لفظه ، قال الجمر الصيفى الذى
مرض لمدينة قرابون جامطر جرد في وقت حر شديد ، ودام ذلك الصيف كله ،
وكان أكثر ما يكون عن الجنوب ، فكان يحدث تحت الجلد صديد ، وإذا احتقن
سجن وأحدث حكة ، وكانت تحدث نفاخات مثل ما يمرض من حرق النار .
وكانوا يظنون أن الذى تحت الجلد كأنه قد احترق .

(٣١) قال : ولا يشك أحد أن ما ذكره من حال هذا الهواء ، يدل على أنه
كان حارا رطبا ، لكون هذا التغير إنما كان في وقت واحد من أوقات السنة
كانت البلايا الحادثة عن هذا المزاج أقل ، فإن تغير إلى هذا المزاج وقتان من
أوقات السنة ، أو ثلاثة ، أو السنة كلها ، حتى صارت كلها حارة رطبة ، مرض
عن ذلك أعظم ما يكون من الوباء ، مثل الوباء الذى ذكر أبقراط في ذلك الكتاب
في المقالة الثالثة منه ، حين ذكر أنه حدث أمطار كثيرة في حال من الهواء حار .
وذكر في السنة من الأعراض الحادثة في جميع تلك السنة ما حكم من قبل ذلك .
على أن السنة كلها كانت حارة رطبة ، حتى بلغت العفونة التى عرضت لكثير من
الناس مع حدوث الجمر والحميات أن يسقط من بعضهم العضد والساق بأمره ،

و بتر من بعضهم الفخذ والساق والقدم بأسرها . وذكر أنه كان يسقط من اللحم والعصب والعظام والمفاصل مقادير عظيمة .

(٣٢) قال : وذلك واجب لأنه ليس من شأن الأشياء أن تعفن من اليبس والبرد ، وإنما تعفن من الحرارة والرطوبة ، ولذلك إذا أراد الناس بقاء اللحم وسائر ما شأنه أن يعفن جففوه إما بالملح وإما بالريح . ولذلك كانت الريح الشمالية تحفظ الأجسام من العفونة لكونها باردة يابس ، والجنوبية بخلاف ذلك من قول أنها حارة رطبة .

(٣٣) قال : فيجب لذلك ألا يكون الربيع حارا رطبا ، لكونه مصعبا ، ولذلك لو كان حارا رطبا لكان معفنا .

١٠ (٣٤) قلت : إنما كان يلزم هذا ، لو كان المزاج الحار الرطب في مرتبة واحدة من الحرارة والرطوبة ، ولذلك نقول إن من حكم حكما عاما أيضا على أن كل حار رطب فهو ممتدل فقد أخطأ كما أخطأ كل من حكم حكما عاما أيضا على أن كل مزاج حار رطب فهو خارج عن الطبع .

١٥ (٣٥) قال : وأنا أقول إن الذي دعاهم أن يعتقدوا أن الربيع حار رطب ، وأن المزاج الطبيعي للإنسان حار رطب ، هو أنهم شبهوا الأزمنة الأربعة بالأمزجة ، وتركوا أول الأمزجة وهو المعتدل . ومن قبل هذا جعل هؤلاء أصناف العلاج والتدبير وأصناف الموجودات أربعة .

(٣٦) قال : وقد حدث من اعتمادهم هذا خطأ عظيم على الحق نفسه وفي العلاج ، ولذلك الأولى لمن لم يتدرب في علم المنطق ألا ينظر في الطب الذي يكون

عن القياس وعلم الطبائع ، و يقتصر على الذى يكون من التجربة ، حتى يتدرب
فى صناعة المنطق ، لأن من لم يتدرب فى تلك الصناعة كان جديرا أن يخطئ .
مثل هذا الخطأ وأن يستشهد بأرسطو وهو لا يفهم قوله . وذلك أن الرجل قد بين
أن الحار والبارد والرطب واليابس يقال كل واحد منها على جهات شتى ، مثل قوله
إن الحرارة تقال على الطبيعة وعلى الغريبة . لكن إنما يفهمون من جميع الأسماء
المشتقة اللفظ معنى واحدا .

(٣٧) قال : ولم يذهب على أرسطاطاليس و تاو فرسطس المزاج المعتدل ،
لأنهما وصفا جميع ما يوقف منه على هذا المزاج . قال : وأما هؤلاء فلم يفهموا
معنى قول القدماء فى الربيع والحيوان إنه حار رطب ، وفى مزاج الصيف إنه كذلك .
فقالوا فى الربيع إنه مثل ذلك . والمعنى فى ذلك ليس واحدا ، والسبب فى ذلك
قلة الارتياض بما تبين فى المنطق من علم دلالة الأسماء . وذلك أن قلة المعرفة
بهذا الجنس ، تؤدي إلى غلط عظيم . ويكاد أن يكون هو السبب فيما يعرض
للناس فى الصنائع والأفعال من الغلط . وسبب غلط هؤلاء أنهم لما سمعوا قول
القدماء إن الحيوان حار رطب فى مزاجه ، ظنوا أنهم يريدون بذلك الطبع
الغالب عليه . والقدماء إنما قالوا ذلك فيه بمقايسته إلى النبات أو بمقايسته إلى
إلى الميت . لأننا قد نجد من الحيوان ما هو فى مزاجه بارد يابس مثل النحل
والذباب والنمل . وإذا فهم الإنسان من هذه الأسماء معنى واحدا أفضى به إلى
أن يلزمه أن الشيء الواحد حار بارد معا ورطب يابس معا . فإن الذى يقال من
من هذه بإطلاق غير الذى يقال بالمقايسة إلى شيء آخر ، لأن هذا من باب
الإضافة . ولذلك يصدق فى هذا النوع أنه يابس رطب بالإضافة إلى شيتين فى
الكلب ، فإنه يابس بالإضافة إلى الإنسان ، ورطب بالقياس إلى التلمة .

(٣٨) فإنه ليس يمتنع أن ينعت الشيء بنعتين متضادين من جهتين مختلفتين .

وإنما المترج من ذلك ما كان من جهة واحدة .

(٣٩) قال : وقد تكلمنا في شرح الأسماء في المقالة الفنانية من كتابنا في

النبض ، ولكن لا بد أن نتكلم منها ها هنا فيما يحتاج إليه . فنقول : إن الحار

- والبارد والرطب واليابس يقال كل واحد منها إما بإطلاق وهي الكيفيات الموجودة في الاسطغسات الأربعة التي لا يشوبها شيء غيرها ، وإما بالإضافة . وهذه أنواع ، أحدها الكيفيات التي يشوبها غيرها ، ولكن هي الغالبة في المنتزج والمقومة لجوهره ، مثل قولنا في الدم إنه حار رطب ، وفي الدهن والشحم ، وفي العظام والغضاريف والأظفار ، أنها باردة يابسة : والثاني ما يقال ذلك فيه بالإضافة إلى جنسه أو نومه . وليس يقال هذا بالمقايسة في الكيفيات فقط ، بل وفي العظم والصغر والسرمة والإبطاء . أما ما يقال إنه حار أو يابس بالإضافة إلى جنسه ، فهو الذي يتوهم فيه أنه قد جاز المتوسط في ذلك الجنس ، مثل ما نقول في الكلب لأنه حيوان بارد يابس ، بالإضافة إلى المعتدل في جنسه الذي هو الحيوان وهو الإنسان مثلا . وأما الذي يقال فيه إنه حار أو بارد أو رطب أو يابس بالمقايسة إلى نومه ، فهو الذي يقال بالمتوسط في ذلك النوع . ذلك أنا نقول في الإنسان إنه حار يابس بالقياس إلى الإنسان المعتدل ، وهو الوسط في مزاجه من حيث هو إنسان ، وهو الذي لا تقدر أن تقول فيه إنه حار أو بارد أو رطب أو يابس ولا سمين ولا قضيف ، ولا يصدق عليه شيء من الأسماء التي تدل عن الخروج عن الاعتدال في صفة من الصفات .

(١٨) تضيف : دقيق ونحيف لامن مُزال .

(٤٠) قال : وقد يقال في هذه إنها حارة أو باردة بإطلاق ، من غير اعتبار ذلك بالمتوسط في النوع منه . وذلك ليس بإطلاق بالحقيقة ، وإنما هو بالإضافة إلى توهم المعتدل في الجوهر ، أضحى في الكيفيات الأربع . وقد يقال : بارد و حار و يابس و رطب ، بمقايسة نوع بنوع و جلس و مجلس ، و شخص بشخص ، مثل قولنا الفرس حار يابس ، بالإضافة الثور . وإما بمقايسة جنس بجنس ، مثل قولنا الحيوان حار رطب بالإضافة إلى النبات . وإما بمقايسة شخص بشخص مثل قولنا زيد بارد رطب بالإضافة إلى عمرو .

(٤١) قال : و المشتقة أسماءها من اسم هذه الكيفيات ، ربما دللتنا بها على الأجسام الحاملة لهذه الكيفيات ، وربما دللتنا بها على الكيفيات أنفسها . و سنتكلم في ذلك فيما بعد . و أما ها هنا فأقول إذا كانت الأسماء المشتقة من أسماء الكيفيات تدل على الأجسام على ثلاثة معان : إما على الجسم الذي هو في الغاية من الكيفيات ، مثل اسم الحار والبارد واليابس المقول على الأجسام الأربعة ، وإما بقياسه إلى المتوسط في جنسه أو نوعه ، وإما بالقياس إلى أي شيء اتفق . فإذا استعمل أحد واحدا من هذه الأسماء ، فينبغي أن تنظر على أي معنى استعمله منها لئلا يغلطتنا . مثال ذلك أنه إذا قال قائل إن العظم بارد يابس ، فأطلقوا القول ، فقد ينبى أن يظن به أنه إنما قال ذلك بالقياس إلى توهم شيء متوسط من الكيفيات الأربع . فإن قال : إن عظم الأسد بارد يابس ، علمنا أن إنما أراد بالإضافة إلى غيره من أنواع الحيوان الذي عظامه متوسطة في جلس الحيوان مثل العظام من الإنسان مثلا . و إن قال عظم زيد أو عمرو بارد يابس ، فهمنا منه بالإضافة إلى عظم الإنسان المعتدل . و يبغي أن تفهم أيضا من المتوسط ها هنا المعتدل في ذلك النوع أو ذلك الجنس ، فإذا كان الأمر هكذا

في هذه المقايسة التي بين هذه الكيفيات ، فإذا قال قائل : إن هذا المزاج رطب أو حار ، فيبغى أن نسأله هل أراد ذلك بقياسه إلى شخص آخر ، أو إلى نوعه أو إلى جنسه ، أو بقياسه إلى جوهر تنوهمه معتدلا على الإطلاق ، أهي متساوي الكيفيات الأربع . فإن الذي يقال من هذه الكيفيات بإطلاق ، وهو الذي لا يشوبه شيء من غيرها لا يوجد في المركبات .

(٤٢) فإنه من لم يفعل في أمثال هذه الأسماء ، أمكن أن ينتج عليه الخضم أن الشيء بارد حار معا ، مثل أن يقال : أليس هذا الإنسان حارا رطبا ، فيفهم عنه أن ذلك منه بالإضافة إلى المعتدل ، فنقول : نعم ، فيقول : أو ليس هذا بعينه باردا يابسا ، أفيفهم منه ذلك بالإضافة إلى إنسان آخر ، فيقول نعم . فإذا سلمنا ذلك ، أصبح علينا أن هذا الإنسان حار وطلب بارد يابس .

(٤٣) قال : وليس ينبغي أن يحتفظ بما يدل عليه اسم الحار والبارد في هذا السؤال ، بل وبالمعاني التي يدل عليها المعتدل الذي يقال الحار والبارد بالإضافة إليه . فإن المعتدل أيضا يقال إما على الإطلاق وإما بالإضافة . فتي قلناه على الإطلاق أردنا بذلك الشيء الذي اجتمعت فيه الأضداد على التساوي وأردنا بالحار والبارد أو الرطب أو اليابس الذي يقال بالمقايسة إلى هذا المعتدل الشيء الذي امتزجت فيه الأضداد على غير تساوي .

(٤٤) وأما المعتدل بالإضافة إلى النوع ، فإذا قلنا في شخص من أشخاص الحيوان أو من أشخاص النبات أنه معتدل المزاج ، فإننا لسنا نفهم من الاعتدال في هذا المعنى تساوي الأضداد فيه ، ولكن نفهم امتزاج الأضداد فيه امتزاجا يكون موافقا للفعل المختص بذلك النوع ، حتى يكون صدور ذلك الفعل

من ذلك المزاج على أفضل ما يوجد في ذلك النوع في المعتدل . أمثال ذلك : أن الشجرة المعتدلة يقتضى مزاجها المختص بذلك النوع أن يكون ثمرها على أفضل ما يكون من ثمر ذلك النوع ، والكلب المعتدل هو الذى يكون فعله أفضل الأفعال الموجودة في الكلاب ، وكذلك الأمر في المعتدل من الناس . ولذلك كان هذا المزاج إنما يوقف عليه من قبل الفعل المختص به . وهذا المزاج يختلف في الموجودات لاختلاف أفعال الموجودات ، فهو في الإنسان ضرورةً فière في الفرس ، وفي النبات غيره في الحيوان . فلذلك ليس ينبغي في مثل هذا السؤال أن يكون الجواب مطلقا ، فإنه إن كان كذلك لم يسلم من اللوم والتبكيك .

(٤٥) قال : ولذلك يجب أن نفعل أحد أمرين : إما أن تقتص جميع المعانى التى تدل عليها هذه الأسماء ونجيب عن واحد منها على التفصيل ، وإما أن نسأله عن المعنى الذى قصده منها ونجيبه على ذلك فقط . فإن سأل عن المزاج المتوسط في الجنس أو في النوع ، أجبناه بحسب ذلك . وإن سأل لقياس المتوسط في الجوهر الذى يفهم منه تساوى الكيفيات في المترج ، أجبناه أيضا بحسب ذلك . ولما كانت الأجناس كثيرة ، وجب أيضا أن نقسم له الأجناس ونسأله أى الأجناس اهتمر فيها المتوسط الذى سأل . بالإضافة إليه في الجنس العالى العام لجميع الأجسام هو الجوهر ، وذلك أن الجوهر ينقسم إلى معتدز وإلى غير معتدز ؛ وغير المعتدز ينقسم إلى الأحجار والمعادن ، والمعتدز ينقسم إلى النبات والحيوان ، الحيوان ينقسم فيردى الدم وإلى ذى الدم ، وذو الدم ينقسم إلى المسائى والسامج والطائر ، والنبات ينقسم أيضا إلى ما له ساق وإلى ما ليس له ساق في النبات وهى الحشائش ، وما له ساق ينقسم إلى الشجر والبُلوط والزيتون وغير ذلك . والحشائش تنقسم إلى مثل الحشيشة التى تعرف بأذان الفار والفاريننا وغير ذلك . والكليات الأخيرة من

هذه هي التي تخص باسم النوع ، مثل الفرس والإنسان . والعالي من هذه هو الذي يخص باسم الجنس . والمتوسطة التي بين الجنس العالي وبين النوع الأخير يخص باسم الجنس بالإضافة إلى ما هو تحتها، وباسم النوع بالإضافة إلى ما فوقها ، مثل الحيوان فإنه جنس لما تحته ونوع بالإضافة إلى ما فوقه . قال : وقد بينت في مقالة إن بالواجب خص القدمات هذه المتوسطات باسمين جميعا .

(٤٦) قال : وإذا قد نخلصنا هذه الأسماء ، فقد ينبغي أن نطلب الدلائل على أصناف هذه الأمزاج ، بعد أن تتم القول في أصنافها . ولذلك ينبغي أيضا إن تقدم من أمر الأسماء ما يحتاج إليه في الفحص عن أصنافها .

(٤٧) فتقول : إن الحار والبارد والرطب واليابس ليس يدل على معنى واحد

- ١٠ عند اليونانيين ، وذلك أنهم يوقعون صرة الاسم المشتق على الكيفية نفسها ، وصررة يرفعونها على الجسم الحامل للكيفية ، مثال ما يوقعونه على الكيفية قولهم : لون أبيض . وذلك أن البياض هاهنا هو صفة للون ، واللون اسم من أسماء الكيفية المختصة بها . ومثال إيقاعهم إياه على الجسم الحامل له قولهم : هذا الأسود فار ، وهذا الأبيض ثلج . فاسم الحار والبارد والرطب واليابس صرة يدل عليه به على الجسم الحامل لها ، وصررة يدل به على الكيفيات أنفسها . لكن أسماء الكيفيات المختصة بها غير المشتقة لا تدل إلا على الكيفية فقط ، فإنه لا يقال الجسم بيوضة ولا رطوبة ، وإنما يقال الجسم يابس أو رطب . ولذلك لا يقع في أمثال هذه الأسماء غلط ، وإنما يقع الغلط في الاسم المشتق .

قال : ومن هذا الموضع غلط ناس في قول أبقراط : ما كان من الأبدان في النشوء

- ٣ . بالحار الغريزي ، فيه على أكثر ما يكون ، فظنوا أنه يعني بذلك الكيفية فعاند ما أقوله .

(٤٨) قال : وإذ قد نلخصنا هذا فنقول : إن من الكيفيات الأربع كيفية
صرفة لا يتخالطها شيء ، والأجسام التي توصف بهذه الكيفيات هي الاسطوانات
لجميع الأجسام التي تكون وتفسد ، وهذه الكيفيات هي الأطراف المتضادة . وأما
سائر الأجسام من الحيوان والنبات والمعادن وما لا نفس له فهي متوسطات بين
هذه الأطراف . وذلك أنه ليس شيء منها فيه حرارة في الغاية ، ولا برودة في
الغاية ، ولا رطوبة ولا يبوسة . وهي فيها كلها هل جهة الاختلاط والمزاج ناقصة
من قبل كسر بعضها كيفيات بعض ، مثل اللون الأغبر والأخضر وسائر الألوان
المتوسطة بين الأبيض والأسود . وهذه الكيفيات الأربع متى توهمت ليس منها
واحد غالباً للآخر ، بل هي متساوية في موجود متوهم قبل في ذلك الموجود إنه
معتدل بإطلاق . وإذا توهم جسم قد غلبت عليه كيفية من هذه واحدة أو
كيفيتان هل الباقية ، نسب إلى تلك الكيفية ولم يكن معتدلاً . فإن غلبت فيه
كيفية الحرارة قيل فيه إنه حار ، فإن غلبت الحرارة أو الرطوبة أو اليبوسة أجبنا
أنه حار يابس ، أو حار رطب . وكذلك الأمر في الكيفيتين الباقيتين .

(٤٩) قال : إلا أن أكثر الأطباء والفلاسفة قد عرفوا الأمزجة الستي
تتركب من غلبة كيفيتين فقط ، أعني غير المتضادة ، وتركوا الأربعة التي تتجمل
من غلبة كيفية واحدة من الكيفيات الأربع ، فذكروا المزاج الحار الرطب ،
والحار اليابس ، والبارد الرطب ، والبارد اليابس ، وتركوا الحار فقط ، والبارد
فقط ، واليابس فقط ، والرطب فقط ، وهي التي تكون الاثنان الباقيتان في كل
واحد منها متساوية ، مثل الرطوبة واليبوسة في الجسم الحار ، والحرارة والبرودة
في الجسم الرطب . وذلك أن هذا التركيب هو ممكن ، وذلك أن غلبة الحرارة

- ليست توجب غلبة رطوبة ولا يبوسة ، بل قد يجمع مع تساوى الرطوبة واليبوسة . وكذلك يمكن الأمر في الحار واليابس والرطب ، أعنى أنه يمكن أن يكون جسم بارد متوسط في اليبوسة والرطوبة . وذلك أن البرودة ليست توجب مزيد رطوبة ولا يبوسة . وإذا قد تبين هذا ، فقد توجد أربعة أصناف أخر من الأمزجة الخارجة عن المعتدل المطلق . ولكون هذه الأمزجة متوسطة بين المزاج المعتدل وبين الأمزجة الخارجة عن الاعتدال في كيفيتين ، أعنى أنها أقرب إلى الاعتدال .

(٥٠) قال : فهذه هى التى أغفل من سلف من الأطباء والفلاسفة ذكرها .

(٥١) قال : وإذا كان الأمر هكذا فواجب علينا أن نتقدم فنحكم على أن

- أصناف الأمزجة تسعة . واحد منها معتدل ، وثمانية غير معتدلة : أربعة منها خارجة عن الاعتدال في كيفية واحدة من الكيفيات الأربع ، وأربعة خارجة عن الاعتدال في كيفيتين . وينبغى أن نتوهم في كل واحد من هذه الأصناف اختلافا كثيرا بالأقل والأكثر . وهذه الأصناف الثمانية تصور في الخارجة عن المعتدل بإطلاق ، وهو المتساوى في الكيفيات ، وفي الخارجة عن المعتدل في النوع ، وفي الجنس .

- قلت : هذه الأربعة التى ذكرها لم يكن ليذهب على القدماء إمكان وجودها من جهة التركيب المتوهم ، وإنما لم يذكرها لأنها بممتنعة عندهم . وذلك أنه لما لم يمكن عندهم أن يتولد جسم واحد من امتزاج المضادة على السواء ، لأن ذلك الجسم لو كان لم يكن له فعل واحد ، ولو لم يكن له فعل واحد من الأفعال المنسوبة إلى الاسطقسات ، لما كان واحدا ولا كان من الاسطقسات . وإذا كان واجبا أن يكون للركب منها فعل واحد من الأفعال المنسوبة للاسطقسات ، فواجب

أن يكون المركب يغلب فيه اسطقس واحد من الاسطقسات الأربع ، ولما كان كل واحد منها مركبا من كيفيتين ، وكان فعله تابعا للكيفيتين اللتين تركب منهما ، وجب أن يكون كل مركب منها تغلب عليه ، كيفيتان من الكيفيات : واحدة فاعلة ، وأخرى منفعة . وذلك أن الكون للترج ليس يتم بغلبة واحد من الاسطقسات على الإفراط ، لأنه يفسد الباقية ولا يتم أيضا بتساويها ، لأنه يلزم إما أن يتمناع ، وإما أن يفسد كل واحد منها صاحبه ، لأن فعله فيه يكون على السواء . فإذاً واجب أن يكون الكون لغلبة واحد منها لا غلبة مفرطة . وهذا شيء قد صرح به أبقراط أو قارب التصريح به في كتابه في طبيعة الإنسان . ولذلك ليس هاهنا معتدل بإطلاق ، وإن كان الإنسان يقرب مزاجه من هذا المزاج ، والأمزجة الخارجة عن الاعتدال الإنساني هي التي تنظر فيها صناعة الطب ، وهي بالجملة داخلة تحت مزاج واحد من الأمزجة الغالبة المنسوبة للإنسان . كأنك قلت : المنسوبة لغلبة الاسطقس الحار الرطب . وأما الأربعة التي ذكر القدماء ، فهى التي من قبلها انقسمت جميع أنواع الموجودات ، أعنى أنها التي بها خالف نوع نوعا على ما تقدم من قولنا . وقد تبين كما قلنا في الرابعة من الآثار إنه لا بد في كل ممتزج أن تكون الكيفيتان الفاعلتان غالبية المنفعتين ، ثم يكون كل واحد منهما غالبا لضده غلبة معتدلة ، حتى يكون من ذلك فعل واحد . وإنما قيل ذلك لأن المركب إنما يكون بالطبخ والإنضاج ، لأنه تبين هنالك أن جسد المركب يكون باختلاط الرطب مع اليابس ، وأن انعقاده واختلاطه حتى يكون منه جسد واحد يكون بالطبخ ، والطبخ يكون باستيلاء الحرارة على المختلط المنضج أولا وبالذات وبالبرودة أيضا على القصد الثاني .

(٥٣) وما يقوله جالينوس من أن الحرارة لا يلزم عنها لا رطوبة ولا يبوسة، ولا البرودة يلزم عنها رطوبة ولا يبوسة، ولا يبوسة، فقول غير صحيح . وذلك أن كل حرارة تلزمها إما رطوبة وإما يبوسة، كما يلزم ذلك في الاسطوانات الأربعة . فإن كانت الحرارة هوائية لزمها رطوبة هوائية ، وإن كانت نارية لزمها يبوسة نارية ، لأن الرطوبة واليبوسة هما هبولى الحار والبارد . فنكل حرارة أو برودة تلزمها إما رطوبة وإما يبوسة ، يكون قدمها في ذلك كقدر الحرارة والبرودة في ذلك ، فإن كانت حرارة مطلقة لزمها يبوسة مطلقة أو رطوبة مطلقة ، في حرارة النار والهواء . وإن كانت حرارة غير مطلقة لزمها يبوسة أو رطوبة غير مطلقة . فتنى وضعنا جميعا ما قد نخرج عن الاعتدال في الحرارة والبرودة ، لزم أن يخرج إما في الرطوبة أو اليبوسة التابعتين لتلك الحرارة أو البرودة ، إذ يجب لكل مقدار من الحرارة أو البرودة مقدار من الرطوبة أو اليبوسة . فليس تتبع أى حرارة انفقت أى رطوبة انفقت ، ولا أى برودة انفقت أى رطوبة أو يبوسة انفقت ، بل كل حرارة محدودة ، تنبها رطوبة محدودة أو يبوسة محدودة . وكل برودة محدودة ، تنبها رطوبة محدودة ، أو يبوسة محدودة . وكذلك الأمر في اليابس والرطب ، أعنى أن كل محدود منها يتبعه حرارة أو برودة محدودة . وذلك أن منزلة الرطوبة واليبوسة من الحرارة والبرودة ، منزلة الهبولى من الصورة . وكما أن لكل صورة مادة محدودة ، كذلك لكل حرارة أو برودة رطوبة محدودة أو يبوسة محدودة . وذلك كله خلاف ما ظن جالينوس . وإذ قد تقرر هذا فلنرجع إلى ما كنا من تلخيص جالينوس .

(٥٤) قال : وإذ قد تبين أمر الأمزجة ، فقد ينبغي أن نأخذ في تعريفها ، وذلك يكون أولا بمعرفة المزاج المعتدل والارتياض فيه . وذلك أن كل واحد من

الأمزجة الخارجة عنه ، إنما يوقف عليه بالقياس إليه ، وذلك لا يكون إلا بعد المعرفة به . وبالجملة فمعرفة ما نخرج عنه يكون من قبل المعرفة به من أسهل الأمور .
وابتدئ في ذلك بتعريف المعتدل في جملة الجوهر ، أعني المعتدل في الكيفيات الأولى ، لأن المزاج المعتدل في الناس قريب منه ، وقيل ذلك ، نلخص ما يحتاج إليه في هذا الفحص من الأسماء .

(٥٥) فنقول : إن المزاج منه ما هو بالفعل ، ومنه ما هو بالقوة . والذي بالقوة هو الذي لم يصر بعد إلى ما يوصف به من الكيفيات المنسوبة إليه . لكن مصيره إلى تلك الكيفية أو الكيفيات من أسهل الأمور ، إذ كان متيئا بطبعه لظهور تلك الكيفية أو الكيفيات فيه . وإذا كان ذلك كذلك فلنلخص تمييز الأشياء التي هي بالفعل متصفة بالكيفيات الأربع ، وابتدئ من ذلك بتعريف المعتدل في جملة الجوهر ، ثم المعتدل في الجلس والنوع .

(٥٦) فنقول : إن الوقوف على أن المتوسط في كل واحد من الأجناس المعتدل منها ، وبخاصة الذي في جملة الجوهر ، سهل . وذلك أنك إذا تصورت أحر الأشياء وهو النار ، والماء الذي في غاية الغليان ، والشيء الذي في غاية البرد مثل الجمد والتلج ، فتوهمت كل ضد منهما في جنسه مسار بالقوة الآخر ، وذلك في كمية واحدة محدودة في كل واحد منهما ، ثم خلطتها خلطا ، يكون المتوسط منهما في الكمية والكيفية بده من الأطراف بعدا متساويا ، حتى لا تكون فيه كيفية خالصة لكيفية ، أمكن أن يتصور هذا المركب . وقد يتفق لك بالحس عندما تأخذ قدرا من الجمد متساويا لقدر من الماء المغلي فتخلطهما . وذلك أنك تدرك

بمحس اللس ، أن المترج منهما بمسده من الطرفين بعد متساو وبهذا السبب من
الحس ، يمكنك أن تستخرج المتوسط في جملة الجوهر بين الحار والبارد فتجمله
دستورا وقانونا في معرفة هذا المزاج أو ما يقرب منه . وكذلك يمكنك أن تفق
على المتوسط بين اليابس والرطب إذا خلطت ترابا بماء . والحاسة التي يختبر بها
هذا المزاج ينبغي أن تكون على حالها الطبيعية لم تلهأ سخونة ولا برودة ،
ولا يبوسة ولا رطوبة خارجة عن الطبع ، وإلا غلظت . وكما تفق على النحو
من الاعتدال الذي يكون من الكيفيات الأربع ، كذلك تفق على الاعتدال
الموجود في سائر الكيفيات ، مثل الاعتدال الموجود في الجنس أو النوع . وهذا
الجسم الذي لا يحس اللس منه لا فضل حرارة ولا برودة ولا رطوبة ولا يبوسة .
بذلك لا يحس منه ، لا فضل صلابة ولا لين ، ولا غير ذلك من الكيفيات
المتضادة .

(٥٧) قال : لكن ليس يمكن الصنعة أن تمزج الأشياء مزاجا تاما ،
وإنما الذي يفعل من ذلك هو شيء يظهر عند الحس . وأما الذي يمزج الأشياء
حتى تختلط عند العقل وفي أنفمها ، فهو من فعل الله أو من فعل الطبيعة ، بعنى
بأمره .

(٥٨) قال : ولما كانت جلدة كف الإنسان متوسطة بالحقيقة فيما بين
جميع أطراف الكيفيات المتضادة ، أدركت جميع الكيفيات الخارجة عن الاعتدال .
ولذلك هذه الجلدة هي بالسبار التي بها يعرف خروج جميع الأخرجة الخارجة عن
الاعتدال بمقايستها إليها . لأن الكف جعلت للحس ليدرك بها الملائم والمنافر .

ولذلك وجب أن يكون بعدها من جميع أطراف الكيفيات ، لأن الشيء لا يدرك شبيهه ، وإنما يدرك ضده . ولذلك صار فيها من جميع الأضداد أقدار متساوية . وإذا تقرر لنا هذا ، فسنا سائر أعضاء الإنسان بهذا العضو ، فما كان أصعب منها علينا أن اليبس أغلب عليها مثل العظام والغضاريف والعروق والشعر والأظفار . وما كان ألين منها علينا أن الرطوبة غالبية عليها ، مثل الدم والبلغم والسمن والشحم والمخ ، وغير ذلك . وبحسب نفاضل الأعضاء في القرب والبعد منها ، يحكم على اختلافها بالزيادة والنقصان في الكيفية الغالبة عليها .

(٥٩) قال : وأنا أرى أن قولى قد بلغ الآن إلى أنفع ما يتكلم فيه . وذلك

أنه قد تبين من قولى هذا إن الإنسان أعدل الأشياء المترجة من الحيوان وغيره . فإن الجلدة التي على باطن الكف منه ، أعدل ما فيه من الأعضاء بالحقيقة . فينبغى أن تحدد في هذا الموضوع ، هذا الإنسان الذى مزاجه أفضل الأزججة . فإن ذلك الإنسان هو الذى نجعله سبارا ، لتعرف أزججة سائر الناس والحيوان ، وغير ذلك من الأجسام . وذلك أنه الوسط . وهو المعتبر في جميع ما خرج عنه . وإذا كان هذا هكذا ، فقد ينبغى أن نجمع في معرفة هذا المزاج دلائل كثيرة . وقد وصفنا الدلائل التي تدل على المعتدل في جملة الجوهر ، أعنى في الكيفيات الأولى . وأما الدلائل التي تدل على المعتدل بحسب النوع ، فإنا إنما نعرفه باعتبار الأفعال الخاصة بذلك النوع ، مثال ذلك أن فعل الإنسان هو الذهن ، وفعل المزاج المعتدل للإنسان هو جودة الذهن الذى في الغاية ، وفعل الكلب الحماية ، والشدة والمزاج المعتدل فيه هو الذى يكون هذا الفعل فيه أتم ، وبهذا يعتبر فعل الأسد وغيره من الحيوانات . وإنما كانت أفعال كل حيوان تابعة في الجودة

والرداءة لمزاج ذلك الحيوان ، لأن الأفعال هي للنفس ، والنفس تابعة لمزاج البدن ، كما بين ذلك أرسطو ، وبنينا نحن أيضا ذلك .

(٦٠) قال : فبهذا الطريق يعرف المعتدل في النوع . وأما الحكم على ذلك في حيوان حيوان من أفعاله وأحواله ، فإنما يقع ذلك بارتياض عظيم ودرجة كثيرة وتأمل ، على مثال ما يعرض للصورين الذين يصورون صوراً ، يقطع الناس أنها أحسن الصور التي في ذلك النوع ، مثل ما يقال في الصنم الذي عمله فلان ، والسبار الذي يطلبه الصانع .

(٦١) وحسن الصورة تابع لمزاج المعتدل ، وذلك أن الإنسان الذي هو معتدل في خصب اللحم ، ليس هو متوسطا بين الرطوبة واليبوسة ، ولكنه مع ذلك هل أفضل خلقة . وقد يمكن أن تكون هذه الخلقة التي هي الجمال تابعة لاعتدال المزاج من الاسطوانات الأربعة . وقد يمكن أن يحدث من شيء إلهي من فوق ، ولكن جودة المزاج شرط في جودة هذه الحال للإنسان ، أعني أنه لا يمكن أن تكون له صورة حسنة ، إلا إذا كان مزاج أعضائه معتدلا ، ومن مزاجه هذا المزاج . فهو أنه معتدل في الخصب ، معتدل في الحرارة والبرودة والصلابة واللين . والجلد من هذا الإنسان أعدل ما فيه ، وأعدل ما فيه من الجلد جلدة الكف ، إذ لم تكن نالتها صلابة من عمل مثل من يضرب بالمجاديف والكف أعدت للإدراك والإمساك ، والصلابة أجود للإمساك ، واللين أجود للإدراك . وهذه الجلدة ليست متوسطة من جميع أعضاء الإنسان ، لكن في جملة الجواهره .

(٦٢) قال : ونقدر أن نعلم أنها متوسطة بين الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة من جواهرها ، وذلك أن تلك الجلدة كأنها متوسط بين الدم والعصب . وكانها عصب فيه دم كثير ، كما لو كانت من اختلاط هذين . وكل عصبية فهي

عديمة للدم باردة، وكل لحم فهو كثير الدم حار، والجلد متوسط بينهما . ولذلك متى جعلت هذه سبارا، وقبست بها جميع الأعضاء، أمكنك أن تقف على الأمزجة الثمانية من غير المعتدلة .

(٦٣) وأنا واصف لك مزاج جميع الأعضاء المتشابهة الأجزاء كل واحد منها . فردا على حاله . فأقول : إن البلغم أربطها وأبردها ، والدم أسخنها ، إلا أنه دون البلغم في الرطوبة ، والشعر أبرد الأعضاء وأجفها ، والمغزم دون ذلك في البرد ، واليهس والفضروف أقل ييسا من المغزم ، وبعده الرباط ، وبعده الرباط التور ، وبعده التور النشاء والعروق الضوارب وغير الضوارب ، أضنى جومر هذه العروق . ومن بعد هذه الأعصاب العصبية . وأما الأعصاب اللينة فهي على طبيعة الجلد في التوسط بين الرطوبة واليهس . وأما بين الحرارة والبرودة فليست كذلك ، لأنها أتقص حرارة من قبل نقصان الدم فيها .

(٦٤) وجميع الأعضاء الناقصة الحر يفضل بردها على الحر بحسب عدمها للدم ، حتى أن أجرام العروق التي هي أغزر دما من جميع الأعضاء هي في طبيعتها باردة ، إلا أنها تسخن بمحاورة الدم لها ، حتى تصير إلى المراج المتوسط . والدم إنما يستفيد الحرارة من القلب ، لأن القلب أغزر جميع الأعضاء دما وأحرها ، ومن بعده الكبد والقلب أبعدا قليلا من الصلابة من الجلد . والكبد بعيدة جدا من الجلد . وبحسب فضل لينها على الجلد كذلك فضل رطوبتها عليه . واللحم أيضا أربط من الجلد بحسب فضل لينه عليه ، وهو أحر من الجلد ، وأما النخاع فهو أبرد منه وأربط منه الدماغ وأربط منه السمين ، وجوده إنما كان لبرد الأغشية . وذلك أنه يشبه الدهن الغليظ ، وكذلك يجمد إذا لاقى الأعضاء الباردة العديمة للدم . وليس يمكن أن يجمد السمين حول الكبد ، ولا حول العروق الضوارب وغير الضوارب ، ولا حول

القلب ، ولا حول عضو من الأعضاء الشديدة الحرارة . ولما كان كل ما يجمد بالبرد ينخل بالحر ، وكل هذا ينخل بالحر ، على أنه يجمد بالبرد . وأما الدفاع فليس ينخل بالحر ، ولذلك وجب أن يكون الدماغ أقل رطوبة من السمين . وكذلك الأمر في لحم الريبة ، وذلك أنه ليس ينخل بالحر ، وأحرى أن يكون أقل رطوبة من السمين لحم الطحال والكلى ، إلا أن هذه كلها أزيد رطوبة من الجلد .
وسنأتى بالبرهان على جميع هذه الأشياء فيما بعد ، وكل ما بقى من أصم الأسماء أصفه في المقالتين اللتين بعد هذه إن شاء الله .

كل تلخيص المقالة الأولى من مزاج

جالينوس ولواهب العقل المتة .

المقالة الثانية

صلى الله على محمد وعلى آله

بسم الله الرحمن الرحيم

تلخيص المقالة الثانية من كتاب المزاج لجالينوس

- (١) قال : قد بينا في المقالة التي قبل هذه أن الرطب واليابس ، والحار والبارد ، يقال على معان شتى ، وأن أصناف الأمزجة تسمهه . فزيرد الآن أن نقول في الدلائل التي تدل على هذه الأصناف . ولنجعل الابتداء من المزاج المعتدل . ولما كان المعتدل يقال على معنيين : المعتدل بإطلاق وهو المعتدل في جملة الجواهر ، والمعتدل بحسب النوع أو الجنس ، رأيت أن أبحث ، أولا عن المعتدل في جملة الجواهر ، أعنى الذى يتوهم فيه الأضداد على التساوى . وذلك أنه الدستور الذى يمتحن به جملة الأمزجة . وقد بينت أن سبار هذا المزاج هو أن نحس فيه الكيفيات متساوية . فإن من قبل هذا صار متوسطا بالحقيقة ، وسائر الأمزجة المعتدلة إنما قيل فيها معتدل بالإضافة إلى الفعل . ولذلك سبارها إنما هو بالفعل الذى يخص كل واحد من تلك الأمزاج في الجنس أو النوع . ولهذا إذا قيس بأخر لم يكن معتدلا ، لأنه ليس هو في الحقيقة معتدلا في نفسه ، وكذلك إذا قيس في الحيوان الواحد في أحوال له مختلفة . مثال ذلك أن الحى إذا قيس بالميت قيل فيه ، إنه حار رطب ، والإنسان إذا قيس بالكلب قيل فيه إنه حار رطب ، وكذلك إذا قيس الحيوان ذو الدم بالذى لا دم له قيل في ذى الدم

إنه حار رطب بالإضافة إلى عديم الدم ، وقيل في عديم الدم إنه بارد يابس
بالإضافة إلى ذى الدم .

(٢) وقد بينا قبل أن الإنسان هو أعدل الحيوان مزاجا ، لكونه قريبا
من المعتدل الذى فى جملة الجواهر ، لكنه لما كان الإنسان مركبا من أعضاء
كثيرة ، فقد يجب أن يكون إنما صار معتدلا من قبل العضو الذى هو أقرب
الأمزجة إلى المزاج المعتدل فى جملة الجواهر . وهذا العضو قد بينا أنه الجلد ،
ومن الجلد ما كان على باطن الكفين ، إذ كان باقيا على حاله الطبيعية .

(٣) قلت : الجلد إنما هو لمكان الوقاية ، والعضو المخصوص بحاسة
اللسن الموصوفة بالاعتدال عند أرسطو هو اللحم .

(٤) قال : وهذا العضو إنما هو معتدل من الإنسان المعتدل ، فإن بين
الناس تفاوتاً فى أمزجتهم ، وأعدلهم مزاجه يقرب من المزاج المتوسط فى جملة
الجواهر ، أعنى أن يكون متوسطا بين الهزيل والسمين ، وبين الصلابة واللين ،
والحرارة والبرودة ، والرطوبة واليبوسة . وذلك أنك إذا لمست أبدان الناس ،
وجدت منهم إما حرارة طيبة بخارية ، وإما حرارة نارية ، وإما ألا تجد حرارة ،
بل برودة غالبة ، أعنى من نوع البرودة التى توجد فى الحيوان ذى الدم الصحيح .

(٥) قال : وهذا الإنسان مع أنه فى بدنه متوسط ومعتدل ، هو أيضا
فى خلق نفسه متوسط بالحقيقة بأنه لا متهور ولا جبان ، ولا عجول ولا مثان ،
ولا بطيء الحركة ولا سريعها ، وهو أيضا فيما بين المشفق والحسود ، وهو بالجملة
طيب النفس ، محب للناس ، متودد لهم . فهذه هى أصول الدلائل التى منها
يوقف على هذا المزاج . وتقدر أن نستعين أيضا مع هذه الدلائل بأشياء تتبع

هذه ، وذلك أنه يأكل قصداً ، ويشرب قصداً ، ويستمر في طعامه على ما يبقي في معدته ، وفي جميع أعضاء الهضم . وبالجملة فإن الأفعال التي تعرف بالطبيعة والنفسانية تكون منه بحال لا يلزم منها شيء ، وذلك أنه في حواسه وتنفسه وحركاته ولونه على أفضل الحالات . وهو متوسط بين الكثير النوم والقليل ، وبين الأزهر والأزب ، والأدم والأبيض ، وشعره مادام صدياً أميل إلى الشقرة منه إلى السواد . فإذا بلغ منتهى الشباب صار على ضد ذلك .

(٦) قال : وإذا قد ذكرنا اختلافه في الأسنان ، فلا بأس أن نقول في الأسنان هنا . وكنت أحب أن أذكر أولاً أسباب هذه الدلائل ، لتكون المعرفة بذلك أوثق وأسهل . لكن رأيت أن البحث عن أمر الأسنان أهم علينا في هذا المكان .

١٠

(٧) فنقول : إن حدوث الحيوان أولاً في الرحم لما كان من الدم المنى ، وهما حاران رطبان ، فواجب أن يكون الحيوان في أول كونه في فاية الحرارة والرطوبة ، ثم لا يزال هذا المترجان فيه يجفان قليلاً ، فتخلق عن ذلك الأغشية والطبقات والأحشاء والأوعية والعروق ، ثم تخلق بآخرة العظام والفضاريف والأظفار وذلك يكون أولاً . والأعضاء الآخرة مثل العظام تحدث عن الجمود ، وذلك يكون أخيراً . وإذا استكلت هذه الأعضاء في الجنين ، فإنه عند ذلك يولد ، ولذلك تكون العظام في الأطفال في أول الولادة رطبة ، حتى أن القوابل ليسوينهن في ذلك الوقت ، ويقومن أشكالهن ، كما تقوم الأواني المعمولة من الشمع . وهكذا الأمر في مزاج كل حيوان يولد ، ولذلك لا يستلذ أكله ، لأن لحمه مخاطي ، وبخاصة صفار الخنازير والحملان . وأما الجدى فلما كان زاد اللبن أجف من هذه ، كان لحمه أفضل من تلك المهوم وأجف وألذ في الصغر . وما قد انتهى من

٢٠

الحيوان فزاجه على ضد هذا . ولذلك كانت الأعضاء اليابسة في هذا السن في الحيوان لا تطعم لها ولا لذة ، كالسمور مثل العروق ، والعصب والحجم في هذا السن من الحيوان صلب عصبي ، وهو يتفاضل في هذا بحسب قربه من الشيخوخة وبعده .

(٨) وأما في سن الشباب ، فإنه يكون متوسطا بين هذين الطرفين ، وإذا كان الأمر على هذا فالصبي حار رطب ، والشيخ بارد يابس ، وإن كان قد ظن قوم من الأطباء أن الشيخ بارد رطب . والذي غلطهم هو ما رأوا فيه من كثرة الفضول التي أبرز من أعينهم وأنوفهم ، واللامب من أفواههم ، ويقذفون بلغما كثيرا ، ومعددهم ورفائهم مملوءة بلغما ، وجميع مفاصلهم مملوءة رطوبات مخاطية ، وهذا كله لقصور هضمهم . وهذه الفضول هي أخرى أن تدل على أن أمزجة أعضائهم الأصلية باردة يابسة من أن تدل على ضد ذلك . وذلك أن تولد هذه الفضول فيهم إنما تكون لبس أعضائهم ، لأنها إذا يمت أعضاءهم وبردت قل اغتذاؤها لقلّة جذب العضو البارد اليابس للغذاء وهسر إراحته . وأيضا فإنه يبقى الجسم الرطب الذي في الأغذية فضلا لا غذاء فيه ، لأن الرطب غير شبيه باليابس ولا يبرد واليبس تكثر الفضول مع هذا في الغذاء تنتربط أعضاءهم من خارج ، وهي من داخل اليبس . فهو رطب بالعرض يابس بالذات . وما أحسن ما شبه أرسطاطاليس الشيخوخة بحقوق النبات بعد الرطوبة ، وكذلك يظهر بالحس أنه بارد . ويدل على ذلك أنه يسرع إليه البرد ويمرض أمراضا باردة ، مثل الفالج ، والسكتة ، والخدر ، والرشة والكزاز ، والتزلت والبحوحة . ويكاد دمه أن يفي إلا اليسير . ولذلك يعدم حمرة اللون ونضرة البشرة ، وتضعف فيه جميع الأفعال النفسانية والطبيعية . ولذلك قيل إن الشيخوخة ليست شيئا إلا السلوك

في طريق الموت، وإن كان الموت انطفاء الحرارة الفرزية فالشيخوخة نحوها .
لجمهور الأطباء متفقون على أن من الصبيان حار رطب، ومن المشايخ بارد يابس
بالطبع . وأما الذي اختلفوا فيه فهو سنّ الصبا وسنّ الشباب ، فقال بعضهم إن
الصبيان أمخن من المتناهين في الشباب ، وقال بعضهم بل المتناهين في الشباب .

(٩) قال : ولكل فريق منهم قول مقنع . والحكم من قبل الفسول على
العواب في ذلك ليس بسهل . فللقائلين بأن الصبيان أحر حجج : أحدها أن البنين
يكاد أن تكون أعضاؤه كلها دما، والدم أمخن من جميع ما في البدن بالطبع .

(١٠) قالوا : ولذلك تغلب على أعضائه كلها حمرة الدم ، العظام والعروق
وغير ذلك ، فينتجون من ذلك أن الصبي أحر من الشباب . وكل ما كان قربه
من حال الكون كان أحر، لأن الكون إنما يكون بالحرارة والرطوبة .

والجدة الثانية : أنهم يقولون إن الصبيان نامون، والنمو إنما يكون من قبل
الحرارة والرطوبة .

والثالثة : أن هضمهم للطعام أقوى، وشهواتهم أصدق . وذلك أن هضمهم
فوق ما تحتاج إليه مقادير أبدانهم هو لموضع النمو، والنمو نوع من الكون، فلذلك
كانت شهوتهم للطعام أكثر . وبالجملة ، لولا حرارة أبدانهم لما احتاجوا إلى
طعام كثير بحسب مقادير أجسامهم .

(١١) وأما الذين يقولون إن المتناهين في الشباب أحر، فلهم أيضا حجتان :
إحدهما أنهم يقولون إن الدم في الشباب هو أكثر، ولذلك يصيبهم الرعاف كثيرا،
والمرة الصفراء فيهم أكثر، وهي في غاية الحرارة . ومنهم أنهم يقولون إن الشباب
هم أتم أمالا من الصبيان، والأفعال إنما تكون بالحرارة، لحرارتهم أتم . وبالجملة فإن

الصبي حيوان فير مستكمل، والشاب حيوان مستكمل. ويصان دون ما احتج به أولئك من أسر النمو، ومن أنهم يفضلون في الاستمرار الشباب بأن قالوا إن النمو إنما هو من أجل كثرة الرطوبة، لا من أجل كثرة الحرارة. ويقولون إن الصبيان ليسوا أقوى استمراء، لأنهم يتقنون كثيرا، ويقذفون الطعام غير نضج، وتنطلق بطونهم كثيرا، وقوة شهوتهم تدل على البرد لا على الحر، وأيضا فإنهم إنما احتاجوا إلى أفضية كثيرة بقياس أبدانهم من أجل النمو الذي فيهم.

(١٢) قال: ومقاييس هؤلاء ليست مقنعة، لأنهم يقيسون من أمور متأخرة على أمور متقدمة، وتلك المتقدّمات لم يتفرز بعد وجودها، ولا اتفق بعد على لزوم وجودها من المتأخرات، أعنى لم يتفق على كونها أسبابا للتأخرات، فيصح القياس مثل احتجاجهم بالنمو على الحرارة أو على الرطوبة، فإن أسباب النمو لم تقيمن بعد هل هي عن حرارة أو رطوبة أو عن الأمرين جميعا. وكذلك احتجاجهم بالاغذاء. وكذلك الذين احتجوا بكال الأفعال النفسانية في الشباب لم تقيمن بعد أسباب تلك الأفعال.

(١٣) قال: ولعل هذا لا يمكن معرفته إلا بعد معرفة الحار والبارد والرطب واليابس. وذلك أن هذه هي المتقدّمات. والذي احتجوا به متأخرات من هذه. ولذلك إذا أرادوا أن يبينوا وجود المتقدّمات في هذه الدلائل من المتأخرات ما د قولهم إلى البحث عن المتقدّمات وهي الكيفيات الأولى.

قال: ولذلك لا أرى أن شيئا من هذا الجلس يستأهل أن يسمى برهانا على ما بينت في غير هذا الموضع.

(١٤) قال : والبرهان هو أن يصار من الأسباب المتقدمة إلى المتأخرة ، ولذلك أرى أن الأجدود في هذا التعليل أن بتدئى بشرح الأسماء ، ثم نبحث عن الأمزجة . والبحث عن الأمزجة يكون بالبحث أولا عن الاسطغقات هل هي مما تقبل التأثير أولا تقبله . والحق هو أن ما كان من الأشياء الظاهرة للحس فلا نتمس البرهان عليه ، ومعرفة إنما هو من قبل الحس ، وما كان من الأشياء الخفية من الحس فالتتمس البرهان عليه من جوهر الشيء وطبيعته لا من الأمور المعارضة له ، والطريق إلى هذا هو أن نفعل ما قلنا في المقالة المتقدمة بأن تقسم الحار والبارد إلى ما هو بالفعل وإلى ما هو بالقوة ، وكذلك نفعل باليابس والرطب ، ثم ننظر فيما هو بالقوة حار أو بارد ، مثل الشراب ، والزيت ، والأدوية بالجملة ، والأغذية بالبرهان .

(١٥) وأما ما هو بالفعل فلا سبيل إلى معرفته إلا من قبل المحسة والحس ، وإن كان عند أحدهم وجه آخر به تسير الملموسات فلiddel عليه ، وإن لم يكن عندهم سبيل فليلمسوا كثيرا من الرجال المستجكين في الشباب ، ومن المشايخ ، ومن الصبيان ، ومن الأطفال ، فإنهم إذا فعلوا ذلك أدركوا أيهم استحق على التحقيق . وذلك أن الحار في هذه المحسوسات الملموسة كالحال في سائر المحسوسات الباقية . فكما أن اللون ليس يعرف بشيء سوى البصر ، كذلك الحار والبارد ليس يدرك بسوى حس اللمس . وإن كانوا لا يصدقون بحاستهم في هذه الكيفيات ، فلا يصدقون حواسهم في شيء من المحسوسات ، لا في المرئيات ، ولا في المسموعات ، ولا في المشمومات .

(١٦) قال : وما كان ينبغي بقوم قد اختاروا أفضل جميع المقالات في الاسطغقات من الفلسفة أن يبلغ من غلطهم ألا يعلموا أن مبادئ البرهان هي الأمور الظاهرة للحس .

(١٧) ولذلك أنا مخبر لك كيف يكون الاختبار بالمجسة لهذه الأشياء ، وذلك أن نقصد إلى طفل واحد فنتمس حرارته ، وهو طفل ، ثم نلمس حرارته إذا صار إلى ما فوق ذلك السن قليلا ، فإنه ليس ممنعا أن تذكر ما أدركنا من ذلك من حرارته وهو صبي في حال شبابه ، ولا سيما إذا تقارب زمان ذلك .

(١٨) وإذا كان ذلك ، وقفنا منه على قدر التغيير الذى يعرض له إذا انتهى إلى سن الشباب من التغيير الذى أدركناه في المدد اليسيرة ، مثل السنتين أو الثلاث . وبالجملة فامتحان ذلك في الطبيعة الواحدة هو أجمع الامتحانات . ثم بعد ذلك امتحانه في الطبائع المتشابهة . وأما في الطبائع المختلفة ، فيقع في ذلك غلط كبير . ولذلك فإن أحببت أن تجرب ذلك في عدد كذير ، فاجعل قياسك في الأمزجة المتشابهة مثل أن تقيس القضييف بالقضييف ، والخصيب بالخصيب ، والسمين بالسمين . وكذلك اجعل قياسا في الألوان المتشابهة وسائر الأحوال المتشابهة ، فإن الاختلاف قد لا يكون سببه اختلاف السن ، لكن اختلاف الطبائع . ولذلك ينبغي أن يكون هؤلاء قد يتوهم تدبرا واحدا ، وتكون الأوقات التي تختبر ذلك فيهم أوقاتا واحدة ، حتى لا تقيس مثلا من استعمل للرياضة بمن استعمل ، أو من برد من هواء خارج بمن لم يعرض له ذلك . لكن ينبغي أن تتوقى ما أمكنك أن تكون أحوالهم واحدة ، وذلك إذا اعتبرت الصبي بعينه في أحوال مختلفة من سنه ، فينبى أن أمنى فيه تشابه هذه الأحوال .

(١٩) قال : وهذا الطريق ، وإن كان طويلا فلا تستطله ، فإنه أجمع الطرق ، لأنه مأخوذ من نفس جوهر الشيء المطلوب ، كما قلت في كتاب البرهان .

والطريق الطويل الذى يوقف فى سنتين أو أكثر ، جزء من الطريق الذى لا يوقف على الحق فى عمر الإنسان كله .

(١٨) وأما أنا فأقول إنى قد لمست أبدانا كثيرة بعناية من أبدان الفتيان والمتناهين فى الشباب ، فوجدت أنه لا يصدق ولا واحد من الفريقين ، لا من حكم حكما مطلقا ، أن المتناهين فى الشباب أسخن ، ولا من قال إن الصبيان أصفى ، وذلك أنك إذا نظرت إلى الحرارة التى توجها السن فقط دون التغيرات التى تعرض من الأحوال غير المتشابهة التى تعرض لها . لكن ، إن رميت بذهنك إليها ، لم تجد حرارة أحدهما تزيد على حرارة الآخر ، لكن حرارتهما مختلفتان بالكيفية ، اليابسة والرطبة ، وهو الذى غلطهم . وذلك أن حرارة الصبي تجدها أقرب إلى طبيعة البخار ، وهى مع ذلك كثيرة لذيدة ، وحرارة الشباب فيها شيء من حدة ، وليست باللذيدة ، وهذا هو الذى غلطهم . وأما المتراض فى هذا الباب ، فإنه يقدر أن يعترف الحرارة التى هى أقوى ، والحرارة التى هى أضعف ، والحرارة المساوية لها ، من غير أن يغلطه اختلاف أحوالها فى اللمس . فقد نجد حرارة الصبي إذا لمستها إما مساوية لحرارة المتناهى فى الشباب أو أكثر منها قليلا ، وإن كانت فى جوهرين مختلفين : أحدهما رطب ، والآخر يابس . ومثال ذلك أن حرارة الحمام قد تبلغ من الشدة ما لا يقدر أحد على احتماله ، وتبلغ من الاعتدال ألا يقدر أحد أن يمرق فيه . وكذلك نجد هاتين الكيفيتين فى سائر الأبازن أعنى أنه قد تبلغ من الحرارة إلى قدر لا يحتمل ، وتبلغ من الاعتدال إلى قدر يستلذ . وأنت إذا سئلت من المزاج الحار الذى فى الهواء ، والمزاج الحار الذى

(١٧) أبازن مفردة أيزن ، حرض من الممدن ونحوه للاحتمام . .

في الماء ، أعنى الذى هو فيهما في النسيبة ، لم تقدر أن تقول إن أحدهما أخصن من الثاني ، وكذلك لا تقدر أيضا في المعتدل فيهما أن تقول إن أحدهما أعدل من الآخر . ومثل هذا يمرض في البرد الذى يبالغ في الهواء الغاية ، وهو إذا قارب أن يتعقد جليدا ، وفي الماء الذى يقرب أن يبلغ لجا . أعنى أنه لست تقدر أن تقول إن أحدهما أبرد من الثاني . والمتوسط بين الحرارة التي في الغاية فيهما ، والبرودة التي في الغاية تدرك أيضا أن بعدها من الأطراف بعد متساو . وكذلك المتوسطات التي تقع بين هذه الأطراف حل بعد سواء في الماء والهواء يكون ضرورة متساوية .

(٢٠) قال : ولكن مع هذا الذى ندرکه من أمرهما ، لست نجد مالمسا واحدا ، وذلك أن مالمسة الماء المعتدل ليست كمالمسة الهواء المعتدل .

(٢١) قال : نحن نجد الهواء الواحد الذى هو على مقدار من الحرارة يختلف ملمسه من قبل أنه يكون في بعض الأوقات ضبابيا بخاريا ، وفي بعض الأوقات دخانيا ، وفي بعض الأوقات صافيا . فينلظ من ليس معه تحرز ، ويتوهم أنها مختلفة من قبل أنه لا يجدها متشابهة في جميع الأحوال . فقد بان أن الحرارة قد تكون متساوية في جواهر مختلفة ، فيلظ من ليس معه تحرز من أنه لا يجدها في حس اللس متشابهة . وذلك أنه قد يمكن أن يقبل الحجر حرارة متساوية لحرارة قبلها الماء ، ولا يكون في ذلك اختلاف إلا من قبل أن الحجر يابس والماء رطب ، فإذا وجد اللامس بيوسة الحجر زائدة على الحرارة ظن أنها أخصن من الماء .

(٢٢) قال : وقد امتحنت بهذا الطريق مرارا كثيرة صبيانا كثيرة وفتيانا كثيرة ، وامتحنت الفقى الواحد وهو طفل ، ثم بعد أن صار صبيا ، ثم بعد أن

- صارفتي ، فلم أجد الشباب أسخن من الفتي ولا الصبي أسخن من الشباب .
إلا أني وجدت الفرق بينهما أن الحرارة التي في الصبيان أقرب إلى طبيعة النجار،
وهي مع ذلك كثيرة لذيدة . وأما التي في الشباب فيسيرة يابسة، وليست لذيدة .
وذلك أن جوهر الصبي لرطوبته يخل منه شيء كثير ، وأما جوهر الشباب
فليس به شيء يخل منه إلا اليسير . والسبب في هذا كله أن الحار الغريزي في الصبي
أكثر ، إذ كان تولده من المنى والدم والشباب بعيد من هذا الجوهر فهو أيسر
وملمسه لذاع وليس باللذيد .

(٢٣) قال : فقد بان أن سبار الحار واليابس ليس يدرك إلا بحس اللس ،
وأن حرارة الصبي والشباب متساوية .

- (٢٤) قلت : تلخيص قوله في هذا إن المرئاض في حس اللس يدرك
الحرارات المتساوية في جواهر مختلفة، وليس يفلطه ما يعرض في تلك الحرارة من
عدم التشابه الذي سببه اختلاف الجواهر الحاملة لها . فالكلام حقه هل يمكن
أن توجد حرارات متساوية في جواهر مختلفة، وإن وجدت فهل يمكن أن يقضى
بالحس على هذا المطلوب . وهذا كله لا يصح ، بل الحرارات التي في الجواهر
المختلفة هي حرارة مقولة باشتراك الاسم ، والأشياء المقولة باشتراك الاسم ليس
يوجد فيها مساواة ، وإن وجد فيها تفاضل فهو باشتراك الاسم مع التفاضل الذي
يوجد في الأشياء التي تقبل التساوي . والذي ينبغي أن يعتقد أن الشباب هو
المعتدل المزاج ، وأن الأرواح الموجودة فيه أتم بالإضافة إلى الصبي ، لأن أفعاله
التي تكون بالأرواح أتم ، وهو أيسر بالإضافة إلى الصبي ، كما هو أحر . ولا مقايسة
بينهما في النمو، إذ كان الصبي ينمو والشباب لا ينمو، كما لا مقايسة بينهما في التوليد،

لإذ الشباب يولد والصبي لا يولد ، والأعضاء الباردة اليابسة بالطبع أحر في الصبي وأرطب منه في الشباب كالطعام . وإنما المقايسة في اللحم والأرواح والأعضاء الثلاثة الرئيسة .

(٢٥) قال : فسبار الحار والبارد هو بحسب اللس لا غير ، وأما سبار الرطب واليابس فهو من الحواس ، والقياس . وذلك أن الشيء اليابس هو لا محالة صلب ، والصلابة مدركة بحسب اللس ، إلا أنه ليس يجب متى أحسنا من الشيء صلابة أن نحكم هل أنه يابس ، وذلك أن الصلابة قد يكون سببها اليابس ، وقد يكون سببها الجلود الذي يكون من قبل البرد ، مثل الصلابة الموجودة في الثلج . وهذا الصلب هو بارد رطب ، فإذا أدركنا من شيء أنه صلب بحاسة اللس ، فينبغي أن نفحص كيف مكانه في الحرارة والبرودة . وذلك أن كلا الكيفيتين تفعل الصلابة مع الاعتدال في الحر والبرد . والرطب أيضا متى كان من اعتدال الحرارة دل على رطوبة ، وإن كان مع الاعتدال صلابة فهو يابس .

(٢٦) قال : وليس في بدن الإنسان عضو صلب يظن أنه رطب ، لأن صلابة الأعضاء إنما تكون من قبل الحرارة المكونة لها ، لا من قبل البرودة . لكنه قد يمكن أن يوجد شيء من الأعضاء رطبا سبالا قد صلب من قبل البرودة مثل الشحم ، فإنه يجمد من قبل البرودة ، فإن الشحم والسمين الذي هو دسم الدم ، إذا صار إلى موضع بارد جمد ، ولكن ليس يبلغ من جموده أن يصلب . وإذا كان ذلك كذلك ، فبالواجب قال القدماء إن أرطب الأعضاء التي في البدن السمين ثم من بعده اللحم . وأصناف هذا الجنس الذي هو اللحم كثيرة أولها الذي

يخص بها الاسم بالحقيقة ، وهو الذى لا يوجد فى شىء من البدن على حدته مفردا، ولكن يحده أجزاء من العضل ، ثم الذى يوجد من ذلك أجزاء من الأحشاء . وآل ارسطرطس يقولون إن هذا من اللحم خسيس ، ولا يعلمون أن الفعل من كل واحد من الأحشاء إنما يكون بهذا اللحم . إلا أن هذا ليس الآن وقت ذكره . لكن قد يمكننا أن نعلم أن جوهر الدماغ المخصوص به وجرم الرئة ، هما كلاهما بعد السمين فى الرطوبة من مقدار لئهما . وذلك أن جرم هذين العضوين لم يجدا بالبرد من قبل أنهما ليسا يتخللان بالحر .

(٢٧) قال : والمخ الذى فى العظام قريب من هذا إلا أنه ليس من جلس الدماغ والنخاع ، والدماغ من جنس واحد ، والدماغ أسخن وأرطب من النخاع . ولذلك هو ألين منه . وفضله فى الرطوبة عليه مقدار فضله عليه فى اللين ، وإذا قيست أجزاء الدماغ بعضها ببعض فى الرطوبة وجدت مقدّمه أرطب من مؤخره ، لكونه ألين منه . وجميع هذه الأجزاء ليست هى أرطب من الجلد فقط ، بل وأبرد لعدمها للدم ، لأن ما ليس فيه دم أبرد مما فيه دم .

(٢٨) قال : فأما اللحم الذى فى القلب ، فإنه أيبس من هذه اللحوم ، لكون لحمه أصلب من هذه ، وكذلك هو أحر من هذه اللحوم ومن جميع الأعضاء التى فى البدن ، وهذا يدرك باللس عند التشریح . وذلك أنك متى فتححت القص من الصدر ، وأدخلت أصابعك ، فلمست البطن الأيسر من القلب ، وجدته أسخن من جميع الأعضاء الباقية ليس بمقدار يسير . إلا أن اللحم الذى فى الكبد والطحال والكلى والرئة بسيط ، أعنى اللحم الذى يحيط بالعروق الضوارب وغير الضوارب ،

وبالأعضاء التي في كل واحد من هذه الأحشاء . وأما لحم القلب فليست صورته بسيطة ، لكنه مثل اللحم الذي في العضل ، أعنى أنه كما يوجد في العضل ليف يحيط به اللحم ، كذلك يوجد في القلب لحم يحيط بالليف الذي فيه ، أى أن الليف الذي في القلب ليس هو من جنس الليف الذي في العضل ، لأن الليف الذي في العضل هو أجزاء من العصب والرباطات ، والذي في القلب مخصوص به ، كما أن ليف العروق الضواريب وثير الضواريب ، مخصوص بها ، وليف المعدة للمعدة ، وليف الرحم للرحم ، وليف المثانة للمثانة ، وليف المرارة للمرارة . فإننا نرى أن في جميع هذه الأعضاء لما يخص كل واحد منها ، وليفا يخصه . واللحم من كل واحد منها أمتن من الجلد ، والليف من بعضها أرطب قليلا من الجلد ، ومن بعضها مساو له . وأما جميع الأغشية فهي أخف من الجلد ، وكذلك الغشاءان المحيطان بالنخاع والدماع ، فإن هذين من جنس الأغشية . وأما الرباطات فيحسب فضل صلاحتها على الجلد يكون فضل يسما عليه ، والوترات أيضا ، وإن كانت ألين من الرباطات فإنها أصلب من الجلد بمقدارين . وأما الغضاريف ، فهي من بعد الرباطات ، وفيما بين هذه جلس متوسط من الرباطات يسميه بعض أصحاب التشريح بالضرروف . والمصعب لأنه صلب غضروفي ، وأما العظم فهو أجف ما يغطي الجلد ، وأما ما هو ظاهر بارز على الجلد فأجفه الشعر ، ثم من بعده القرون الأظفار والحوافر والمتاقر ، وما أشبه ذلك من الأعضاء التي تخص ما لا نطق له .

(٢٩) وأما الأخلاط فأعدتها والأمها بالطبيعة الدم ، وأما السوداء فهي

كالثقل والدردي للدم . ولذلك هي أظط وأبرد منه . وأما المرة الصفراء فهي أمتن

كثيرا من الدم . وأما البلغم فهو أبرد وأرطب من جميع ما في بدن الحيوان .

(٣٠) قال : فهذا قولى فيما فى البدن من مزاج الأعضاء ، والأخلاق .
والسبار ، فى تعرف الحار والبارد هو حس اللس ، كما قال أبقراط . وأما تعرف
الرتب واليابس فبحس اللس والبصر ، وبالقياس ، كما تقدم .

فصل

(٣١) قال : وإذ تقرر هذا ، فينبغى أن نقول فى الأشياء التى تلحق الأمزجة
الدالة عليها بالقول لا بالحس . والأشياء التى تلحق الأمزجة وتلزمها ، قد تقدمنا
فقلنا إن مما لا يفارق اليبس الصلابة ، ومما لا يفارق الرطوبة اللين إذا كانتا مع
حرارة معتدلة ، وسمين السمين قَصْبُهُ أيضا مما يلزم المزاج ، ويدل عليه ، لا المزاج
الطبيعى فقط . لكن والمستفاد عن التدبير ، فإنى قد رأيت كثيرا ممن كان فى
طبيعته سمينا قد قَصُف ، ومن كان فى مزاجه قضييفا فسمين ، بأن قلب الأول
مزاجه بالرياضة والتدبير اللطيف إلى اليبس ، وقلب الآخر مزاجه بالخفض
والتدبير الغليظ إلى الرطوبة .

(٣٢) وقال : وينبغى أن تذكر الأشياء التى تدل على من هذه حاله ، وإن
لم يعرف ذلك منه قبل . فإن ذلك أفضل فى هذه الصناعة . والمعلم لنا هذه الدلائل
هو الفاضل أبقراط . فأقول : إن من كانت حرورته واسعة ، فهو فى طبيعته حار
المزاج ومن كانت حرورته ضيقة فهو فى طبيعته بارد المزاج . فإن من شأن الحرارة
أن توسع .

(١٠) نصف قضاة ، ونصفا ، ونصفينا . «ن نصف لامن من ال . فهو نصف (ج) نصفاء» ،

نصاف . [المعجم الوسيط] .

(٢٣) ولذلك وجب أن يكون ضيق العروق مع من هو مسمين بالطبع ، وسعة العروق مع من هو قضيف بالطبع . فستى رأيت مسمينا عروقه واسعة ، فالسمن عارض له من قبل التدبير . ومتى رأيت قضيفا عروقه ضيقة ، فالتضافة لاحقة له حق قبل التدبير . ولذلك قال أبقراط : إنه ينبغي أن نحكم في أوقات الترجيع بين هذه الدلائل . يعنى إذا تعارضت على المزاج المعتدل من مقدار سعة العروق وضيقا لامن سمن جملة البدن . وذلك أن من كانت عروقه ضيقة فدمه قليل ، وليس يحتمل الجوع الطويل المدة . وأما من كانت عروقه واسعة فدمه كثير ويحتمل الإكثار من الطعام ، من غير أن يناله ضرر . والأسباب في هذه الأشياء ظاهرة عند من تفقدها بذهنه . ولكن خلبي أن تذكرها لمن لم يتفقد ذلك من نفسه ، وهو أن التئى الدم اللطيف من الدم يصير في الأبدان التي هي إلى الحرارة أميل غذاء للحرارة ونعنى ويفضل في الأبدان التي هي أبرد عن غذائها، فيرشح حتى يخرج من العروق . فإذا لقي أعضاء باردة مثل الأعشبة ، حمد عليها ، وإذا لقي أعضاء مائلة إلى الحرارة مثل الأعضاء اللحمية ، فهى من حرارتها وتحلل ، إلا أن يكون المزاج إلى البرودة أميل ، ويكون مع ذلك التدبير تدير أخفض ، فيجمد عند ذلك الشحم على الأعضاء اللحمية أيضا . ولذلك قد نجد كثيرا من الحيوان الذى يبيت في أوكاره، يزيد سمننا في حين ليشه . والنساء أيضا أسمن من الرجال ، لأن الأنثى في طباعها أبرد من الذكر . وهن مع ذلك يلازمن البيوت أكثر من الرجال ، في أكثر الحالات . وإذا كان هذا هكذا ، فالأبدان التي هي معتدلة المزاج بالطبع، إذا تعبت تعباً معتدلاً ، فقد يجب أن تكون حسنة اللون واللحم و

أعنى معتدلة في جميع الأحوال . وأما الأبدان التي الرطوبة فيها كثيرة والحرارة مائلة عن الاعتدال ميلا يسيرا إلى البرودة ، فإن هذه تكون كثيرة السمن . وأما الأبدان التي هي في طبيعتها معتدلة وتديرها تدير خفيض ودعة ، فقد يجب أن تكون كثيرة اللحم . ولذلك أحسن القدماء في قولهم العادة طبيعة مكنسبة .

- ٥ . (٣٣) قال : ولا حرج علينا عند تكلمنا في الأمزجة التي تتبعها هذه السمن ، ألا تعرف في كل موضع بذكرها ما كان حارا أو باردا أو رطبا أو يابساً من قبل العادة أو من قبل الطبيعة ، إذ كنا قد ذكرنا ذلك مرة واحدة فإننا نخجل ذلك على الذين يقرأون كتابنا هذا ، وتقبل على ذكر ذلك مطلقا ، إذ كان قصدا هنا إنما هو ذكر الأمزج التي تتبعها هذه السمن ليكون الكلام في ذلك أوجز .
- ١٠ . (٣٤) فنقول : إن من الأبدان أبدانا قضيصة ، والعروق منها مع ذلك دقاق ، إلا أنك إن قصدت هرقا واحدا من هذه العروق برز السمين فيستدل على أن السمين في هذه الأبدان مستبطن للجلد على الغشاء الذي يستبطنه . وهذا أقل ما يرى في أبدان الرجال . وأما في أبدان النساء فكثير ، وذلك أن هذا دليل على أن مزاج المرأة أميل إلى البرودة ، مع أن تديرها أميل إلى الخفيض والدعة . وذلك أن السمين إنما يكون أبدا بسبب رطوبة البدن . وأما كثرة اللحم فتولد عن ١٥ كثرة الدم ، وأما اعتدال اللحم في الكثرة والقلّة ، فدليل على اعتدال المزاج والأبدان الكثيرة اللحم ، ففيها من الشحم أكثر مما في الأبدان المعتدلة اللحم . وليس يكون تزيد الشحم دائما بقياس تزيد اللحم ، لكنك ترى بعض الأبدان العظيمة الجثة فيها أكثر من الشحم ، وبعضها اللحم فيها أكثر ، وتجدد في بعضها متساويا في الكثرة . فما كان من الأبدان فيه اللحم والسمين زائدين على التساوى ، فبحسب ٢٠

زيادة الرطوبة فيها على الرطوبة المعتدلة تكون زيادة البرودة التي فيها على البرودة المعتدلة . وأما الأبدان التي السمين فيها ، أعنى الشحم ، أكثر من اللحم ، فالبرد فيها أزيد على الاعتدال . فأكثر مما الرطوبة فيها أن يدمر الرطوبة المعتدلة ، والتي السمين فيها أقل ، فالرطوبة أغلب عليها من البرودة . وذلك أن الحرارة إذا بهت على اعتدالها الذي يخصها ، ثم كان في البدن مع ذلك فضل من الدم فهو يوجب أن يتبع ذلك كثرة اللحم .

(٣٥) قال : وليس يمكنني أن أصف لك المقدار الذي به يفضل الدم في هذا البدن على المقدار المعتدل ، أي مقدار هو من قبل الكمية ، لأن الكمية لا تدرك بالقول . ولكن أصفه لك من قبل ما يدرك بالقول .

(٣٦) فأقول : إنه مادام لم ينل البدن الذي قد نخرج عن الاعتدال شيء من الأعراض المزمنة ، فكثرة الرطوبة فيه لم تبلغ مبلغا يخرج به البدن عن الصحة . فإنا قد بينا في غير هذا الكتاب أن المزاج الصحة غرضاً ليس باليسير ، وأنه ما لم يخرج عن ذلك العرض لم يخرج إلى المرض . وتبين ذلك الآن .

فقول : إنه إذا جعلنا الطبيعة المعتدلة في المزاج المعتدل كالسبار لجميع الأمزجة والطبائع ، وحكمتنا من قبل هذا المزاج على خروج أمزجة كثيرة عنه ، مع أنها لم تخرج عن حدود الصحة ، علمنا أن المزاج الصحي غرضاً يختلف بالأقل والأكثر من قبل أن يخرج إلى المرض . ولذلك كان سوء المزاج الصحي غير سوء المزاج المرضى . وليس يمكننا في هذا أيضاً أن ندرك مقدار الكمية . لكن الدليل لنا على وجود المزاج الصحي ألا نستضر أفعاله . وليس يمرض الحيوان بخروج مزاجه عن هذا العرض فقط ، بل قد عرض بأسباب أخرى ، ذكرناها في كتابنا في الأمراض .

قال : وإذ قد تقرر هذا ، فلنرجع إلى ما كنا بسبيله .

(٣٧) فأقول : إنه إذا كانت الحرارة الفريزية باقية على اعتدالها ، والرطوبة متريدة زيادة لم تخرج عن حدود الصحة ، لم يكن عند ذلك البدن سمينا ، لكن يكون كثير اللحم ، وقد يتريد فيه السمين قليلا إلا أنه يكون أقل من تزيد اللحم بكثير . ولذلك متى كانت الرطوبة واليبس حافظين للاعتدال الطبيعي ، وكانت الحرارة ناقصة عن الطبيعة ، وجب ضرورة أن يكون ذلك البدن السمين فيه أكثر من اللحم . فإذا كان الأمر كذلك ، فتريد له الحرارة وتبقى اليبوسة والرطوبة على اعتدالها ، فإن ذلك البدن أميل إلى القضاة والسمن .

(٣٨) قلت : هذا كله فيه نظر . فإن مبناه على جواز خروج الجسم المترج

- ١٠ من الاسطفسات الأربعة في كيفية واحدة من الكيفيات المزدوجة من غير أن تخرج معه الكيفية المقابلة لها ، وذلك شيء قد بينا أنه ممنوع ، فهو يضع هاهنا لما يظهر بالحس أسبابا غير متفق على وجودها ، كما زعم هو عن الأطباء الذين تكلموا في مزاج الشباب والصبيان . وخاصا ما يقوله إن الرطوبة الخارجة عن الاعتدال تقتضى كثرة اللحم ، لأن اليبوسة تقتضى القصف ، والحرارة المائلة عن الاعتدال ميلا يسيرا إلى البرد تقتضى كثرة الشحم . لأن الحرارة تغنى الجزء
- ١٥ السمين من الدم ، وإذا اجتمع هذان السببان كان البدن كثير اللحم والشحم ، أعنى البرودة والرطوبة .

(٣٩) والذي يقتضى كلام القدماء على أصولهم في أن اختلاف السمن

- إنما هو نابع لاختلاف الأمزجة الخارجة في كفتين من الكيفيات المزدوجة ، وأن الدماء وإن كانت كلها حارة وطيبة فهي تتفاضل تفاضلا متباينا في استعالتها
- ٢٠ إلى اللحم والشحم الذي هو الفضلة الدسمة التي في الدم . وذلك أن الشحم لما

كان هوائيا ولم يمكن فيه أن يكون مادة اللحم ميزته الطبيعية عند تكون اللحم ، كما تميز سائر الفضلات ، لكن هذه الفضلة قرنت بها منفعة للحيوان ، وهو تسمين أعضائه . ولما كانت هذه الفضلة حارة رطبة ، وكان الدم الطبيعي حارا رطبا ، كان وجود هذه الفضلة في الحيوان دليلا على صحة الحيوان ، فإن أفرطت كانت دليلا على عدم صحته ، لأنها تضره من جهة ما هي فضلة . وأنت ترى الدماء في الحيوانات المختلفة تختلف في وجود هذه الفضلة فيها اختلافا كثيرا بحسب اختلاف أمزجة دمائها ، حتى أن من الحيوان من يهلك كثيرا من كثرة هذه الفضلة ، ومن الحيوان ما لا توجد فيه هذه الفضلة إلا يسيرة . وإذا كان هذا هكذا ، فهذا الاختلاف يعرض في أمزجة الناس من قبل اختلاف دمائهم ، فإن الدم في هذا المعنى أشبه شئ باللبن ، فكما أن من الألبان ما الدسم فيه كثير والجبليّة قليلة . وبالعكس كذلك الأمر في اللحم مع السمين في دماء الناس والحيوان .

(٤٠) فالذى ينبغي أن يفحص عنه أولا من أمزجة الدماء الأسباب التي من قبلها يختلف في هذا المعنى . وليس هذا من الكتب الطبية . فيجب أن يفحص عنه في هذا الموضوع . وإنما ينبغي أن يتسامه صاحب هذا العلم من صاحب علم الطباع . لكن جالينوس لما كان يتكلم في هذه الأشياء ، من حيث هو صاحب علم طبيعى ، فقد زى أن تشير إلى مذهب القدماء في ذلك بعض الإشارة .

نفقول : إن الدم إذا زاد الجزء الهوائى الذى فيه على ما من شأنه أن يوجد في الدم المعتدل أو في غير ذلك من الدماء ، كثر فيه الجزء الدسم ، فكثرت فيه هذه

الفضلة . وإذا زاد فيه الجزء الموافق للحم ، كثر اللحم ، وهو الجوهر الذي تغلب فيه الحرارة للبرودة والرطوبة لليبوسة غلبة قريبة من الاعتدال . وإذا اجتمع في الدم هذان الجزآن الموافق أحدهما للشحم والآخر للحم كثر اللحم والشحم . وإذا اعتدل هذان الجزآن في المزاج ، أعنى في الكمية ، اعتدل بذلك اللحم والشحم في ذلك البدن . وإذا قل هذان الجزآن في الدماء من القدر الطبيعي ، قل اللحم والشحم في ذلك الحيوان . وهذا القدر كاف على تنبيه من أراد أن يتأمل هذه الأشياء في مواضعها الخاصة بها ، فلترجع إلى حيث كنا من كلامه .

(٤١) قال : فإذا قد تقرر هذا من قولنا ، فقد بين منه ليس أصناف الأمزجة الخارجة عن الاعتدال فقط ، بل والدلائل التي يوقف عليها أولا من الحرارة والبرودة واللين والصلابة والسمن والقضافة ، لكن ومن الأصناف الباقية من أحوال البدن . وأنا آخذ في ذكرها في الشعر .

(٤٢) فأقول : إن صاحب المزاج الحار اليابس يكون أزب كثير الشعر ، يكون في الغسابة القصوى من غلبة الشعر وقوته . وأما صاحب المزاج الحار المعتدل فيما بين الضدين الآخرين ، فإنه إن كان أيضا أزب ، فإنه في ذلك على مقدار قصد . وكذلك صاحب المزاج المعتدل في الحرارة والبرودة هو من كثر الشعر على مقدار قصد . وأما أصحاب الأمزجة الباردة كلها فيكونون زعرا ، إن كانت الرطوبة عليهم مفرطة ، وإن كانت بمقدار قصد . لكن صاحب المزاج المفرط البارد الرطب في الغاية القصوى من الزعر . وأما صاحب المزاج البارد

(١٧) زعرا : زهر الشعر والریش والوبر - زعرا : قسل وتفرك حتى يبدو الجسد .

[المعجم الرسيط] .

المعتدل فيما بين الضدين الآخرين ، فإنه أقل زعرا . وأما صاحب المزاج البارد
اليابس فإنه أقل زعرا من هذا أيضا . على أن قوما ظنوا أنه كما لا يمكن أن ينبت
العشب وينبى في الأرض اليابسة ، كذلك لا يمكن أن ينبت الشعر في البدن اليابس .
وليس الأمر كذلك ، وذلك أن الأرض يقال فيها إنها يابسة من جهة أنها أرض .
والجلد يقال فيه إنه يابس من جهة أنه جلد ، واليابس من الأرض لاندوة فيه البتة ،
والجلد من الإنسان والحيوان الشبيه بالإنسان . فليس هو بعديم الندوة البتة ، لكن جلده
من أوفق الأشياء لنبات الشعر ، ولذلك ليس ينبت الشعر على الحيوان الخرفي ،
ولا على ما جلسه قشور ، ولا على ما جلسه فلوس ، لشبهه بالأرض اليابسة التي لا ينبت
فيها شيء . والقياس في نبات الشعر مع الجلد في الحيوان هو القياس في النبات مع
الأرض . فكما أن الأرض إذا أفرطت عليها البيوسة لا ينبت فيها نبات ، كذلك
ما كان من جلود الحيوان مفرط البيوسة لم ينبت عليه شعر ، ونبت عليه ريش أو
فلوس . وكما أن النبات لا ينبت أيضا في الأرض المفرطة الرطوبة ، كذلك
لا ينبت الشعر في الأبدان المفرطة الرطوبة ، أعنى الشعر الذى هو فضل . وكما
أن الأرض المتوسطة بين اليبس والرطوبة هي التي ينبت فيها العشب ، ولذلك
يكون ثم العشب في الربيع دون سائر الفصول ، بل يذوى في فصل الصيف ،
ويسقط في فصل الخريف . وكذلك الجلد الذى ينبت عليه الشعر هو متوسط
بين الجلدين . والأرض في حال الخريف في عدم النبات ، أشبه شيء بالأرض
في زمان الربيع ، لأن هذا الوقت أعدل أوقات السنة . فمن قال إن نبات الشعر
ليس هو في بدن يابس من قبل الأرض اليابسة لا ينبت فيها شيء ، فلا معنى له .
وقد هرفناهم قياس الأبدان في ذلك مع الأرض ، وإنما غلطهم اشتراك الأسماء .

(١٥) تم : ثم الشيء . - نما : وقاه بالتمام ، وتم الشيء : أصلحه . [المعجم الوسيط] .

فإذا قلنا : إن الجلد الذى يكثر طيبه من الإنسان ، هو حار يابس ، فلسنا نعى به أنه مثل جلد الحيوان الخنزيرى ، ولا غيره من الحيوانات التى لا شعر لها ، وإنما لقوله بالإضافة إلى المزاج المعتدل أو المزاج الرطب الأزهر .

- (٤٣) قال : وأما أسباب تولد الشعر فى الأبدان ، فهو أنها يتحلل منها دائماً بخار دخانى . لكن الأبدان الرطبة التى تشبه اللبن الرطب ، ليس يمكن البخار أن ينفذ فى مسامها ، إلا تمسر لموضع انسدادها بما فيها من الرطوبة ، ولقلة سعة المنافذ التى ينفذ البخار فيها . وإن نفذ فيها ، فليس يمكن أن يتناجى ، لأن ما نفذ فيها منه ينسد من المسام ما خلفه فيمنع غيره من البخار أن يتصل به فينقطع ويفسد . وأما الأبدان اليابسة ، فإن منافذها واسعة ، وليس فيها رطوبة تعوق البخار النافذ فيها ، فيتصل نفوذه ويتراكم هنالك ، ويتصل بعضه ببعض ويتخاطب وينطبخ مدة طويلة ، حتى يحدث منه جسم واحد متصل ، ثم يندفع فيبرز شديدا بالسبور فيتخلص عن الجلد مارك منه ، ويبقى غليظه الذى هو كالأصل تحت الجلد بمنزلة ما يعرض للنبات فى جوف الأرض من أن أصوله الغليظة تبقى تحت الأرض ، وتنته فروعه التى هى العشب فوق الأرض . وإذا كانت الحرارة الطابحة له قوية أحرقت تلك الأرضية التى فيه ، فاسود الشعر . فإن اشتد الاحتراق تجعد الشعر بمنزلة ما يعرض له إذا قربت منه النار . وإن لم تكن الحرارة شديدة ، لم يسود الشعر ، ولا غاظ ولا صار جمدا لمكان يسه ، إذ كان ليس بياس بل كان أشقر لينا شديد السبوة . والأحوال المتوسطة ، التى الشعر بين هذه من اللون والسبوة والجعودة ، تتولد من الحرارة المتوسطة بين الحرارة الشديدة والضعيفة ، والرطوبة

الكثيرة والضعيفة . وهذا اختلف شعور الأمم الساكنين في الأقاليم المختلفة في الحر والبرد والرطوبة واليبوسة . فسكان الأقاليم الحارة اليابسة شعورهم جعد يابسة متكسرة متلونة بمنزلة ما يدنى منه من النار ، شديدة السواد ، بطيئة النمو ، مشققة الأطراف بمنزلة شعور الحبشان وهؤلاء هم مثل الحبشان ، ومن يليهم من العرب ، ومن يقرب منهم من سكان أهل مصر ، وبالجملة من كانت مساكنهم مائلة إلى خط الاستواء . وأما الذين هم في مقابلة هؤلاء ، وهم الذين يرتفع القطب على رؤسهم ارتفاعا كثيرا ، فشعورهم على ضد هذه الشعور ، ومن السباطة واللين والشقرة وسرعة النمو . وأما الذين يسكنون بين هذين الطرفين فشعورهم متوسطة بين هذه الشعور . فهذا هو سبب اختلاف الشعر بحسب اختلاف أمزجة الأمم في الحرارة واليبس والرطوبة والبرودة . واختلاف شعور الأسنان يكون أيضا بحسب هذا . أما شعر الأطفال فيشبه شعر أهل البلاد الباردة الرطبة . وأما شعر الشباب فيشبه بشعور أهل البلاد المتوسطة . والشعر في الصبيان قليل ، لموضع قلة الأبجخرة اليابسة الدخانية فيهم . ولذلك إذا بلغوا ، ظهر منهم الشعر في العانة ثم بعد ذلك في الوجه .

(٤٤) قال : وأما شعر الرأس والحواجب والأجفان ، فوجود فيهم منذ الخلق الأولى ، لأن هذا الشعر ليس هو فضلة ، وإنما هو لموضع تمام الخلق على ما ذكرته في كتاب منافع الأعضاء . وليس بمنزلة المشب الذي ينبت من تلقاء نفسه ، بل الذي ينبت بقصد من الفلاح .

(٤٥) قال : وما كان من الشعر ما يلا إلى الشقرة ، فالمرء عليه أغلب . وما كان إلى البياض فالبلغم عليه أغلب . وإنما صار الرأس عضو اكثير الشعر ، لأن

- الجمجمة كلها عظم ، والمعظم يابس والجلد الذى عليها أبيض من جميع الجلد الذى على جميع البدن ، وفضول الدماغ والأبجرة التى ترقى إليه كثيرة ، وهو يحتاج ، إلى الوقاية . فيجب أن يكون الجلد على رأس الطفل باخال التى تكون عليها الجلد فى الشباب الحار اليابس . ولذلك صار بعض الناس يمرض لهم الصلع إذا تمادى به الزمان ، والذى يصيبه من الناس من كان جلد رأسه مائلا إلى اليبس .
والصلابة من الأصل ، وذلك أن فى وقت الشيخوخة تجف جميع الأعضاء حتى يصير فى كثير منهم الجلد خرفيا . وإذا كان الجلد بهذه الحال ، لم ينبت فيه شعر كما قلنا . ومما يصحح ذلك أن باطن الكفين وأسفل القدمين عديما الشعر دائما ، ليس الوترات التى تسبطنهما وكثافتها . ومن لم يكن يقلب على جلد رأسه اليبس ، فإنه إذا شنخ ، ينبت شعره ويكون ضعيفا أبيض ، وهى الحالة التى يسميها الناس شيئا . أما ضعفه فلنقصان الغذاء المشاكل له ، وأما بياضه فإن الشيء الذى منه يفتدى ، كأنه بلغم عفن ، على طول المدة ، وإنما صار الإنسان الشيخ يصيبه الصلع على اليافوخ خاصة ، وينسب خاصة فى نواح الصدغين ، لأن اليافوخ أجف من جميع أجزاء الرأس . والجلد هنالك على المعظم والصدغان أرطب أجزاء الرأس ، والجلد هنالك تحته عضلتان عظيمتان والمعضل لحمى ، واللحم رطب .

- (٤٦) قلت : هذا الذى قاله من أن الشعر يتولد من الأبجرة الدخانية الصاعدة من جميع البدن ، ليس هو مذهب أرسطو ، وإنما الشعر فضلة هذا الجلد . ولذلك يوجد مزاجه تابعا لمزاج الجلد ، ومزاج الجلد تابعا لمزاج العضو . وهو إنما يتولد من فضله يابسة خالطتها فضلة دهنية غالبة شديدة ، وما هذا شأنه ، وإنما يتكون بطبخ شديد فى موضع مخصوص . وأما الأبجرة ،

فليس فيها جزء دهني أصلا ، ولا نموا لشعر هو تراكم ، وإنما هو نمو صحيح ،
لكن في جهة الطول فقط ، لأنها أول الجهات في النمو .

(٤٧) قال : ولتلا نفلط كما غلط قوم ، من سائر الأطباء فحكوا على مزاج

جميع البدن من مزاج عضو واحد ، كما لمن زعم أن الأصلع يابس المزاج . فالأولى

أن نلخص لك حالات أبدان الناس في هذا المعنى ، فأقول : إن من الناس من

أمزجة أعضائهم كلها متساوية ، وبعضهم أمزجة أعضائهم أكثر ليست مستوية ،

لكن بعض أعضائهم أرطب أو أبيض أو أحمر مما ينبغي . وليس هذا في

الأمزجة ، بل وفي خلق الأعضاء الآلية ومقاديرها ووضعها . وإذا كان هذا

هكذا ، فينبغي أن تتأمل أمزجة جميع أعضائه وخلفها ومقادير بعضها من بعض .

فإن وجدتها في جميع ذلك معتدلة ، قطعت على أن المزاج معتدل . فإن رأيت بدنا

الصدر منه والرقة والمنكبان في غاية العظم وما يلي من البطن قضيف لطيف والساقان

يابستان ، فليس يمكن أن يكون هذا البدن معتدلا . وكذلك إن كانت الساقان

عظيمتين وما يلي البطن واسع ، وكان الصدر ضيقا ، لم يكن أيضا معتدلا في

مزاجه . ومن الأبدان ما الرأس منها في غاية العظم ، ومنها ما هو في غاية الصغر

بمثلة رومن النعام ، ومنها ما الساق والعضد منها مقبلة على الجانب الإنسي ويقال

له الأحنف ، ومنها ما هي مائلة إلى الجانب الوحشي ويقال له الأروج ، ومنها

ما الكفان والقدمان منها قليلتا اللحم ، ومنها ما هما غليظتان كثيرتا اللحم . ومن

الأبدان ما الصدر منها واسع ، ومنها ما هو ضيق شبيه باللوح . وإذا كان مع

ذلك ما يلي الكتفين عديما اللحم : بارزا بمسئلة الجناحين ، فإن الأطباء يسمون

هؤلاء المحتمين . ومبلغ رداءة هذه الخلقة بين لأن الفضاء الذي فيه القلب والرئة

يضيق عنهما .

- (٤٨) ولأعضاء البدن حالات أخر كثيرة ، إذا زال البدن فيها عن المناسبة الطبيعية في أول خلقته في الرحم دل على سوء مزاج مختلف مرض له عند الكون .
فذلك لا ينبغي أن يستدل على البدن من عضو واحد . فإننا لا نجد الذين يستعملون علم الفراسة ، يستدلون على الخلق من عضو واحد لكن يعتمدون على التجربة في ذلك ، من غير أن يعلموا سبب ذلك ، مثل قولهم : إن من كان من الشعر في مقدم رأسه كثيرا ، فهو شبيه بالأسد في الشجاعة ، ومن كان أزب الفخذين فهو محب في الجماع كثير . فهذا إنما أخذه من جهة التجربة فقط . والناظر في العلم الطبيعي يطلب أسباب هذه مثل قولهم إنه لما كانت أعضاء إبدان الحيوان من أجل أفعال النفس ، وجب أن تختلف باختلاف الأفعال في حيوان حيوان ، وأن تكون مناسبة لذلك الفعل . وذلك كالأسد مثلا ، لما كان فعله هو الشجاعة ،
١٠ وجب أن تكون أعضاؤه خاصة بهذا النفس . فإذا وجدت أعضاء إنسان تما شبيهة بأعضائه ، دل ذلك منه على أنه شجاع .

- (٤٩) قال : وقد وصف هذه الأشياء أرسطو فأجاد في ذلك . فأما ما يحتاج إليه في هذا التعلم ، فهو أن يستدل على أمزجة الناس من قبل خلق أعضائهم ،
وإلا نقضى في ذلك بعضو واحد ، مثل أن يقضى على من غلب الشعر على مقدم رأسه وبدنه كله حار يابس . لكن الذي يصح به القضاء من هذا الدليل هو أن مزاج القلب من هذه صفتة في غاية الحرارة ، وأنه شديد الغضب . فإنه لا يمنع أن يكون القلب من إنسان بهذه الصفة ، ولا يكون بدنه كله على مثل هذه الحال .
وذلك إذا لم تكن سائر أعضائه على ما يقتضيه هذا المزاج للقلب . وذلك أنه يقتضى أن يكون صدره كله واسعا ، وتكون العروق غير الضوارب واسعة ،
٢٠

(٢٠) غير الضوارب : في الأصل الغير ضوارب .

والضوارب عظيمة ، ونبضه في غاية العظم والقوة ، ويكون بدنه كله قويا ، أى ذوأعضاء قوية ومفاصل قوية ، ويكون في البدن كله شعر كثير ، ويكون شعر الرأس في السن الأول سريع النمو جدا أسود . فإذا تمادى به الزمان لحقه الصلع ، ويكون الجلد قابلا إلى السواد أو الصلابة .

٥٠ (٥٠) وأما من كان مزاجه ضد هذا المزاج في بدنه كله ، أعنى باردا رطبا ، وأنه يمرض له أضداد ضده ، أعنى أن يكون عديم الشعر أزهر ، وتكون هروفه طفيفة ، ومفاصله دقيقة ، ولونه أبيض ، ومجسته لينسة . ويكون في الحدائة شعره مائلا إلى الصفرة ، وإذا شاخ لم يمرض له الصلع . ويكون جبانا كسلانا ، ويكون الشحم فيه كثيرا ، ويكون العصب والمعضل منه ضعيفا ، ويكون الساق والفخذ منه خيفارين .

٥١ (٥١) فأما من كان مزاج الأعضاء منه مختلف ، فالسبيل إلى معرفة مزاجه هو أن يتأمل كل واحد من أعضائه وذلك أن يُستدل على المزاج الخاص بعضو من الأفعال الخاصة بذلك العضو ، مثل أن تتعرف مزاج المعدة من أفعال المعدة ، ومزاج الدماغ من أفعال الدماغ .

٥٢ (٥٢) وينبغي أن نتفقد مع ذلك حالات الأعضاء من الجلد الذى يحيط بها ، وذلك في البلدان التى يصدق دلالة الجلد فيها على الأعضاء الباطنة ، وهى البلاد المعتدلة كبلداتنا ، يعنى التى هى بلاد الروم اليوم . ومن هذه بلادنا هذه ، وهى التى تسمى في دهرنا بجزيرة الأندلس . وأما البلدان التى هى في الشمال واغلة مساتة نبات نعش ، أو في الجنوب واغلة نحو خط الاستواء ، فليست دلالة

الجلد فيها صادقة . وذلك أن الحرارة الغريزية تنسور في البلاد الباردة إلى باطن
أبدانهم وتبيض جلودهم وتلين ، وتقلب عليها البرودة والرطوبة ، فلا تدل في هذه
البلاد هذه الأعراض على أن أصرتهم باردة رطبة .

(٥٣) قال : وهذه هي مثل بلاد الأتراك ، وسائر الأجناس التي تل جهاتهم ،

- وبلاد الصقالية . قال : وأما الحبشان في بلاد الجنوب والغرب ، وبالجملة من
أوى بلاد الجنوب ، فإن أجوائهم باردة ، والأعضاء الخارجة منهم حارة يابسة ،
وذلك أنه كما أن البرودة المحيطة من خارج بأهل البلاد الباردة توجب سخونة
أعضائهم الداخلة ، لكون الحرارة الغريزية تحتقن في باطن أبدانهم ، كما يعترى
ذلك في الأرض في زمان الشتوة ، أعنى أن يسخن باطنها ، كذلك تسخن أعضاء
أهل البلاد الحارة الخارجة من الحرارة الشديدة المحيطة بهم ، وتبرد أطرافهم
• لا نفشاش الحرارة الغريزية منها إلى خارج ، كما يعترى في الأرض في زمان الحر ،
أعنى أنه يبرد منها الباطن ويسخن الظاهر .

(٥٤) قال : وقد تكلم أرسطو في هذه الأشياء على أحسن الوجوه .

- والسبب فيما قلناه من سكان البلاد الحارة أن الحرارة حارتنان : حرارة ملائمة ،
• وحرارة ضريبة مستفادة من خارج . وجميع الأجساد تعفن من الحرارة الغريبة .
• وإذا حفت كانت هي أيضا حارة بالحرارة الغريبة ، باردة بالحرارة الملائمة . وهذه
هي حال أبدان سكان البلاد الحارة دائما . وأما البلدان المعتدلة ، فتكون في
وقت الشتاء الحرارة الغريزية أكثر ، وفي وقت الصيف تكون الغريبة أكثر .
• وكذلك ينبغي إذا استدلنا من الجلد في البلاد المعتدلة أن نتفقد ألا يكون الذي
• ننظر فيه قد تعرض للشمس كثيرا أولزم الاستكثان في الظل ، فإن الأول يصير
•

لونه أزيد سوادا ، والآخر أزيد بياضا . ولكن ليس تتغير أمزجة الأعضاء الأصلية من مثل هذا التنوير العارض . ولهذا في المعدة كله كان الأجود أن يستدل على كل عضو من أفعاله .

(٥٥) مثال ذلك أن المعدة ، متى كان استراؤها جيدا كان ذلك دليلا على

اعتدال مزاجها ، ومتى لم يكن جيدا كان ذلك دليلا على سوء مزاجها . لكن رداءة الاحتمراء تختلف فيها ، وذلك أنه متى كان الحشاء منها ذاتيا ، فإن حرارتها مفرطة نارية ، ومتى كان حامضا فإن حرارتها حرارة ضعيفة ، وذلك متى كانت المعدة تستمرى الأطعمة الغليظة التي يعسر هضمها ، مثل لحوم البقر وغيرها ، فإن حرارتها حرارة مفرطة . وأما التي لا تستمرى إلا السمك وما أشبهه من الأغذية السهلة الانهضام ، فإن حرارتها ضعيفة .

(٥٦) فال : وهذان النوعان من سوء المزاج يعرض للمعدة من سوء مزاج

معتقن بها في نفس جرمها ، أو بما يتصدر إليها من الأخلاط . فينبغي أن تتفقد هذا ، فإن من الناس من ينحدر من رأسه إلى معدته بلغم ، فيعرض له أن يمحض الطعام في معدته ، من قبل ذلك . ومنهم من ينصب إلى معدته من كبده مرة صفراء فيندخن الطعام في معدته من قبل ذلك ، وبخاصة في البلاد الباردة . لكن الأول كثير ، وهذا نادر . لكن ينبغي لك ألا تغفل تفقد الأمر النادر ، فإنى أعرف قوما كان الغالب عليهم البلغم غليظة شديدة ، وكانوا مع ذلك يتقيون مرة صفراء كثيرة جدا ، حتى كانوا يحتاجون قبل طعامهم أن يتقيوها بعد شرب ماء كثير وشراب كثير ، ومتى لم يفعلوا ذلك فسد الطعام في معدتهم ، وكان يصيبهم صدع . فكان لهذا يتوهم قوم عليهم أن طبائهم يئلب عليها المرار ، مع أن البدن

- منهم كان لنا ناعما أبيض أزعر سمينا ، وكانت عروقهم دقيقة ، والعضل منهم ضعيف ، وكان من جس أبدانهم لم يجد فيها حرارة . وأهرف قوما آخرين هل ضد هذا ، لم يتقيوا مرارا قط ، والبدن منهم قضيف أزب ، معضل شديد الحرارة إذا لمس . ومن كانت هذه حالة أوديمش الفيلسوف ونحن ، فقد انكشف لنا سبب هذا مما انكشف لنا في التشریح ، وهو الذى لما جهله قوم من الأطباء تحيروا في سبب هذا .

- (٥٧) وهو أن مجرى المرار الذى يقذف فيه الكبد بالمرّة الصفراء إلى البطن ، هو في بعض الأبدان قسمان ، وفي بعضها واحد ، وهو الأكثر كما نجد ذلك في تشرح الحيوان ذى التوائم الأربع . وذلك ، أنا نجد هذا المجرى في الأكثر مجرى واحدا يتحتم فيما بين الموضع المعروف بالبواب ، وهو المنفذ الأسفل من المعدة وما بين المعما المعنى الصائم . ونجد هذا المجرى في بعض الناس ينقسم قسمين ، فيتصل الواحد بهذا الموضع وهو الأعظم في الأكثر ، ويتصل القسم الثانى بأسفل المعدة من فوق الموضع المعروف بالبواب قليلا . وربما كان في بعضهم هذا هو القسم الأعظم والآخر الأصغر ، أعنى الأسفل . ومن كانت هذه خلقته فإن معدته تمتلئ مرارا أصفر كثيرا ، حتى يحتاج إلى القيء قبل الطعام . وأما من كان له المجرى الأسفل ، فإنه لا يعرض له هذا ، لأن المرار كله ينصب إلى المعما المعروف بالصائم . ويعرف حال هؤلاء يكون بطونهم على هذه الصفات التى ذكرنا من برودة المزاج هى فى الصفراء وأيضا فإن الذين ليس لهم هذا المجرى إلى المعدة . فإن الذين يتقيون من الصفراء هو ما يتولد فى المعدة ، وهذا هو كرانى . وأما ما ينصب إلى المعدة من الكبد ، فإن هذا المرار هو أحمر ناصع ، وإن كان أصفر فشيح وليس يلحق من قيته عدم الاستمرار الذى يلحق كمن ينصب المرار إلى معدته

من المجرى الذى ذكرنا، بل يتقياً أثر الاستبراء التام، وبخاصة إن لبث مدة طويلة من غير طعام . والذين ليس لهم هذا المجرى، فيكون خروج الصفراء منهم بالبraz، مثل ما كان يمرض لأوذيمش . والمرار الكزائ إنما يتولد عن أطعمة محترقة، ولذلك لا يتولد عن الخبز، ولا عن لحم الخنازير، وما أشبه ذلك . وهذا المرار بالجملة يتولد عن الفكرة والمموم والأهباء والرياضات والمهر والصوم . وهو بالجملة إنما يتولد فيمن لم يستمر طعامه .

(٥٨) قال : والإقلال من الطعام يكثر تولد المرار الأحمر، لأن ذلك يجهل تولده في الكبد أكثر . وهذه الدلائل دلائل صحيحة . ويفرق بين الحرارة التي تكون من أجل خلقة المعدة أن يستمرى الخبز ولحم الخنزير ولحم البقر أكثر مما يستمرى السمك الصحرى . والمرار الذى ينحدر من الكبد فليس يختلف استبراء المعدة التي هذا شأنها باختلاف الأفضية .

(٥٩) قال والحمضة التي تعرض في المعدة من قبل البلغم، والتي تعرض من قبل مزاج المعدة، فإنه يفرق بينهما بقوانين شبيهة بهذه القوانين . وكذلك ينبغي أن يفرق بين الصداع الذى يكون من قبل مزاج الرأس نفسه، وبين الذى يكون من فساد المعدة .

(٦٠) قال : وإنما يكون امتحان الدماغ نفسه من الشيب والنزلات والسعال والزكام وكثرة اللعاب، فإن هذه تدل على البرد والرطوبة، وبخاصة متى كانت هذه الأعراض تعرض من أدنى سبب .

(٦١) قال : فهذا هو الدستور في امتحان الأمزجة، لا أن تحكم على جملة المزاج من عضو واحد، كما فعل قوم، فقالوا : إن الإفطس تغلب عليه الرطوبة،

والأفتى يظلب عليه اليبس ، وصفر العينين يدل على اليبس وكبرهما يدل على الرطوبة ، وإن كانوا أيضا قد اختلفوا في أسباب كبر العينين فقال بعضهم : سبب ذلك الرطوبة ، وقال بعضهم : سبب ذلك الحرارة ، فإن الحرارة توسع الأنف وتجويف الأعضاء مثل العينين والشم وغير ذلك .

١٤ (٦٢) قال : والفريقان جميعا قد حادوا عن الحق وأخطأوا خطاين : أحدهما ، حكمهم على جملة البدن من عضو واحد ، الآخر أنهم نسبوا الشكل وعظمه للحر والبرد فقط ، وتركوا القوة المصورة الموصوفة بالحكمة والحذافة ، فإنها إنما تصور الأعضاء بحسب خلق النفس .

(٦٣) قال : وبالواجب قد شك أرسطاطاليس وغيره في جوهر هذه القوة ، حتى قال فيها : إنها خليفة أن تكون من مبدأ إلهي ، لا من الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة .

(٦٤) قال : وقد أرى أن من أضاف التصوير إلى الكيفيات ، فليس بمصيب ، فإن الكيفيات هي أحق بأن تكون آلات للقوة المصورة من أن تكون هي المصورة .

(٦٥) قال : ولكن من يترك الدلائل القريبة التي تخص الأمزجة ويبحث عن الأمزجة من قبل هذا الدلائل الغامضة ، فقد أخطأ .

١٥ قال : فلذلك لا ينبغي أن نحكم على أن كل أنف أفتس فهو رطب المزاج ، لأن هذا قد يكون من فعل القوة المصورة ، ولا على كل أنف أفتى فهو يابس ، بل إن كان ولا بد فعل العضو نفسه .

(٦٦) قلت : إن كان يمكن أن تكون القوة المصورة نفسها هي سبب الشكل ، فلا دلالة لها ، ولا على العضو نفسه .

٢٥

(١) والأفتى : قِيَّ الأفتى قَسًا : ارتفع وسط نصبت وضاق منخرا . [معجم الوسيط]

(٦٧) قال : ومن قال إن الأنف الحاد والعينين الغائرتين والصدفين اللاطيتين تدل على مزاج يابس من قبل أن هذا يعرض للرضى في العلل التي تذوب البدن وتستقر عندنا ، كثر مما ينبغي باطل . وذلك أنا قد نرى هذا الشكل في الأمزجة الرطبة وفي اليابسة . وكذلك الأجود من حكم من هذه الأعضاء أن يحكم على مزاج العضو نفسه ، مثل الحكم على العين من الزرقة والسواد . وأمر جميع الأعضاء وهذا النوع من الاستدلال كما هو فاط في الإنسان ، كذلك هو في الحيوان . ولذلك فاط من حكم على مزاج الحيوان من جلده وحده ، فإنه ليس يلزم من صلابة الجلد أن يكون المزاج يابسا ، فإن الحيوان الخرفى جسمه في غاية الرطوبة ، وظاهره في غاية اليبس . وإذا كان ما في الحيوان متشابهة قربت طبيعة الجلد من طبيعته ، وإذا كان متشبهت المزاج واحتاجت الطبيعة لموافقة النفس إلى بدن رطب ، دفعه الحر اليابس إلى ظاهر البدن . ولذلك كان الحيوان الخرفى لحمه أرطب شيء ، والذي تنزل منه منزلة الجلد أيبس شيء .

(٦٨) قال : فهذه الوجوه من الاستدلال هي التي أخطأ فيها كثير من القدماء . ومن هذه الوجوه ما ذكر أبقراط ، وهو أن يعتبر في الدليل الوقت الذي يجده فيه ، لأن الدليل قد يبقى في وقت وقد ارتفعت دلالاته . مثال ذلك ، أن كثرة الشعر يدل على المزاج الحار ، لا في وقت الشيخوخة ، بل في وقت الشباب . مثال ذلك أن ابن ستين سنة الأزب ، إن حكنا عليه أنه في هذا الوقت حار يابس ، كنا قد أخطأنا ، فإن الشعر في مثل هذا السن قد انقطعت عنه المادة الشبيهة به ، وإنما هي في بدنه هواء ، كما يبقى العشب في الربيع إلى آخر الصيف لمسرح التحلل . وكذلك يمرض للناس في سن الشيخوخة بعضهم بقل فيه الشعر ويسقط ، وبعضهم يبقى فيه . ولا أيضا متى رأينا إنسانا كثير الشعر

أسود ، لم نحكم عليه أنه سوداوى ، إلا إذا كان قد انحط عن الشباب ، لأنه في هذا الوقت يمتزق دم من مزاجه ، مثل هذا المزاج ، فينقلب إلى السوداء . وأما قبل هذا السن فليس ينقلب دمه إلى السوداء ولا بعد سن الإكتهال التي هي سن الشيخوخة وتكاثف الجلد ، مما يعين على انقلاب الدم إلى السوداء في مثل هذا البدن ، لأن الفضول إذا بقيت في هذا البدن زمانا طويلا احترقت . فهذا واحد من ظلمهم .

(٦٩) ومما ظلموا فيه أيضا حكمهم على أمزجة الأبدان من الفضول المندفعة منها . وهذا ليس يصح فيه حكم كلى ، مثل القضاء على مزاج الشيخ من البلغم الموجود فيه ، على ما سلف . وذلك أنهم ظنوا أن الفضل هو شبيه بالشيء الذى هو فضل له ، وهو أحرى أن يكون غير شبيه ، من أن يكون شبيها . وذلك أن الغذاء لما لم يشبه بدن الشيخ ، لزم أن يبقى الجزء الرطب الذى فيه فضل لا يحتاج إليه ، ولذلك لا ينبغي أن نتوهم أنه متى كان البدن يابسا وجب أن تكون فضله يابسة ، ولا متى كان رطبا أن يكون فضله رطبا .

(٧٠) قال : وليس يجب من كان بدنه باردا يابسا أن يكون فضله سوداويا . ولكن قد تكون فضوله فضولا بلفظية ، وإنما تكون الفضول سوداوية فيمن كان مزاجه في أول أمره حارا يابسا ، فإذا تمادى به الزمان تولدت فيه من الحرارة مرة سوداوية . وذلك أن من كان بدنه في أول أمره باردا يابسا ، فإن بدنه يكون أبيض ناعما وتكون عروقه دقاقا ، ومفاصله ضعيفة خفيفة ، وبدنه قضييفا ، بارد المجسة ، ويكون جبانا ، خبيث النفس ، وليس تكون فضوله فضولا سوداوية .

(٧١) قال : فهذا مبلغ خطأ من جعل استدلاله من الأمور العرضية والأمور البعيدة ، وترك الاستدلال من الأمور التلصافية .

(٧٢) قال : وقد ينبغي أن أضيف إلى هذا القول ما أجمله من هذا المعنى خاتمه لهذه المقالة الثانية . وذلك أن قوماً ساءوا فظنوا أن الحرارة من شأنها أن تجفف ، سواء كانت مقترنة برطوبة أو ببوسة ، واستدلوا على ذلك من قبل أنه إذا صب على الأعضاء الوارمة ماء حار فقرهت من تلك الأعضاء الرطوبة التي فيها ، وتحملت ، فظنوا أن هذا الفعل هو تجفيف ، وليس هو تجفيفاً ، وإنما هو استفراغ الرطوبات المنصبة في تلك الأعضاء ، وأما الأعضاء الأصلية من تلك الأعضاء فترطب ولا تجفف .

قال : وإقامة البرهان على هذا بطول في هذا الوقت ، مع أن السامع له يحتاج أن يكرن عارفاً بقسوى الأدوية . لذلك رأيت أن أؤخره حتى أنسرغ من المقالة الثالثة من هذا الكتاب ، وأبين فيها من أمر اليابس والرطب والحار والبارد بالقوة ما يحتاج إليه في الاستدلال على ذلك ، فإني إذا فعلت ذلك وضعت مقالة في سوء المزاج المختلف كان قد تم لنا العلم بأمر المزاج ، وتستفاد من ذلك معان ليست باليسيرة في المعرفة على طريق حيلة البرء .

اتمى تلخيص المقالة الثانية
من المزاج الجالينوسوس
ولواهب العقل الحمد بلا نهاية .

بسم الله الرحمن الرحيم

صل الله على محمد وآله وسلم

المقالة الثالثة

تلخيص المقالة الثالثة من

كتاب المزاج لجالينوس

- (١) قال : وقد قلت فيما تقدم إن الحار والبارد والرطب اليابس الذى
بالفعل ، يقال على الكيفيات التى فى الغاية ، ويقال على الغالب من الكيفيات
الموجودة فى المترج ، وبالقياس إلى المعتدل من جنسه أو نوعه أو أى شىء اتفق .
وبينا كيف يقدر الإنسان أن يتعرف هذه الأمزجة على الحقيقة ، فبقى على أن أصف
أمر الكيفيات التى يقال إنها بالقوة لا بالفعل ، بعد أن أشرحت أولاً هذا الاسم ،
أعنى قولنا بالقوة على ماذا يدل . فأقول إن معنى قولنا إن كذا بالقوة كذا ، أى
فيه استعداد وتهيؤ ليكون كذا ، وذلك إنما نقوله إذا لم يكن بالفعل ذلك الشىء
الذى هو مستعد له . مثال ذلك أما نقول فى الإنسان حين يولد : إنه ناطق لكن
لا بمعنى أنه يقدر على النطق ، لكن بمعنى أن فيه إمكاناً لأن يكون إذا شب ناطقاً .
ومثل هذا نقول فى الكلب حين يولد : إنه نباح ، وفى الفرس : إنه سريع الجرى .
لجميع هذه إذا وصفناها بهذه الصفات ، فإنما نذهب إلى أنها موجودة
بالقوة لا بالفعل ، حتى إذا وجدت ونحجرت إلى الحس قيل فيها : إنها بالفعل
وذلك أن الفعل وجود تام ، والقوة وجود ناقص ، وهو بعد لم يوجد ، وإنما هو
مزعم أن يوجد . وإنما نطلق على أمثال هذه الأفعال أسماء الفعل ، لأن فى قوتها
أن توجد لها معانى تلك الأسماء .

(٢) وقد يقال : إن كذا هو بالقوة ، كذا في مادة الشيء القريبة الخاصة به ، التي منها يتولد الشيء تولدا أولا ، أهي ألا يكون بين مادة الشيء والشيء الذي يتولد منها تولد شيء آخر هو واسطة بينهما . مثل أن نقول في البلغم : إنه لحم بالقوة ، فإنه إنما هو لحم بتوسط استحاله إلى الدم ، بل المادة القريبة هي مثل قولنا الدم لحم بالقوة . وكذلك الأمر في الطعام ، إذا كان في المعدة ، فإنا لا نقول فيه إنه بالقوة القريبة لحم ، لأنه إنما يكون لحما بتوسط الدم . وأبعد من ذلك الخبز أو السويق ، فإن كل واحد منهما يحتاج إلى أن يكون لحما إلى ثلاث استحالات ، أهي في المضموم الثلاثة : المعدة ، والكبد والأعضاء أفضها . وأبعد من هذه الماء والنار والهواء والأرض . وأبعد من هذه المادة المشتركة . فإن هذه هي بالقوة البعيدة لحم ، وبعض هذه أقرب من بعض . واسم القوة الحقيقي إنما ينطلق على القريبة .

(٣) وقد يقال : إن شيئا كذا هو بالقوة كذا ، ليفرق بينه وبين ما بالعرض . مثل قولنا : إن في الماء البارد يسخن بدن الشاب بالعرض ، أي يعرض لمسام بدنه أن تتكاثف ، فتصغف الحرارة في بدنه ، فيسخن . لأن الذي له بالقوة والذات هو أن يبرد . فهذه الوجوه تقول في الشيء : إنه بارد بالقوة ، أو حار بالقوة ، أو يابس أو رطب . فإذا كان الأمر هكذا ، فبالواجب نطلب ، متى قلنا في شيء من الأدوية : إنه حار . مثل : الجند بادستر والفريون والعاقر فرحا ، أو قلنا في شيء : إنه بارد ، مثل الشوكران واليروج والحشخاش والمضايبة ، هل قولنا ذلك داخل في هذه الوجوه التي ذكرنا ، أم هو داخل تحت معنى لم نشرحه ؟

فنقول : إن التي يستحيل إلى النار سريعا ، وإذا لمسناها لم نجد فيها حرارة ، فإنا نقول فيها : إنها حارة بالقوة . وهذه هي مثل القير والقصب والزفت والراتينج

- والشحم والزيت . وهذه هي أيضا إذا أذيت من ابداننا سخنتها أيضا تسخيننا بنا .
وأما التي لا تستحيل إلى النار مريعا ، فإنها أيضا سخنة بالقوة ، وهي إذا أذيت
من ابداننا سخنتها ولكن بعد بطؤ . وهذه مثل القلقطار والزاج والحردل والبورق
والوج والقسط والمر والعاقر فرحا . وقد غلط قوم حين اقتصروا على اعتبار الأدوية
الحارة بالقوة ، بالقياس إلى ابداننا على طريق واحد ، وهو عرضها على النار بما
استحال منها لهيئا .

(٤) قال : إنه مسخن لأبداننا وما لم يستحل لهيئا ، قالوا إنه غير مسخن
لأبداننا . وقد قصرنا أيضا من جهة أنه لا فرق في الشيء الذي يستحيل بسرعة
إلى النار ، بين أن تصير لهيئا ، وبين أن تصير جحرا .

- قال : ولكن هذا القياس هو مطرد منتظم ، وذلك أنا نرى جميع ما يستحيل
إلى النار بسرعة ، فإنه إذا ورد على ابداننا سخنتها ، إلا أن يكون ذلك الشيء غليظ
جدا ، حتى يبلغ من غلظه أن يقترن فيه فعل النار من فعل الحرارة الغريزية ،
أعنى أن تكون النار فيه فاعلة ، والحرارة الغريزية غير فاعلة .

- (٥) قال : وسنلخص هذا أكثر في كتابنا في الأدوية المفردة . وذلك أن
يصدق أن كل ما يسخن ابداننا هو يستحيل إلى النار بسرعة ، وليس يصدق
عكس هذا إلا بشرط الرن .

(٦) وقد يشاء قوم فيقولون : كيف تسخن هذه الأدوية ابداننا ، ونحن
إذا لمسناها لم نجدها حارة . والجواب أنه إنما تسخننا إذا استحالنا عن ابداننا ،
إلى أن صارت حارة بالفعل . وهذا هو معنى قولنا فيها قبل أن تستحيل إلى الحرارة .

بالفعل ، أنها حارة بالقوة . وذلك أنه كما لا ينمى النار ما يوضع عليها من الحطب ، حتى يستحيل عن النار نارا . كذلك ما يرد أبداننا لا يزيد في حرارتها ، حتى يستحيل عن الحرارة التي في أبداننا إلى حرارة زائدة تنمى بها . وذلك أن الوجه الذى به يسخن أبداننا الأشياء الحارة بالفعل ، مثل الشمس والنار ، غير الوجه الذى تسخنها الأدوية . وذلك أن الأدوية لها كانت غير حارة بالفعل لم يمكن فيها أن تسخن أبداننا ، حتى تصير عن أبداننا حارة بالفعل . ولما كان استحالة الأجسام الصغار عن النار أسهل من استحالة الكبار كان مما يبين على استحالة الأدوية بسرعة إلى تسخين أبداننا دقها ومحققها . وهو أيضا أحد المعاني الموجبة لقولنا فيها : إنها حارة بالقوة ، أى أنها تصير حارة بالفعل بسرعة بعد السحق ، وإلا صارت حارة ببطء . ولذلك كل ما لم يمكن فيه من الأدوية أن يستحيل إلى أبداننا إلا بأن يتنعم أولا إلى أجزاء صغار عن الحرارة الفريزية ، ثم يستحيل إليها ، كان تسخينها أبداننا في زمان أطول من استحالة أبداننا عما لبس يحتاج إلى التقسيم ، إلا حاجة يسيرة . وهذه الفضول كلها و يدرك وجودها في الحطب مع النار . وقد يقال كيف تسخن الأدوية عن أبداننا ، ثم تعود فتسخنها . والجواب أن كل شيء يفعل في شيء ، فإن المفعول فيه يفعل أيضا في الفاعل إلى أن يظلب أحدهما الآخر . والغالب في الأدوية هو البدن ، كالحال في النار مع الحطب . ولذلك تستعمل أبداننا الأدوية على طريق الاعتذاء ليحفظ بها حرارتها الفريزية ، كما تستعمل النار الحطب على طريق يشبه طريق الغذاء . فأول ما يلقى الدواء البدن ، ليس يكون للدواء فيه فعل محسوس ، فإذا كان للبدن فيه فعل محسوس ، كان للدواء فعل أيضا . ففعل البدن في الدواء ، كالشرط في فعل الدواء في البدن . ولذلك متى قصبت إلى بدن قد برد غاية البرد ، فسحقت دواء حارا في غاية

- التسخين ، وتثرته عليه ، لم يسخن البدن البتة . ولذلك نضطر إلى تدلك الأعضاء التي غلب عليها البرد بهذه الأدوية . وذلك لخطين : إحداهما أن الدلك ينشر الحرارة الفريزية في البدن ، والثانية أن الدلك يسخن البدن ، ويفتح مسامه ، فتنفذ الأدوية في تلك المسام إلى الأجزاء الحارة من البدن الباطنة ، فتستحيل من البدن وتحيله أبيضاء . فإن الجزء اليسير إذا استحال بسهولة إلى طبيعة الحرارة الفريزية استحالت جميع الأجزاء بسهولة أيضا . فسرمان الاستحالة من الجزء إلى الكل ، كما نرى ذلك ، يعرض النار في الأجسام السريعة الاستحالة إلى النار ، وهي الأجسام الهوائية الدسمة ، مثل الصنوبر وغيره . فإنا نرى النار إذا تعلقت بجزء يسير منها استحال الجسم كله بسرعة إليها . وكل واحد من الأدوية الحارة ، فالحرارة غالبية على مزاجه ، إلا أن تلك الحرارة لم تصرف بمد بالفعل ، ولكننا قريبة من ذلك ، وهي في هذا المعنى متعاونة . ولذلك كان بعض الأشياء الحارة بالقوة لا تحتاج من خارج إلا معونة يسيرة ، فبعضها يكفى فيه بالدلك ، وبعضها يحتاج فيه إلى معونة أكثر ، وذلك إيداءها من النار أو من شيء من الأجسام التي هي حارة بالفعل . وذلك مثل ما يعرض للأشياء التي تمدني من النار ، فإن بعضها يشتعل سريعا مثل القنبلة والخشبة الصغيرة من خشب الصنوبر وبعضها لا يستعمل من النار إلا بعد مدة طويلة .

القول في الفرق بين الدواء والغذاء

- (٧) قال : ولأن الأولى في هذا المعنى أن نضعها هنا ما بيناه في كتاب القوى الطبيعية ، كالأصل الموضوع الذي ينبت عليه البرهان الذي تقصده في هذا الموضوع . وهذا هو أن في كل جسم معتد أربع قوى : قوة جاذبة للغذاء وقوة

ممسكة له ، وقوة هاضمة له وهى التى تصير الغذاء جزءا من طبيعة المقتذى ، وقوة دافعة ، وهى التى تمدف الفضل الذى لا يصلح أن يكون جزءا من المقتذى . وأن هذه القوى إنما تصير الغذاء جزءا من طبيعة المقتذى بالحرارة الفريزية التى هى كالآلة لها . وهذه الحرارة إنما تعمل بجملة جوهرها ، وأصنى بجملة الجواهر الكيفية الواحدة المزاجية المنولدة عن اختلاط مقادير الاسطقسات فيها ، أعنى فى الجسم الفاعل التى هى الحرارة الفريزية . وهذه هى التى تعرف بالصورة الجوهريّة ، وهى تختلف فى موجود موجود بحسب اختلاف مقادير الاسطقسات فيه ، وبحسب مقادير الاختلاط ومقادير الطبخ .

(٨) فإذا أحال جسم جسميا ، فأما أن يحيله فى كفيياته الأربع ، أعنى فى واحدة

منها أو أكثر من واحدة ، وهى الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة ، وإما أن يحيله فى جملة جوهره . فإذا أحاله فى الكيفيات لم يسم ذلك اغتذاء ، وإذا أحاله فى جملة جوهره حتى يصيره جزءا منه موافقا له بالحد والامم فهو الذى يسمى اغتذاء ، مثل أن يحيل اللحم الدم الذى يقتذى به لحما ، ويحيل الكبد الكيلوس الذى يصل إليه من المعدة دما . ولهذا قيل إن الاغتذاء ليس هو شيئا غير تشبيه الغذاء بالمقتذى . وإذ قد تلخص هذا ، فهو بين أن الحيوان إنما يقتذى بما يلائمه من الأغذية . فإنه ليس يلائم أى شيء اتفق أى شيء ، أعنى أنه ليس ينقلب ، إلى جوهه أى شيء اتفق أى شيء اتفق ، بل لكل واحد من المقتذيات غذاء مخصوص ، هو الذى يقبل الانقلاب والاستحالة إلى جوهره .

(٩) وهذا ليس يختلف فى النوع بحسب اختلاف المقتذيات ، بل فى الأقل

والأكثر من الإغذية الموجودة لنوع واحد . وذلك أنا نجد الشيء الواحد تكون

الأشياء، المشاكلة له كثيرة، لكن بعضها أتم مشاكلة من بعض ، وبعضها أقل ، والأشياء التي هي أتم مشاكلة هي متشبهة بالمفتدى بفعل بسير ، والأقل مشاكلة يقشبه بالمفتدى في زمان أطول . مثال ذلك أن لحم الدجاج يحتاج إلى هضم أقل مما يحتاج إليه لحم الغنم والخنازير، ولحم الغنم يحتاج إلى هضم أقل مما يحتاج إليه لحم البقر ، والذي يحتاج إلى هضم أقل من جمع الأشياء هي الخمر . ولذلك تفذو وتفوى في أسرع الأوقات وأضعف حرارة تكون . ولكن يذهى أن تلقى المعدة والكبد وسائر الأعضاء من داخل ، وإلا لم تنهضم . ولذلك إذا وضعت من خارج البدن لم تنهضم ، ولا غذت أصلا ، وإذا لم تغذ البدن هذه إذا وضعت عليه من خارج ، فأحرى ألا تغذوه سائر الأشياء التي وضعت من خارج ، مثل الخبز والسويق والسلق . فقد تبين من هذا أن كل ما تشبه بالبدن واستحالت طبيعته إلى طبيعة البدن ، فهو الذي يسمى غذاء . وذلك إنما كان في استحالة الشيء في جوهره إلى جوهر المفتدى ، وأن المفتدى هو المحبل له .

(١٠) وأما التي تسمى أدوية ، فإنها على ضربين : ضرب يفسد البدن ويحيله إلى الاسطقسات ، أى يفسد جوهره . وهذه هي التي تسمى سموما . ومن هذه ما تفعل هذا الفعل ، بعد أن تأخذ من البدن مبدأ تفنن وفساد . فحينئذ تمنن البدن وتحيله . وهذه ضروب أضر من السموم ، والأولى إنما تأخذ من البدن مبدأ استحالة فقط . وأما التي هي أدوية بالحقيقة فهي التي تحمّل البدن عند استحالتها من البدن إلى الكيفية الغالبة عليها ، أعنى إلى كيفية زائدة على الكيفيات الطبيعية التي للبدن . فإذا تمت استحالتها تشبهت بالبدن ، وزالت تلك الكيفية . وهذه هي أغذية من جهة ما تنهضم ، وأدوية من جهة ما تفيد البدن كصفات غريبة .

(١١) قال : وليس ينبغي أن يستنكر فعل السموم في الأبدان ، والأدوية القوية في أنها تأخذ منها مبدأ يسيرا ، ثم تفعل فعلا عظيما ، فإننا نرى ذلك في الأشياء التي خارج الجسم ، أعني أنه توجد أشياء إذا أخذت من الحرارة مبدأ يسيرا صارت نارا وذلك بما فيها من قوة الاستعداد والقبول مثل ما عرض في بيت فيه ذيل الحمام قد تعفن ، وخشب مطلي براتينج كثير ، فلما كان وسط الصيف وقعت عليه الشمس فالتهب كله ، وما يضر في المرأى المحرقة ، وهو من هذا القبيل ، وبهذه المرأى يقال إن أرثيميدس أحرق سفن الأعداء .

(١٢) قال : وقد كان بعض من يعنى الأفعال المعجبة يوهم أنه يسرج سراجا من غير نار ، وذلك أنه كان يطفى السراج ثم يذنيه من حائط فيتقد ، وكان آخر يفعل ذلك بأن يذني السراج من حجر . وكان السبب في ذلك أن ذلك الحائط والمجر كانا قد عولجا بالكبريت . بلجميع الأدوية التي تشبه هذه هي في غاية الاستعداد ، لأن تنقلب حارة ، وليست حارة بالفعل ، ولذلك قيل إنها حارة بالقوة .

(١٣) قال : وإذا تقرر هذا كله ، فليس يبقى موضع لمن سأل ، فقال لم صارت الحجر إذا وردت داخل البدن محترقة ، وإذا وضعت من خارج لم تسخنه . وذلك أن الحجر لما كانت غذاء محضا ، كانت إنما تسخن البدن بأن تزيد في كمية الحرارة الفريزية عندما تستحيل إليها ، وليس تفيد البدن في طريق استحالتها إليه كيفية حارة ، وذلك أن ما كان من الأفضية هذا شأنه هو الذي يسخن البدن بالوجهين جميعا . وأما الغذاء المحض فليس يسخنه إلا بوجه واحد فقط ، وهو الزيادة في كمية الحرارة الفريزية ، وفعل الحرارة الفريزية في هذه الأشياء أشبه شيء بالنار . فبما أن النار يلتهب منها خشب الصنوبر بسرعة والزيت ، كذلك الحرارة الفريزية

مع الخمر : وكما أن النار إذا ألقى عليها الحطب الرطب لم تنقلب إلى جوهر النار
بسرعة ، بل يبطئ انقلابه ، وتبرد النار ، وربما أطفأ النار أو كثير من أجزائها . وإذا
انقلب إلى جوهرها زادت في كمية النار . كذلك بعض الأطمعة التي لا تستحيل
إلى أبداننا إلا بعد مدة طويلة ، فإنها تبرد أبداننا ما دامت تستحيل ، وإذا تمت
استحالتها سخنتها . ولذلك كل غذاء إذا تمت استحالتة أنى الحرارة الفريزية ،
فإذا لم يقو عليه البدن ، كان الأمر كما يقول أبقراط غذاء بالاسم لا بالفعل . وذلك
أن الغذاء كما يقول على ثلاثة أنحاء التي تشبه بالمغتذى ، وصار جزءا منه بالفعل ،
والآخر الذي هو في طريق التشبيه ، والثالث الذي هو غذاء بالقوة ، وهو الذي
لم يأخذ بعد في السلوك والحركة إلى أن يكون غذاء بالفعل . والذي يسخن من
هذه في الكمية ، ما صار غذاء بالفعل .

(١٤) وإذا كانت كمية الغذاء أكثر من الواجب عمرا استحالتها ، فيرد
البدن ، فولد أمراضا باردة . ولذلك كانت الخمر إذا شرب منها مقدار كثير أورثت
أمراضا باردة . وذلك مثل السكته والسيات والفاالج والاسترخاء والصرع والتشنج
والتمدد ، وهذه كلها علل باردة . وذلك أنه يعرض للحرارة الفريزية من الكثرة ،
مثل ما يعرض للنار من الحطب الكثير . والمصباح من الزيت الكثير . ولذلك
كل غذاء فهو في طريق الاستحالة يُبرد البدن ، وإذا صار غذاء سخنة . وهذا كله
موافق لما تقدم من أسر الاسطقات ومن أمر الأضرجة .

(١٥) لكن لعل ظانا يظن أن مما يتناقض هذا أن بعض الأشياء التي تؤكل
إذا وضعت على الجلد أحرقته وأحدثت فيه قرحا وإذا وردت على البدن لم تفعل
ذلك مثل : الخردل ، والسلك المسالج ، والثوم ، والبصل . والجواب من وجوه :
أحدها ، أن هذه الأشياء تنقلب في جواهرها بسرعة في المعدة وفي الكبد وفي

العروق ، إلى الأشياء التي من شأنها أن تتقلب في تلك الأعضاء الآلية ، ولا يطول لبثها فيها ، كما يطول لبثها خارج البدن . والثاني أن هذه الأشياء إذا وردت البدن خالطتها اختلاطا كثيرا ، فتكسر من حداثتها ، ولذلك إذا خلطت في الأشياء شيئا آخر ، ووضعها على خارج البدن لم تفعل ذلك الفعل ، وإذا أوردتها البدن خالصة ، كان فعلها أشد . والثالث أن الأعضاء إذا أحالتها ميزت الفضل الحريف منها فدفعته في البراز والبول والعرق .

(١٦) قال : وقد كان يكتفى في وجود الفرق بين فعل هذه الأغذية داخل

البدن وخارجه بواحد من هذه الأسباب ، فكيف إذا اجتمعت .

(١٧) قال : ولو أن هذه الأغذية الحريفة إذا وردت على البدن أقامت

في الأعضاء مدة طويلة ، لكانت ستفعل في البدن قروحا من غير سبب ظاهر ، بل كانت تكون من نوع القروح التي تتولد من ذاتها في كثير من الأبدان ، أعنى في ظاهرها ، إما من أطعمة رديئة ، وإما من فساد وعفونة تحدث في البدن . والسبب في حدوث هذه القروح الرديئة في الأكثر أن الطبيعة تدفع الفضول التي في البدن إلى الجلد . وهذه القروح منها المعروفة بالسرطان ، والمعروفة بالأكلة والمعروفة بالتملة والمعروفة بالجر . والقروح الخبيثة التي اشتق له الاسم من اسم الشاق لها .

(١٨) قال : فمن هذه الأشياء يوقف على السبب الذي له صار بعض

الأدوية لا يضر بالبدن من خارج . فإذا ورد على البدن أحدث آفة عظيمة مثل لعاب الكلب ودم الأفعى ، وبعضها إذا ورد على البدن نفع ، وبعضها يضر من داخل ، ومن خارج ، وبعضها ينفع من داخل ومن خارج ، وبعضها يضر من خارج ولا يضر من داخل .

- (١٩) ولا يذهب علينا أيضا السبب في إن كان بعض الأشياء إذا استعملت في وقت نفعت أو بمقدار ما ، وإذا استعملت بغير ذلك المقدار أو في غير ذلك الوقت لم تنفع مثل الاصطلاء بالنار، فإنه ينفع في حال البرد، ويضرق في حال الحر . والماء البارد بالعكس ، ولا ما إذا استعمل وحده أضر ، وإذا استعمل مع غيره نفع من ذلك أن الخلتيت لا يقدر أحدا أن يتناول منه شيئا مفردا فيسلخ من ضرره من أى موضع كان جلبيه . لكن إن أخذ هذا المقدار اليسير جدا وخلط بغيره في الوقت الذى يذبحى نفع منقمة عظيمة . ومن ذلك الدواء المتخذ بالذرايح قد ينفع أصحاب الاستسقاء منقمة عظيمة ، على أن الذرايح تقرح المثانة على الأمر الأكثر . لكن إذا انتفضت قوتها بمخالطة ما يخالطها ، ثم وردت على بدن فيه رطوبة كثيرة جدا ، استفرضت تلك الرطوبة بالبول .

- (٢٠) قال : وأما الأشياء التى تبرد البدن بردا شديدا مثل لبن الخشخاش ، فليست تستحيل من البدن ، لكنها تغيره على المكان وتحيله .

(٢١) قلت : لو كان الأمر هكذا ، لكانت باردة بالفعل .

- قال . ويبلغ من غلبة هذا الجنس من الأدوية أنه يبرد الأجسام على الفور ، ولو سخنتها غاية التسخين . وذلك أن طبعها هو بارد ، والسخونة فيها أمر عرضى .
وذلك يبنى عند النظر في أفعال الأدوية من الكيفيات المحسوسة أن يفرق بين ما يفعل بكيفية له طبيعية ، وبين ما يفعل بكيفية له عرضية . وقد بين ذلك أرسطو ، فأحسن فيه . مثال ذلك أن الماء السخن ، هو في طبيعته بارد بالذات ، فإذا سخن يبقى على طبيعته ، ولذلك إذا صب على النار وهو سخن أطقأها .
وكذلك لبن الخشخاش إن سخنته ثم سقته إنسانا ، برده وأطقأ حرارته الغريزية ، حتى يقرب من أن يموت .

(٢٢) قال : فينبغي أن تتفقد بذهنك جميع الأشياء التي يقال فيها باردة أو حارة أو رطبة أو يابسة بالقوة ، هل هي من طبيعة الأشياء التي تغذو ، أو من جنس الأشياء التي لا تغذو . ثم إن كانت من جنس ما لا يغذو ، فهل هي مما يحيل البدن بعد أن تأخذ مبدأ الاستحالة منه ، أم تحيله وإن لم تأخذ منه مبدأ الاستحالة . فإن كانت من الأشياء التي تأخذ من البدن مبدأ الاستحالة ، فهي تسخن ولا تبرد . وإن كانت لا تأخذ من البدن مبدأ الاستحالة ، فهي تبرد . ولا بد وإن كانت من الأشياء التي تغذو فإنها ما دامت لم تنقل إلى طبيعة المغتذى ، فإنها تبرد .

(٢٣) قلت : أما ما يحيل البدن من غير أن يأخذ منه مبدأ استحالة ، فهو يحيل بالفعل . وأما الغازي ، فإنما يبرد البدن ما دام يستحيل إذا لم تكن فيه قوة على كيفية أخرى أزيد من الكيفيات التي تقدم بها البدن .

(٢٤) قال : وليس ينبغي أن نميز الأشياء التي توجد الحرارة والبرودة فيها طبيعية ، من التي توجد فيها عرضية ، بل والأشياء التي توجد فيها رطوبة ويبوسة بهذين التعيين . مثال ذلك أن بعض الأشياء هي يابسة بطباعتها ، فإذا عملت فيها الحرارة ذابت وسالت ، فأوهمت أنها رطبة في طبيعتها ، مثل النحاس والحديد . وكذلك بعض الأشياء هي رطبة في جواهرها ، فإذا عملت فيها البرودة صلبتها ، فأوهمت أنها يابسة وسبا . وذلك أن تتأمل أحوالها في الحرارة ، فإنها إذا كانت رطبة ومعها حرارة يسيرة ، فرطوبتها طبيعية ، وإن كان معها حرارة قوية ، فرطوبتها عرضية . وكذلك الصلبة إن كان معها حرارة فهي يابسة ، وإن كان معها برودة فهي رطبة ، وذلك أنك إذا أردت أن تمنحن الدواء الذي هو بالقوة

حار أو بارد أو رطب أو يابس ، فإنما ينبغي أن تطلب القوة الطبيعية التي فيه بهذه الصفة .

(٢٥) قال : وفي جميع هذه سبار مشترك للأشياء الحارة ، وهو صرفة استحالتها الى النار كما تقدم ، مثل الزيت والراتنج والزفت والغاز ، فإن هذه كلها حارة . وأما الحمر ، فإنما صارت حارة بالقوة من قبل أنها تستحيل الى الدم بسهولة ، وكذلك المسل والهلم واللبن ، لأن هذه إنما تسخن بأن تنهى الحار الفريزي إذا استحالته الى جوهره . وأما التي تسخن البدن بأن تحيله في كيفية من الكيفيات ، فهي أدوية فقط . وأما التي تسخن بالوجهين ، فهي أدوية وأغذية ، كما سلف .

١٠ (٢٦) وهذه مثل كسك الشعير والخص . وهذه ما لم تنضم تبرد بالوجهين ، أحنى بكيفيتها ، وبأنها لم تنضم ، مثل الحطب الأخضر . ولذلك قد تبقى هذه في أصحاب المعد الضعاف ، وهي باردة بردا شديدا ، ولهذا كما قال أبقراط كان البلغم يوجد باردا في ملمسه ، وإن كان طعاما منهضيا في المعدة ، عندما تجذبه الأدوية المسهلة أو المقيئة ، مع أنها تجذبه بعسروحدة .

١٥ (٢٧) قال : وإذا كانت الطبيعة لا تقوى أن تسخن البلغم ، فأحرى ألا يسخن الأفيون ، إذ كان من غلبة البرد في الغاية المضادة لأبداننا .

(٢٨) قال : وإذا قد تبين هذا ، فلم يبق علينا في قولنا في هذه الأشياء لابس .

(٢٩) قلت : يبقى عليك كيف تبرد الأدوية والأغذية الباردة ، فإنه إن

بردت ، ولم تأخذ من البدن مبدأ استحالة ، فهي باردة بالفعل . وإن أخذت مبدأ

٢٠ استحالة ، فإنما تأخذ مبدأ تسخين لا مبدأ تبريد . وإذا أخذت مبدأ حرارة ،

فكيف تبرد . والجواب أن هذه أمور إضافية ، وليست أمورا موجودة بذاتها ، فلا يبعد أن تكون الحرارة التي تأخذ ، هي الأدوية من البدن ، بالإضافة إلى الحرارة الغريزية ، مطفئة لها ومبردة ، فإننا قد نجد النار التي في المواد المختلفة يطفى بعضها بعضا ، وهو شيء ذهب على هذا الرجل ، مع أنه يصرح أن ما يقال في الأدوية من أنها تسخن وترطب وتبرد وتغذو ، هي أمور إضافية . ولذلك يسخن حيوانا ما ما يبرد آخر ، ويغذو حيوانا ما ما هو سم في حق آخر .

(٣٠) وقال : وطبيعة الأشياء التي تغذو بسرعة ، فهي في غاية الموافقة ، والتي لا تغذو فهي غاية الخلاف . وأما سائر الأسماء كلها ، فهي بين هذين . وذلك أن بعضها شأنه أن يفعل في البدن أكثر مما يفعل فيه البدن ، مثل الجندبادستر والغفل ، وبعضها من شأنه أن ينفع من البدن أكثر مما يفعل في البدن ، مثل العسل وكشك الشعير . والسبب في هذا كله أنه متى تلاق جسمان بينهما تضاد ، فلا بد أن يفعل كل واحد منهما في صاحبه ، وإن كان أحدهما في غاية الضعف فإنه يظهر فعله في زمان طويل إذا دامت المقاومة بينهما ، وإن كان ليس يظهر عند الحس في الزمان اليسير . مثال ذلك قطر الماء الواقع على الرخام حتى يثقبه ، والسكين الذي يكل عن قطع الأشياء الرطبة . وذلك أنه ليس يظهر أثر في هذه الأشياء من الضعيف في القوى من صدمة واحدة ولا من صدمتين ، ولذلك يجد قوم أن يكون للأشياء تأثير بعضها في بعض ، وذلك أنهم قالوا إذا كانت نسبة القطرة الأولى إلى الثانية ، نسبة الثالثة إلى الثانية والرابعة إلى الثالثة ، وكانت الأولى لا تؤثر ، فلا واحدة منها مؤثرة .

(٣١) قال : وقد ينبغي أن نسمع هؤلاء بعض المساعدة إذا قصدنا العدل ، وبجيبهم بأن لكل قطرة أثر موجود ولكن غير محسوس ، وإن كان يلزمنا على هذا

أن تكون أبداننا لا تخلو من الآفات في وقت من الأوقات ، لكن لسنا نحتاج إلى مثل هذا الشك في هذه الصناعة ، فإنه مادام البدن لا يستضر فعليه قلنا فيه إنه صحيح ، وكانت تلك الآفات جذيرا ألا يلتفت إليها . وفي هذه الحال نسلم القول لمن قال إنها ليست في البدن موجودة أصلا .

٥ (٢٢) قلت : الذي يصح أنها موجودة بالقوة بالفعل ، أحنى في الزمان اليسير فإنه إذا أخرج منها المقدار اليسير الذي بالفعل في زمان طويل جدا ، علمنا أنه لو قسمنا ذلك الفعل على أصغر أجزاء ذلك الزمان المحسوسة لم ينقسم أصلا ذلك الجزء الخارج إلى الفعل ، إلا على القول بالأجزاء التي لا تتجزأ .

١٠ (٢٣) قلت : ولكون هذا الأثر يظهر فيما له فعل ضئيف في زمان طويل ، كان فعل الأذوية في البدن يظهر في الشيخوخة ، حتى ينتهي بدن الشيخ إلى حد يكون فعل الغذاء فيه أكثر من فعله في الغذاء .

١٥ (٢٤) قال : ومن هذه الأشياء التي تفسد ما يحيل البدن في كيفية من زمان يسير إحالة بينة مثل الخس . وذلك أنها متى وردت على المعدة وهي ملتبئة بردتها تبريدا بيتا ، وقطعت العطش ، ومتى وردت على المعدة وهي باردة أضرت بها على الفور ، وقد تعين على معونة كبيرة يبرد مزاجها ورطوبته . وإذا انقضت هذه سخنت البدن . ولذلك يوجد في هذه فعل الأدوية والأذوية معا .

٢٠ (٢٥) قلت : الصحيح أن مثل هذه الأذوية وإن استعالت إلى جوهر اللحم ، نهى إنما تستحيل إلى لحم أنقص حرارة من اللحم الطبيعي . وهذا هو الفرق الحقيقي بين الأذوية التي تحالطها دوائية أصلا ، وبين التي تحالطها . والأدوية المستعملة في هذه الصناعة تسخن وتبرد بالوجهين جميعا ، لأنه لا بد أن يكون فيها جزء ينهضم وإلا كانت سموما .

(٣٦) قال : ولذلك يغلط كثير من الأطباء ، فلا يفرقون بين تزيد الحرارة التي تكون من قبل نموها ، وبين التي تكون من قبل اشتدادها . فإن القدماء على الوجهين كانوا يقولون في بدن الحيوان أنه قد صار أسخن ، وذلك أنه واجب إذا صار الخلط الحار الذي في بدن الحيوان أكثر . كأنك قلت الدم أو المرة الصفراء أن يضير الحيوان أسخن . وكذلك إذا صار أشد مما كان في الكيفية . وعلى هذا القياس يضير بدن الحيوان أبرد من هاتين الجهتين : إحداهما أن يصير الخلط البارد فيه أكثر مثل البلاء أو السوداء ، والآخر أن تزيد كيفية هذه الأخطا أو يشتد بردها . إذا كان ذلك كذلك ، فأى عجب في أن يكون الطعام البارد في طبيعته مثل البقلة الحقا والحماض والخس مادام يستحيل عن البدن ، يبرده ، فإذا انقلب دما سخنه بالكيفية وتولد منه دم محمود .

(٣٧) فجميع هذه الأغذية إذن فيها قوتان : قوة دوائية وقوة غذائية ، ولذلك ما كان من أمثال هذه ليس يستمر أ كان له قوة الدواء فقط ، أعنى التبريد . مثال ذلك ماء الخس إذا عصر وشرب منه مقدار كثير لم يكن له فعل الا التبريد ، لأنه يفعل في بدن الإنسان هذه المصارة ما يفعل لبن الحشخاش . وذلك أنه إذا تناول قبل أن يعصر ، كان له فعل الغذاء وفعل الدواء . وإذا تناول بعد عصره صار له فعل الدواء فقط ، أو كان الغالب عليه هذا الفعل . وعلى هذا تكون الأغذية مع أنها مضطلة لها في البدن فعل يظهر مع طول المدة ، كما يظهر الكلال في السكين من قطع الشمع . وكذلك الأغذية الحارة يسخن بالوجهين جسيما مثل الخردل والفلفل ، ومن البقول الشبث والسذاب والفوذنج الجبل والنهري والنعنع . فإن هذه أيضا أدوية ما دامت في الاستحالة ، وأغذية إذا استحالت ، وهي تسخن بالوجهين جسيما .

قال : وذلك أمثال هذه إذا وردت على المعدة الباردة شقتها ، وعلى الحارة أضرت بها ، بضد الأمر في الخس ، أعني أنه يصلح المعدة الحارة ويضر الباردة .

(٣٨) قال : وهذا القول كله معلق بأصل واحد ، وهو أن في كل واحد من الأبدان مزاج خاص به ، يناسب به ، ويشاكل طبيعة ما خاصة من الأدوية والأغذية غير الطبيعة التي تشاكل غيره . فالذي يندو مزاجا وينقلب إلى جوهره ، غير الذي يندو مزاجا آخر وينقلب إلى جوهره ، وكذلك الذي يسخن مزاجا ما قد يبرد غيره . فتكون هذه كلها داخلة في باب المضاف . مثال ذلك أنه كما أنه ما هو يسار لزيد قد يكون يمينا لعمرو ، وكذلك ما هو غذاء للإنسان قد يكون دواء لحيوان آخر ، وبالضد . مثال ذلك أن الشوكران غذاء للزواير وللإنسان دواء ، والخربق للسمان غذاء وللإنسان دواء .

(٣٩) وإذا كان ذلك كذلك فهو بين أن الذي يوقف به بالحقيقة على أنه دواء أو غذاء بالإضافة إلى الإنسان أو غيره ، أو بارد أو حار ، ليس لمعرفة طريق غير التجربة . وذلك أن الدواء قد تكون الحرارة الغالبة على طبعه ، ويكون بالإضافة إلى إنسان مبردا وبالعكس .

(٤٠) وإنما استعمل في هذه الصنعة الاستدلال من مزاج الدواء على فعله في مزاج الإنسان إذا لم يكن فعل الدواء في البدن بالتجربة ظاهرا ، أو كان فعلا مختلطا ، أو كان بالجملة فيه شك ، أو لم نعلم تجربته . فحينئذ ينبغي أن نحدد من مزاج الدواء على فعله في بدن الإنسان لكن ليس ينبغي أن نجعل وقوفنا إذا سلكنا هذه الطريق على مزاج الدواء ، من الأشياء العارضة له لكن من جوهره . أو من الأشياء التابعة لجوهره ، لأن منها يكون البراهين . مثال ذلك أن الزيت

لا ينبغي أن يحكم عليه أنه حار من أنه لزج ، أو من أنه إلى الصفرة بل من قبل أن يتهب سريعا من النار . والاعتبار الصحيح هو الذى يكون بالتجربة . وكذلك لا ينبغي أن نقيس عليه من حيث هو حلو أو مر أو مطلق للبطن أو حابس له ، أو أنه إذا قطر على موضع الفصد أدر الدم . فإن هذا كله تغنى عنه التجربة . لكن لما كان ليس كل شىء ظاهرا فعمله مثل ظهور فصل الغفل مثلا وقع الشك فيما ليس فعله ظاهرا . والاختلاف بين الأطباء فيه مثل ما عرض في دهن الورد والخل ، هل هما حاران بالقوة أو باردان .

(٤١) قال : ولذلك ينبغي أن تكون عندنا شروط صحيحة بينة في امتحان

قوى كصفات الأدوية بالتجربة ، كما فعلنا فيما تقدم في تعرف الكيفيات التى بالفصل . وأول ما أصفه لك من تلك الشروط أنك متى أردت أن تجرب دواء

من الأدوية أو غذاء من الأغذية أن يكون إيرادك إياه على البدن معرا من كل حرارة أو برودة قوية مستفادة من خارج ، بل إن كانت ولا بد ، لحرارة معتدلة .

لأن اشتراط هذا في هذا الباب ، أعنى في معرفة الحار والبارد الذى بالقوة ، ليست مضته بدون منفعتة في معرفة الرطب واليابس الذى بالفعل على ما تقدم . وذلك

أنك إذا أردت أن تمتحن دواء ، هل هو بالقوة حار ، أو بارد ، فتسوجه أن يكون إلى الفتور ما هو من الأشياء التى من خارج ، لا أن يكون حارا حرارة

مفرطة ولا باردا برودة مفرطة . لأن هذه تعوق الوقوف على طبيعته ، إلا أن تكون طبيعته قوية جدا . فإنه في أول الأمر يحس منه بالكيفية المرضية ، ثم في آخر الأمر بالطبيعية .

(٤٢) ومثل هذه الأدوية يعلم من أمرها أنها من الكيفيات الطبيعية التي بالقوة في الغاية ، ولذلك متى أوردت على البدن دواء ، فلم يحس فيه إلا الكيفية المرضية ، فليس يلغى أن تقطع عليه بكيفية طبيعية ، أعنى حرارة أو برودة .

(٤٣) والشرط الثانى أن يكون البدن أيضا خلوا من كل كيفية مكنسية ،

فإنه قد يكون البدن عرض له البرد ، فلا يحس بالدواء الحار وبالعكس .

(٤٤) قال : والشرط الثالث ، ألا يكون فعل الدواء في البدن ، فعلا

بالمريض ، فإن الحار قد يبرد بالعرض ، والبارد قد يسخن بالعرض ، وامتحان ما

يفعله الدواء بالذات مما يفعله بالعرض يكون من حال البدن ، ومن حال مدة

الزمان الذى فيه يفعل ، إما من حال البدن فالأ تكون فيه حالة توجب للدواء ذلك

الفعل ، مثل البدن المتكثف إذا وضع عليه الدواء الحار عرض له أن يبرد ، لأنه

يفتح مسامه ، فتنفش الحرارة التي فيه ، فيبرد . وأما من مقدار الزمان ، فإن

الذى يظهر منه في البدن فعل من الأفعال أول ما يرد على البدن ، فإن هذا الفعل

هو للدواء بالذات ، وإن كان ذلك الفعل يظهر بعد مدة طويلة ، فقد يمكن أن

يكون له بالعرض أى بتوسط أحداث الدواء له شيئا آخر في البدن ، يكون هو

السبب الفاعل لما يظهر في البدن . مثال ذلك أن صب الماء البارد الكثير في

العصيف على من به الكزاز المعروف بالتمدد ، إذا كان صاحب العلة شابا حسن

الحم ، يوجب عودة من الحرارة إليه ، وهو ألا يفعل ذلك عند أول ملاقاته

البدن ، لكن بعد تبريده ، لأنه يفعل الحرارة بنفسه . وإنما يفعلها بتوسط

تكثيفه للبدن وتصير الحرارة الغريزية في باطن البدن يبرده ، إذ كان من شأن

البرودة التي من خارج أن تحصر الحرارة في أعماق الأجسام المحيطة بها . ومع

ذلك ، فإن الحرارة إذا غارت إلى عمق البدن ، اعتدت بما يلائمها هناك ،
فتمت . وإنما لم تفعل ذلك في غير هذا السن وغير هذا المزاج لضعف الحرارة
فيها هذا هذا السن ، وفيما عدا هذا المزاج . فالحرارة تفسد من ملاقة البارد قبل
أن يخصص في مثل هذه الأبدان . ولا يخفى على أحد أن فعل البارد هو التبريد
بالذات ، فإننا نجد هذا الفعل هو الذي يفعل على الفور في كل جسم يلقاه مباشرة
والشاب أول جسم يلقاه منه ، وهو جلده ، فإنه يبرده .

(٤٥) قال : والحرار أيضا يبرد بطريق المرض ، مثل ما يفعل الدواء المحلل
للخاط الفاعل للورم الحار ، فإنه إذا استفرغ هذا الخلط من العضو الذي احتقن
فيه ، برد العضو ضرورة من الكيفية التي استفادها من قبل هذا الخلط ، لا من
سوء المزاج الحاصل في جوهه ، فإن هذا إنما يبرده البارد بالذات .

(٤٦) قال : فينبغي أن نشترط هذه الشروط عند امتحان الأدوية
في الأبدان الصحيحة . وأما إذا امتحنت في حال مرضية من أحوال البدن ،
فإن كانت حال البدن حال حرارة فينبغي أن نمتحن من الأدوية التي يظن بها
الحرارة ما كان منها في الغاية ، وإلا لم تظهر أفعال هذه الأدوية في مثل هذه
الأبدان ، أعنى إذا كانت ضعيفة الحرارة أو الباردة . ويشترط في مثل هذا البدن
أن يكون المرض الذي فيه بسيطا . وينبغي ، كما قلت ، أن تكون هذه الأدوية
غير مستفيدة ، لكيفية غريبة .

(٤٧) قال : وسنبين في شرح هذا في كتابنا في الأدوية وفي كتابنا في حيلة
البره الغاية . والذي ينبغي أن تعلم في هذا الموضوع ، أنه متى وضعت دواء باردا
على آلة حارة مفردة ، فوجدته على المكان يبرد تبريدا ظاهرا ، ودام ذلك من

فعله ، وانتفع به العليل ، فاقطع حل أنه يبرد بالذات . فإن وجدته في بدن آخر
يسخن ، فاعلم أن ذلك بالعرض .

(٤٨) قال : ولا فرق بين قولنا : إنه يفعل بذاته أو بين قولنا فيه : إنه
يفعل لا بتوسط غيره . كما أن قولنا : بالعرض ، متساو لقولنا : إنه يفعل
بتوسط سبب غيره .

(٤٩) قال : وسنصف هذه الرياضات وأنواعها على الاستقصاء في كتاب
الأدوية . والذي أريد أن أذكر به وأجمله كالتامة لهذه المقالة ، هو أنه كما أن
الحار بالفعل يقال بالقياس إلى المعتدل في الجنس ، أو في النوع ، أو إلى أى نوع
اتفق . كذلك الحار بالقوة يقال بعدد هذه الأشياء ، وليس يقال بالقوة على ما هو
الغالب على مزاج الشيء ، كما يقال ذلك فيما هو بالفعل . لكنه قد يتفق فيما هو حار
بموجب الغالب عليه ، وهو الذي يستحيل إلى النار سريعا أنه حار بالقياس إلى
الحرارة الغريزية التي في أبداننا . لكن الذي لا يخل في هذا الباب هو ما قيل فيه
إنه حار أو بارد بالإضافة إلى أبداننا ، ولذلك كان هذا الامتحان أجود . فإنه
لا يمتنع ما الحار على مزاجه أغلبها لا يكون حارا بقياس أبداننا . ولكن الامتحانان
قد يستعملان في هذه الصناعة ، لكن أحدهما ضروري ، والآخر أكثرى .

(٥٠) قال : والجسم اللامس الذي تمتحن به هذه الأشياء ، ينبغي أن
يكون معرى من كل كيفية مستفادة .

(٥١) وهنا انقضت المعاني التي تضمنتها هذه المقالة ، وهي آخر مقالات
هذا الكتاب ، وليست من جلس القول الذي تضمنته المقالتان الأوليان إلا

بالعرض ، لأن تلك تفضمتا القول في أمزاج الإنسان التي هي أنواع الصحة ،
وهذه تفضمت القول في أمزاج الأدوية التي هي أسباب العلاج . والجزء الذي
فيه الكلام في الصحة ينبغي أن يكون غير الجزء الذي فيه الكلام في الأدوية .
ولكن ليس هذا بضر كبير ضرر .

٥٢) وكان الفراغ من تلخيص هذا الكتاب يوم الأربعاء من شهر ربيع
الآخر الذي من سنة ثمان وثمانين وخمس مائة للهجرة ، والله المشكور على ما تم
من ذلك ، والمستول أن يعين على تمام هذا الغرض في كتب هذا الرجل ، بأنه
إن كل ذلك كان فيه تقريب على من أحب أن ينظر في هذه الصناعة . فإن
تعلمها على المجرى الصناعي إنما هو في كتب هذا الرجل . لكن في كلامه طول ،
١٠ وربما كمل عنها كثيرا من الطلاب . وأكثر ما حركني إليه أبنائي أبو القاسم
وأبو محمد ، إذ كان لهما مشاركة في هذه الصناعة وفي العلوم الحكيمة التي لا يتم النظر
في هذه الصناعة إلا بها ، كما بين ذلك جالينوس في مقالته أن الطبيب الفاضل هو
فيلسوف ضرورة ومعنى الفيلسوف المحب في علوم الحق ، وشرح هذا الاسم يرفع
عن الصانع له المنصف الشناعة التي لحقت هذه التسمية في زماننا هذا ، من قبل
١٥ قوم انتسبوا إلى علم الشرع ، وهم معروفون مما تعرفه العامة . والله الموفق للحق
بفضله ورحمته .

اتمى تلخيص المقالة الثالثة

من كتاب المزاج

وبها كل كتاب المزاج والحمد لله وحده .



رساله

القوي الطبيعية

تلخيص:

ابن مرشد

بسم الله الرحمن الرحيم

صل الله على محمد وآله

تلخيص المقالة الأولى من القوى الطبيعية

- (١) قال : إنه لما كان هاهنا فعلمان خاصان بالحيوان ، وهما الحس والحركة الإرادية في المكان ؛ فعلمان مشتركان : للنبات والحيوان ، وهما : التغذية والنمو ؛ سميت القوة التي يصدر عنها الحس والحركة الإرادية نفسا ، والقوة التي يصدر عنها التغذية والنمو طبيعة ، فإن سمي أحد كلتا القوتين نفسا ، وقال : إن النفس منها طبيعية ، ومنها حسية ومتحركة بإرادة في المكان ، لم يأت بمعنى مخالف ، ولكن قد ترك التسمية المشهورة التي هي أفضل في الإبانة .

- (٢) وفضيلة اللفظ إنما هو في جودة الإبانة ، لأن فضيلة كل شيء هو في فعله ، وفعل اللفظ الإبانة . ولذلك يجب أن نستعمل نحن في هذه الأشياء الأسماء المشهورة ، فنقول : إن النفس والطبيعة هما يديران الحيوان ، وأما النبات فإن الطبيعة وحدها هي المدبرة له .

- (٣) وسنقصد عن جميع الأفعال التي يشك من أمرها لاني هاتين القوتين تنسب ، وهل للطبيعة فعل آخر غير هذين الفعلين ، أعني أنه ينبغي أن نفضل

(١) صل الله على محمد وآله : وبه نستعين ب .

(٢) الطبيعة : + بلالبنوس لفقهاء الفاضل الإمام الأرحم الوليد محمد بن رشد ب .

(١١) والطبيعة : الطبيعة ب .

(١٢) أمي : فير ب .

الاسماء التي نستعملها في هذه المقالة ، فنقول : متى كان جسم من الأجسام لم يتغير في شيء أصلا من صفاته ، قلنا فيه إنه ساكن بمعنى عام ؛ ومتى تغير في واحد من صفاته ، قلنا فيه إنه متحرك . وإن تحرك في صفات كثيرة قلنا فيه إنه متحرك بأجناس كثيرة أو بأنواع كثيرة، مثل أن يتحرك من البياض الى السواد، ومن الخلاوة إلى المرارة، ومن الحرارة إلى البرودة ، ومن الرطوبة إلى اليبوسة أو عكس هذا . وهذا الصنف من الحركة هو في جنس واحد ، وهو المسمى كيفية ، وهذه الحركة تسمى استحالة باسم خاص . وإن تغير الجسم أيضا في المكان سمي أيضا نقله باسم خاص به وهذه الحركة هي جنس على حياله .

(٤) قال : وهاتان الحركتان هما بسيطتان . وهما جنس ثالث من الحركة ، وهو النمو والنقص ، وهذه الحركة هي مركبة من الحركة في المكان والاستحالة ؛ ومعنى النمو أن يصير الجسم أعظم ، ومعنى النقص أن يصير أصغر .

(٥) قلت : الصحيح من أمر هذه الحركة أنها بسيطة في الكم ، لا في المكان ، إلا بالعرض ولا في الاستحالة ، وإن كانت ولا بد تابعة لها ، كالحال في حركة الكون ، فإنها تابعة للاستحالة ولاست مركبة منها .

(٦) قال : وهما جنس رابع ، الحركة لنوعين وهما الحركة الممماة كونا وفسادا وهو تغير في الجوهر، والاسم العام لجميع هذه الأجناس الأربعة هو التغير والسكون أيضا ، هو اسم عام لبقاء ذوات الأشياء وانحفاظها على حالة واحدة .

(٧) قال : لكن السوفسطائيين يعترفون بإدراك هذه التغيرات مثل تغير الحيز دما، ولا يقولون أنه تغير حقيقي ، لكن بعضهم يعتقد أن هذه إدراكات

كاذبة لحواسنا ، وأن الجوهر في نفسه غير متغير ، إذ قد نجد الواحد من هذه يدرك بصفات مختلفة في أوقات مختلفة أرو في وقت واحد من مدر كين مختلفين ، وبعضهم يزعم أن هذه الكيفيات غير متغيرة أصلا ، وأن الذي يظهر هو شيء بعرض من قبل اذتراق أجزاء الجسم واجتماعها .

- ٥ (٨) قال : ولكن إن شرعت في إبطال مذاهبهم ، احتجت من الكلام إلى أضعاف ما قصدت هاهنا ، وقد تكلم في إبطال مذاهبهم كثير من القدماء مثل أرسطوطاليس وخرسيس بعده . فإن كان هؤلاء القوم نظروا في كتب هؤلاء ، ولم يقين لهم فساد مذاهبهم ، فقد اختاروا الأخص على الأفضل ، وكلامنا معهم هو فضل . وقد بينت في كتب آخر ، أن إبقراط هو أول من وقف على جميع الأشياء التي لأرسطو في هذا الباب ، وأنه أول من أعطى مبادئ البرهانية التي نسق براهنه عليها أرسطو ، مثل أن جميع الكيفيات بفعل بعضها في بعض وينفعل بعضها عن بعض ، وأنها العلة في كون كل كائن وفساد كل فاسد ، وأنها التي يجازج بعضها بعضا .

- ١٥ (٩) قال : وليس يحتاج في هذا الموضوع أن يعلم هل تتمازج هذه الأجسام بجواهرها كما تتمازج بكيفياتها ، كقول زين الذي من ينطس ، أم بكيفياتها

(٢) أرو في ١ || من : ساقفة من ب .

(٩) كتب آخر ، كتاب آخر ب .

(١١) الكيفيات : + الأربعة ب .

(١٥) بكيفياتها ، بكيفياتها ب .

فقط . لكن الذى يحتاج اليه هنا أن يضع أن الجوهر يتغير بكنيته إلى جوهر آخر فى التغذية وفى الكون والفساد ، وأنه ليس هذا التغير خروج أجزاء الشيء المتكون من الشيء الذى منه الكون واجتماعها ، مثل أن تكون أجزاء العظام واللحم وكل ما يتكون من الخبز كانت فى الخبز محصورة فيه ، حتى إذا تميزت وصار كل جزء منها إلى شبيهه قبل فيه قد تولد منه لحم وعظم وغير ذلك من أجزاء البدن ، كما يتوهم أن المياه المختلفة قد تجتمع فى مستنقع واحد ، وذلك أن هذا القول باطل والحس مخالفه . وذلك أنا نرى أن الخبز كله يتولد دما وأنه ليس يتولد منه شيء غير الدم ، فإن من تغذى بالخبز دائماً لم يوجد فى عروقه شيء إلا الدم . وهذا يفضح من ادعى أن الأسطوانات لا تتغير فى جواهرها ، وكذلك يفضح هذا ما يظهر من أمر الزيت أنه ينقلب كله نارا ، وكذلك الحطاب .

(١٠) قال : وإنما قلت هذا القول ، وقد كنت استفتيت عن التكلم مع هؤلاء ، لأنه عرض القول فى مادة من مواد الطب . قال : وأنا راجع إلى ما قصدت بالفحص عنه أولا ، وأترك هنا الرد على هؤلاء القدماء لهذا ولما قلناه نحن خاصة فى ذلك فى غير هذا الكتاب . والذى قصدنا هو أن نعلم كم القوى الطبيعية وما هى وما من شأن كل واحدة منها أن يفعل . وقيل ذلك أبين أن الشيء الذى أسميه من الأفعال هذه القوى عملا هو الشيء الذى قد تم كونه مثل الدم واللحم ، والشيء الذى أسميه فعلا هو التحريك والتغير الذى به يكون العمل أعنى

(٢) التغير : التغير ب .

(١٣) هنا : ما ب .

(١٦) الأفعال : أفعال ب .

- المفعول، وأسمى قوة طبيعية ملة هذه الفعل الذى هو التحريك . مثال ذلك أن تغيير العروق للغذاء حتى يصير دما هو فعل العروق، وتغير الغذاء هو انفعال له، والدم هو المفعول، والعللة التي بها تفعل العروق الدم هي القوة الطبيعية، وقد يمكن أن يسمى الفعل مفعولا، لأنه مفعول للطبيعة، وليس يمكن أن أسمى المفعول فعلا، لأن اللحم ليس بفعل . فبين أن المفعول يقال على شئين على الفعل نفسه وعلى المفعول نفسه، وليس يقال الفعل على المفعول .

- (١١) قال : وجميع الأعضاء مثل العروق إنما تفعل الفعل الذى يخصها بالمزاج الذى حصل لها من اختلاط الكيفيات الأربع . إلا أن قوما قليل عددهم، لكن من المشهورين بالعلم، يقولون إن الحار والبارد كيفيتان فاعلتان، والرطوبة واليبوسة كيفيتان منفعتان، وأول من قال هذا أرسطوطاليس وتبعه أصحاب المظلة . لكن أصحاب المظلة ساء لهم هذا القول، لأنهم يرون أن الكون يكون بالتكاتف والتخلخل . والذى يوجب التكاتف عندهم هو البارد، والذى يوجب التخلخل هو الحار، فكان قولهم منتظما .

- (١٢) وأما أرسطو فإذ كان لم يذهب في الكون مذهب هؤلاء، وكان يرى أن كون الاسطقتسات بعضها من بعض هو بفعل الكيفيات الأربع بعضها في بعض، وانفعال بعضها عن بعض، فقد كان الأولي به أن ينسب المركبات إلى فصل الكيفيات الأربع، لكنه استعمل الكيفيات الأربع في كون الاسطقتسات وفسادها في كتاب الكون والفساد، على أنها قوى فاعلة ومنفعلة، واستعمل الكيفيتين

(١٥ - ١٦) هو ... عن بعض : ما فله من ب .

القائلين فقط : الحرارة والبرودة في كون جميع ما يتكون من الاسطقسات ، والمنفعلتين فقط : الرطوبة واليبوسة . وذلك في كتابه في الآثار العلوية وفي غير ذلك من كتبه . ولو كان قال : إن فعل البارد والحار في الحيوان أكثر وفعل اليابس والرطب فيه أقل . لقد كان قولاً يوافقه عليه أبقراط ، لكن تخصيصه الحرارة والبرودة بالفعل ، والرطوبة واليبوسة بالانفعال ، هو قول لا يوافقه عليه أبقراط ، ولا هو أيضاً يوافق نفسه في ذلك بحسب مقاله في كتاب الكون والفساد ، وبحسب ما تصدق هنالك من البراهين على كون الاسطقسات وفسادها .

(١٣) قال : وقد تكلمنا في هذه الأشياء في كتاب المزاج بقدر ما يحتاج إليه المتطبب منها .

١٠ (١٤) قلت : لو تثبت جالينوس فيما قيل في حد الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة ، وتثبت في طبيعة المتكونات من الاسطقسات الأربع ، لما قال هذا القول . وذلك أن كون المركبات من الاسطقسات الأربعة ، إنما يتم بجمع بعضها إلى بعض ، وخليط بعضها ببعض ، وتفريق ما لا يصبغ من الاختلاط الأول أن يكون جزءاً من المختلط الأخير ، أعنى المتكون . وقبول المختلط منها للتجسد والانحصار بالسطوح المحيطة به ، وهو أول الأشكال . فأما الفعسلان الأولان فهما ضرورة ١٥ يكونان عن قوى فاعلة قابلية من قوى الاسطقسات لاعن قوى منفصلة . وأما

(٦) ما تصدق : ما سبقه ب .

(١٥) تثبت : ثبت ب .

(١٣) الاختلاط : الأخلط ب .

(١٦) من قوى : ساطعة من ب // لاعن وأما : ساطعة من ب .

- قبول المركب السطوح المحددة له والجسد القائم بذاته ، فلأنما يكون ضرورة عن قوى منفصلة من قوى الاسطقسات . ومن المستحيل أن تكون الاسطقسات من قبل قوى واحدة بعينها يتفعل بها المركب ويفعل ، لأنهما قوتان متقابلتان ، فلم يبق إلا أن تكون القوى من الاسطقسات التي بها يكون الفعل في المركب ، غير القوى التي بها يتفعل المركب . فلما صح عند أرسطو هذا ، ونظر في فعل الحار والبارد ، فوجد أن فعل أحدهما — وهو الحار — هو أن يجمع المجانس ، ويفرق غير المجانس والبارد هو الذي من شأنه أن يجمع غير المجانس ، حكم أن هاتين القوتين من قوى الاسطقسات ، هي التي يتم بها هذان الفعلان في المركب . ولما اعتبر الكيفية الرطبة واليابسة ، وجد أن أحدهما سهلة الانحصار بالحدود والسطوح من غيرها وغير متمسكة بذلك من ذاتها ، ووجد البيوسة عسيرة الانحصار من غيرها متعصرة من ذاتها ، على أن باختلاط التضاد الذي بين هاتين الكيفيتين حصل للمركب الانحصار والشكل والقوام . فنسب الى هذه الأفعال فقط وحدتها من هذه الجهة كما حدت تلك من الفعل . فهذا أمر واضح كما ترى ، وهو الذي حرك أرسطو إلى أن قسم كيفيات هذه الاسطقسات الى فاعلة ومنفصلة . وذلك شيء لم يحتاج إليه في كون بعضها من بعض ، لأن الاسطقسات ليس لها شكل ولا جسد ، ولا يحتاج عند الكون بعضها من بعض ، إلى جمع بعض الأجزاء ، وتفريق بعض ، ولا إلى خلط ، وإنما يحتاج إلى تبديل صفات فقط . فما كان البقي

(١ - ٢) قبول الأسطقسات : ساقطة من ب .

(٤) تكون : ساقطة من ١ .

(١٠) وغير : غير ب .

بمقام جالينوس أن يثبت ، ولا يجعل بالرد على أرسطوطاليس في هذه الأشياء ، إذ ليس يخفى على أحد أنه الرجل الذى مرتبته من الحكمة المرتبة التى كان يراها جالينوس لأبقراط في علم الطب . فارجع إلى ما كنا من تلخيص قوله ، فإن أحد ما حملنا على تلخيص كتبه هو إيضاح ما فيها من هذه النكت .

٩ (١٥) قال جالينوس : وقد تكلمنا في هذه الأشياء في كتاب المزاج بقدر ما يحتاج إليه المتطبب منها ، وهو أن القوة التى في العروق الفاعلة للدم وغيرها من القوى ، هى كلها داخلية في باب المضاف ، والقوة هى علة للفعل أولا ، وللصنوع علة بتوسط الفعل فكأنها علة لنا بالعرض ، وإنما كانت القوة داخلية في باب المضاف ، لأنها إنما هى قوة على شىء فهى تفهم بالإضافة إلى غيرها .

١٠ (١٦) قال : وما دما نجهد جوهر هذه القوة نسميها قوة ، فنقول : إن في العروق قوة فاعلة للدم ، وفي المعدة قوة فاعلة ، وفي القلب قوة قابضة . وفي كل واحد من الأعضاء في فعله الخاص قوة تفعل ذلك الفعل .

١٥ (١٧) قال : والطريق إلى معرفة ما هى هذه القوى وكىم هى ، هو من النظر في أعمالها أعنى مصنوعاتنا . فنقول إن كل مصنوع من المصنوعات الطبيعية فهو يكون عن فعل ما ، وذلك الفعل يكون عن علة ، وهى المسماة قوة طبيعية .

(١٨) ومصنوعات الطبيعة في الحيوان منها ما هى أولا في حال حمله وخلقته ، وهى تكون جميع أعضائه . فإذا تكون وجد له التغذية والتنمية في جميع

(٨) فكأنها : فكانه ب .

(١٣) القوى : القوة أ .

(١٦) ما : سائطة من ب .

الأعضاء . أما التنمية فإلى المقدار المخصوص بذلك الحيوان ، وأما التغذية فإلى المدة التي يمكن بقاؤه إليها . فالأنعام التي للطبيعة في كل مولود ثلاثة : التكوين ، والتغذية ، والنمو . والمصنوع هو المكون نفسه وأجزائه ، بدل ما يذهب ومقداره .

- ٥ (١٩) قال : والكون من هذه ليس هو فعلا بسيطا ، وإنما هو فعل مركب من التغيير في الجوهر ، وذلك أن كل عضو يحتاج في حدونه إلى أن يتغير جوهر الشيء الذي يحدث منه تكون الشيء إلى أن يقبل الشكل والمقدار والوضع والاتصال والافتصال الذي يخص ذلك العضو ، ثم يقبل هذه الأشياء . والجوهر القابل هو الذي نسميه الهبول ، وهو الذي منزلته من المصنوع منزلة الخشب وما أشبهه من المصنوع . والذي يفعل في هذه المادة هي القوة التي تنزل من المطبوع منزلة الهنة وهي التي تسمى المصورة .

- (٢٠) قال : ونحن ذاكرون أولا الكون الذي يتم بالتغيير والتصوير . فأقول : إن الزرع إذا وقع في الرحم ، أو في الأرض ، فإنه لا فرق في ذلك . فإن أول فعل القوة المغيرة في ذلك أن تفصل أجزاء ذلك الزرع وتميز ما منها يصلح أن يكون منه عظم ، وما يكون منه لحم ، وفي ذلك من الأعضاء والاختلاف أولا بين هذه الأجزاء إنما يكون تابعا لاختلافها في اليبوسة والرطوبة والحرارة والبرودة وسائر الحالات الناتجة لاختلاف هذه . وليس تخفى عليك هذه الحالات إن كنت

(١٦) التغيير : التغيير ب .

(١٣) بالتغيير : التغيير ب .

نظرت بإثباتها في الحكمة بعض النظر، وهي المحسوسات الأربع . فإن سائر المحسوسات مثل اللون والصلابة يتبع الملموسات الأربعة الأول، كما يتبعها سائر المحسوسات من اللون والرائحة والطعم .

(٢١) قال : وقد تكلم أرسطو في جميعها فأحسن .

قال : وإن كنت تطلب عدد القوى الأول المغيرة ، فهي عدد قوى الاسطقات الأول الأربعة بمعنى بالمغيرة التي تغير هذا أولا إلى المقدار الذي يخص كل واحد منها من الكيفيات الأربع .

(٢٢) قال : وإن كنت تطلب عدد القوى الثواني ، فمددها هو عدد الأعضاء الأول التي هي أصول البدن واسطقاته ، وهي التي نسمى المتشابهة الأجزاء .

(٢٣) قال : وعلينا بمدد هذه الأشياء ليس يكون إلا بالانتماء . فالعظم مثلا والعضروف والمصعب والغشاء والرباط والعروق وسائر ما أشبه ذلك مما عمله الطبيعة في أول الكون . فأما القوى المغيرة التي فينا هي التي تفعل التسخين والتبريد والترطيب والتجفيف ، ثم يتبع ذلك القوة المغيرة التي تفيد كل واحد من هذه الأعضاء جوهره ، أهني القوة المحدثة للعظم وللعضروف ولسائر الأعضاء المتشابهة . وقد ينبغي أن يستعمل في هذه أشياء هذه الأسماء ليقع الفرق بينها . واللحم الذي يخص الكبد والطحال والذي يخص القلب وسائر الأعضاء هو أيضا من جنس التي هي الأصول ، وكذلك الجواهر الذي يخص الدماغ والمعدة والمرئ والأمعاء والرحم

(١١) رعلنا : رعلها ب هـ

- والأعضاء الآلية هي مركبة من المتشابهة الأجزاء ، مثل تركيب القلب من اللحم والرباطات والأغشية ، ومثل المعدة والكبد والدماغ وبعض ما يدخل بجنسها في المتشابه ، هو مثل المروق ، فإنها مركبة من أغشيتها ، والجوهر المحيط بتلك الأغشية . فيجب أن تكون القوى الثوائى المفردة عددها بعدد الأعضاء البسيطة الأول . ومن هذه الأعضاء ما يظن به أنه من طبيعة واحدة ، وليست كذلك .
- كالحال في الطاريقين اللذين يبران من الكلى إلى المثانة المسمين الحالبين ، فإنهما ليسا من المروق لأن الضوارب ، إذ كانا لا ينبضان ، ولا من غير الضوارب إذ كان ليس فيهما دم ولا يشبه جوهرهما جوهر المروق . وكذلك المثانة والمرار يخالف كل واحد منها جوهر صاحبه . فالقوى المفردة الأولى عددها هو عدد هذه الأعضاء .
- وأما القوى التى تنفيذ الأعضاء المركبة ، أعنى التى ليست بمتشابهة الأجزاء الحلق والتجاويف والمجارى والاتصال والانفعال . وبالجملة التركيب وغير ذلك مما أشبه ، فهى التى نسميها القوى المصورة . ونزعم فيها أنها قوى صناعية مهنية ، بل هى أفضل الصناعات وأعلاها ، وإنما تفعل هذه القوة كل ما تفعله من أجل متفعة من المنافع ، وليس تفعل شيئاً هو باطل ولا شيئاً هو فضل ، ولا تصنع بالجملة حالة يمكن أن توجد فى المصنوع أفضل منها .

١٥

(٢٤) قال : وسلبين هذه الأشياء فى كتاب نضمه فى منافع الأعضاء .

(٣) المتشابه : المتشابهة ب || مر : فهو ب .

(٩) الأول : الأول ا .

(١٢) قوى : قوة ب .

(٢٥) وأما الآن فلنا تقبل على القول في القوة المفجرة للجوهر ، قبل القوة
النامية . وقد قلنا إنها موجودة في الجنين وجود القوة الغازية ، إلا أن هذه من أول
الامر كأنها من أجل التامين وذلك في جميع المدة التي شأن الحيوان أن يبلغ فيها
المقدار الذي يخصه ، فإنه يظهر أن القوتين هي خادمة في هذا الزمان وعون للقوة
النامية ، وهو منتهى الشباب .

(٢٦) قال : والأمر الذي يخص النامية هو تمديد العضو إلى الأقطار الثلاثة
وذلك يكون أولا للأعضاء الأصلبة الناتجة من أعضاء البدن ، مثل العروق
الضواريب وغير الضواريب والعصب والفضاريب والمغلام والأشبية ، وبالجملة
التي قلنا قبل إنها اسطغسات البدن .

(٢٧) قال : وأنا أشرح لك على أي وجه . يكون تمديدها إلى جميع الجهات ،
وذلك بأن أذكرك أولا بمثال نفهم منه جميع ما أريد أن أضعه لك ، وذلك أن
الصبيان يعمدون إلى مئانة من مئانات الخنازير وينفخونها ويدلكونها على رماد
قريب المهدي بالنار حتى تسخن سخونة لا ينالها منها ضرر أصلا وإذا ظنوا أنها قد
تمددت تمدا كافيا نفخوها أيضا وزادوها تمدا ، ثم يدلكونها أيضا ، ولا يزالون
يفعلون ذلك مرارا كثيرة حتى يظنوا أن المئانة قد تمددت تمدا كافيا . إلا أن
في عمل الصبيان هذا العمل قد نرى الفضاة الذي في المئانة يزيد مقداره بحسب
جرم المئانة ، أعنى أنه يرق ، ولو كان الصبيان يمكنهم أن يعالجوا تلك حتى تعود إلى

(١) القول في حافظة من أ .

(٤) خادمة : خاتمة ب .

(١٢) مئانة من : حافظة من ب .

نحضا الأصل . لقد كانوا يقدرون على فعل من أفعال الطبيعة ، وهو تمديد العضو إلى الأقطار الثلاثة ، إلا أن الصنامة عاجزة عن هذا ، والذي تفعله هي الطبيعة .

(٢٨) قال : وهذا اللعب هو شيء مشهور ، لأنه يلعب به الصبيان كثيرا

في جميع بلاد لوقيا ابونيا ، وكثير غيرهم من أمم ليست باليسيرة ، ويقولون عليها كلاما عند دلكهم إياها له وزن من الأوزان ولحن من الألحان ، ومعناه أنه يحثون

به المثانة على التمدد . وإذا كان التمدد إنما يكون بتمدد الأقطار الثلاثة ، فلا بد ضرورة أن يتقدمه الغذاء الذي بداخل الجسم النسائي ، لأن التمدد إذا كان من

غير مداخلة الغذاء للجسم فهو نمو باطل ، فالتمدد إلى الأقطار الثلاثة من غير أن يلحق الجسم ، تفرق اتصال أجزائه هو من فعل الطبيعة ، وبقاؤه في هذا التحديد

على صورته ليس تقدر الصناعة عليه .

(٢٩) قلت : القول في النمو على الحقيقة هو في المقالة الأولى من الكون

والفساد ، والنظر في هذا كله ليس للطبيب إلا بما هو صاحب علم الطباع .

(٣٠) قال : وإذا قد تكلمنا في الكون والنمو ، فلنقل في الاعتناء ، وهو

ثالث ما قصدنا التكلم فيه . فنقول : إن الشيء الذي يجرى إلى كل واحد من

الأعضاء وهو قد صار في الصورة الشبيهة بذلك العضو إذا اتصل بالعضو ولصق

به ، فإن ذلك الفعل هو الاعتناء ، والقوة الغازية هي سببه ، وجنس هذا الفعل

هو الاستحالة في الجوهر ، إلا أن هذه الاستحالة ليست كالأستحالة التي تكون في

الكون ، لأن الكون هو حدوث ما لم يكن من شيء موجودا أصلا ، ولا فيه شيء

يشبه بشيء . مثال ذلك ، أن حدوث العظم هو وجوده أخيرا عظم بعد أن لم يكن

(هـ) كلاما : طلا ب .

مظنا أصلا . وأما في الاغتذاء فإنما يشبه الشيء الذي يجسرى إلى العظيم بالعظيم الذي يجسرى إليه ، ولذلك يجب أن نسمى تلك الاستحالة : كونا ، وهذه : قسيها وتختلا .

(٣١) قال : وإذ قد قلنا في هذه القوى الثلاث قوى قولنا كانيا ، فقد يظهر أن الحيوان ليس يحتاج أصلا في سدوته وبقائه إلى قسوة أخرى غير هذه . وقد يظن أيضا أنه يكتفى بهذا القول في جميع القوى الطبيعية ، إلا أن من أخطر بباله من أمر هذا القول إنه لم يقل فيه كيف يكون الغذاء في عضو عضو من أعضاء البدن أصلا ، أعنى المعدة والكبد ، ولأشرح شيئا من أمر القوى التي تخصها ، فقد زى أن ما قيل من ذلك إلى هذا الوضع منزلة منزلة الصدر من جملة التعليل المقصود ، فيجب أن نشرع في ذكر ما بقي علينا من معرفة هذه الأشياء .

(٣٢) فأقول : إنه لما تبين أن الكون والاعتذاء والنمو هي الأعمال الأولى من أعمال الطبيعة ، وجب أن تكون القوى الفاعلة لهذه الأعمال الثلاثة ، هي القوى الأولى ، وهي أشرف القوى ، ويجب علينا بعد ذكر هذه أن نذكر كيف مرتبة هذه الثلاثة بعضها من بعض ، ولماذا تحتاج كل قوة من هذه القوى الثلاث من القوى التي بها تم . وقد بينا مرتبة هذه الثلاث بعضها من بعض ، وبيننا القوى التي يلتم منها فعل المكونة وفعل النامية ، وبقى أن نبين القوى التي يلتم منها فعل المكونة وفعل النامية الغاذية .

(٤) لا ساطعة من ب .

(١٢ - ١٤) أن نذكر... من هذه ساطعة من ب .

(١٧) المكونة وفعل النامية : ساطعة من ب .

- (٣٣) وقبل ذلك فيليني أن نيين أن آلات الغذاء إنما جعلت من أجل هذه القوة ، وذلك أنه لما كان فعل هذه القوة هو تشبه الغازى بالمتغذى ، وكان هذا التشبه لا يمكن أن يقع بين المتغذى وبين أى شىء اتفق ، بل إنما يمكن أن يقع بين الغازى وبين أشياء محدودة مختصة بحيوان حيوان ، وهى التى تسمى المختصة أغذية لذلك الحيوان وهى مشاكلة ما بين الكيفيات . ولما كانت الأغذية المختصة بحيوان حيوان ليست هى أغذية بالفعل ، وإنما تصير أغذية بمد تغير كثير واستحالة طويلة لكون نوحها بعيدا من نوع المتغذى احتاجت الأغذية فى انقلاها إلى الأبدان إلى استحالة طويلة ومراتب كثيرة ، كما يمرض فى استحالة الألوان المتضادة بعضها إلى بعض ، مثل استحالة الأبيض إلى الأسود ، فإنه يحتاج أن ينقلب الأبيض مراتب كثيرة من الألوان ، وحينئذ يصير أسود ، وذلك بخلاف الأمر فى استحالة الألوان المتوسطة بعضها من بعض ، واستحالة الأطراف إلى ما يليها . وكذلك الأمر فى جميع الأضداد التى يستحيل بعضها إلى بعض أعنى أن البعده منها تحتاج إلى استحالة طويلة ومراتب كثيرة ، والقريبة تحتاج إلى استحالة يسيرة . فالحيوان لما احتاج إلى أن يحيل الغذاء مراتب كثيرة ، وكانت كل مرتبة منها إنما تفعله بحيل مخصوص يفعل تلك المرتبة من الاستحالة ، وجب أن يكون الفعل الذى يتم به الاضذاء فى حيوان حيوان أكثر من فعل واحد بأكثر من عضو واحد وقوة واحدة . مثال ذلك أن الخبز لما كان يحتاج فى تغيره إلى أن يكون لهما إلى استحالات كثيرة كانت المعدة بعد الفم أول الأعضاء المحيلة له إلى العصارة المهمة كيلوسا ، ثم الكبد إلى الرطوبة المهمة

(٤) حيوان حيوان وحيوان حى ب .

(١١) الأمر : الأمر ب .

(٢٤) له : ساقطة من أ .

دما ، ثم العروق ، ثم الأعضاء . وبعض الأعضاء في هذا أكثر من بعض .
مثال ذلك أن العظم يحتاج إلى استعالة أطول مما يحتاج إليها اللحم ، وذلك أن
الدم يحتاج في كونه العظم منه أن يلفظ ظلما كثيرا حتى يصير في غاية الثخن وحتى
يبيض مع هذا . وحاجة الدم في انقلابه إلى اللحم أقل ، وذلك أن الطبيعة إنما
تحتاج في هذا أن يجده بمض الجمود وتبيضه .

(٣٤) والأغذية في هذا أيضا تتفاضل ، وذلك أنه لا يحتاج الخبز في
انقلابه دما إلى ما يحتاج السلق مثلا أو الخس ، فهذا هو أحد الأسباب التي
أوجبت كون الأعضاء التي تشمل الغذاء أعضاء كثيرة .

(٣٥) ولذلك سبب آخر أيضا ، وهي ضرورة الفضول التي يجب أن تتميز
من الأغذية ، وحيث أن تشبه بالغازي ، فوضعت لمكان هذا أعضاء لتمييز الفضول
التي يجب أن تتميز من الأغذية ، مثل المشانة والمعما والطحاح والمرارة . وأكثر
الحاجة إلى هذه الأعضاء إنما هي لمكان الأغذية الكثيرة الفضول ، وذلك أنه
كما أن العقاقير ليست غذاء لنا وهي غذاء للحيوان ، كذلك الفجل ليس ينال
منه البدن منا من الغذاء مثل الذي يناله من اللحم ، وذلك أن الذي ينال من الفجل
أبداننا هو يسير ، والكثير منه هو فضل . وذلك اليسير لا يناله إلا باستعالة
طويلة ، وأما اللحم فإن البدن يتولى عليه بجملة إلا اليسير منه ، فيحيله ويصيره

(٩ - ١٠) التي ... من الأغذية : ساقطة من ب .

(١٣) لحيوان آخر أ .

(١٥) هو : ساقطة من أ . || لا يناله : لا ينال ب ؛

(٤) لا ينال ، لا يناله أ .

دما محمودا . فهذه الفضول تحتاج إلى تمييز ، وإلى سبل تخرج منها للتلا تبق
في البدن ففصد الأخلاط الجيدة ، وتحتاج أيضا إلى مواضع لتستقر فيها ، حتى
يتميز الجيد من الرديء بمنزلة المستنقعات التي تردها مياه مختلفة .

(٣٦) فهنا إذن جنس من الأعضاء موكل بتنقية الفضول ، وهنا أيضا

- جلس ثالث من الأعضاء ، وهي الأعضاء التي هي طرق لمسير الأفضية إلى جميع
البدن ، كالسواقي التي هي سبل إلى سلوك الماء إلى البستان . وهذه الأعضاء
مختلفة أيضا باختلاف الفضول ، فإن بعضها أعدت للفضلة الرطبة بمنزلة المثانة ،
وبعضها لليابسة بمنزلة المعاء المستقيم ، وبعضها للصفراء بمنزلة المرارة ، وبعضها
للسوداء بمنزلة الطحال ، كما قلنا .

- ١٠ (٣٧) فقد تبين لك الأسباب التي من قبها احتاجت القوة الغازية إلى
أعضاء كثيرة آلية . وأنت فإن أردت أن تعلم أمر جميع القوى الطبيعية وجميع
منافع هذه الآلات ، وهي التي لها أعدت ، فينبغي لك أن تجعل استنباط ذلك
من النظر في غاية هذا العمل الذي هو الاغتذاء .

(٣٨) فإن ما قبل الغازية إنما يوقف عليه من الغازية ، والجزء اللائق

- ١٥ بهذا الاسم أسمى الاغتذاء هو تشبه ما يتذو بالمفتدى ، وهو بين أن التشبه يحتاج

(٢) تستقر : تستقر ب .

(٥) الأعضاء : الأخلاط ب .

(٨ - ٩) بمنزلة ... الصفراء : ساقطة من ب .

(١١) أن تعلم : ساقطة من ب .

(١٢) لها : ساقطة من ب .

أن يتقدمه لصوق ما يفسدو بالمغندي وحيثئذ يكون التشبه ، وبين أيضا أن اللصوق يحتاج إلى أن يتقدمه زيادة ترد على البدن منبهة فيه ، لأن الدم إذا نفذ من العروق إلى الأعضاء يحتاج أولا أن ينبت في الأعضاء ، فتريد به ، ثم يلصق بأجزاء الأعضاء بعد ذلك ، ثم يشبهه بذلك العضو .

(٢٩) وقد يمكنك أن تعلم الفرق بين المتشبه والزائد في العضو بالبرص ، فإن البرص يكون من غذاء غير متشبه بالعضو ، وقد يدلك النوع من الاستقسام المسمى لهما على الفرق بين الغذاء الزائد واللاصق . وذلك أن هذه الحالة التي تحدث في البدن ، ليست هي من نقصان ما يرد على البدن من الغذاء ، كما يترى ذلك في السل ، وإنما هو مرض من أمر زيادة ما يرد على البدن مما ليس شأنه أن يلتصق به فضلا عن أن يشبهه به ، بدليل كون البسدن في تلك الحال رطبا جدا كالمبتل . والسبب في ذلك أن هذه الرطوبة هي أقرب إلى المائية منها إلى الكيلوس ، الذي يصلح أن يكون للحم ، لأن الحرارة لم تعمل فيه العمل الذي إذا عملته في الكيلوس لاق بالعضو ، وهو تجريد تلك الرطوبة وتزيجها ، حتى تقرب من جوهر العضو القرب الذي أوجب لها اللصوق به ، لأن هذه الزيادة هي نية لم تنضج . فهذا المرض نقصه لصوق الغازي بالمغندي . وأما البرص ففيه موضع اللصوق ، ونقصه التشبه التام .

- (٢) إلى : ساقطة من ب .
- (٨) يترى : يتنذى ب .
- (٩) أمر : ساقطة من ب .
- (١١) هذه ساقطة من ب .
- (١٣) فرق : لاصق ب .
- (١٥) موضع : بعض ب .

(٤٠) وإذا كان هذا هكذا ، فاسم الغذاء يقال بتقديم وتأخير على ثلاثة معان أخفها المتشبه والذي يليه اللاصق ، والذي يليه الزائد ، وأبعد من هذا اسم الغذاء الواقع على ما في المعدة ، وأبعد من هذا اسم الغذاء الموجود خارج البدن . وهذه المراتب التي للغذاء هي التي عنها أبقراط في قوله إن من الغذاء ما قد غذا ، وما هو كالغذاء ، وما سيندو ، فإنه يعنى ما قد غذا عن المتشبه ، ويعنى بما هو كالغذاء ما زاد في المصنوع أو لصق به من غير أن ينشبه به ، ويعنى ما سيندو ما كان من ذلك في المعدة أو العروق .

(٤١) فهذا الفعل الذى هو التشبه من أفعال الطبيعة لا يقول به القوم الذين لا يرون أن للطبيعة عملا صناعيا ولا غاية بأبدان الحيوان ، ولا أن لها قوى محيطة ، وقوى جاذبة ، وقوى دافعة . لكن الذين يقولون إن الذى يظهر من أمر هذه الأشياء هو رؤية فقط من غير حقيقة .

(٤٢) قال : وهؤلاء القوم فرقتان : إحداهما في الطب ، والأخرى في الفلسفة . وأتباعهم إنما هم قوم لم يحصلوا ما قالوه في أمر الطبيعة ولا عرفوا الأصول التي تبنى مذاهبهم عليها . ولذلك لا ينبغي لمن لم ينظر إلى هذه الأشياء في مذهب من المذاهب ولا فرقة من الفرق أن ينسب إلى واحدة من هاتين الفرقتين ، ولا فرقة من الفرق .

(٢) والذي يليه الزائد : ساطعة من ب .

(٥) من : ساطعة من ب .

(٦) أداصق ، ولصق ب .

(٧) أداصق ، والعرق ب .

(١٠) العين : ساطعة من ب .

(٤٣) وأنا واصف مذهب كل واحدة من الفرقتين التي تنكر فعل الطبيعة
والتي تضعها، والأصول التي بنوا عليها مذاهبهم وما يلزم من أصولها التي أصلها .
(٤٤) فأقول : إن أحد جنسَي هاتين الفرقتين بنوا أمرهم على أصل وهو
أن الجوهر الموضوع للكون والفساد جوهر واحد موضوع لجميع الموجودات
بأسرها ، ويمكن فيه مع هذه الاستحالة في الجوهر . وأما الفرقة الثانية فبنوا
أمرهم على أصل آخر ، وهو أن الاسطقسات هي أجرام صفراء لا تنقسم وينها
مواضع خالية ، وأنها لا تقبل الاستحالة بعضها من بعض ، وهؤلاء يلزم عن أصولهم
أنه ليس للطبيعة ولا للنفس وجود جوهرى يخصها ، وأن ما يظهر من ذلك هو
شئ . مارض وتابع لاجتماع الأجزاء وانفراقها ، وأن الأجسام متقدمة على الطبيعة
وعلى النفس .

(٤٥) وأما الفرقة الأولى فلزم على أصولهم أن تكون النفس ، ولا يكون
هاهنا فاعل ، ولا يكون أهلا ولا صبورة ، وإن كانت صورة فتابعة للأداة .

(٤٦) وأما الفرقة الثالثة المخالفة لهاتين الفرقتين ، فإن الطبيعة هي المحدث
عندهم لأبدان الحيوان والنبات ، ويرون أن لهذه الطبيعة قوى ، بعضها يجذب
الملائم ، وبعضها يشبه الملائم ، وبعضها يدفع غير الملائم ، وأن يكون تخليقها في
حالة التوليد بقوى ، وحفظها إذا وجدت بقوى آخر ، مثل الحبة للولد والعناية

-
- (١) واحدة : واحد ب .
(٢) مذاهبهم : مذاهبهم ب .
(٣) موضوع : ساقطة من ب .
(٤) أنه : ساقطة من ب .

به ، ومثل المحبة الإنسانية التي بها يكون اجتماع الناس ومشاركة بعضهم بعضاً في حصول السلامة . ويجب على أصول الفرقة الأخرى ألا تكون هنالك طبيعة ولا نفس ولا فعل من هذه الأفعال ، حتى لا يكون هنالك عقل به يفهم الإنسان موافقة ما يتفق ، ومناقضة ما يناقض ، وقسمة ما ينقسم ، وتركيب ما يتركب . ولا يفهم أيضاً ما هو عدل مما هو جور . وبالجملة فلا تفهم الأمور القبيحة ولا الجميلة ، وأن يكون كل ما يظهر من هذا إنما هو تخايل حسية ، لا أمور حقيقية . وهؤلاء يتكرون عناية الله تعالى بالخلق وتديره إياهم بالملائكة ، ويستخفون مع هذا بالمنامات والزجر وبالإنذار بعلم النجوم .

(٤٧) قال : وقد بحثنا عن هذه الآراء في كتب آخر ، وبخاصة في الكتاب

الذي بحثنا فيه عما كان يعتقده اسقليداس الطبيب .

(٤٨) قال : فن أراد أن يعرف الحق ، فأول لخصه ينبغي أن يكون عن

أى هاتين الطريقتين يسلك . أما أبقراط فسلك طريق من أثبت الجوهر للكون والفساد ، وأثبت الاستحالة والطبيعة والنفس ، وأن الحيوان هو واحد بالطبيعة التي فيه وبالنفس ، وأن الطبيعة لا تفعل باطلا ، وسائر ما يصنعه أصحاب هذا الرأي .

(٤٩) قال : وأنت قادر أن تعلم صواب ما يعتقده أبقراط من هذه الأشياء ،

لا من مخالفة ما يقوله أولئك لما يظهر بالحس ، بل ومن الفحص عن الأشياء التي

(٦) تخايل : تخايل ب .

(٧) إياهم : إياه ب .

(٥) وبالإنذار : وبالانحجار أ .

(١٢) فسلك : فوذلك ب .

(١٦) ما يعتقده : ما يعتقد ب .

تطلب في العلم الطبيعي ، وبخاصة ما كان منها يطلب في أفعال الحيوان . وذلك أن القوم الذين يقولون إنه ليس في الأعضاء قوة جاذبة لللاثم لما قد يضطرون أن يقولوا في إعطاء أسباب ما يظهر من ذلك للحس أشياء مخالفة لما يظهر عيانا ، كما فعل ذلك اسقليداس الطيب في أمر الكلى .

٥ (٥٠) قال : وذلك أنه ليس أبقراط وأرسطوطاليس وغيرهم من أفاضل الأطباء والفلاسفة ، قد علم أن فعل الكلى تمييز البول ، بل قد علم ذلك أيضا خلق كثير غيرهم . وليس أحد ممن شاهد أصحاب الحصى الذي يعسر عليهم البول مع وجود وجع في الحبتين ، ونزوح الرمل مع البول ، إلا وهو يقول إن هؤلاء بهم طلة في الكلى إلا اسقليداس الذي كأنه ما يرى واحدا من هؤلاء ، أعنى ممن يصيبه وجع في الكلى ويدرك حركة الحصى من موضع الكلى إلى المجرى الذي بين الكلى والمثانة حتى يخرج بالبول ويستريح العليل . ١٠

(٥١) قال : فينبغي أن نذكر ما يقوله هذا الرجل في سبب جرى البول إلى المثانة ، حتى يترك السبل التي تظهر عيانا أن البول يجري منها ، ويذكر سبلا آخر غير بيّنة ولا ظاهرة ولا محسوسة . وذلك أنه يرى أن الشراب الذي يشرب يخل فيصير بخارا فيتأدى إلى المثانة ، فإذا تأدى إليها برد هناك واستحال فيها ماء . ١٥

(٩) الا اسقليداس... أعنى : ساطعة من ب .

(٩ - ١٠) ممن يصيبه وجع في الكلى : ساطعة من ب .

(١٠) ويدرك : وليس يلا . ب || الحصى : الحصاة ب .

(٥٢) فأول خطأ يلزمه في ذلك ، أن يتوهم أن المثانة جسم مخيف ينفذ فيه البخار مثل اسفنج البحر أو الصوف ، والمثانة في غاية الصلابة والكثافة والتلزز ، مركبة من طبقتين . وأيضا فإن قلنا إن البخار ينفذ سريما فيها ، فما باله لا ينفذ إلى الصفاق والحجاب ، حتى يملأ البطن كله والصدر ماء .

- (٥٣) ولعله يقول إن الصفاق أغلظ وأصلب من المثانة . لكن لو كان شرح الحيوان ، لما كان يمكنه هذا القول لما يظهر أن الطبقة الخارجة من طبقتي المثانة طبيعتها وطبيعة الصفاق واحدة إذ كان منشؤها من الصفاق .

- (٥٤) قال : ولا تقدر أيضا أن تقول إن ذلك يعرض للمثانة من قبل موضعها ، فإن من شأن الأبخرة أن تصعد علوا ، والمثانة أسفل البدن ولو كان ذلك كذلك لملا هذا البخار أولا بجميع الصدر والرئين قبل أن يبلغ إلى المثانة . وقد كان يجب إذا نفذ طبقتي المعدة والأمعاء أن يجتمع في الموضع الذي بين هذه وبين الصفاق ، فيصير هنالك رطوبة مائية ، كما يعرض للمستسقين ، فإن أكثر الماء إنما يجتمع لهم في هذا الموضع .

- (٥٥) قال : إلا أن أصحاب هذا الرجل لا يردم شيء من هذه الدلائل لما غلب عليهم من العصبية والحجة والهوى لمذهب صاحبهم .

(١) في ذلك : ساقطة من ب .

(٤) ما : ساقطة من ب .

(٨) أيضا : ساقطة من ب .

(٤) والرئين : والرئة ب .

(٥٦) قال : ولقد لقيت منهم رجلا شديد المحك والجدل والسفسطة ، فتكلمت معه وبينت له أمثال هذه ، فقال : إن كل ما أتيت به فهو هذر ومخالف للحس ، وذلك أنا ترى المثانة مملوءة ماء فإذا غمزنا عليها لم يرجع ما فيها إلى المجارى التى تزعم أن المساء يصل إليها فيها من الكلى . ثم قام وتركنى ، ليوم أنه ليس عندى جواب فى هذا ، ولو صبر لسمع الحكمة فى ذلك .

(٥٧) قال : وقد رمتنا أن نعرف القوم الذين يرون هذا الرأى بأن صبروا علينا حتى أريناهم المجرى الذى بين الكلى والمثانة ، فلم يقنعهم ذلك ، وقالوا : هى مجارى المنى . فأريناهم أوعية المنى تتصل برقبة المثانة أسفل من مجرى البول ، فقالوا : إنه ليس بعجب أن يكون المنى فى هذين الموضعين ، إلا أنه لسعة هذا الموضع ينفش منه بسرعة ، ولضيق هذه المجارى يبقى فيها .

(٥٨) قال : والوجه الذى يبين به هذا بيانا شافيا لا يمكن دفعه ، فهو أن نعلم إلى حيوان حى ، فنشق من الصفاق إلى الموضع الذى فيه مجرى البول ، ثم نشد كل واحد من المجرىين بنجيط ، ثم نشد موضع الشق ، ونرسل الحيوان ، فإنك لا تجده يبول أصلا فى تلك الحال . ثم من بعد هذا نحل الرباط الخارج ، ونزهرهم أن المثانة فارغة والمجرىان ممتلئان امتلاء شديدا حتى يكادان ينشقان .

(١) ليوم : نغرم أ .

(٨) المنى : للمنى ب .

(١٠ - ١١) بين ... دفعه : ماظة من ب .

(١٤) هذا : ذلك ب .

ثم نحل منهما الرباطين فيرون عند ذلك المثانة تمتلئ من البول . فإذا امتلأت فأرجم
أنك إذا شددت على المثانة لم يرجع من البول شيء الى تلك المجارى .

(٥٩) قال : وإذا شددت المجرى حتى يمتلئ محل أحدهما ، حتى يظهر
أن المثانة تمتلئ من البول ، ثم شق المجرى الممتلئ فرأيت البول يبدر منه كما يبدر الدم
من العرق عند الفصد .

(٦٠) ثم شق بعد ذلك المجرى الآخر ، ثم شد الشق من خارج ، أعنى بعد أن
شقت المجرىين جميعا . ودع الحيوان مدة ، فإنك تجد المثانة فارغة ، وتجد البول
قد اجتمع منه في الموضع الذى بين الأمعاء والصفاق ، كما يمرض ذلك للمستسقين .

(٦١) قال : فمن فعل هذا في حيوان حي ، فإنى سأعلم أنه يقف على جهل
استقليادس ، فإن علم مع هذا السبب الذى من قبله لم يرجع البول إلى هذين
المجرىين ، إذا شد على المثانة وهى مملوءة من البول ، فإنى أرى أنه سيصدق بما
مع الطبيعة من الحكمة والعناية بالحيوان .

(٦٢) قال : وأبقراط ، قبل جميع الناس من الأطباء والفلاسفة ، لما
كان قد صرف حكمة الطبيعة في جميع أفعالها ، فهو ينسبها إلى العدل والحكمة ،
فإنها تفعل ما يجب أن تفعل من غير أن تكون عالمة بذلك . وأنه لما كانت على
هذه البهفة ، وجب أن تكون فيها قوى تجذب الأشياء الموافقة ، وقوى بها تدفع

(١) عند ذلك المثانة : أن المثانة عند ذلك ب .

(٩) يقف : سيفف ب .

(١٣) لما : ساقطة من ب .

(١٥) فإنها : فإن ب .

الأشياء المخالفة ، وقوى بها تغذو الحيوان وتحلل الأمراض النازلة بها بالمجاريين ،
وضر ذلك .

(٦٣) ولذلك تقول : إن النفس بجميع الأعضاء المنتفسة هي نفس واحدة ،
وإنها مشاركة بعضها لبعض ، ومتعاونة على نمل واحد ، وهو سلامة البدن .

(٦٤) قال : وأما اسقليادس فيلزم من قوله ألا يكون شيء مما في أبداننا
مشاركاً لشيء مما فيها أصلاً ، إذ نرى أن أبداننا مركبة من أجزاء لا تقبل الاتصال
ولا التأثير . ومن قبل هذا لزم أن يحكم على الأشياء بأحكام كثيرة مخالفة لما يظهر
حساً ، وجهل القوى الطبيعية التي بها يكون الجذب الملائم والدفع لغير الملائم .
وقال في تولد الدم وتغذوه إلى الأعضاء ضربوا من الهذيان . وأما نفوذ الفضول
فلما لم يجد فيها قولاً ، حمد ما يظهر للعيان من الطرق التي تنفذ فيها الفضول ،
مثل ما فعل في الكلى ومجاري البول ، فإنه أنكر كونها مجارى ، وأدعى مجارى غير
محسوسة ، فكذب بما يظهر عياناً وصدق بما لا يظهر .

(٦٥) قال : وأما في تمييز المرارة ، فإنه قال فيه قولاً أشنع مما قاله في البول ،
وذلك أنه زعم أن المرارة هو شيء يتولد في أوعيته ، لأنه فضل حمزه الطبيعية من
البدن ، فإنه إذا قيل له كيف يعرض لأصحاب البرقان أن تظهر أبدانهم ملومة صفراء ،
وليس يخرج في برازهم شيء من الصفراء ، لم يقدر أن يأتي في ذلك بسبب ،

(١) بها ب . ب .

(٢) رمتارة ، رمتارة ب .

(١٥) لآه إذا ، فاذا ب .

كما لم يقدر أن يأتي في خروج البول بسبب إلا بما هو هذيان ، وكذلك لا يقدر أن يقول في أمر المرة السوداء وجرها إلى الطحال شيئا .

- (٦٦) قلت : إنما يلزم قول جالينوس إذا سلم له اسقليادس أن سبب حدوث اليرقان إنما هو سدة تحدث بين الكبد والمرارة ، فإنه حينئذ إذا بقيت المرارة مكونة ، لم أن يخرج المرار من أسفل مع وجود اليرقان . إلا أن لاسقليادس أن يتزل . إن سبب اليرقان إنما هو سدة تمرض في المجرى الذي بين المرارة والمعا ، فترجع المرارة ، تندفع المرار إلى الأعضاء .

- (٦٧) والذي يقطع به على أن المرار ليس يتولد في المرارة من دم يصل إليها من الكبد ، أن الدم ليس هو مادة للمرار ، وإنما المرار فضلة الدم . والفضلة تكونها شرط في وجود ما هي له فضلة ، لا أن فساد ما هي له فضلة شرط في تكونها .

(٦٨) قال : ولذلك لا يقدر هؤلاء أن يعالجوا من به علة الكلى ، ولا من به يرقان ، ولا من به الوسواس السوداء .

- (٦٩) قال : وزائد لما هذا كله من أمر هذا الرجل ، أنه يرى خلاف ما يراه أبقراط ، وما أجمع عليه الناس من أن من الأدوية ما يسهل الصفراء ، ومنها ما يسهل البلغم ، ومنها ما يسهل السوداء ، ومنها ما يسهل الدم . ولكنه يزعم

(١) وجرها ، وجذبا ب .

(٢) إنما ، ساقطة من أ :

(٣ - ٤) إليها من : إلى أ .

(٥) لل . هذا ، فلا ب .

أن كل واحد من هذه الأدوية ، إذا وورد البدن ، استحمال إلى الخلط الذى يظن أنه يخرج منه وينقى البدن منه .

(٧٠) ويقول : إن الشفاء إنما يكون بهذه الأدوية لموضع الاستفراغ العام فقط ، فيلزمه أن يكون أى دواء اتفق إذا سقى لمن به أى مرض اتفق أن يكون شافيا له ، حتى يكون انتفاع صاحب اليرقان بما يسهل الصفراء يستفرغ مثل انتفاع صاحب الاستسقاء بذلك ، ويلزمه أن يكون الدواء الذى يسهل الصفراء يستفرغ من صاحب اليرقان المقدار الذى يستفرغه من صاحب الاستسقاء ، والمقدار الذى يستفرغ من الشباب وفى زمن الصيف ، مثل الذى يستفرغ من الشيخ وفى زمان الشتوة ، لأنه بطباعه ينقلب إلى الخلط الذى يخرج منه .

(٧١) قال : ومما يدرك بالحس أن صاحب اليرقان إذا سقى مما يسهل الصفراء أخرج منه مرارا كثيرا ، ثم يصير الجلد بعد ذلك تقيا من المرار .

(٧٢) قال : وقد داونا عددا كثيرا ممن به هذا الداء ، فأصلحنا كبده أولا ، ثم سقيناه ما يسهل المرة الصفراء مرة واحدة ، فبرئ من اليرقان .

(٧٣) قال : وليس ينكر أحد من الأطباء ، لا أبقراط ولا غيره هذه الأشياء ، خلا هذا الرجل . والعلّة فى بعده عن الحق فى هذا أنه لما اعتقد أن الاسطسقات هى أجرام لا تتقسم ، ولا تتأثر ، وتحفظ عن كل شيء يلزمه خلاف هذه الأصول ،

(٥ - ٦) يستفرغ مثل انتفاع : سافطة من ب .

(١١) مرارا : مقدارب || كثيرا : كثيرا ٠ ٢ .

(١٢) فأصلحنا : بأن أصلحنا ب .

أنكر ما يظهر من جذب الأديوية أخلاطا مخصوصة بها ، وأنكر بالجملة جميع القوى الجاذبة ، حتى دماه ذلك إلى أن ينكر جذب المغنيطس الحديد ، والكهرباه قشور الحنطة .

(٧٤) وأما أفيقوروش فلما كان يشاركه في تلك الأصول ، ولم يتحفظ بما

- يتناقض تلك الأصول ، اعترف بجذب حجر المغنيطس الحديد وغيره ، وقال في سبب الجذب قولاً متحيفاً ، وهو أنه ينحل من كل واحد من الجسمين أجزاء في صغر الهباء ، فإذا قرع بعضها بعضاً ، تشكلت من قبل القرع بأشكال تشبكه من قبل ذلك بعضها ببعض ، حتى يحدث من ذلك شبهة بالسلسلة ، فيجذب الحجر الحديد بتلك السلسلة .

- ١٠ (٧٥) قال : وهذه العلة لا تقبلها العقول ، ولا يقع بهذا القول إفتاح أصلا أول ما يرد على العقل ، إلا أنه على حال قد أقر بالجذب ، ويقول إن على هذا المثال يكون في أبدان الحيوان نفوذ النفساء ، وتمييز الفضول ، وأفعال الأديوية المنقبة بالإسهال والقيء .

(٧٦) قال : ولست أعلم كيف يمكن أن يقع للإنسان التصديق بأن أجساما

- ١٥ صغارا تخرج من حجر المغنيطس ومن حجر الحديد ، حتى إذا لقي بعضها بعضاً ، قرع بعضها بعضاً ، وحدث عن ذلك القرع أشكال تشبكه بها بعضها ببعض ، بمنزلة

(١) لها ، بها ب .

(٢) جلب و حجر ب .

(٦) تحيفا ، تحيفا ب .

(١٦) رحدث : رحدث ب .

أشكال أجزاء المسلسلة، ثم بعد ذلك يجذب الحجر الحديد بتلك المسامير كما يجذب بها الحجر .

(٧٧) قال : وأيضا إن كان الجذب يمثل هذا الخروج والتشكل ، فكيف يمكنهم أن يأتوا بمثل هذه العلة في أن يكون متى أدنينا من الحديدية الأولى حديدية ثانية تعلقت بها واتصلت ، وما يمكن أن يقال في هذا ، إلا أن تكون بعض الأجزاء الخارجة من الحجر تتعلق بالحديد وتجذبه إلى الحجر ، وبعضها ينفذ في الحديد الأول ، ويشترك بالحديد الثاني ويجذبه إلى الحديد الأول ، فلم كان بعضها يصل إلى الحديد الأول ، ثم يرجع إلى الحجر ، وبعضها ينفذ في الحديد الأول إلى الحديد الثاني ، ثم يرجع إلى الحديد الأول ولا يرجع إلى الحجر . فإن هذه كلها ليس يمكنه أن يعطى في ذلك سببا . وأكثرا ما تقع الفضيحة في هذا القول إلى قد رأيت خمسة مسامير يتعلق بعضها بعض على الاتصال الأول ، منها ما يتصل بالحجر وتسرى في الأربعة الباقية قوته . فإن توهمت أن أجزاء من الحجر انفصلت وخالطت جميع أجزاء الخمسة مسامير ، فكيف لا يلزم أن يكون الحجر أصفر مما كان ، ولا سيما إذا توهمت حجرا صغيرا وتوهمت حدايد كثيرة

(١) أجزاء : سافطة من ب || ثم : سافطة من ب

|| بعد ذلك ... المسامير : سافطة من ب .

(١٠) هذه كلها : هذا كله ب . || يمكنه ويمكن ب .

(١٢) فإن وأر ب .

(١٢ - ١٤) أن ... وتوهمت : سافطة من ب .

تصل به من الجوانب الستة ، لم تأمن أن ينحل ذلك الحجر ، فإن الحجر يجذب الحجر من جميع نواحيه .

(٧٨) قلت : واضح هذا الوضع لا يبعد أن يقر بال جذب ، لأن خروج الأجزاء من الحجر إلى الحديد ، هو جذب من الحديد لتلك الأجزاء ، ثم عودتها إلى الحجر ، هو جذب من الحجر لها ، وإتباع الحديد لها ، هو جذب منها للحديد . وأبضا كيف تجذب هذه الأجسام التي هي في غاية الصغر الحديد الذي هو في غاية الثقل . وأطال في معاندة هذا القول إطالة كثيرة لا معنى لها ، فحذفنا ذلك .

(٧٩) ثم قال : فأقول إن من نظر في آراء اسقليداس ، علم أنه رام في جميع أقاويله إن يتحقق بالأصول التي وضعها ، مع علمه بمناقضتها لما يظهر حسا . وأما أفيقورث فيريد ألا يناقض الأمور التي تظهر عيانا ، والأناقض أصوله ، فيأتي بأقاويل مضحكة . فمن تكلم مع أصحاب اسقليداس فيلزمه مناقضة أصوله لما يظهر عيانا ، ومن تكلم مع أصحاب أفيقورث فيلزمه مخالفة أقواله لأصوله .

(٨٠) قال : وأما سائر الفرق التي تلتزم أمثال هذه الأصول الكاذبة ، بلغها في هذا الوقت قد بطل وذهب ، ولم يبق لها منشيح إلا ما بقي لها من الفرقتين ، أعنى أصحاب اسقليداس وأفيقورث .

١٥

(١) الحجر الهداه ب .

(٢) لا يبيد ولا ينك ب .

(١٢) أمراه : أمراه ب .

(١٥) منشيح : منشيح ب .

(٨١) قال : فأما آراء اسقليادس فقد فضحها أرسطونوس ، رجل من أصحاب التجارب ، وذلك أنه مدد ما فيها من المناقضة لما يظهر عيانا . وأما آراء أفقوروش فقد فضحها اسقليادس للزومه لسياقة أصوله ، وترك أفقوروش لزومه لأصوله .

(٨٢) قال : إلا أن أهل دهرنا لما كانوا ينسبون أنفسهم بعضهم إلى الطب وبعضهم إلى الفلسفة من غير أن يكونوا يتقدمون ، فيعلمون أمر هاتين الفرقتين المبطلتين ، ولا أمر الفرقة الفاضلة ، ويمتحنوا ذلك في مدة طويلة . فليس بمعجب أن يكون أهل الباطل ، في دهرنا هذا ، يساؤون أهل الحق في الكرامة والاشتهار . والسبب في ذلك أن كل واحد من أهل دهرنا ، يتبع رأى أى معلم اتفق له أن يعلمه ، ويلتزمه أولا من غير أن يتعلم شيئا من غيره . وفي هؤلاء من يلتقى معلمين كثيرة ، ويطول ذلك به حتى يبلغ مبلغ الشيخوخة ، وهو لا يلقى سبابة البرهان والقياس . وقد كان مثل هؤلاء في قديم الدهر لا يتركون التعليم ويرى بهم إلى الصنایع العاملة باليد ، مما يعلم ما تؤول به الحال في هذه الأمور إلا الله عز وجل .

(٨٣) قلت : هذا الذى ذكره جالينوس ، هو موجود في أكثر الأمم الذين وصاتنا أخبارهم ، وبخاصة في أهل دهرنا هذا . فإن كل من هذه صفته ، لحياته على غير المجرى الطبيعى ، كالحال في حياة المرضى . ولذلك لا شك - في الحياة - أن

(١) دجل : ساقطة من ب .

(٩٦) يتبع ، يهون ب ية

(١٣) ١٩ : هم ب .

الله تبارك وتعالى سبحانه بالحال التي تكون حياة الناس فيها حياة طبيعية . فإن هذه الحال تقتضى طبيعتها أن تكون أطول زمنا من زمان الخروج من الحياة الطبيعية ، كما يقتضى أن يكون زمان الصحة أطول من زمان المرض ، إلا في أشخاص هم أهل زمانة وعاعة . والله سبحانه المتدارك للناس في هذه الحال والمستنقذ لهم من الفساد والتقاطع والبخضة الواقعة بينهم بمنه وفضله .

- (٨٤) قال : وأنا أقول إن القوة الجاذبة ليس توجد في حجر المغنيطس وفي الأدوية المسهلة وفي الأدوية التي من شأنها أن تخرج من البدن ما نشب فيه من السلاء والسهام إذا وضعت عليه ، وكذلك نجد أدوية تجذب العم . قال : وقد رأيت مرة سلاءة فشئت في قدم غلام فاجتذبتها بأصابعي جذبا شديدا ، فلم تخرج ، فلما وضعت على ذلك المكان عليها دواء يجتذبها خرجت بلا أذى وبسرعة ، على أن قوما قد يقولون إن السبب في ذلك أن الورم إذا انحمل من ذلك الدواء خرجت السلاءة بنفسها . وهذا غلط ، لأن الأدوية التي تحل الأورام غير الأدوية الجاذبة ، ولو كان ذلك كذلك لوجب لكل ما حل الأورام أن يجذب . والأدوية الجاذبة غير المحللة للأورام ضرورة . وما يزيد هذا وضوحا أن الأدوية التي تجذب السلاء غير التي تجذب السموم ، والتي تجذب السموم تختلف أيضا : فمنها ما يجذب سم الأفاعى ، ومنها ما يجذب سموم غير الأفاعى ، مما يكون في البر والبحر من ذوات السموم .

(٨) السلاء : شوك النملة ؛ واحدة سلاءة . [المعجم الوسيط] || الدم و السموم ب .

(١٢) الأورام : الورم ب .

(١٣) الأورام : الورم ب .

(١٤) للأورام : الورم ب .

(٨٥) قال : والعوام من الفلاحين قد عرفوا القوى الجاذبة ، وذلك أن الفلاحين إذا حملوا الحنطة من القرى على العجل إلى المدينة ، فأرادوا أن يسرقوا من الحنطة ولا يتبين سرقتهم ، أخذوا جرارا فلأوها ماء ، ووضعوا تلك الجرار في وسط الحنطة فتجذب الحنطة من الجرار الماء نفسه ، فيستفيد انتفاخا وثقلا . ولا يكاد يقين ذلك فيها إلا أن يتفقد ذلك من يرفه فضل تفقد . هذا على أنك إن وضعت تلك الجرار في آخر ما يكون من الشمس وجدت ما يتفقد منها في كل يوم أقل من القليل ، فيبين من هذا أن قوة الجذب أقوى من حر الشمس .

(٨٦) قال : وقد كنت لما سمعت هذا جربته ، فلما وقفت على ذلك فكرت في سبب ذلك على جميع المذاهب ، فلم أجد يخرج ذلك إلا على مذهب الفرقة التي تقول بالجذب . وذلك أنه لو كانت الرطوبة المائية لا تنتقل بالجذب من شيء إلى شيء ، على مذهب اسقليادس ، إلا بأن يستحيل أولا عن الهواء اللطيف الحار الذي من خارج هواء ، وذلك بأن ينحل إلى أجزاء أرق ، ثم يعود في ذلك الجسم الذي يظن بها أنها انجذبت إليه بأن تتكاثف تلك الأجزاء فتعود ماء ، لكان الذي ينقلب من الماء الذي في الجرار إلى حب الحنطة جزءا يسيرا ، إذ كان الذي حلل منه الهواء الحار ، في ذلك الزمان الذي انتقل فيه من الجرار إلى الحنطة ، جزءا يسيرا على ما نحس ، إذ جعلنا الجرار مملوءة ماء إلى الشمس .

(٨٣) فلاؤها : مملوءة ب || ووضعوا تلك الجرار : ووضعوها ب .

(٨٤) أجزاء : جزء ب || ذلك : صائفة من ب .

(٨٥) بها : ب ب .

(٨٥) من الجرار إلى الحنطة : صائفة من ب ب .

- (٨٧) قال : وإذا قد بلغنا من التشغيب في هذه الأشياء هذا المبلغ ، لأننا كما قيل جئنا مع من جن ، فلنعد إلى القول في أمر مصير البول إلى الكلى ثم إلى المثانة ، ونضرب فيه عن هذيان اسقليادس ، ونتكلم فيه مع من يعترف أن البول يتصفي من الدم الذي في عروق الكبد ، ويصير إلى الكلى ، ثم يصير إلى المثانة عن السبب الذي أوجب له هذا المسير . وذلك أنه لا يخلو أن يكون مسيره ذلك عن اختيار منه ، كما تخرج أنت إلى السوق باختيارك أو يكون بوجه غير ذلك ، إذ هو بين أنه لا يكون ذلك المسير منه باختيار . وإذا لم يكن منه ذلك المسير باختيار فقد بقى أن يكون إما يجذب الكلى له كما ظن أبقراط ، وإما بدفع العروق له إلى الكلى ، وذلك بأن تتقبض عليه ثم تدفعه . لكن لو دفعته إلى الكلى لدفعت معه الدم الذي هو مختلط به إلى الكلى ، ولكان وضع العرق الذي تصفى ١٠ منه المائية إلى الكلى وضعا يمكن ذلك فيه . فإن كان هذا ليس يمكن ، كما سنبين بعد ، فقد بقى أن تكون الكلى هي الجاذبة له .

- (٨٨) قال : وإنما كان ذلك الوضع غير ممكن فيه ذلك ، لأنه ليس وضع الكلى موضوعتين تحت العرق الأجوف ، كالحال في وضع المجارى الشبيهة بالمصنعي من الدماغ لجسريان الفضول منها إلى الأنف والحنك . وأما الكلى موضوعتان ١٥ عن جنبي العرق الأجوف ، قال : ولو كانت الكلى ففصها بمنزلة الزاروق لكان يجب

(٧-٨) وإذا باختيار : ساقطة من ب .

(١٣) الوضع : الموضع ب .

(١٥) وأما : وإنما ب .

(١٦) جنبي : جنبتى ب || الزاروق : الزاوق أ .

- في البول - أن يأتي الدم كله إليها ، ثم يتميز الماء منه إلى المثانة ، كما تتميز مائة اللبن من السلة التي يعمل فيها اللبن ، فإنه يرفع من تلك السلة ماء اللبن ، ويبقى فيها الجزء الأرضي الذي يسمى جينا . وإذا لم يكن هذا الموضع موجودا في المسرق الأجوف مع الكلى ، فلم يبق أن يكون تصير المائية إلى الكلى ، إلا يجذب الكلى تلك المائية من الدم بواسطة المصفي الذي هنالك .

(٨٩) قلت : في هذه الحركة المسماة جذبا لخص ، وذلك أنها ليست حركة قسرية

للمجذوب من الجاذب ، كالحركة التي للمدفع من الدافع ، ولذلك لما توهم القدماء أنها بهذه الصفة ، رأوا أنه يجب أن تكون ها هنا أجسام بها يقع الجذب ، كما يمرض للإنسان إذا جذب لنفسه جسما من الأجسام . والحق هو أن المجذوب إذا دنا من الجاذب تولدت كيفية شوقية يتحرك من قبلها المجذوب إلى الجاذب ، للمشكلة التي بين المجذوب والجاذب عند حصول تلك الكيفية فيه ، كما يتحرك الحجر إلى أسفل من قبل صورته الشوقية الطبيعية ، لأن المجذوب يفسده الجاذب ، وذلك كله غير تكبير . فإن شأن الموجودات أن يجذب فيما الشبه الأضعف إلى الأقوى ، وينفر الضد من ضده ، كما يقال في الحجر المبيض للخل أنه ينفر منه . فهاتان الحركتان سببها الملازمة والمنافرة ، وهي في الطبيعة كالحال في الحيوان الذي يجره الملائم ، ويفر من المنافر .

(١) في البول : سائفة من ب ج

(٩) قسرية : قسرية ب .

(١١) للشارحة : للشارحة أ .

(٩٠) قال : فإذاً يجب على كل من صدق بهذه الحركات ، أن يترف بالقوة الجاذبة ، فإنه بها يكون نفوذ الغذاء إلى البدن ، وكل ما يمكن أن يقال في سبب ذلك مما عدا هذا فهو قول باطل .

- (٩١) قال : فأما أرسطوطليس فلست أدري لم يخطئ هذا الرأي الذي هو رأي أبقراط ، وصار في هذه الأشياء إلى آراء أخرى ، يريد إثباتها بخصوصية طويلة .
- كما فعل ذلك في الازدراء لما يردد ، لأنه بلغ عند ذكره من ترك رأى أبقراط إلى أن نفى الجذب . وذلك أنه قال : ولستأ نرى للمدة في هذه الحال جذبا أصلا ، وكذلك فعل في سبب نفوذ الغذاء إلى المدة ، وقد كان يجب عليه أن يذكر في ذلك قول أبقراط ، ويرد عليه حين قال : إن اللحم يجتذب من البطن ومن خارج ، وحين قال إن صنع الرحم الضعيف لا يقدر على جذب المنى . فلما عند ذلك كنا سنحتج عليه ، فنقول له : أيها الرجل لم سلكت في تثبيت مذاهبك ، ومعاندة قول أبقراط بالأقاويل الخطيئة والأقاويل الجدلية . ولكن آتانا بالأقاويل التي على طريقة البرهان ، إما أن نوافقك على خطأ هذا الرأي القديم ، وإما أن نزيك عن رأيك إلى رأى الحق . مع أن قولنا له : لم سلكت في ذلك طريق أصحاب الخطابة والجدل ، ليس هو بحسب قوله بحق ، وذلك أنه ليس من طريق أصحاب الخطابة إذا عجزوا عن الانفصال عن حجاج خصومهم أن يأتوا بأقاويل غير مقنعة ، ثم إنه يتناول بخصوصهم كما قد يفعل قوم ممن ينتسبون إلى صناعة الكلام الخطي ممن ليس لهم

(١٢) طريقة : طريق ب .

(١٣) إما أن : أن ما بي .

(١٦) يتناول : يتناحكون ب .

بصر بها . وهكذا فعل أرسطو طاليس حين تكلم في الازدرداد ، وعاند قول أبقراط فيه ، فإنه لم يأت في ذلك بحجة مقننة ، لا خطية ولا جدلية . وذلك أنه قال : إنه ليس يرى للعدة عند الازدرداد جذب ، إذ كان المريء هو الذى يظهر منه في هذه الحركة انقباض أعلاه .

٩٢ () فنعارضه نحن بمثل هذا القول ، بأن نقول له : الذى قلت باطل . وذلك أنه ليس يرى له انقباض به يحتوى على الطعام أصلا ، فليس يدل هذا على أن للعدة جذبا . فإن قال لنا بعض أصحابه : كيف لا يرى له انقباض ، لأن أعلاه إذا انقبض انبسط أسفله ، وإذا كان ذلك كذلك فكيف لا يتبين أنه ليس للعدة جذب .

٩٣ () فنقول في مقابلة هذا المذرله : وكيف لا يتبين من هذا أن للعدة جذبا ، وذلك أن المريء إذا كان منى انبسط أسفله ، ينقبض أعلاه دائما ، فقد يدل ذلك على أن في المعدة جذبا . فإن تبين لهم أن ما يظهر من هذا في المريء ، ليس هو أولى بأن يدل على أن في المعدة جذبا ، من أن يدل على أنه ليس فيها جذب ، فإنه عنئذ ذلك سببين له الطريق الموصول إلى وجود الحق ، وستكلم في المعدة فيما بعد .

٩٤ () وأما نفوذ الغذاء فليس يحتاج فيه أصلا إلى اتباع ما يتفرغ ، على ما يراه هذا الرجل ، إن كان وقع الإقرار بأن في الكلى قوة جاذبة . وقد يظهر من قول

(٥) باطل : ساقطة من ب .

(١٠) ينقبض ، انقبض ب .

(١٤) الموصول : الموصلة ب .

- أرسطراطيس إنه يتعرف بوجود هذه القوة في الكلى ، وذلك أنه اعترف ان تمييز البول يكون بالكلى ، ولم يزد على ذلك ، ولو كان لا يرى أن ذلك يكون بالجذب لماند، وقال بوجه آخر . وذلك أنه تقدم فقال في أول أقاويله الكلية : إنه يريد أن يقول في الأفعال الطبيعية ، أى الأفعال هى ، وكيف تكون ، وبأى الأعضاء تكون . فلما قال في تمييز البول إنه يكون بالكلى ، ولم يقل كيف يكون ، وهو قد تضمن الكلام في الأمرين في كل فعل من الأفعال الطبيعية ، علمنا أنه كان يرى أنه يكون بالجذب .

- (٩٥) وكذلك قوله في تمييز الفضل المرارى ، فإنه اعترف بالعضو ، وسكت من كيفية كونه ، ولو كان عنده نحو من الفعل غير الجذب لذكره ، كما فعل في سير الغذاء إلى الأعضاء . وذلك أنه لم يقتصر على ذكر الأعضاء ، التى يصير فيها الدم ، بل ذكر النحو الذى به يصير فيها . وذلك أنه قال بالاتباع الدائم اللازم عن خلو المكان من الجزء الأول الذى يحل المكان ، لامتناع وجود الخلاء ، وهو الذى يسمونه : الاتباع لما يستفرغ . وأما في تمييز البول فذكر العضو وسكت عن كيفية مسيره ، وذلك أنه لم يحدد السبيل إلى أن يقول فيها أحسب أنه يكون بالاتباع لما يستفرغ ، لأنه على هذا القياس ما كان يموت أحد من أسر البول ، أعنى من سيلانه ، إذ كان إنما يخرج منه على قدر ما يستفرغ .

(٩٦) ولا قدر في تمييز البول أن يقول فيه ما قال في أمر الغذاء من اتباع الاستفراغ الذى يكون سببه أولا الضغط ، الذى قال : إنه يكون في المعدة . وذلك

(١) يتعرف ، يتعرف ب .

(٥) بالكلى : في الكلى ب .

(١١) ب : سائعة من ب .

أنه لم يمكنه أن يمرض في النضروف الأجوف ضغطا أو جذبا ، هو السبب في أن تكون حركة البول منه إلى الكلى ، هي على طريق اتباع ما يستفرغ ، لا فيه نفسه ولا القاب ، لأنه كان يسترخى هذا الفعل لطول المسافة ، لكن لأنه أعل موضعا فيه ، وهو يسلب هذه العروق عند الانبساط دما ليس باليسير .

٥ (٩٧) وأيضا لو كان الدم كله يجيء إلى الكلى ، لكان لقاتل أن يقول : إنه إذا جاء إليها تصفى المائية منه كلها ، كما تصفى المائية كلها من نفس اللبن الموضوع في السلة ؛ لكان ذلك إنما يمكن في الجزء من الدم الذي في طرف العرقين . لكن المقدار الذي يمكن أن يفعله العرقان اللذان يبلغان إلى الكلى ، لأن تصفى المائية التي هي في الجزء من الدم الذي فوق هذا الجزء من الدم الذي هو أقرب إلى الكلى ، أضعف الذي يتصفى . فإن وضع واضح أن الدم كله يتصفى في الكلى ، فيجب أن يتصفى أولا الجزء الأقرب إلى الكلى ، ثم يعود ذلك الجزء الذي فوق ، ويأتي جزء آخر من الدم لم يتصفى فيتصفى ، وهكذا حتى ينتق الدم كله . فأى قوة هي التي تسترد الدم الذي ينتق إلى العرق الأجوف ، ويأتي بالدم الذي لم ينتق إلى الكلى حتى ينتق بالمصفى التي فيها ، ويفعل ذلك في سائر أجزاء الدم كله ، حتى ينتق جميعه . وهذا كله ممنوع ولا سيما إن وضع من هذين العرقين وضعاً ليس يمكن ذلك فيهما كل ما سلف .

(١) النضروف : العرق ب .

(٤) هذه العروق ، هذا العرق ب .

(١٥) ولا سيما : ولا سبيل ب .

(٩٨) قال : فكما لم يجب أرسطراطيس أن يصرح بالجذب ، ولا أمكنه أن يقول بغير ذلك ، سكت عن الوجه الذى به يكون تميز البول من الدم . قال : ولما سكت أرسطراطيس وكذب اسقليادس على ما نحس كان ، بمنزلة عبيدين كانا في دهرهما يجهنان جنائيات كثيرة ويقعان في بلايا عظيمة ، فلما أخذنا في جناية عظيمة وقدرنا على ما استقر عندهما ، سكت الواحد ، وسجر الآخر ، وجعل ما سجره تحت إبطه ، وجعل يحلف أنه لم يره .

(٩٩) قلت : هذا القول باجالينوس منك ، ليس يقتضيه مكانك في العلم وجبك في الحق . وقد كان الأليق بمكانك ألا تتحمل على هذين الرجلين هذا الحمل . فإنه كما يقول أرسطاطاليس : لو لم يكن المتقدم لم يكن المتأخر ، ولو لم يكن من تقدمك من الأطباء لم تكن أنت ، فكل من قال شيئا على طريق البحث والنظر أخطأ فيه أو أصاب ، يجب أن يشكر ، كما يقول أرسطوطاليس : فإنهم لم يكن لهم من الفضل ، إلا أنهم نرجوا أذهاننا .

(١٠٠) قال : وأما أصحاب أرسطراطيس ، فإنهم لما راموا أن يقولوا كيف تصفى الكلى البول ، جهدوا أنفسهم أن يقولوا في ذلك شيئا غير الجذب . فن كان منهم قريبا من عهد أرسطراطيس قال : إن الأعضاء التي فوق الكليتين تأخذ الدم النقي فيبقى الفضل منه ، فإما كان منه ثقيلًا هبط ، وجرى إلى أسفل ، فإذا تنق في الكلى ، جرى إلى الأعضاء التي دون الكلى .

(١) فكما : ظا ب .

(٤) أخذنا : أخذنا ب ج .

(١٢) فإنهم : فإنهم ب .

(١٠١) قال : فليت هذا الرأي دهر اطـ و يلا غالباً ، مظنوناً به أنه الحق . ثم إن أصحاب أرسطراطيس اتهموه على طول الأيام فعارض بآخره ، وذلك أنهم رأوا أنهم يلزمهم أن يطالبوا بسببين : أحدهما ، لم كانت الرطوبة الثقيلة إذا وردت إلى المعاء ، لم تخرج مع البراز ، وصعدت إلى الكبد ، وكيف تعين هذه الرطوبة على نفوذ الغذاء ، وهي على ما هي عليه من الثقل . والسبب الثاني أن الكليتين ليستا موضوعتين تحت العرق الأجوف ، لكن ينشعب إلى كل واحد منهما شعبة من ذلك العرق ، كما تنشعب منه شعب كثيرة إلى سائر الأعضاء . فأعقبوا هذا الرأي برأى آخر ، وقالوا إنه إن صب على الأرض زيت مخلوط بماء ، سلك كل واحد منهما طريقاً غير طريق صاحبه ، وجرى في جهة غير تلك الجهة . قالوا : فليس بعجب أن تجرى المائية إلى الكليتين ، ويجرى الدم في العرق الأجوف إلى الأعضاء السفلى ، وقد اطرحوا هذا الرأي ورفضوه ، لأن المطلوب إنما هو لما كان الدم يأتي العروق الكثيرة التي تنشعب من هذا العرق إلى سائر الأعضاء ، وتأتي المائية إلى العروق التي يأتان إلى الكلى من بين تلك العروق ، وهما إنما تمسلا في ذلك بشيء يوجد ، ولم يأتيا في ذلك بسبب مشترك للشال والمتمثل فيه .

(١٠٢) قال : فرفضوا لمكان هذا القول ، وأعقبوه بقول ثالث ، هو أقبح منهما ، وكان المستنبط له لوقش من أهل ما قيدونيا ، وهو اليوم رأى غالب

(٤) مع : الل ب ة

(٦) ليست : لست ب ة

(١٥) والمتمثل ، والمتمثل ب .

عظيم الشأن لطرائه . وذلك أن لوقش حكم حكما جزما كأنه بوحى أوحى إليه أن البول وما هو البول ، هو فضل عند الكلى . وكذبُ هذا الرأي يظهر من أنه يتبين بيانا شافيا ، أن جميع ما يشرب يصير بولا ، ويذهب إلى الكلى ، إلا ما ينحدر مع البراز ويجرى في العروق ، ويذهب بالرشح المسمى عرقا ، ولا يظهر بالحس في كل يوم مقدار ما يتحلب منه . وأكثر ما يظهر أن الذى يشرب تقرب كميته من الذى يتفصل في البول في الشتاء ، لقلة تحلل البدن فيه من خارج ، وبخاصة فيمن يستعمل الخفض والدمه ، ويكثر من شرب النبيذ في كل يوم ، وذلك خاصة في الشتاء ، وبخاصة إن كان الشراب الذى يشربه رقيقا صريحا التفوذ ، فإن هؤلاء يبولون بسرعة قريبا عما يشربون .

١٠٣) قلت : أما إن البول فضلة غذاء المشاة ، فلا يمكن أن يدفنه جالينوس على أصوله ، وهو يقرب ذلك بعد . وذلك أن الكليتين إنما تجذب الرقيق من الدم من جهة أنه غذاء لها وتميز الفضلة المائية منه ، على أنها فضلة لا تصلح لغذائها . وإنما السؤال لم كانت تجذب من الدم الرقيق أكثر مما تقتضيه حاجتها إلى الغذاء ، فيكون عنه فضلة أكثر مما يستحقه غذاؤها . والسؤال في هذا هو شبيه بالسؤال في أمر المعدة ، لم كانت تستهى من كمية الأغذية بقدر ما تحتاج هي إليه وصائر الأعضاء . والجواب في ذلك : إما في الكلى ، وإما من قبل أنها لا يمتسك فيها الدم الرقيق الذى تقتضى به مدة من الزمان تستوفى فيه غذاؤها

(١) وما هو البول : ساقطة من ب || يظهر من أنه : ساقطة من ب في

(٤) في : ساقطة من ب .

منه ، كما يقال في الحيوان الذي له معاً مستقيم فقط ، إنه لما كان لا يلبث الطعام في معاء كثيراً ، فهو لذلك يأكل كثيراً ويخرج عنه فضلة كثيرة ، وإما لأن الغذاء الذي يحصل لها من الدم الرقيق هو يسير بالإضافة إلى حاجتها ، فهي تحتاج أن تكون في جذب دائم وإحالة و تمكين لفضل ذلك الغذاء دائماً . ويشبه أن يكون السبب في استفراغ الكلى السهين جميعاً ، وتميز البول هو ضرورة للقوة الهاضمة وجذب الدم الرقيق إلى الكلى هو للقوة الجاذبة .

(١٠٤) وكان أصحاب أرسطراطيس يرون أن مصير الدم إلى الكلى هو من طريق اتباع ما يستفرغ من الأعضاء لمكان التحلل ، وذلك يتصور في كل عضو ، فينبغي أن يماند هذا القول مناداً خاصاً به .

(١٠٥) قال جالينوس : وقد علم من قراء المقالة الأولى من كتاب أرسطراطيس في الأفاويل الكلية ، أن رأيه في البول هو أنه فضلة جميع البدن كفضلة الكلى ، فيكون ، على هذا ، لوقش قد تبين من أمره أنه لم يقل الحق ، ولا قال بقول أرسطراطيس ، لكنه كما قيل : الغراب الأبيض لا يمكن أن يخالط الغراب ، لسبب لونه ، ولا يمكنه مخالطة الحمام لمقدار جسده .

(١٠٦) قال : ولكن ليس ينبغي لهذا أن يستخف به ، ولعله قد قال قولاً نحن نقول به ، وذلك أنا نرى أن جميع الأعضاء لغذائها فضلة ينحدر منها ، لكن لا نوافق على أن تكون الكلى وحدها ، وهما على ما هما عليه من الصغر ينحدر عنهما من الفضل الكثير ، الذي تبلغ كثرته من أن يكون مقدار أربعة كيزان ، وربما كان أكثر من ذلك ، فإن هذا نواقفه عليه .

(١٠٧) قال : ولو كان الفضل موافقا لمقدار غذائهما ، لكان يجب ما هو من الأعضاء أعظم منها أن يكون مقدار فضله أعظم من فضلها ، كالرئة مثلا . ولو كان ذلك كذلك لامتلا الصدر واختنق الحيوان .

(١٠٨) قال : فيجب من هذا أن يكون صاحب القول الثالث من هذه الأقوال هو أضعفها . وقد بقي على أرسطراطيس وعلى جميع من رام أن يقول في جرية البول إلى الكلى شيئا غير الجذب أن يبقى عليه السؤال ، الذي قيل فيه لم يجر البول إلى الكلى .

(١٠٩) قال : وإذا لم أحرم الفضية من أول الأمر ، من أجل أنه ليس ها هنا سبب في جرية البول إلا ما قاله أبقراط وسكت عن ذلك ، لعلنى أن من يتوقف في ذلك هو أجهل من الطبائخين ، حين لم يقر بأن البول يتصفى في الكلتين ، كما أقر بذلك الطبائخون . وإذا أقر بذلك لم يقدر أن يقول في تمييز البول شيئا سوى جذب الكلى .

(١١٠) قال : فإن كان مصير البول إلى الكلى ليس يكون بالاتباع ، لم يتفرغ فيه ، بل بالجذب ، فيين أن مصير الدم إلى البدن ، ومصير المرار إلى أوعيته ، ليس يكون بالاتباع لما يتفرغ ، وإن كان مصير هذين باضطراب الخلاء ، فقد يجب أن يكون مصير البول باضطراب الخلاء . فإن الأمر في ذلك واحد ، وهذا لازم لأرسطراطيس . وسنتكلم في هذه الأمور بشرح أزيد في المقالة التي بعد هذه ، إن شاء الله .

كل تلخيص المقالة الأولى للقوى الطبيعية

بلالينوس ، والحمد لله كثيرا كما هو أهله ،

ومصلاته على خاتم أنبيائه محمد وسلم تسليما كثيرا .

المقالة الثانية

بسم الله الرحمن الرحيم صلى الله على محمد وعلى آله وسلم

تلخيص المقالة الثانية من القوى الطبيعية

لجالينوس

(١) قال : قد بينا في المقالة الأولى التي قبل هذه أن كل من تكلم في تمييز البول كلما يتفجع به في هذه الصناعة ، أنه يجب عليه أن يقر بأن في الكلى قوة تجذب بها ما كفيته شبيهة بكيفية البول ، يعنى الدم الذى تتغذى به الكليتان .

(٢) قلت : إن كان القول فضلا فليس بشبهه .

(٣) قال : وذكرت أن بهذه القوة يسير الدم إلى جميع أعضاء الحيوان ، وبها يسير المارار الأصفر إلى وعائه . وذلك أنه إذا تبين في واحد من هذه أن فيها قوة جاذبة ، تبين في الغير . وذلك أن الطبيعة ما كانت يالتى تعطى الكليتين القوة الجاذبة ، ولا تعطى السائر الأعضاء . وقول أرسطراطيس : إنه إذا وجب أن يتحلل من أبدان الحيوان شيء دائما . فقد يلزم أحد أمرين : إما أن يبقى ذلك الموضع فارغا ، أو يجرى إلى ذلك الموضع ما يتصل به ، حتى يخلف ما تفرغ منه جسم آخر ويقوم مقامه فيه . لكن يستحيل أن يبقى الموضع فارغا ، فواجب أن يخلفه جسم آخر ، وهذه الحركة هى جذب ما . لكن من لا يساعده على هذا القول ، مثل اسقليپادس ، فله أن يقول : بل اللازم هاهنا ثلاثة أشياء ، لا أمران ، كما زعمت أنت .

وهو إما أن يبقى الموضع فارغاً، وإما أن يخلفه بدل ما تحلل منه، وإما أن يتقبض سطوح الجسم الذي كانت تحتوى على ذلك الجسم الذى تفرغ ، حتى لا يبقى هناك فضاء أصلاً . وذلك أنه إنما يصح ذلك الفهمان فقط، إذا كانت سطوح الجسم الحاوى للجسم الذى تحلل ليست مما شأنها أن تنضم وتنطبق، مثل أنابيب القصب وغير القصب الذى يدخل فيها الماء . وذلك أنه إذا استفرغ الماء فى أمثال هذه ، وجب أن يخلفه جسم آخر وهو الهواء ، فإذا سد فم أهل الأنبوب ، لم يسيل الماء من فيه الأسفل ، إلا أن يحل السد فيدخله الهواء . وأما فى المروق فليس يمكن ذلك ، إذ كان بدن المروق قد يمكن أن ينضم حتى ينطبق الفضاء الذى فى داخلها .

(٤) قال : فهذا مبلغ بطلان برهانه فيما احتج به على الجذب ، الذى يكون على طريق الاتباع لما يستفرغ فى نفوذ الغذاء وغيره .

(٥) قال : ومن وجه آخر إن أنزلنا أن دعواه هذحق ، فإن أوسطراطيس يرى أن مبدأ هذه الحركة هى من فضل ضغط يكون أولاً فى المعدة ، بأن يتقبض على الغذاء ، فيدفعه إلى المروق وتدفعه المروق إلى الأعضاء . وإن كان هذا هكذا فإن الأبدان لا يمكن أن يعرض فيها امتلاء ، إما أن يخلف التفرغ فيها مقدار ما قد تحلل .

(٦) قلت : إن كان ابتداء هذه الحركة من المعدة ، فذلك يكون بقوة دافعة فيها ، ولا يكون اتباع ما يستفرغ فيها إلا بالعرض ، ولا يكون مسير الغذاء إلى الأعضاء إلا قسراً ، ويكون اتباع ما يستفرغ تابعا لهذه الحركة . وليس هذا من قول من يحفظ بهذا الأصل الذى يحفظ به ، بل يعمل مبدأ هذه الحركة

من استفراغ المصود نفسه ، فيتبع ذلك انجذاب الغذاء إليه ، وهو قول ينبغي أن
بطل بإبطال خاص به .

- (٧) فإنه يتبع هذه الحركة حركة الدفع وحركة الجذب معا ، فلا بد لمن
يريد أن يكون منه في هذا برهان أن يبين أن أحدهما في الأعضاء بالعرض ،
والأخرى بالذات . إذ لا معنى لإنكار وجود هذه الحركة في الاغتذاء وأنها مقارنة
لكل قوة .

- (٨) قال جالينوس : ولا هذا الرجل بحسب أصوله ، يمكنه أن يقول شيئا
غيره ، في تولد الأخلاط ، فإنه لم يجد إلى الكلام في هذا سبيلا ، ولو بإقناع يسير .
قال : إن البحث عن ذلك مما لا منفعة فيه في صناعة الطب ، وهو مع هذا قد بحث
عن كيفية استمراء الطعام وانضمامه . وما أعجب أن يكون البحث عن هضم
الطعام في المعدة ينتفع به ، ولا ينتفع بالبحث عن وجه تولد المرار في العروق .

(٩) قال : والسبب في ذلك أنه إنما ينبغي أن يعنى بوجه استفراغه
لا بوجه تولده ، كأنه من قسول من يرى أنه ليس جسم تولده في هذه الصنامة
أولى وأفضل من استفراغ ما اجتمع منه ، وهذا غلط .

- (١٠) قال : ومن العجب منه أيضا تشككه في المرة ، هل ينبغي أن يمتد
أنها تتولد في المعدة أوترد من خارج ، أو هي محتبسة . وذلك أنه إن كان البحث
عن هذا واجبا ، فينبغي أن نبحث أيضا عن الدم ، هل تولده في البدن ، أو هو شيء
يرد على البدن في الأغذية ، كما يقول ذلك من يقول بأن الاسطقسات هي
الأجسام المتشابهة الأجزاء وهو أنكساغورس .

(١١) قال : وقد نجد الفحص عن الأغذية التي تصلح لتولد الدم ، والتي لا تصلح ، أضع من الفحص عن الأغذية التي تنهضم عن المعدة بسهولة ، والتي تنهضم بيسر . وذلك أن هذه الأغذية ينفع بها إذا عملت في استمراء الغذاء ، وأما تلك فينتفع معرفتها في تولد الدم . والأهم معرفة ما يتولد منه دم محمود ، لا معرفة ما يسرع هضمه ، لأنه قد يتولد منه دم غير محمود .

(١٢) قال : وكيف لم يستحى أن يقسم أنواع الاستمراء وأسبابه الفاعلة ، ويقول إنها كثيرة ، وامتنع أن يلفظ بلفظة واحدة عن الخطأ الذي يعرض في تولد المرة ، وعن تولد أصناف الدم . وذلك أن الدم منه رقيق ، ومنه غليظ ، ومنه أحمر ناصع ، ومنه أسود ، وبعضه البلم أغلب عليه . وقد كان ينبغي أن ينظر إن كان يوجد الدم في بعض الناس مثنا ، وذلك أن الدم لا يكون على ضرب واحد . لكن على ضرب كثيرة ، ولا يمكن استيفائها بالقول إلا أنها بيئة للغواس .

(١٣) قلت : فلست أرى أن يستهان بترك أرسطو طاليس الفحص عن هذه الأشياء في صناعة الطب ، إن كان ذلك تقصا في هذه الصناعة .

(١٤) قال : ومن البين أنه يجب أن يكون خطؤه في الاستسقاء ببيع هذا الخطأ في هذه الأشياء . وذلك أن التوهيم بأن الاستسقاء إنما يكون من تعذر نفوذ الدم من الكبد إلى الأعضاء بسبب ضيق الهجاري عند تجرهار وصلابتها ، وأنه لا يمكن أن يكون الاستسقاء على جهة غير هذه الجهة ، هو في غاية من الخطأ . وكذلك الاعتقاد بأن الاستسقاء لا يكون عن الطحال ولا عن عضو آخر ، لكن عن تجرر الكبد دائما ، هو أيضا اعتقاد رجل بطن الفهم لا ينظر مما يحدث

من ذلك كل يوم . وذلك أنا قد رأينا مرارا كثيرة الاستسقاءات ، تحدث عن انقطاع الدم المزمن الذى يجرى من أفواه العروق التى فى المقعدة ، وعن استفراغه من هذه العروق بإفراط ، لأنه يصير الإيدن إلى البرد فى الغاية القصوى . وكذلك يمرض الاستسقاء للنساء ، كثيرا ، إذا امتنع عابن استفراغ دم الطمث ، أو جاوز جاذبة أو دافعة . والبرهان على ذلك هو أن الجاذب يجذب بكيفية محدودة ، لحم ذى كيفية محدودة أيضا ، بقوة محدودة لمقدار محدود . والجذب سببه ضرورة امتناع وجود الخلاء ، وهو غير محدود فى هذه الأشياء . فلذلك لا ينظم منه فعل طبيعي ولا نفسانى دائما البتة ، وقد استعمله جالينوس فى حركة الرئة مع الصدر ، فليفحص عنه هناك .

(١٥) قال : ولما كان ضغط المعدة للغذاء يضعف ويسترخى حتى لا يمكنه أن يصل إلى البدن كله ، احتاج أرسطوطاطس إلى حيلة أخرى فى نفوذ الدم إلى البدن كله ، وهو وجود الاتباخ لما يتفرغ . لكن يلزمه من ذلك ألا يجتمع امتلاء ولا فضل ، ولا فى واحد من الأعضاء التى بعد الكبد ، اللهم إلا أن يجتمع فى القلب والرئة . وذلك أن القلب وحده ، دون سائر الأعضاء التى بعد الكبد يجتذب الغذاء إلى بطنه الأيمن ، ثم يدفعه بعد ذلك فى العرق غير الضارب الشبيه بالعرق الضارب إلى الرئة . فإن زعم هذا الرجل أن الكبد يدفع الغذاء إلى القلب ، والقلب إلى الرئة ، فلا يبعد أن يجتمع فيها فضل لقوة الدفع .

(١٦) قال : وأرو وضعنا أن الضغط الذى فى المعدة يبلغ من قوته أن يبلغ الغذاء ، إلى أقصى البدن ، لما احتجنا إلى الاتباخ لما يتفرغ .

(١٧) قال : لكن خطأ هذا الرأي أكثر ما تبين في أمر الكلى ، لأنه يمكنه أن يأتي في ذلك بشيء سوى الجذب . وذلك أن ماسواه إما أن يكون ما قاله اسقليادس ، إن البول ينفذ إلى المثانة على طريق البخار ، وإما لاتباع ما ينفرد . وكلا القولين قد تبين أنه محال .

(١٨) قال : وقد تبين خطأ هذا القول من وجه آخر ، وهو ما ترى من تمييز المرة الصفراء من الدم . وذلك أنه لما كانت المرارة تجيء إليها المرة الصفراء دون الدم ، لم يكن لذلك وجه إلا الجذب . لأنه لو كان ذلك على جهة الاتباع لما ينفرد ، لم يكن المراد أولى بذلك من الدم ، إلا أن يجحدوا أن المرار لا يميز من الدم ، وأنه يسرى مع الدم إلى جميع الأعضاء . فإذا قالوا ذلك ، قلنا : أيها الحكماء ، لأصحابه ، إن صاحبكم أرسطراطيس يزعم أن الطبيعة حكيمة ، تعنى بالحيوان . غير أن هذا القول يلزم منه أن يكون دفع المرة من البدن والأعضاء ، لامتفعة فيه ، مع ما يظهر من أذيته الأعضاء .

(١٩) قال : إلا إن هذه الأنواع من الخطأ يسيرة . فأما الخطأ العظيم منهم في هذا فقد آن أن أبينه . وذلك أنهم يقولون إن المرة إذا اختصت بالنفوذ إلى العروق التي قبلها دون الدم ، لأنها اللطف من الدم . وطل هذا ، فيلزمهم أن تكون الفضلة المائية أجق بالنفوذ في هذه العروق ، لأنها اللطف من المرة الصفراء .

(٢٠) قال : إلا أن رجلاً من أصحابه من أهل زماننا ، قد اجترأ على أن ردّ هذا القول ، وقال : إن البول أغلظ من المرة ، وكذب ما يظهر بالحواس . وذلك أن

- بالدلائل التي يظهر منها أن المرة الصفراء أرق من الدم، وهو أن نفوذها في العروق أسهل من نفوذ الدم . بذلك يفينه ، يظهر أن المسائية التي في الدم أرق منها . ولكن ما يكون من التويه في رد هذا المحسوس ، هو شبهه بما يفعله بعض المغالطين من الصراعين ، وذلك أنهم إذا ضرب بهم الأرض شددوا على عنق الذي ضرب بهم الأرض ليوهمون بما يمنعون من القيام عنهم أنهم الغالبون .

- (٢١) والأصل الذي يعول عليه في تثبت وجود هذه القوى في هذه المنافع، إذ لو لم تحمل الطبيعة قوى في جسم الحيوان منذ مبدأ الخلقة، بها يجذب الغذاء ويضممه ويدفع فضله ، لما بقي بدن الحيوان زمانا يسيرا ، فضلا عن زمان طويل . وذلك من زعم أن الحيوان لا مدبر له ، وأنه قديم لعناية الطبيعة به وقيامها عليه . وأن ما يظهر فيه من هذه الأفعال ، إنما هو بحسب طبيعة المادة التي خيل منها ، من غير أن تكون فيه قوة من هذه القوى أصلا ، كان أهلا أن يضحك به ، متى تكلم في الأفعال الطبيعية مع أحد . وأكثر من ذلك في الأفعال النفسانية، لأنه ما كان يمكن أن يبقى الحيوان واحدا ، طرفة عين ، وهو مركب من أعضاء مختلفة وقوى مختلفة ، إلا أن تكون هنالك قوة رابطة لجميع تلك الأفعال .
- وجعل فعلها من أجل فعل بعض ، وفعل الجميع من أجل بقاء الكل . وذلك أن الطبيعة التي جبلت الأعضاء بالصور والأشكال الموافقة لها ، وأتمها قليلا قليلا ، وحفظتها بالاعتناء ، هي سارية في جميع البدن ، وليست من خارج كالصناعة . وذلك أن صناع التماثيل إنما يصورون منها ويشكلون ويخفون الخارج ، وأما داخل التماثيل فلا يمكنهم ذلك فبها ، بل يبقى الداخل غير مزين ولا منقح . وزائدا لهذا أن الطبيعة تعمل أولا من مادة واحدة مواد كثيرة ، موافقة لأعضاء كثيرة . ذات

صور كثيرة . ولا تقدر الصناعة هل ذلك ، فإنه لا يمكن أن تغير مادة مصنوعاً ما إلى مادة مصنوع آخر ، فإنه لا يمكن أن تغير الشمع إلى الذهب ، ولا إلى العاج .

(٢٢) قال : فقد كنت أحب أن أسأل أرسطراطيس : من المُغَيَّر للدم ، ومن المُقَدَّر له ، ومن الذى يملك منه هذه الأعضاء فإنه كان يقول : الطبيعة ضلت ذلك ، أو المنى . فإن ذيتك راجعان إلى شئ واحد ، وإن كانا اسمين . وذلك أن القوة التى بها يجبل المنى والدم ويصور منه الأعضاء ، هى التى تسمى الطبيعة . وذلك أن هذه القوة هى مع المنى ، كما أن القوة الصناعية هى مع الصانع ، لكنها لا تفعل إلا إذا وجدت المادة ، وماستها بالأنفال والأشكال والصور ، إنما يستفيدها المصور من القوة المصورة لامن المادة . ولذلك إذا تغير المنى فى الكرم أو فى الكيف لم يحدث عنه شئ ، وكذلك إذا تغير الدم الذى يفعل فيه ، فى الكرم أو فى الكيف ، لم يحدث عنه شئ .

(٢٣) قال : فهل المقدر لكيفية الدم الذى منه الفعل ، هو لقوة أخرى غير القوة المصورة التى فى المنى ، أم هو بتلك القوة بعينها ، هو شئ . يجب البحث عنه . فما الذى كان ينبغي لأرسطراطيس ، لو كان حياً ، أن يجيب عن ذلك .

(٢٤) قال : أما أنا فأرى أنه كان يقول : إن المنى هو الصانع ، بمنزلة فلان الصانع لتمثيل الشمع . وأما الدم فهو بمنزلة الشمع . فإن كل صانع التماثيل من الشمع ، هو الذى يقدر كيفية الشمع الذى منه يصنع تماثلاً تماثلاً ، كذلك يجب أن يكون المنى هو الذى يقدر كمية الدم الذى منه يكون الجنين ، وهو الذى كان يجب به أرسطراطيس ، لأنه ما كان يضع تقدير الحكمة والكيفية للإادة .

(٢٥) قال : لكن مستى توهمت هذا الفعل للسنى من غير تفكرولا روية ،
كمنت قد أحطت به علما ، لأنه لو كان له فكر لكان السنى إنسانا . وإذا كان
ذلك كذلك ، فقد أفرنا جميعا نحن وأرسطراطيس أن فى المنى قوة جاذبة ، بها
تقدر كمية الدم المنصب إليه فى الرحم . وذلك أن أول أفعال المنى ، هو أن يجتذب
إليه من الدم مقدارا معتدلا . والمعتدل منه ، هو ما كان من اللطافة والهوائية بحال ،
إذا اجتذبه المنى ، أجابه .

(٢٦) قال : وإذا كان هذا كله هكذا ، فقد وجدت أيضا مع القوة الجاذبة
فى التوليد قوة متغيرة ثانية ، ولم يذكرها أرسطراطيس فى شىء من كتبه . وثالثة ،
وهى المصورة ، وهى التى يعمل بها المنى غشاء رقيقا يحيط به ، بمنزلة الغشاء الذى
يعلو على الرطوبات الغليظة . وهذا الغشاء ، هو الذى رآه أبقراط مشتتلا على المنى
الذى سقط من الجارية المفضاة بمد ستة أيام ، وشبهه بالشرة الداخلة من قشور
البيضة ، ثم يتولد بمد ذلك سائرا ما وصفه أبقراط فى كتابه فى طبيعة المنى .

(٢٧) قال : ولو كان كل واحد من الأعضاء المصورة تثبت صورته ،
على ما هو عليه من الصغر من أول كونه ، لم يكن لينتفع به ، بمنزلة ما يظهر من
أمر القلب ، أنه فى أول خلقته بمنزلة حب الجاروس . فلا بد إذن أن ينمى
وينشأ . ونموه إنما يكون باغتذائه وامتداده فى جميع أقطاره ، كما تقدم من
قولنا .

(٢٨) قال : فيظهر أن هاهنا قوة منمية ، وقوة مغذية ، وهذه كلها جهاتها
أرسطراطيس من أعمال الطبيعة ، مع مدحه لها . فإذن نجد به يتوهم أن نمو الحيوان ،

بمثلة الحلة أو المنحل أو السلة التي تلف على أطرافها أجزاء شبيهة بالأجزاء التي كان منها تركيبها من أول الأمر . وهذا ليس يسمى نمواً ، بل يسمى تكوينا . لأننا إنما نقول في الحلة والبيت ، وأمثال هذه ما لم تتم صورته ، إنها تتكون ، لا نقول إنها تنمو . وإذا كان ذلك كذلك فمن البين أن ما ينمو إنما ينمو بعد أن تتم صورته . وذلك إذا كان للحيوان سبل وفم و بطن ، وما بعد هذه من الأعضاء . فالنمو إنما يكون لما تمت صورته . وبالجملة فالنمو يكون لما هو موجود ، والكون لما لم يوجد بعد .

(٢٩) وهذا كله ما كان يذهب على أرسطرطيس ، لو كان كما قالت شيمته : قد لى الفلاسفة المعروفين بالمشائين . وذلك أن هذا الرجل وإن كان يوافق المشائين في مدحهم الطبيعة ، ووصفهم إياها بأنها حكيمة ، فإن سائر ما يقوله ليس يقرب منهم في واحد منها . فإن من قرأ كتاب أرسطرطيس وثاوفرسطوس ، وعلم أنها إنما هي تذاكير لأفانيل أبقراط في الطبائع . وذلك أنه أول من قال إن بالكيفيات الأربع تفعل الأشياء بعضها في بعض وتمازج بكليتها ، وإن جميع ما يقتضى يقبل الغذاء في جميع أجزائه ، وإن الهضم استحالته ثا في الغذاء إلى كيفية المنتضى ، وإن التمسو يحدث عن اغتذاء الجسم وامتداده إلى جميع الجهات ، فإن بالحرارة الفرزية يكون الهضم وسائر القوى . وبالجملة ، فكل ما قيل في القوى ، وفي تولد الأمراض ، وفي وجود العلاج ، فإنه يعلم أن أول من قاله عل الصواب أبقراط ، ثم شرح ذلك كله بمدى أرسطاطاليس شرحا محكما .

(٣٠) فإن كان لا يرى هذا كله أرسطرطيس ، فأى منفعة كان له في لقاء المشائين . وإنما أراد بذلك إصحابه ليصبحوا كلامه في الطبائع . فيقال : إن

- صحتم كلام المشائين بطل كلام صاحبكم ، وإن صحتم كلام صاحبكم فكلام المشائين باطل . فإنه لم يوافق المشائين على شيء مما قالوه في الكون والفساد ، والصحة والمرض ، والعلاجات . إن ما فعلته الطبيعة فإنما تفعله لمنفعة ما ، وإنما لا تفعل باطلا . وذلك أنه يقول هذا القول ، ولكن يناقضه كثيرا ، مثل قوله في الطحال إنه خلق عبثا ، وكذلك في الثرب ، وكذلك في العروق المتصلة بالكليتين ، وكذلك يقول في العروق الضواريب .

- (٣١) قال : فلنرجع إلى ما كنا فيه ، ونقول قولنا بسيرا في مناقضة أرسطوطاليس ، ثم نتبع ذلك بعمادة ما يقوله في هذه الأشياء . فأقول : إني أرى أن هؤلاء القوم لم يقرأوا كتابا واحدا من كتب أرسطو ، لكن لما سمعوا أن هذا الرجل متقدم في القول بالطبائع ، وأن الفلاسفة المعروفين بالمشائين وأصحاب الرواق اتبعوا قوله ووجدوا رأيا واحدا وافق فيه أرسطوطاليس هؤلاء الفلاسفة ، قالوا إنه لقيهم وحاورهم . لكن قد بينا أن هذا الرجل لا يوافق أرسطوطاليس في جميع الأشياء التي ذكرنا ، وهي التي قلنا : إن أول من قال بها أبقرات ، ثم بعده أرسطو وأصحابه ، ثم أصحاب الرواق . ولكن لعلهم يقولون إنه لقي المشائين بسبب علم المنطق . إلا أن هؤلاء القوم لسنا نجد في كتبهم قد استعملوا أقاويل غير متجة لبصرهم بهذه الصناعة . وأما أرسطوطاليس ، فإننا نجد له أقاويل كاذبة غير متجة . وإذا تقرر هذا ، فلننظر في الأشياء التي قال فيها قولنا مخالفا لما قاله أبقرات . فنحن نقول : إن العلة في تمييز المرار من الدم في جودة وضع هذه الأعضاء ، وضيق أفواه العروق التي تقبل المرار والدم من الموضع العام الذي تحمل إليه العروق المنتشبة من العرق المسمى البواب دما غير نقي ، وتأخذ منه أولا المجارى التي للبرارة ، ثم تأخذ منه بعد ذلك العروق المنتشبة من العرق العظيم الدم النقي .

(٢٢) قال : وهذا القول مع أنه لو أقر بالجدب لدخلت على قارئه شكوك كثيرة ، مع القول الذى قاله فى هذا المعنى فى أقاويله الكلية فى المقالة الأولى من هذا الكتاب . ولذلك نجد أصحابه قد اختلفوا فى جميع قويله فى هذا اختلافنا كثيرا . والقول الآخر قال فيه بهذا اللفظ ، لأنه قد توجد عروق أخر مفتوحة إليه ، أعنى التى تمتد إلى المرارة ، والتي تمتد إلى العرق المسرى ، بهما يتصل بمآبئها . أن يدخل إلى كل واحد من هذين الجنسين من العروق ، من الغذاء الذى يترقى من البطن ما يلائم كل واحد منها . فبعض يصبر إلى المرارة ، وبعض إلى العرق الأجرى .

(٢٣) قال : وذلك أن قوله فى أول هذا الكتاب : وقد توجد عروق أخر مفتوحة إليه ، يصعب أن يفهم ما الذى عنى به ، وذلك أنه إما أن يكون أراد مفتوحة إلى موضع واحد ، بمنزلة أطراف العروق التى فى الجانب المقعر من الكبد ، ويتصل بهما طرفان آخران : أحدهما طرف العرق الذى فى الجانب المخدب من للكبد ، والآخر طرف العرق الذى يقبل المرة . وإما ألا يكون الأمر كذلك . لكن يكون هاهنا موضع واحد هاتى لهذه الثلاثة عروق بمنزلة مفيض بمنزلة من العروق التى تتصل به من أسفل ، ويفرغ ذلك فى الجبارى التى تقبل المراروى الشعب التى تفرع من العرق العظيم .

(٢٤) قال : ويلحق كل واحد من هذين التفسيرين أشياء قبيحة ، إن أنا تكلمت ، كان قولى شرحا لأقاويل أرسطراطيس من غير أن أشعر به . وأترك ما كنت تضمته من أول الأمر من القبيح الذى فى هذه الأقاويل ، والأمر القبيح الذى بهم كلا القولين ألا يكون الذى يسبق بجملة . وذلك أنه إذا جرى

على ما هو شبيه بالمصنعي ، وكان جريه بجمه وسرعة إلى الفم العظيم لمكان اتباع الاستفراغ ، لم يمكن فيه أن يبقى من جميع أجزاء المرار ، فبذلك لا ينفك هذا القول من الخلط ، ولو أقر بالقوة الجاذبة .

(٣٥) قال ، وإذا أجدت النظر ، وجدت قوله الذي قاله في الغذاء في

- المقالة الثانية من كتابه ، غير منفك من هذه الشناعة وبينها والشك ، وذلك أن الحركة التي تكون للدم على جهة اتباع ما يتفرغ ، إنما يمكن قصورها في العروق إذا سلم أنه ليس هنالك خلاه ، ولا تنضم للعروق . وأما في اقتداء العصب فكيف يمكن أن تتصور هذه الحركة ، وذلك أنه ليس يوجد فيها دم محتبس ، كما يوجد في العروق .

- ١٠ (٣٦) وذلك أنه لما رأى أن الأمر يضطره في غذاء العصب ، إلا أن في العصب عرفاً ضاربا وغير ضارب ، وأنهما فيه مشتبان بمزلة السلسلة المضفورة من ثلاثة سيور يخالف كل واحد منهما صاحبه بالطبع ، وذلك أنه يوم أن يوضع هذا الأصل بعله من أن يقر بالجذب ، لأنه لم يتوهم مع هذا الوضع أن العصب يحتاج في اقتدائها أن ينصب إليها الدم من العرق القريب منها ، لكنه ظن أن بوضعه هذا العرق ، الذي هو كذب ، يصح له اقتداء العصبية من غير أن يكون فيها اتباع ما يستفرغ ، لكن تلك الشناعة الأولى باقية عليه . وذلك أن العرق الصغير الذي فيه الدم يمكن أن يذو نفسه على رايه ، لأنه فيه دم . وأما العصبية التي إلى جانبه والعرق الضارب ، فلا يمكن على رايه أن تتذوا أنفعهما ، اللهم إلا أن يكون فيهما قوة جاذبة . وذلك أن العصبية البسيطة

(١) بجمه ، الجملة ، مظم الشيء أو الكذب منه .

ليس يمكن فيها أن تقتضى على طريق الاتباع ما يستفرغ . فإن كان
أرسطراطيس يرى أن فيها تجويفاً إلا أن ذلك التجويف ليس فيه دم، بل روح
نفساني ، والافتداء إنما يكون بالدم . والذي نطالبه به الآن ليس هو أن يدخل
الغذاء إلى تجويف العصب دخولا غير مدرك بالحس ، بل بالقياس؛ بل إنما
نطالبه بدخوله فيه دخولا محسوما . وذلك أن هذا النوع من الدخول هو الواجب
في الغذاء ، إن كان من شأنه أن يذو الجسم أو ينجيه .

(٣٧) وإن كان ذلك ، فكيف يصح مثل هذا الدخول ، مع أن العرق
في الضارب، والضارب، والعصبة ، كل واحد منها من الصفر بحيث لو نختست
واحداً منها، وبخاصة العصبة بإبرة في غاية الرقة قطعت ثلثها جميعا . وليس هاهنا
بالحقيقة موضع خال محسوس، إلا مند من يعترف بوجود الخلاء . وأما إنه يأخذ
القهن ، إنه لو لم يقع الأجسام بعضها بعضاً عند نقلها في المكان للزم أن يوجد
الخلاء ، فهي صلة لازمة . وعلى هذه الحال، توهمت الحركة التي لا تكون
لاتباع ما يستفرغ .

(٣٨) قال : وقد كنت أحب أن يجهن أرسطراطيس عن هذه العصبة
الصغيرة الأسطقسية ، هل هي شيء واحد متصل، أو مركبة من أجسام كثيرة
صغار ، وهي التي يراها لوقش وأفيقورش وديمقراطيس . فلإننا نجد شبيحة
أرسطراطيس يختلفون في ذلك . فإن كانت هذه العصبة شيئاً واحداً متصلاً ،
فليس يمكن أن يوجد فيها ، بعد استفراغ ما يستفرغ منها بالتحلل الخفي ، الذي
يسميه الأطباء التحلل الذي يخفى عن الحس ، موضع خال . لأنه إن لم يكن هنالك
موضع خال عن الحس لم يكن اتباع ما يستفرغ ، وإن كانت مركبة ، فقد

قلنا بقول اسقليداس بالأجسام التي تجزى، ولا يتصل بعضها ببعض، ولا يختلط، ولا يمتزج. وإن كان ذلك كذلك فقد وجدنا أن تكون للطبيعة حكمة أو صناعة، بل لا تكون ها هنا طبيعة أصلا. ولذلك كان من يحل الأجسام البسيطة من أصحاب أرسطراطيس إلى هذه الاسطفسات، في غاية الجهل وقلة المعرفة بمذهب أصحابهم. وعلى أي القوانين وضع الأمر، استحال أن يكون نضدى الأعضاء البسيطة على جهة الاتباع لما يستفرغ، لأنه إن قيل إنها متصلة، لم يمكن أن يصح اتباع ما يستفرغ، لأنه تنق في الشيء المتصل مواضع فارغة، وإن تحللت منه أجزاء، لأن الأجزاء الباقية منه يتصل بعضها ببعض، ويتحد، ويصير شيئا واحدا، كالذي نراه يعرض في الماء.

- ١٤ (٢٩) وإن قيل إنها مركبة من الاسطفسات التي لا تتحد ولا تختلط، فليس يحتاج واحد من الأعضاء البسيطة لاتباع ما يتفرغ. وذلك أن هذا العارض إنما يحدث في الاستفراغات المحسوسة لافي التي تدرك بالعقل، كما نجد أرسطراطيس يقر بذلك. وذلك أن هذا الرجل يظهر من كلامه أنه ليس يستحيل أن يوجد خلاء قليل يذهب عن الحس، بل الذي يستحيل أن يوجد خلاء يدركه الحس. وإن كان ذلك كذلك فالخلاء المستحيل هو الذي يوجب اتباع ما يتفرغ.
- ١٥

(٤٠) قلت : لما ألزمتهم مرة أنه إن كانت الأعضاء البسيطة متصلة فيد مركبة، إنه ليس يوجد فيها خلاء عن الاستفراغ، كالحال في الماء المتحلل من أجزاء ومرة، فإن وجد فيها استفراغ، فليس هو الاستفراغ المحسوس الذي يكون عند أول الخلاء المتنع. وإما اتباع جسم آخر. وألزمهم أيضا إن كانت مركبة

من الأجسام لا تتحد ولا تلتصق ، مرة أنه ليس يحدث أيضا هنالك خلاه
عسوس ، ومرة الشناعات التي تلزم من قال بالأجسام التي لا تتجزى .

(٤١) قال في أثر هذا : أما أنا فلأني وجدت أشياء كثيرة يمكن أن تدل

على شيء واحد ، وهو إبطال ما فصدت إبطاله ، واستعملت جميعها . فالأولى

بناء ، إذ كنا قد بلغتنا إلى هذا المقدار من القول أن تلزم مع شعبة أرسطراطيس ،

على زعم منهم ، ألا يقولوا في قول أرسطراطيس في العضو البسيط الذي نسميه

متقدما ، أنه يرى أنه منقسم إلى أجزاء أقدم منه . فإن هذا القول مع أنه لا منفعة

لهم فيه ، قد يخالف ما يراه أرسطراطيس ، وإنما كان لا منفعة لهم فيه ، لأنه

لا يخلصهم من الشناعات التي لزمتهم في الغذاء ، على ما تقدم . وذلك أن الاستفراغ

الذي يمرض في مثل هذا المركب ، ليس هو استفراغ يلزم عند وجود الخلاء

أو استتباع جسم آخر ، إذ كان استفراغا غير محسوس ، لا يتمتع معه وجود خلاه ،

لا يدرك بالحس . وأما أنه يخالف لرأى أرسطراطيس ، فلائنه لا يرى أن الشيء ،

الذي سميته متقدما أو ليا وبسيطا ، أنه مركب من أجسام صغار لا تنقسم .

وذلك أن هذا القول ، كما قلنا ، ينبئ أن تكون الطبيعة تفعل بحكمة وصناعة

وتدبير ، وأن تكون متقدمة على الاتميسل ، وفلك إن الطبيعة على قول أصحاب

الأجسام التي لا تنقسم ، تكون تابعة لأعضاء الحيوان والصناعة . والتدبير ليس

يكون لما وجوده تابعا ثانيا ، بل لما وجوده متقدما ، كالحال في الصناعة

والمصنوع . فيجب ضرورة أن نضع أن في المني طبيعة ، لها قوى بها تصور

الأعضاء وتنفذها وتتمها . وأما الأجسام التي لا تتصل ولا تتجزى ، فمنها واحد له

قوة من هذه القوى ، وبالجملة قوة صناعية ، وذلك أن هذه الأجسام لا تقبل

التأثير ولا تتغير ، وليس شيء من التكوّنات يكون بغير استمالة وامتزاج الكل بالكل ، كما بينا فيما تقدم . وليس يهدر أحد أن يضع أن الطبيعة صانعة حكيمة ، ويجعل الأشياء مركبة من أشياء لا تقبل التأثير ، ولذلك ليس ينبغي لأحد أن يظن بأرسطراطيس أنه يجهل هذا التعارض .

- ٥ . (٤٢) قال : فإذا وضع أن أرسطراطيس يرى أن الاسطقسات لا تتغير ، وأنها متصلة متحدة في المركب ، فواجب أن يكون العرق البسيط واحداً غير مركب أولياً ، كما سماه ، إلا أن العرق البسيط هل رأيته يمكن أن يفتدى مما هو محتسب فيه ، هل رأيته في الغذاء . وأما العصبية والعرق الضارب ، فيجب عليه أن يقول كيف يفتدى من العرق غير الضارب . وقد قلنا قبل إنه غير ممكن بحسب رأى الفرقتين من أصحابه جميعاً ، ولم يخل قولنا عند الحكم فيما اختلفوا فيه من تخيل ، قول أرسطراطيس ، وتأويله قوله على أفضل الرايين .

(٤٣) فلنعد الآن إلى الفرقة التي تقول إن العصبية الاسطقسية الأولية شيء واحد بسيط متحد بكيته ، وتفحص بناية ، كيف يمكن أن تفتدى . فإن هذا الفحص يعم فرقة أبقراط ، وهذه الفرقة .

- ١٥ (٤٤) قال : وقد رأيت أن أجمل الحكم فيما يبحث عنه من أمر العصبية الاسطقسية ، فيمن قُصِفَ بدنه قُصِفَ شديداً ، بسبب مرض من الأمراض ، وذلك أن أعضاء البدن من هؤلاء تظهر مهزولة دقيقة ، تحتاج إلى غذاء أكثر مما يحتمل منها . وهذا العصبية التي كلامنا فيها يكون في هذه الأبدان أشد دقة ، وكذلك

تكون أجزاؤه التي تتركب منها ، أحنى أنها تقضف بقضفها ، وإلا لم يكن المركب منها يقضف . فإن كان كون الغذاء على طريق اتباع ما يستفرغ ، لا يمكن بسبب دقة هذه الأعضاء هل ما قلنا . فكذلك بالحري إلا يمكن ذلك بحسب القضف الذي نالها . فقد ينبغي أن نطلب لاختلافها سببا آخر ، مع أن هاهنا سببا آخر يقتضى ألا يكون غذاء هذه الأعضاء التي قضفت على طريق اتباع ما يستفرغ ، سوى دقتها ، وأنها واحدة ، وهو أن اتباع ما يتفرغ يجب أن يكون الوارد فيه مساويا لما تفرغ . وهذا المقدار كلف في تغذية من كان بدنه باقيا على صحته . أما من قضف بدنه قضا شديدا ، فإنه يحتاج إلى أن يكون الوارد على بدنه أكثر مما يتفرغ منه ، وإلا لم يعد إلى صحته . فهذه الزيادة إذن لابد أن تكون حركتها من الحركة التي تكون من قبل اتباع ما يستفرغ .

(٤٥) قال : ولا أدري كيف يذهب على أرسطراطيس أن جعل المقدمة الأولية تالية ، وذلك أنه قال : لما كان يحتاج الناقه من المرض إلى زيادة كثيرة ليقتدى بها بدنه ويسمن ، وجب أن يكون ما يتفرغ منه كثيرا . يعنى أن اللازم في التقياس الشرطى في هذا القول هو عكس ما فعل أرسطراطيس . وذلك أن العلة فى أن يكون الوارد على البدن ، هو أن يكون ما يتفرغ كثيرا . إلا أن كثرة الوارد هو علة لكثرة التفرغ ، والمقدمة التي كان ينبغي أن يجعلها تالية ، جعلها أولية .

(٤٦) قال : وكيف يمكن أن تكون زيادة كثيرة مع احتفراغ هو أقل من الوارد من غير جذب شديد .

(٤٧) قال : فإن سمى مسم مجرى الغذاء في العروق غير الضواري نفوذا ، وسمى مجراه في الأعضاء والعروق الضواري سلوكا ، كما فعل ذلك قوم ، وقالوا إن

اتباع ما يتفرغ يكون في العروق فقط ، فليشرح لنا قائل هذا القول ما يعنى بسلك
الغذاء إلى كل واحد من هذين . فإنه قد تبين أنه لا يمكن أن يقال إن السلوك
في هذه باتباع ما يتفرغ ، ولا سيما في الأعضاء التي قضفت ودقت .

(٤٨) قال : وقد ينبغى أن تذكر ما قاله أرسطوطاليس في ذلك ، في
المقالة الثانية من كتابه في الأقاويل الكلية ، وهذا قوله بلفظه . فأما الأعضاء
التي هي من التصف والمزال في الغاية القصوى ، فالزيادة فيها تكون من العروق
القريبة منها ، باجتناب الغذاء إلى المواضع الخالية من جوانب العروق .

(٤٩) قال : فأما مالا أقبله من هذا الكلام ، قوله من جوانب العروق .
وذلك أن العصب البسيطة لا يمكن أن تؤدي الغذاء إلى جميع أجزائه ، بأن تقبله
بعضها ، لأن فيها إنما أهد لقبول الروح النفساني الذي فيها . وأما من الجوانب
فيمكنها قبول الغذاء من العروق القريبة منها ، إذا استفرغ منها شيء محسوس ،
على ما قلنا . وبما لا أقبله من هذا القول ثانيا ، قوله بانجذاب الغذاء ، لأنه
إنما أراد به الانجذاب الذي يكون على طريق ما يقع الاستفراغ . وقد بينا
أن هذا النحو من الجذب ، ليس يمكن في مثل هذه الأعضاء .

(٥٠) قال : فلنبحث بحثا طاميا ، كيف يكون الانجذاب .

(٥١) فأقول : إنه لا يمكن أن يكون إلا بمنزلة جذب الحجر المعروف بحجر
المغنيطس الحديد من قبل . أن فيه كيفية مثل الكيفية التي في الحديد ، إلا أنا
من أتزلنا ذلك ، لزم أن يكون ابتداء نفوذ الغذاء بعصر المعدة له ، أولا بانقباضها
عليه ، ثم من بعد ذلك عصر العروق له ، ثم جذب الأعضاء ، لأنه لا يمكن أن

يكون الجذب من عضو إلى عضو إلا بأن يكون الجانب الثاني أقوى من الأول، وذلك لا يوجب قبل الفداء في العضو الأول، حتى يشتد به نفسه، على طريق الجذب . فلذلك لا بد من وضع هذين الأمرين . وذلك كله هرباً من الجذب الذي يكون من قبل اتباع ما يستفرغ . لأن ذلك ، أعنى هذا الرأي ، لا يختص برجل يقول : إن الطبيعة حكيمة بحكمة صناعية . ومما قلناه أيضاً في مقدمة أرسطو طاليس الذي استعملها في وجوب الجذب، الذي يكون على وجه اتباع ما يستفرغ .

(٥٢) وذلك أن المقدمة الشرطية التي استعملها في ذلك ، قسمها إلى قسمين . وبيننا نحن أنها تنقسم إلى ثلاثة أقسام ، وأنها إذا انقسمت إلى ثلاثة لم يتفجع به ، أعنى في قوله إن الجسم المحتوى على شيء إذا تفرغ منه جزء مما يحتوى عليه ، لزم أحد أمرين : إما أن يوجد خلاء ، وإما أن يجذب إلى المكان الذي تفرغ جسم آخر .

(٥٣) . وذلك أنا قلنا هناك : إن هاهنا جسماً ثالثاً، وهو أن تنهض سطوح الحاوى حتى لا يبقى هناك خلاء .

(٥٤) قال : ولم يكن بأرسطو طاليس يمكن أن يذهب عليه هذا ، لو كان دارس المشائين في المقام .

(٥٥) قلت : جميع ما ألزمه جالينوس في فداء الأعضاء البسيطة الدقاق لمن يقول : إن الاغتذاء يكون لجذب سببه اتباع ما يستفرغ به هو بعينه ، يلزم من يقول : إنه يكون لجذب يكون سببه قوة طبيعية في ذلك ، إنه لم يمكن أن يكون

الجذب الذى سببه اتباع ما يستفرغ من قبل صغر المسام ودقة الأعضاء ، وصغر
المواقع المتفرقة التى يحل فيها اللحم المجنوب ، بدلا من الجذب من قبل الطبيعة ممكن
أيضا ، وإن أمكن أحدهما أمكن الآخر ، ولذلك لا يمكن أن يقال فى هذا الموضوع
قول برهائى ، كيف يكون الاغتذاء والنمو ، وذلك أن من الأوائل فى هذا الباب
أن الغذاء والنمو يكون فى كل جزء من أجزاء الغذاء والنمو ، بورود جسم من
خارج ، وهو المسمى فذاء . ويلزم عن ذلك إما أن يتداخل الأجسام بعضها
بعضا ، أعنى الغذاء والمتغذى ، أو يختلط الجسمان كلاهما ، أو يكون نفوذ الغذاء
فى مواقع من المتغذى خالية من الغذاء . ومحال أن تتداخل الأجسام ، ومحال
أن يختلط أيضا الرطبة بما له قوام وشكل وجسد ، ومحال أن يكون الغذاء يتداخل
المتغذى فى مواقع دون مواقع . فإن من المعروف بنفسه أن المتغذى يتغذى فى
جميع أجزائه ، ولذلك يقول أرسطو عندما فحص عن كيفية النمو : إن النمو إنما
يكون فى الصورة ، لا فى المادة ، وهذا كله يحتاج إلى فحص ، ألبق المواضع به
الجزء من العلم الطبيعى ، حيث يفحص فيه عن هذه الأشياء . فلنرجع إلى حيث
كنا فى الاستفراغ ، الاحتسبال بسبب المفرط فى الرحم ، وكذلك يعرض لمن
الاستسقاء بسبب العلة التى تسمى الزرف .

(٥٦) قال : وأنا تارك فى هذا القول ذكر أصناف الاستسقاء الذى يتدئ
من المواضع الخالية التى فى الخاصرتين ، ومن بعض الأعضاء الشريفة . لأنها
وإن كانت من الأصناف التى جهلها هذا الرجل ، فليست هى من الظهور على
ما هى عليه أصناف الاستسقاء الحادثة عن البرد المفرط على البدن .

(٥٧) قال : وذلك أن السبب الأول في حدوث الاستسقاء إنما هو عدم تولد الدم على نحو ما يحدث الذرب ، إذا لم ينضم الطعام في المعدة ، ولستنا نجد الكبد يتحجر في شيء من أصناف هذا الاستسقاء ولا غيرها من سائر الأحشاء .
إلا أن أرسطراطيس لما استهان بالأشياء التي لم يستهن بها أبقراط ولا غيره من أفاضل الأطباء ، ولا أفلاطون ولا أرسطو ، ولا واحد من أفاضل الفلاسفة ، ترك ذكر أعمال كثيرة لبست بنحيسة ولا حقيرة من الصناعة . ولم ير أن يمرض بتصويب أو بخرطئة لقولهم إن تدبير جميع ما هو في البدن إنما يكون بالحرارة والبرودة واليبوسة والرطوبة ، بعضها على أنها فاعلة ، وبعضها على أنها قابلة للفعل ، وأن أفواها فعلاً الحرارة ، وخاصة في تولد الأخلاط .

(٥٨) قال : من كذب أمثال هذه الآراء مع مبلغ كثرة من قال بها من أهل الحكمة وتوهم أنه أعلم منهم ، فهو من فعل الحساد . وأما من سكت عن أمثال هذه الآراء كما فعله أرسطراطيس ، يظهر من أمره أنه متواضع في جميع خصوصياته . وذلك أنه مائد في أمر الهضم من زعم أنه يعفن من الأهذية ، ومائد أيضاً من توهم أن الدم ينفذ إلى العروق غير الضوارب ، بسبب وضعها من العروق الضوارب ، ومائد من قال في التنفس : إن الهواء يندفع فيه قمراً ، ومن قال : إن البول يصير إلى المثانة حل جهة البخار ، ومن قال أيضاً : إن الشراب يصير إلى الرئة . فعلى هذا نجد في معانداه يقصد إلى الآراء التي هي في غاية الرداءة فيفسخها .

- (٥٩) قال : وأما تولد الدم ، فليست المعرفة به بدون المعرفة بتولد الخلط الملائم لتولد الدم ، وهو الذى يتولد فى المعدة . ونجده ، ولم يعاند فيه أحدا من القدماء فيما قالوا ، أعنى تولد الدم . ولا تكلم هو أيضا فيه برأى آخر . على أنه قد وعدنا أن يتكلم فى جميع الأفعال الطبيعية فى أقاربه الكلية ، كيف تكون ، وبأى الأعضاء تكون ، وليس تكلمه فى كيفية انهضام الطعام فى المعدة بكاف من تكلمه فى تولد الدم فإنه لعل القوة التى تهضم الطعام ، إذا ضعفت بطل الهضم ، والقوة التى تحبل ما انهضم من الطعام فى المعدة إلى الدم إذا ضعفت لم يبطل الهضم ، بل نقص استحكامه ، أو لعلها لا تضعف ولا تحدث عنها علة أصلا ، بخلاف سائر القوى ، حتى تكون القوة التى فى الكبد مثل التى فى حجر المس التى لا تقبل التأثير من غيره ولا ينفعل ، أو لعلها تحدث عن ضعف القوة ، التى فى الكبد علة أخرى غير الاستسقاء .

- (٦٠) قال : فقد دل قلة توازن أرسطوطاليس عن معاندة الآراء الرديئة ، أنه لم يصب فى تركه معاندة من يزعم أن الحرارة ليس لها تأثير فى الأفعال والأعمال ، لأن من يرى ذلك لا يمكنه أن يقول فى تولد الدم .

- (٦١) قال : وكذلك يمكن أن يكون المرار الأصفر عندما يرد البدن مع الأظعمة التى ترد من خارج ، لا يمكنه أن يتكلم فى تولد المرارة الصفراء بشيء ، ولا فى البلغم . ولذلك نجد هذا الرجل قال هذا اللفظ ، وليس ينفع فى الطب بالبحث عن هذه الرطوبة ، هل تتولد فى وقت هضم الطعام فى المعدة ، أم إنما ترد البدن وهى مختلطة بالأغذية .

(٦٢) قال : وكيف يقول هذا من يقول : إنه ينبغي أن يعنى باستفراغ الخلط من البدن ، وإلا أذى أذى عظيما ، كما يقول هذا الرجل . فإنه إذا ورد مع الأغذية ، كثر ما يرد من المرار على البدن في هذه الأغذية . وإن كان ذلك كذلك فبالواجب سيصير سببا لتولد أمراض كثيرة ، كما يقول أرسطراطيس ، وخاصة اليرقان . فكيف لا يجب ضرورة على الطبيب أن يكون عالما بأن المرار الذى يحتبس في الأغذية يرد من خارج ، كما يقول هذا الرجل . فإنه إن كان يرد البدن وهو محتبس في الأغذية ، فقد يجب أن يعنى بمعرفة الادوية التى هذا شأنها ، لئلا يكثر المرار من قبلها في البدن ، فلا تنقى الممرق التى تستفرغه باستفراغه ، فيحدث عن ذلك أمراض كثيرة ، كما يقول أرسطراطيس ، وخاصة اليرقان ، مثل أن السلق فيه من المرار كثير ، وفى الزيت كثير ، وفى اللحم يسير ، وفى الخبز يسير . ١٠

(٦٣) وإذا كان ذلك كذلك ، فكيف لا يجب على الطبيب أن يكون عالما بأن المرار يرد على البدن محتبسا في الأغذية ، إن كان كذلك . وإن كان ليس يرد في الأغذية ، بل يتولد في بدن الحيوان ، فقد ينبغي أن يعرف هذه الصناعة ، أى الأبدان هى التى تفعل هذا . وذلك أنه يمكننا أن نغير أصناف الأمراض الرديئة التى تفعل هذا الفعل ، بل تنقلها إلى ما هو أهدل . ١٥

(٦٤) قال : وقد نجد بينا أن العسل ليس فيه من الجزء المر مقدار كثير محتبس فيه ، ولكنه إذا استحال في البدن انقلب مرارا ، ولو كان فيه محتبسا مرارا بالفعل لكان مررا ، أو لم يكن في غاية الحلاوة . ولو كان فيه أيضا مرارا محتبس ، لكان ما يتولد منه من المرار في أبدان الناس مقدار أسوأ . وذلك أنا نجد

يولد مرارا كثيرا في بدن الشباب ، وخاصة من كان مزاجه حارا وسرى تمبه ، حتى يكاد كله أن يستحيل في أبدان هؤلاء مرارا . وأما المشايخ فنجد من أوفق الأشياء وألزمها لطلبهم ، لأنه يستحيل فيهم إلى الدم المحمود .

(٦٥) قال : إلا أن أرسطراطيس مع ما لم يعلم شيئا واحدا من هذه

- الأشياء ، فلم يحس أيضا في تقسيم الكلام ، لأنه قال : وليس ينتفع بالبحث في الطيب من المرار، هل هو محتبس في الأفذية من خارج، أو يتولد من الاستحالة التي في المدة . وذلك أنه قد كان ينبئني له أن يقول : إن يكون تولده في الكبد والعروق، لأن أكثر الأطباء والفلاسفة إنما قالوا إن المرار يتولد في هذه الأعضاء .

(٦٦) قال : إلا أنه يجب ضرورة فيمن أخطأ عن الطريق للصواب في أول

- ١٠ الأمر أن يهدو في آخر امره مثل هذا الهذيان ، وأن يترك أشياء كثيرة ينتفع بها منفعة عظيمة في صناعة الطب .

(٦٧) قال : ولأني قد بلغت من القول إلى هذا الموضوع، فإني أشتاق أن

- أسال من زعم أن أرسطراطيس قد دارس الفلاسفة المشائين ، هل يعلمون ما قاله أرسطوطاليس وبينه من أنب أمزاج الأبدان تكون من الحار والبارد واليابس والرطب ، فإن الحار أقوى من هذه الكيفيات ، وأن الحيوان الحار بالطبع له دم، والبارد ليس له دم، ولهذا نجد في الشتاء ملق في مخابته لا يتحرك ، بمثلة الموقى .

(٦٨) وقد تكلم أيضا في اون الدم لأرسطوطاليس، لكن أفلاطون قال :
وغرضنا كما قلنا ليس أن نتكلم فيما تكلم فيه القدماء فأجادوا ، لكن طلب معرفة
الأشياء التي قالوها بنبر برهان، على أنها ظاهرة بينة. وذلك أنهم لم يعلموا أنه سيلتج
من أمر المغالطين الذين في زماننا أن يتقولوا عليهم أنه لا برهان عليه البتة، وأنهم
تركوا ذكره .

(٦٩) قال : وأما تولد الأخلاط ففقد أحكم القول في ذلك أبقراط
وأرسطوطاليس وغيرهما، وذلك أن جميعهم ينسبون إلى أن الغذاء إذا استحال في
العروق عن الحرارة الفريزية المتعدلة ، صار دما ، وأن سائر الأخلاط يتولد عن
إنفراط هذه الحرارة أو تقصيرها ، وأن الشاهد على ذلك جميع الأشياء التي تظهر
للعيان .

(٧٠) وذلك أنا نجد جميع الأفضية الحارة، المرار عليها أغلب ، وجميع
الأفضية الباردة، البلغم أغلب عليها. وكذلك أيضا الأعمال والبلدان وأوقات السنة.
وأكثر من هذه كلاما وأقوم فصلا مزاج الأبدان أنفسهم. وذلك أن الأمزجة
التي هي أبرد، تولد البلغم أكثر، والتي هي أحر، تولد المرار أكثر. وكذلك نجد
الأمراض في الأمراض ، أعنى ما كان باردا فهو عن البلغم ، وما كان منها حارا

(٧) وأرسطوطاليس : وأسطراطيس ب .

(١٣) وأنعم : وأندها ب .

(١٥) عن من ب || منها وياحطة من ب .

- فتولده من المصفراء . وذلك أن فعل كل واحد عن الأعضاء إنما يكون عن مزاج يتولد عن مقادير اختلاط الاسطقسات الأربعة في الكمية والكيفية . فإذا خرجت هذه المقادير عن الاعتدال وجب ضرورة أن يختل فعل ذلك الحيوان إما بأن يبطل ، وإما بأن يضعف ، وإما بأن يفعل فعلا متكررا رديا . ولذلك كانت
- أجناس الأمراض الأول أربعة : إما من قبل غلبة الحرارة واليبوسة على الأبدان ،
 - أو من قبل الحرارة والرطوبة ، أو من غلبة البرد والرطوبة ، أو البرودة واليبوسة .

- (٧١) قال : وقد يلزم أرسطراطيس أن يقر بذلك ، وإن كان لا يجب ذلك ، وذلك أنه إذا قال : إن هضم الأطعمة في الحيات لا يكون على ما ينبغي ، ليس من قبل خروج الحرارة الفريزية عن الاعتدال ، كما قال القدماء ، بل لأن القوة لا تقدر في ذلك الوقت على الانقباض على الأغذية وطبخها ، كما كانت قبل
- ١٠ تقدر ، لأن فعلها قد ناله الضرر . فقد ينبغي أن نسأله عن السبب في الضرر الداخل على فعلها في الحمى ، هل هي الحمى أو السبب الموجب للحمى . وبين أن السبب في ذلك هي الحمى ، وذلك ، أنا نجد الحمى تحدث عن أسباب من خارج ليس لها مدخل في ضرر المدة ولا اتصالها بها . ولا نجد ما تضرها في وقت حدوثها ، ولا يمكن

(١) فتولده : فهو يتولد ب .

(٢) اختلاط و باختلاط ب .

(٤) رديا : ساقطة من ب .

(٥) واليبوسة : واليبس ب .

(٦) من قبل و ساقطة من ب .

(٧) يقر و يقرول ب .

(١٢) الحمى : ساقطة من ب .

أن تضرها ، إلا أنه إذا حدث الحمى عنها استضر فعل المعدة . مثال ذلك أنه متى عثر الإنسان فأصابته قرحة في أحد أصابعه ، اعتراه من ذلك ورم في أريته ، وليس يختل هضم معدته ، فإذا تبع ورم الأريية الحمى ، اختل هضمه .

(٧٢) فنعلم على القطع أن القرحة وورم الأريية ليس له تأثير في ضعف

المعدة . وإذا لم يكن واحد من هذين هو السبب في ضعف المعدة ، فلم يبق

إلا أن يكون السبب الثالث وهو حدوث حرارة الحمى التي تسمى الغربية ، إذ ليس

هنالك سبب رابع . فإن ورم الأريية يقبمه كثرة اختلاف حركة القلب

والعروق الضواري ، ويتبعه أيضا الحرارة الخارجة عن الطبع . إلا أن حركة

القلب والعروق لا يضران بفعل المعدة ، بل قد تنفع بذلك المعدة في هضم الطعام ،

على ما يقوله أرسطراطيس من أن الروح الذي يصل إلى المعدة من العروق

الضواري ينفع منفعة عظيمة في هضم الطعام . وإذا كان فعل المعدة لا يستضر

بحركة القلب والعروق الضواري الزائدة من قبل ورم الأريية ، فقد بقي أن

يكون ورم الأريية إنما يضر فعل المعدة من قبل إفراط الحرارة التي تتبعه .

وذلك أن الروح في هذه الحال يصل إلى المعدة بقوة أكثر مما كان يصل إليها قبل

حدوث ورم الأريية .

(٧٣) فلو كان ذلك الحر الواصل إليها في ذلك الوقت طبيعيا ، لقد كان

ينبغي أن يكون هضمها أكثر . فإذا نجا اختل هضمها من قبل أن الحرارة

الواصل إليها في ذلك الوقت خارجة عن الطبع . وإذا كان إفراط الحرارة من

الأمراض الأول ، فبين أن اعتدالها هو من أصناف الصحة الأول . وهذا شيء

ليس يمكن أن يفهم من أقاريل أرسطراطيس ، هل أن فضيلة جميع الأفعال إنما تكون باعتدال الحرارة الغريزية . فإذا معرفة هذا ، ليست بالأشياء اليسيرة الهيئة ، التي لا تمس ، فيجب السكوت عليها ، كما فعل هذا الرجل . فإذا كان هذا كله هكذا ، فيلزم أن يعتقد أن الدم يتولد عن الحرارة المعتدلة ، لأن الدم هو المعتدل به ، والمرة الصفراء عن الحرارة الخارجة عن الاعتدال . وإذا كان الأمر كذلك ، فواجب أن تتكثر في الأسنان الحارة ، والبلدان الحارة ، وأوقات السنة الحارة ، وحالات الهواء الحار ، والأمزجة الحارة ، والتدابير الموجبة للحرارة ، والأمراض الحارة .

(٧٤) قال : وأما من شك في تولد هذا الخلط ، هل هو محتبس في الأظعمة ، ويرد على الأبدان من خارج مع الأظعمة ، فهو بمن لم يعاين كثيرا الأصحاء ، إذا أمسكوا عن الطعام لضرورة دعتم أنهم يجمدون في أفواههم مرارة كثيرة ، وتطلب على ألوانهم الصفراء ، ويعرض لهم لدغ في المعدة .

(٧٥) قال : ومن هذا شأنه ، أي من لم يدرك هذا ، فهو بمنزلة رجل ورد العالم قريبا من هذا الوقت ، ولم يعلم بعد شيئا من الأشياء التي تظهر فيه . وإلا فن لا يعلم أن أفعال الحرارة هي هذه الأفعال . وذلك أن كل واحد من هذه العصارات الخلوقة إذا طبخت طبعا شديدا ، صار مرًا ، وذلك أن كل ما يستفيدة واحد من العصارات التي ليست حلوة بالطبخ من الحلاوة ، استفادها

(١) أقاريل : قول ب . || هل : أهي ب .

(١٠) الأبدان : البدن ب .

العسل أولا بذاته ، حتى صار حلوا . فإذا وردت عليه حرارة قدرها يوجب أن يصير مائيس بمحلولوا ، صيرت العسل مرا . ولذلك تتريد الحلاوة البسيرة التي في أشياء كثيرة بالطبخ ، الذي إذا ورد مثله على العسل مرره . فهو لأقل حرارة زد عليه ، تمره قبل سائر الأشياء الباقية إذا طبخت . ولذلك صارت استحاكه إلى المرار في الطبائع الحارة وفي الشباب ، من أسهل الأشياء . ولهذا يحتاج في استعمال العسل إلى مزاج بارد وسن بارد ، ليستحيل إلى طبيعة الدم .

(٧٦) ولهذا نهى أبقراط من كان مزاجه حارا ، عن استعمال العسل . وكذلك ينبغي أن يتجنب استعماله في الأمراض التي تتولد عن المرار ، وإنما ينفع في الأمراض الباردة البلغمية ، وفي المشايخ . وهذا شيء في أمر العسل اتفق عليه جميع الأطباء : الفرقة القياسية ، والفرقة التجريبية . وأنه مما ينبغي أن يتجنب في الأضراج الحارة ، والأسنان الحارة ، والأوقات الحارة ، والتدبير الحار ، والأمراض الحارة ، ويستعمل في أضداد هذه . وليس يمكن أن يكون طعام واحد بعينه يولد في بعض الناس مرارا وفي بعضهم دما ، إلا أن يكون ذلك من قبل اختلاف استحاكه في الأبدان التي يرد عليها ، أهي أنه يستحيل في الأبدان الحارة إلى المرار ، وفي الأبدان الباردة إلى الدم .

ولو كان المرار يرد في الأغذية بالفعل على الأبدان ، لكان فعله فيها كلها فعلا من جنس واحد متشابه ، وإنما كان يختلف بالأقل والأكثر ، ولكان أيضا الشيء الذي يتطعم مرا هو المولد للمرار ، كما توهم أرسطراطيس . والشيء الحلو

في الطعم لا يستحيل إلى أشياء مرة في البدن من الأشياء ، كما قال أبقراط في كتابه :
في الأفضية : منها ما هي حلوة في الطعم مرة ، إذا صارت جزءا من المعتدى ،
وبالعكس ، ومنها ما هي حلوة في الموضعين ، ومنها ما هي مرة في الموضعين ،
أهني في الطعم ، قبل أن تنهزم وبعد الانهضام .

- (٧٧) قال : ولم أقصد أن أخرج إلى مقدار هذا القول في العسل بإزادتي
في هذا الموضع ، ولكن الكلام جرنى إليه ، وذلك أن أرسطوطاليس قد تكلم
فيه كلاما طويلا ، وإنما كان قولنا هذا فيه شرحا لقول أبقراط وأفلاطون ،
وجريا على الصواب .

(٧٨) قال : ولم نذكر ما ذكرناه من أمره ، نقصده به إقامة البرهان على

- ١٠ ما قصدناه من أمر تولد الدم ، وسائر الأخلاط ، وسبب جودة الأفعال ونقصانها
واختلافها في جميع الأعضاء ، ولكن لنبدل به على قلة إحساس من خالف في هذه
الأشياء . وأما البرهان الحقيقي على هذه الأشياء ، فينبغي أن نأخذ من الأشياء
التي قلناها نينا تقدم ، وهو أن الأجسام إنما يفعل بعضها في بعض ، وينفعل
بعضها عن بعض بالكيفيات الأول ، التي هي الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة .
وذلك أن كل من طلب سبب فعل كل واحد من الأعضاء الثلاثة : القلب ،
والكبد والمعدة وغيرها ، قد يضطر ضرورة إلى الإقرار بأن السبب في ذلك ،
المزاج الحادث من اختلاط هذه الكيفيات الأربع .

(٢ - ٤) والطعم ... حلوة : هائلة من ب .

(٧٩) قال . ولذلك كنت أسمع من أصحاب أرسطراطيس ، مع تركهم لهذه الأشياء ، العلة في احتواء المدة على الطعام وعصره ، والسبب في توليد العروق للدم . وذلك أن المعرفة بهذه الأشياء من غير المعرفة بأسبابها ، شيء لا ينتفع به من أراد أن يصلح الخطأ الواقع في هذه الأشياء . إلا أنهم يقولون : البحث من هذه الأشياء يتجاوز ما تحتاج إليه صناعة الطب ، وإنما هو لصاحب علم الطبائع . وهؤلاء يقال لهم العاندون : من قال إن جودة المزاج سبب الفعل الطبيعي ، وسوء المزاج سبب المرض ، أو يردون براهين القدماء في ذلك ، أو يفعلون فعلا متوسطا بين هذين ، فلا يصدقون قولهم على أنه حق ، ولا يعاندونه على أنه كذب . وإن كنتم على هذه الصفة فأتم أصحاب تجربة ، لا أصحاب قياس ، لأنكم ترومون العلاج من قبل التجربة لا من قبل القياس ، فما حاجتكم أن تدخلوا أنفسكم في أصحاب القياس وتتضمنوا البحث من الأفعال الطبيعية بسبب الطب ، مثال ذلك لننزل أن نقول إن المدة من إنسان ما لا يمكنها أن تحتوى على الطعام وتمصره وتطبخه ، فإنه متى لم يعلم السبب في ذلك لم يمكن أن يردا إلى الحال الطبيعية ، وأما من عرف هذه الأسباب ، فهو يمكن أن يردا ، وذلك أنه إن كان ضعفها من قبل إفراط الحرارة ، فقد ينبغي أن يردا ، وإن كان من قبل إفراط البرودة ، فهذا ينبغي أن نستخنها . وكذلك إن كان من قبل الرطوبة واليبوسة ، أو من قبل ما تركب من هذه . وأما شعبة أرسطراطيس ، فليس عندهم ما يفعلون ، إذ يرون أن البحث عن أسباب الأفعال لا غنى له في صناعة الطب ، ولا يعرفون ، أن هذه الثمرة نمرتها .

(٨٠) قال : وأنا أرى أن أرسطراطيس لم يفهم أن المرض هو هذه الأحوال المضرة بالأفعال ضررا أوليا بالعرض ، ومن لم يفهم ما هو المرض ،

(١١) البحث عن : ساقطة من ب .

(٢١) ومن ... المرض ساقطة من ب .

وكم أصنافه ، وكيف هي ، فكيف يمكن أن يعالج . وأرسطرطيس إنما بحث من أمر المعدة كيف صارت تهضم الأطعمة ، وأما السبب الأول في ذلك فلم يُبحث عند الذي يعلم منه كيف ذلك . وأما أمر العروق والدم ، فلم يبحث عنه كيف يكون .

- (٨١) قال : ولستأ نجد أبقراط ولا غيره من الأطباء والفلاسفة تركوا البحث عن ذلك ، لكنهم قالوا إن الحرارة والرطوبة المعتدلة في مزاجها في كل واحد من الحيوان ، هي الحرارة الطبيعية ، وهي التي يتولد عنها الدم . ولذلك قالوا إن الدم حار رطب في قسوته ، وقالوا في المرة الصفراء إنها حارة يابسة بمقايستها إلى الدم ، وإن كانت ترى رطبة ، وذلك أنهم يرون الفرق بين ما هو رطب بالفعل وبين ما هو رطب بالقوة ، إنما هو الفرق بين ما هو الشيء في نفسه ، وبين ما هو بالإضافة إلى بدن الإنسان ، أعني إذا ورد على بدن الإنسان .
- (٨٢) ولذلك نقول إن ماء البحر وماء الملح حار يابس ، ولذلك يجففان اللحم ويمنعانه من التعفن ، وأن سائر المياه تفسد اللحم وتعفنه . ومن لا يعلم أنه رطب في ذاته . ومن قبل أنا نرى المرة الصفراء إذا احتبس منها في المعدة مقدار كثير ، عرض لصاحبها العطش الشديد ، وأنه إذا تقيأها سكن العطش عنه أكثر من شربه لمقدار كثير من الماء ، وأن البالغ ضد ذلك . قيل في الصفراء : إنها

(٢) ركم ... يعالج : ساقطة من ب .

(٧) قالوا : بقولون ب .

(١٠) ترى : ساقطة من ب .

(١٦) أكثره العطش الشديد : ب .

(١٧) ضد : يضرب ب .

حارة يابسة ، وقيل في البلغم إنه بارد رطب ، وذلك أن أبقراط قد صحح هذا من أمر البلغم وسائر القدماء . وأما فروديس فإنه وإن كان إنما سمى في كتابه في طبيعة الإنسان باسم البلغم الشيء المحترق المتشوى من الأخلاط ، وإنما خالف في الاسم فقط ، ولم تذهب عليه طبيعة الخلط المسمى عند البلغم بلغمًا ، ولا اعتقد في هذا أنه حار يابس ، فهو إنما خالف في الاسم لا في المعنى ، وذلك أنه سمى البلغم بامم الرطوبة التي تسيل من الأنف . وقد بين أفلاطون أن هذا الرجل من شأنه إحداث الأسماء .

(٨٣) قال : فإذا كنا نجد في البدن خلطًا حارًا ورطبًا ، وخلطًا آخر حارًا يابسًا ، وخلطًا باردًا ورطبًا ، فالواجب أن يكون فيه خلط بارد يابس بالقسوة ، وإلا كان هذا الأزواج موجودا في جميع الأشياء ، ما عدا الأخلاط . وهذا الخلط هو الذي يسمى المزة السوداء ، وهي التي قال فيها القدماء إنها تكثر من أوقات السنة في الخريف ، ومن الأسنان في السن الذي بعد المنتهى ، وإنما توجد في البلدان التي مزاج الهواء فيها هذا المزاج ، أعني ياردا يابسا ، ولذلك توجد في التدبير الذي يولد مثل هذا المزاج . وذلك أنهم اتفقوا على أنه كما توجد هذه الأزواج الثلاثة في جميع الأشياء ، كذلك يوجد هذا الأزواج الرابع .

(٨٤) قلت : كأنه يذهب في هذا القول إلى أن الأزواج الثلاثة ، أعرف من هذا الرابع ، ويشبه أن تكون معرفتها في الاسطقتات على السواء . وأما في بدن الإنسان فلعل الثلاثة أعرف .

(٢) إنما : ساقطة من ب .

(٣) المتشوى : المتشوى ب .

(٤) عند البلغم بلغم : عنه بلغمًا ب .

(٥) فهو : فإنه ب .

(٨٥) قال : وبودى أن لو كان يمكننا أن أسأل أرسطراطيس في هذا الموضوع عن قوله : إن الطحال عبث ، هل تركت الطبيعة الحكيمة أن تخلق آلة تنقى بها الدم من هذا الخلط ، وقد خلقت لتمييز البول الكليتان ، وتمييز المرارة آلة أخرى ليست بالصفيرة ، مع كون هذا الخلط أضر من الخلطين الآخرين .
• ولذلك قال أبقراط إن اختلاف الدم إذا كان ابتداءه من المسرة السوداء ، فتلك علامة مهلكة ، ولم يقل في الاختلاف الذى من المرة الصفراء إنه علامة مهلكة ، ولا بد ، بل قد يتخلص من هذا الاختلاف كثير .

(٨٦) قال : فإما أن يكون أرسطراطيس لم يقرأ كتابا من الكتب التى ذكر القدماء فيها ، وإما أنه قرأ تلك الكتب وتجاوزها ، وترك البحث عن أنفع الأشياء في صناعة الطب ، إلا أنه كان ينبغي له مع اعتقاده أن الطبيعة حكيمة ،
١٠ إلا يقول في الطحال ما قاله ، ومع وقوفه على ما قاله من هو أفضل منه في ذلك كأبقراط وأفلاطون ، ومع هؤلاء عدة من الأطباء والفلاسفة وغيرهم . وذلك أن هؤلاء اتفقوا على أنه من الآلات التى تنقى الدم . ولذلك قال أبقراط إن الأبدان التى تزيد في الخصب ، الطحال منها صغير .

(٨٧) قلت : يريد أنه على المقدار الطبيعى في هؤلاء ، وأنه يمرض من قبل زيادة المقدار . وذكروا أن اليرقان الأسود ، والبهق الأسود ، والقروح السود ، تحدث عن مرض الطحال . وبالجملة إذا ضعف هذا العضو عن جذب المرة السوداء تغير اللون ، وفسد ، وحدثت عن ذلك أمراض كثيرة ، كما يحدث عن الكلل إذا ضعفت عن جذب ما تجذبه .

(١٢) أن هؤلاء : أنهم ب .

(٨٨) قال : فتنفعة هذه الأشياء عظيمة جدا في الاستدلال على الأمراض
وعلاقتها . أما أرسطرطيس فقد تجاوزها مستحفا بها مع معانده لها .

(٨٩) قال : وأما نحن فقد بينا أن الأسباب الأول التي بها يكون تدبير كل
ما في الطبيعة من الكيفيات الأربع ، فإن في الأبدان أخلاطا أربعة ، وأن الطحال
لتنقية الخلط السوداء ، والمرارة للراز . والذي بقي علينا أن نقول ما قاله القدماء
في كيفية تولد الأخلاط ، ونحن نسينه ونوضحه بمشال ، وهو هذا أخطر ببالك
عصيرا ، وأخذ في الغليان ، والاستحالة من الحرارة التي فيه إلى أن يصير نهرا ،
فإنه في طريق مصيره إلى أن يكون نهرا تتميز منه فصلتان : إحداهما أخف
وأقرب من طبيعة الهواء ، وهي المسماة زبدا ورغوة ، والأخرى أثقل وأقرب من
طبيعة الأرض وهي المسماة درديا . فإذ أنزلت مكان العصير ، الكيلوس الذي
يصير إلى الكبد ، وأزلت الدم منزلة النحر ، وأزلت الكيلوس عند استحالتة إلى
الدم منزلة عصير العنب عند استحالتة إلى النحر ، فإنه يجب أن تتميز من الكيلوس ،
عند استحالتة إلى الدم فصلتان شبيهتان بالفضلتين اللتين تميزتا في العصير عند
تغيره إلى النحر ، وإذا كان الأمر كذلك لم يصير عليك أن تقضى أن الفضلة التي
نسمى رغوة في العصير هي شبيهة بالفضلة المسماة صفراء . وأن الفضلة المسماة
درديا هي شبيهة بالفضلة المسماة سوداء ، وأن تكونها في الجسمين هو من
جنس واحد .

(٢) معانده ومعاندا ١ .

(١٤) في الصير : ساقطة من ب .

(١٥) هي : ساقطة من ب .

(١٦) القليلة : ساقطة من أ .

(٩٠) قلت : كون هاتين الفضلتين في العصير أعرف منها في الأخلط ،
ومنها يوقف على التي في الأخلط . وأما جالينوس ، فإنه عكس المقايسة ، وذلك
بين لمن تأمل ألفاظه في ذلك .

(٩١) قلت : ومن هنا يظهر لك كل الظهور ما قلته في تلخيص كتابه في
الاسطقسات ، إن هذين الخلطين هما من أنواع الفضلات ، لامن الأركان ،
وإنما وقع الالتباس منها ، لأن بقاؤها في البدن في أوجيتها هو ضروري في الحياة ،
ولأن الطبيعة تستعملها في أعمال نافعة ، بخلاف ما هي فضلات محضة .

(٩٢) قلت : لم أر أن جالينوس عكس المقايسة في شيء من العاظ هذا
الفصل ، إلا في قوله : وإذا كان الأمر كذلك لم بعسر عليه أن يقضى أن الفضلة
التي تسمى رغوثة في العصير هي شبيهة بالفضلة المسماة صفراء ، وأن الفضلة المعماة
درديا شبيهة بالفضلة المسماة سوداء .

(٩٣) قال جالينوس : إن الفضلة المسماة صفراء شبيهة بالفضلة المسماة رغوثة ،
وإن الفضلة المعماة سوداء شبيهة بالفضلة المسماة درديا لكان الأخرى بالأعرف .
لأن المضافين كل واحد منها يعرف بالآخر . وهذا عذر جالينوس .

(٩٤) قال : وليس صور هذين الخلطين إذا كان البدن على الأمر الطبيعي
صورهما إذا كان أمر البدن خارجا عن الأمر الطبيعي . وذلك أن المرة الصفراء

(٩) هنا ، هذا ب .

(١٥) البدن على ، ساقطة من أ .

(١٦) الأمر : العين أ .

تصير في الأبدان التي ليست بمعتدلة شبيهة بمخ البيض ، وتسمى بهذا الاسم ، لأنها تكون شبيهة بالمخ في اللفظ واللون . وأما السوداء فتفسد أيضا ، وتصير أردأ من الطبيعية . وليس لهذا الخلط اسم يخصه ، إلا أن قوما من الحدث يسمونه الخلط الحامض أو الخليل . وذلك أنه حريف حامض بمنزلة الخلل ، ويمرح بدن الإنسان ، وإذا صب على الأرض أحدث فيها غليانا ونفاخات . وهذا الخلط يتكون عند هفونة السوداء الطبيعية . وأكثر القدماء من الأطباء يسمون هذا الخلط ، إذا كان على الطبع خلطا سوداويا ، لا هزة سوداء استفرغ من أسفل البدن ، أو من فوق . وأما الذي يتقل بسبب الاحتراق والعفونة إلى العظم الحامض فيسمونه مرة سوداء ، إلا أنه لا مشاحة في الأسماء . وأما الذي ينبغي أن يعرف من هذا ، فهو أن الطحال في وقت تكون الدم يجذب منه الشيء الغليظ الأرضي الذي لا يمكن فيه أن يستحيل إلى الدم من الحرارة الفريزية . وأما الشيء الحار من الغذاء الشديد الحلاوة ، الذي هو بمنزلة العسل والزيت والشحم ، فإنه يصير قبل أن تكمل صورة الدم خلطا حرا من الحرارة الفريزية ، فتدفعه الطبيعة عن الكبد وتجذبه الآلات القابلة للصفراء .

(٩٥) وهذا الشيء هو لطيف وطب سيال ، وهو محترق ، لكن لا في الغاية . وأما الذي يحترق منه في الغاية ، فإنه يصير مرة حمراء ، وهو غليظ بمنزلة مخ البيض .

(٤) أر الخلل : رائلل ٠ أ

(٥) أحدث : حدث ب . || غليانا : غليان ب .

(١٢) الذي هو ساقطة من ب .

(١٣) صورة الدم : صورته ب .

(١٤) وتجذبه : وتجيد ب .

- وأما الأول قطبي . وكذلك الخلط السوداوى ، فإن ما لم يحدث عنه فليان فهو طبيعى . وأما ما احترق منه فهو غير طبيعى ، لأنه استفاد حدة بسبب احتراقه من الحرارة الخارجة من الطبع ، حتى صار بمنزلة الرماد . فإن الفضل الدردي المحترق الذى فى الشراب ، وغير المحترق ، شبيه بهذين الصنفين . والمحترق من الدردي يكون أشد حرارة ، حتى أنه يحرق الدم ويذيبه ويفسده . وأما الذى ليس بمحترق منه ، فقد نجد الأطباء يستعملونه فى جميع المواضع التى تستعمل الخوف وسائر الأدوية التى من شأنها أن تجفف وتبرد . وكثيرا ما يستعمل النوع الطبيعى إلى المرة السوداء الشديدة الاحتراق الخليصة من شدة الحرارة ، كما قد يعرض عن مثل هذه الحرارة المتولدة أن تسحبل المرة الصفراء والأشبهة منه بمح البيض وذلك إذا احترق من الحرارة النارية .

١٠

- (٩٦) قال : أما سائر أنواع المرار فبعضها يحدث عن اختلاف الأصناف المختلفة وامتزاجها ، وبعضها يجسرى على ما من شأنه أن تحدث الأصناف التى هى متوسطة بين الأطراف إذا استحال بعضها إلى بعض . وقد يختلف المرار أيضا بأن منه ضرابا لا يحاطل شىء من غير صفة ، ومنه ما قد رطب من قبل مخالطة المائية له . إلا أن مائية جميع الأخلاط إنما هى فضول تحتاج الأبدان إلى أن تنقى منها . وأما الطبيعة من هذه الأخلاط فع أنها فضول ، فالطبيعة تحتاج إلى استعمالها بعض الحاجة ، مثل اللطيف منها وهى الصفراء ، والغليظة وهى السوداء ،

١٥

(٢) وغير المحترق : + الذى فى الشراب . ب .

(١٢) يجرى : يحدث . ب .

(١٣) بين الأطراف : الأحداث . ب .

وذلك أن المرارة والطحال، مع أنهما ينقيان الدم منهما، ينفذ منهما جزء صالح أبدا إلى البدن، مقدر في الكمية والكيفية التي لو نفذ أكثر منه لأضر به، ولو لم ينفذ منه شيء إلى البدن لأضره، لكن لا بد أن يبقى منه شيء مقدر في الكمية والكيفية في الدم ينفذ إلى جميع البدن . وذلك أن الدم قد يحتاج في أعضاء كثيرة، إلى أن يكون فيه غلط ، وإلى أن تكون فيه شظايا . وقد وصف أفلاطون المنفعة في ذلك ، ونصفه نحن في كتاب منافع الأعضاء . وكذلك يحتاج الدم إلى الخلط الأصفر الذي لم يصر بعد ناريا . وسنصف انتقاه بذلك في ذلك الكتاب الذي ذكرنا .

(٩٧) قلت : هذا التوهم هو الذي دعاه إلى أن يقول : إن هذين الخليطين هما من أركان البدن كالدم ، فإنه ليس في الدم مرة صفراء بالفعل محتبسة فيه ، كما يقول هذا في الأغذية ، ولا فيه مرة سوداء بالفعل محتبسة فيه ، لأن ما هذا شأنه هو فضلة غير فاذية ، وإنما في الدم جزء فليظ وجزء رقيق ، ليس يسمى باسم الصفراء، ولا باسم السوداء ، بل باسم مشتق منهما ، أعنى دما سوداويا وصفراويا ، لا صفراء أو سوداء .

(٩٨) قال : وأما البلغم ، فلم تجعل له الطبيعة عضوا مفردا ينقيه من الدم ، لأنه بارد ورطب ، بمنزلة غذاء قد قبل بمض المضج . فيجب الاستفراغ ، بل يبقى في البدن ، لكي يستحيل إلى الدم عند فقد الحيوان الغذاء .

(٩٩) قلت : لذلك كان البلغميون يصبون على الجسوع والمطش ، ولا يمكن ذلك في الصفراوى والسوداوى .

- (١٠٠) قال : وأما الفضلة التي تتحد من الرأس ، فليس من الصواب أن تسمى بلغمًا ، لكن غاطًا . وقد عنت الطبيعة بتفنية البدن منه ، كما سألنا ذلك في منافع الأعضاء وأرباب الحيلة التي احتلتها الطبيعة في استفراغ البلغم بسرعة من المعدة والأمعاء ، وذلك بخلاف الذي يجري في العروق . فإن البلغم الذي يجري في العروق يتفجع به البدن . وذلك أنه كما أن المرتين بمضها نافع للحيوان طبعي ، وبعضها لا يتفجع به خارجا عن الطبيعة ، كذلك الأمر في البلغم ما كان منه حلوا فهو نافع طبيعي للحيوان ، وما كان منه حامضا أو مالحا ، فالحامض منه لم يقبل شيئا من النضج البتة ، وأما المسالخ فعفن . فيلبي أن نفهم من قولي غير نضج في البلغم الذي في العروق الذي أعدته الطبيعة ليكون منه دما ، غير ما يفهم من قولي غير نضج في البلغم الذي يكون في المعدة وفي الأمعاء . لأن هذا ليس هو مُعدًا لأن يكون منه دم أصلا .

- (١٠١) قالت : الحق في هذا أن الصفراء والسوداء ليس تنقسم هذين القسمين من جهة ما هي فضلات لا مواد ، والبلغم الطبيعي منه ما هو مادة للدم ومنه ما هو فضلة . وأما الصفراء والسوداء فليس منهما شيء هو مادة للدم ولا محتبسا ، فيه ولكن تصرفهما الطبيعة في المنافع التي ذكرها جالينوس غيره .
- (١٠٢) قال : فهذا القول أرى أنه كاف في كون الأخطا واستحالتها ، ليحفظ منه مذهب أبقراط وأرسطوطاليس وسائر القدماء في هذه الأشياء ، ولأن يكون كتابي كالتذكرة لكتب القدماء ، وكالمسهل لفهمها .

(١) ظلي : وليس ب .

(٤) وذلك : + أنه أ .

(٨) فنيبي : ويبي ب .

(١٢) منه ... للم :

(١٠٣) قال : وقد وضعت كتابا آخر في الأخلاق على رأى انكساغورثس ، وهو يرى أن في البدن عشرة أخلاط سوى الدم ، وهو مذهب فيرخارج عن رأى أبقراط الذى قاله قبل جميع الناس ، ووصف البرهان على ذلك .

(١٠٤) قال : وقد ينبغي أن نمدح من أحسن في شرح ما قاله أبقراط وزاد فيما نقص ، لأنه لا يمكن أن يتدنى واحد بإنشاء علم من العلوم ويتمه وحده ونذم من تكاسل عن ذلك . وكذلك نذم أيضا من كان نظره في ذلك على جهة الافتخار والامتداح بذلك ، حتى يجعله ذلك على إحداث آراء فاسدة ، كما فعل أرسسطراطيس في الأخلاط ، وفي مضادة ما يظهر من آراء الحق ومناقضتها ، كما فعل هذا الرجل وكثير من الحدث .

(١٠٥) قال : إلا أنه قد ينبغي أن نقطع هذه المقالة هاهنا ، ونصف جميع ما بقى علينا من هذا القول ، في المقالة الثالثة ، إن شاء الله تعالى .

كل تلخيص المقالة الثانية من القوى الطبيعية

بالحينوس ، والحمد لله ، وسلام على عباده

الذين اصطفى

(١٠ — ١٤) دل ... اصطفى ، تمت المقالة الثانية من تلخيص كتاب القوى الطبيعية

بالحينوس بحمد الله وعونه والصلاة ب ه

المقالة الثالثة

صلى الله على محمد وآله

بسم الله الرحمن الرحيم

تلخيص المقالة الثالثة

- (١) قال : قد بينت قبل هذا أن الغذاء يكون باقلا ب الغذاء إلى طبيعة
المتذى وتشبه به ، وأن في كل واحد من الأعضاء قوة تسمى من قبل جنسها
مغيرة ، ومن قبل نوعها غذية . وأما ورود الغذاء على المتذى ، فيوجب أن
تكون هاهنا قوة أخرى تجذب إلى كل واحد من الأعضاء الغذاء الملائم له ، وهي
التي تسمى الجاذبة . وبينت أيضا ، أن الخلط الملائم ليس لكل واحد من
الأعضاء هو ما كان في غاية الاستعداد للتشبه به . وبينت أيضا أن الاتصال
يتقدم التشبه وهو كمال فعل الجاذبة فينا وذلك أنها إذا جذبت حدثت أولا ، زيادة
عن العضو ، ثم اتصال ، ثم تشبهه .

- (٢) ولأن هذا كله إنما يكون في زمان احتاج الغذاء أن يقف في العضو ،
حتى يتم اتصاله وتغيره عن القوة المغيرة . وذلك لا يكون ضرورة إلا بقوة ممسكة ،
وهي التي تسمى المساسكة . فيبتين من هذا أن هذه القوة ضرورية ، وأن الطبيعة
حكيمه مصنفة بأمر الحيوان .

(٣) الثالثة : + من كتاب القوى الطبيعية للجالينوس للفقير القاضي الإمام الأوحى ابن الوليد بن

رشد رضى الله عنه ب .

(٩) فينا : فيها ب . || حدثت : ساقطة من أ .

(٣) وقد ينبى أن نضيف إلى ما ظهر من ذلك بالقياس إلى ما يظهر بالحس ، والأفضل أن نعود من رأس إلى هذه الأشياء ونينها .

(٤) فنقول : إن فعل هذه القوة قد يبلغ قدر ما تحتاج الطبيعة من ذلك إليه في بعض الأعضاء، وقد لا يبلغ إلى ما يظهر ، إلا أننا نكره بالقياس . ولذلك الأولى أن نجعل البحث عن هذه القوة على طريق البرهان في الأعضاء ، التي يمكن أن يوجد فيها فعل هذه القوة ظاهراً للحس . وذلك يكون في الأعضاء العظيمة التي لها تجويف وفضاء كبير منسع لما يحتوى عليه ويمسكه . فإن الأعضاء الصغار لا يتبين ذلك فيها لصغر فضاءها .

(٥) وأعظم جميع هذه الأعضاء فضاء ، هي المعدة والرحم . ونحن نبحث عن هذا مما يظهر من أمر هذين العضوين : عند التشريح ، وما خفى من ذلك جعلنا النظر فيه من تشريح الحيوان المشاكل للإنسان . لأن غير المشاكل غير متفتح به في بيان هذه القوة ، لا البيان العام ولا الخاص . وأما في الحيوان المشاكل ، فيعرف منه الأمر العام ، أعنى ما يعم الإنسان وغيره ، ومن العام يتطرق إلى معرفة الخاص ، وذلك أن القصد من هذه المعرفة معرفة الأمراض وشفاؤها ، وذلك إنما يكون بمعرفة الأمر الخاص ، أعنى معرفة ما يخص أبداننا .

(٦) قال : إلا أنه لا يمكنني أن أجعل الكلام في هذين العضوين جميعاً كلاماً واحداً ، فإنا أجعل الكلام في واحد واحد منها كلاماً يخصه ، ونبتدئ من ذلك بالعضو الذي تظهر فيه هذه القوة كثيراً ، أهى المساسكة .

(٧) فأقول : إن المعدة وإن كانت قد تمسك الطعام إلى أن ينضم ويستوى ، فإن الرحم يمسك الجنين أيضاً إلى أن يتم خلقه . إلا أن الزمان الذي

يمسك فيه الرحم الجنين لما كان أضعافا كثيرة للزمان الذى تمسك فيه الطعام المدة ، كان ظهور القوة الماسكة أبين فى هذا العضو منه فى المعدة بحسب طول مدة الجنين فى الرحم .

- (٨) وذلك أنا نجد الطفل يحتوى عليه الرحم مدة الحمل ، وذلك فى أكثر النساء نسمه أشهر ، ونجد نم الرحم فى هذا الوقت كله منضما مسدودا . ويوجد الرحم يحتوى على الطفل مع المشيمة من جميع النواحي . واحتواء الرحم على الطفل فى هذه المدة وانسداد فيها لم يكن بالاتفاق والبحث ، وإنما هو من فعل الطبيعة الجارية على القياس ليم فى تلك المدة يكون الجنين وحصول العظم الذى يحتاج فى السلامة خارج الرحم إليه .

- (٩) ولهذا نجد الطبيعة إذا تم الفعل الذى من أجلها كان فعل القوة الماسكة واستعملت مكانها قوة أخرى قد كانت عطلت أيضا فعلها فى وقت الماسكة وهى التى تسمى الدافعة ، فيكون فعل كل واحد من هاتين فى وقت الحاجة إليه ، وانقطاعه فى وقت الحاجة إليه ، وذلك على التبادل . أضى إذا عطلت فعل أحد القوتين استعملت القوة المضادة لها . ومن هذا الموضع ينبغي أن تفهم حكمة الطبيعة ، فإنها لم تجعل فى واحد من الأعضاء قوة الفعل فقط فى وقت الحاجة إليه ، بل وقوة تعطيل الفعل فى وقت الحاجة إلى تعطيله . وذلك أن أحوال الطفل كلها ما دامت على ما ينبغي ، استعملت القوة الماسكة ، وسكنت القوة الدافعة . فإن حدثت فى المشيمة أو فى بعض الأغشية طء ، لم يمكن لبث الطفل

(١١) الماسكة : القوة الدافعة ب .

(١٢) طء : آفة ب . الطفل والجنين ب .

معها في الرحم المدة التي يكمل فيها خلفه، عطلت القوة الماسكة واستعملت القوة الدافعة، حتى ترمى بالجنين إلى خارج. فإذا سكنت حركة إحداهما ابتدأت حركة الأخرى.

(١٠) قال: ولهذا كان الأولى، أن أجعل كلامي فيهما جميعا كلاما عاما، فأقول إن فعل القوة الماسكة، كما قلنا، هو انضمام فم الرحم على الطفل من جميع نواحيها، ولهذا السبب تجرد القوابل فم الرحم إذا لمست مضموما منذ الساعة التي تحمل، وتدرك الحوامل من أنفسهن حركة أجزاء الرحم على جهة الشوق تجذب وتتقلص ليحتوي على المنى، وذلك في الأيام الأولى من الحمل، وخاصة في أول يوم تحمل فيه المرأة، وعند ذلك ينضم فم الرحم من فيروم ولا طلة، وهذه الحركة تحسبها النساء، كما قلنا.

(١١) قال: وما قلناه من هذه الأشياء قد قالها غيرنا من القدماء، مثل: أبروقليطس، وذلك أن هذا الرجل قال إن فم الرحم ينسد عند أول ما تحمل المرأة حتى لا يسع فيه طرف الميل، وأنه ينفتح في وقت انحدار الطمث. وأما أبقراط فإنه قال: إنه ينضم في وقت الحمل ومن الورد، لكن من قبل ما يمرض له من الصلابة لا من قبل القوة الماسكة.

(١٢) قال: وأما القوة المضادة لهذه فتفتح فم الرحم وتجذب أجزائه بغاية ما يمكن نحو فمه، حتى تدفع الجنين إلى خارج بجميع أجزائها المتصلة بالجنين، وكثيرا ما يبرز الرحم في هذه الحركة لشدة الدفع، فيقع خارجا إذا كان الطلق

شديدا جدا . وما يعرض لهذه القوة في هذه الحال شبهه بما يمرض لمن يصارع آخر ، فإنه يصرمه ويسقط ، ويقع هو معه . وأكثر ما يعرض إذا كان رباط الرحم ضعيفا بالطبع ، فإن الرحم حينئذ تقع مع الطفل .

(١٣) قال : وإذا مات الطفل انفتح أيضا فم الرحم مقدار ما تحتاج إليه في خروج الجنين ، أعنى بحسب عظم جسمه .

(١٤) قال : وليس تُقعد القوايل النساء التي في الطلق على الكراسي التي عليها الولادة ، حتى يلمس فم الرحم عند انفتاحه قليلا قليلا بالإصبع الصغرى ؛ فإذا أحسنه ، فقد بلغ من الانفتاح المقدار الكافي لخروج الجنين ، أقدن النساء على الكرسي وأمرنهن بدفع الجنين بإرادتهن ، وذلك يكون بالمعضل الذي على البطن ، وهو المعين على خروج البراز والبول .

(١٥) قال : فهذه القوتان ، أعنى المسكة والدافعة يتبين وجودها في الرحم بيانا ظاهرا . وأما المعدة فأول ظهورها وفيها من القوة التي قد سمع عند الأطباء أنه عرض ، يتبع ضعف المعدة وبالواجب ، مع ذلك ، لأن الإنسان إذا تناول طعاما يسيرا ، لم تعرض له قراقر ، وذلك أن المعدة إذا احتوت على جميع الطعام ، حتى لايبقى بينها وبين الطعام خلاه لم يحدث قراقر . وذلك إذا كانت القوة المسكة قوية ، وإذا لم تنضم على الطعام انضماما محكما بقيت بينها وبين الطعام مواضع خالية فتنتقل فيه الرطوبات من موضع خال إلى موضع بحسب اختلاف الأشكال التي تتشكل بها ، فيعرض من حركة الطعام وفساد

(١) وما يمرض ... الحال : وما يمرض في هذه القوة ب .

الهضم للصوت المسمى قراقر ، حتى أنه قد يسمع صوت القراقر في المعدة المثلمة من الطعام ، كما يسمع في المعدة الخالية .

(١٦) قال : وقد نجد النفل من هذه حاله يبطن في الخروج ، لإبطاء انضمام الطعام والشراب في أمشال هذه المعدة . وذلك أن احتواء المعدة على الطعام وإمساكه وانسدادها السفلى هو زمان انضمامه ، فإذا طال زمان الهضم طال زمان الإمساك ، وإذا قصر زمان الهضم قصر زمان الإمساك ، وليس بسبب طول لبث الطعام في المعدة هو ضيقها السفلى . وإنما ترى قوما كثيرا يتلعون نوى كبارهم تخرج منهم في البراز، عندما يفتح هذا الفم عن القوة المدافعة المخرجة للطعام من المعدة .

١٠ (١٧) قال : وأعرف رجلا أمسك في فيه خاتم ذهب ، فابتلعه من غير إرادته فخرج في برازه ، وآخر عرض له ذلك في دينار ابتاعه . ولبث الأشرطة والأشياء الرطبة في المعدة دليل على أن ذلك الإمكان فعل الهضم ، ولو لم يكن ذلك كذلك ، لخرجت الرطوبات صريحا . فإذا نجد المعد الضمايف تلبث الأشرطة فيها مثل اللبن وماء كشك الشعير ، حتى تحدث عن ذلك قراقر وثقل المعدة . وأما القوية فيسرع فيها خروج الخبز واللحم ، فضلا عن الأشرطة ، ويقل طول لبثها فيها . وقد يستدل أيضا على لبث الطعام في المعدة من القيء ، وذلك أن قوما يتقيئون الطعام بعد ثلاث ساعات أو أربع أو أكثر من ذلك بكثير .

(٧) وإنا : هنا ب .

(٩) وما : ومثل أ .

(١٨) قال : ويظهر ذلك أيضا من أنا متى أطعمنا حيوانا طعاما رطبا حتى نشبعه ، كما يفعل ذلك بالخنازير ، فإننا نتخذ لها حسوا من دقيق شير مضروبا بالماء ونشربه ، ثم إن شرحت ذلك الحيوان بعد ثلاث ساعات أو أربع وجدت ذلك ثابتا في معدته .

- (١٩) قال : وليس لبث الطعام لأن يخل ، لكن لأن ينضج . وذلك أن الطعام الوارد على المعدة تمسكه حتى يتشبه بها ، فإذا شبهته وأخذت منه حاجتها دفنته إلى المعاء ، وإن كان فيه مما ليس شأنه أن يهيج .

(٢٠) كما يفعل الكبد والعروق بما يصل إليها من المعدة ، فإنها تمسكه حتى يصبردما ، فتأخذ منه حاجتها ، ثم ترسل به إلى سائر الأعضاء .

- ١٤ (٢١) قال : ويستدل على وقوف الأغذية في المعدة وفيما دونها من أعضاء الهضم ، بطول الزمان الذي يكون بين تناول الحيوان وبين خروجه بالبراز ، وإن لم يقع اليقين من طول هذا الزمان . فذاك واقع لك بالتشريح . وذلك أنا إن شرحنا الحيوان بعد تناوله الغذاء ، وجدنا فم المعدة السفلى المعروف باليواب منضما انضاما محكما ، ونجد المعدة بأسرها محتوية منضمة على الطعام لازمة له ،
- ١٥ بمنزلة احتواء الرحم على الجنين ، لأنه لا يمكن أن يوجد موضع خال لا في الرحم

(١) ويظهر : وقد يظهر •

(٧) بما : ما ب •

(٨) بما : فيها ب •

(٩) ما : منها أ •

(٥) لا في : في ب •

ولا في المعدة ولا في المثانة ولا في المرارة ، إلا أن يكون الشيء الذي فيها يسيراً .
فأما إذا كان كثيراً فإنك تجد التجويف الذي في كل واحد منها هل قدر ما فيها
من الغذاء ، أي يعود الحاروي منها بقدر المحتوى عليه ، إلا أن ذلك إنما يكون
بكون البدن يجري أمره على الأمر الطبيعي ، كما قلنا فيما تقدم .

• (٢٢) قال : فأما أرسطوطاليس فلا أدري لم جعل السبب في انضمام
ما في المعدة وسائر آلات الهضم انضمام الأظعمة ، وجعل السبب في تقصير
الفضول ونفوذ الأفضية إذا انحلت في المعدة المعصر .

• (٢٣) قال : ولا أدري كم مرة شرحت الصفاق الذي على البطن في حيوانى ،
فوجدت الأمعاء منضمة لازمة لمسافها محتبس . فأما المعدة فلم أجد حالها حالا
واحدة ، لكن وجدتها في وقت التضج محتوية على الأظعمة ، لازمة لها من جميع
النواحي أشبه شيء بلزوم الالتحام ، ووجدت الباب المتصل بالأمعاء في هذا
الوقت ، مستلماً انسداداً محكماً ، بمنزلة فم الرحم في الحوامل ، ووجدتها في الوقت
الذي يكون التضج قد تم ذلك الباب منها مفتوحاً ، وهى متحركة تعصرها جميع
ما فيها ، وتدفعه إلى الأمعاء .

• (٢٤) وكذلك توجد الأمعاء والرحم والمثانة والمرارة ، مساوية للمعدة في هذا
الباب . فنكل واحد منها شاهد لكل واحد ، هل أن فيها قوى طبيعية تجذب
بعضها الأشياء الملائمة لها ، وتدفع ببعضها الأشياء المناقرة لها ، مثل ما يثبت

(٣) إنما : ساطة من ب .

(٤) يكون : ساطة من ب .

قيل ، أن المرار في ذلك تجذب المرار من الكبد ، وتدفعه في كل يوم إلى المعدة والأعضاء .

(٢٥) قال : فيبين من هذه الأشياء بيانا واضحا أنه لو لم تكن هناك قوة دافعة ، تتبع في مقدار فعلها القوة الجاذبة ، وتفصل بين فعلها القوة الماسكة ، لم توجد كمية ما تحتوى عليه هذه الأعضاء في الأوقات المختلفة غير متساوية في جميع الحيوان الذى يشرح . لكننا توجد غير متساوية الكمية ، فوجب أن يكون ذلك لمكان قوى ، قد تفعل ما ينبغى في الوقت الذى ينبغى وبالمقدار الذى ينبغى . وذلك أنا نجد بالتشريح كمية المرار غير متساوية في جميع الحيوان الذى يشرح ، فرة نجد الحرارة في غاية الامتلاء ومرة في غاية النقصان ، ومرة في غاية الخلو . وكذلك نجد الأمر في المثانة مع البول وفي المعدة مع الأطعمة .

١٠

(٢٦) وهذه الأعضاء كلها تمسك ما تحتوى عليه إلى أن يكون المنضج ، إلا أن يعرض لها عارض مجروح ما تحتوى عليه في الكيفية أو في الكمية أو في كليهما عن الحال الطبيعية ، فتؤذيها إما بالحدة وإما بالكثرة ، فتدفع به في غير الوقت الذى من شأنه أن تدفعه فيه . مثال ذلك المعدة ، فإنها قد تدفع الأطعمة في غير الوقت الذى من شأنه أن تدفعه ، إما إذا لذتها ، وإما إذا أثقلتها بالكثرة ، وإما إذا اجتمع الأمران : الحدة والكثرة . مثل ما يعرض عند حدوث القرب ،

١٥

(١) قيل : مل ب || في ذلك : ساطعة من ب .

(٢) قد : ساطعة من أ .

(١٦) ما يعرض : ما يهضر ب .

والقيء . والفرق بين الذرْب والقيء ، وإن كان كلاهما يحدثان عن هذين العرضين أو مجموعها ، أنه إذا عرض في الجزء الأسفل منها ، وكان الجزء فوقاني قويا أضحى فم المعدة وما يلي المريء ، كان الذرْب . وإذا عرض الأذى في الجزء الأعلى وكان الجزء الأسفل قويا ، عرض القيء .

(٢٧) وذلك يمرض كثيرا لمن به غثيان ، وقلة شهوة الطعام ، ولأنه إذا لم يشته أن زرده فسرأ ، فنكرهه المعدة وتدفعه ، فيكون القيء من ساعته . ويعتري ذلك لمن يشبع معدته ويحملها فوق الشهوة ، فنكرهه وتدفعه ، ويتقدم ذلك تهوع وقواق ، وهو الشهوة إلى دفع المؤذى .

(٢٨) ويتبين مع هذا أن مع القوة الجاذبة في الحيوان شهوة ، ومع الدافعة كراهته ، وذلك في جميع الأعضاء . ويتبين من وجود الشهوة وجود القوة الجاذبة ، ومن ضدها وجود القوة الدافعة ، ومن الالتئاذ بالمجذوب وجود القوة المساكة .

(٢٩) والالتئاذ يكون لملامسة المشتى للمشتى ، والأذى بملامسة المنافر للمؤذى ، واللذة هي سبب فعل القوة المساكة ، والأذى سبب فعل القوة الدافعة ، والاشتياق سبب فعل القوة الجاذبة ، ويتبع ذلك الانتفاع بما يشاق إليه أو يتلذذ به مساكه .

(٣٠) ولهذا الإدراكات نهاية وأزمنة مبتدئة ومتقضية ، كأفعال هذه القوى اللازمة لهذه الإدراكات : مثال ذلك أنه إذا انقضى زمان اللذة ، وهو زمان

(٧) نهرج : تميز [المعجم الوسيط] .

(٨) فراق : تقلص فجائي للجباب الحايض يحدث شهوة نصرة يقطعها تقلص الزمان [المعجم الوسيط]

(١٢) فعل : ساقطة من ب .

- فعل المسككة ، حدث زمان الأذى ، وهو وعد زمان فعل القوة الدافعة . وزمان الشهوة أيضا ينقضى عند حدوث زمان اللذة . والفعل الذى توجه الشهوة ينقضى عند حدوث الفعل الذى توجه اللذة . والفعل الذى توجه اللذة ينقضى عند حدوث الفعل الذى يوجبه الأذى . واللذة تكون بالسلامة فى الكيفية والكمية والوقت ، وكذلك الجذب والشوق والأذى يكون بضد هذا ، وانتفاع الأعضاء بما تحتوى عليه من الأغذية الواردة عليها هو بما تستعيد منها من الكيفية الملائمة والكبة . فالمعدة أولا تجذب الغذاء وتحتوى عليه ، وتماسه بجميع أجزائها ، لمكان مشابهة لكيفيته بكيفيتها ، ولمكان ما يستحيل منه إلى جوهرها .

- (٣١) فإذا أخذت منه المقدار الكافى ونخرج بالطبع عن التشابه ، دفعت عنها ما يبق من ذلك لهدم الملازمة فى الكبة والكيفية بينه وبينها ، أعنى فى وقت الدفع . إلا أن هذا الذى هو فضلة فى حق المعدة ، أعنى الذى تدفعه بعد أخذ حاجتها منه هو ملائم للكبد بما استفاد من المعدة ، كما أن فضلة الكبد وهو الدم ملائم لسائر الأعضاء بما استفادت من الكبد . وإنما كان ذلك كذلك ، لأن كل جسمين يلتقيان ويتصلان من قبل الملازمة التى بينهما ، لأنه لا بد أن يفعل كل واحد منهما فى صاحبه ، ويفعل عنه . فإن كانا متساويين ، فعل كل واحد منهما فى صاحبه على السواء . وإن كان أحدهما أغلب ، استجمل أكثر المغلوب إلى طبيعة الغالب ، وبقى الفضيل ملائما لوجود آخر .

(١) وهو : وعد . أ .

(٢) الشهوة : اللذة . ب .

(٣) هو : باقطة من . ب .

(٢٢) وهذه حال المتذى مع الغذاء . إلا أنه متى كان أثر المغلوب يسيرا ، كان غذاءه . ومتى كان كثيرا ، كان دواءه .

(٢٣) والأعضاء تختلف في هذه القوة الفاعلة للغذاء . فالمعدة وإن كانت تفهر الأذى وتحيلها ، ففعلها في ذلك دون فعل الكبد والقلب والعروق الضواريب وغير الضواريب ، وأكثر من ذلك فعل الفم فيه . وإنما كان فعل الكبد أكثر من فعل المعدة ، لأن فعل الكبد هو إحالة فضلة المعدة دما ، وجوهره بعيد من جوهر فضلة المعدة ، وهو الذى يسمى كيلوسا . والمعدة ليس تغلب الغذاء من صورة إلى صورة بعيدة لكنها متقاربة ، والفم في ذلك أضعف من المعدة ، ولذلك كان تهيئته لغذاء البدن أقل من تهيئة المعدة ، وتهيئة المعدة أقل من تهيئة الكبد . ويستدل على إحالة الفم الأذى أنها بقيت في المواضع الخالية منه الليل كله ، مثل الخبز . لم يبق الخبز خبزا ولا اللحم لحما ، بل يتقلبان إلى رائحة الفم ، ويثقل ويزوب ، ويقبل كيفية من كيفيات لحم الحيوان المتذى به .

(٢٤) قال : ويمكنك أن تعرف عظم استحالة الأطعمة في الفم ، إذا مضغت حنطة ، وضمت بها بعض القروح غير النضيجة ، فإنك تجد تلك القروح قد استحالت ونضجت بسرعة ، وليس تجد الحنطة إذا وقعت في الماء وعجنت به تفعل ذلك الفعل . وليس هذا فقط ، بل يوجد البلغم الذى في الفم يشفى القوباء ويقتل العقارب ساحة ينفت عليها ، ويقتل العقارب أكثر من سائر الحيوان ذوات السموم ، فبعضها يقتلها على الفور ، وبعضها بمد مدة ، وهو بالجملة يضرها مضرة عظيمة . فإما الأطعمة التي تمضغ فإنها تنفع في البلغم الذى في البلغم ، وتصحجن

به، وتقرب لذلك من طبيعة الفم، أكثر مما تقرب الأغذية التي لبثت بين الأسنان. ومقدار تغير هذه الأطعمة عن الأطعمة التي من خارج هو مقدار تغير هذه الأطعمة التي تمنع من الأطعمة التي تمكنت بين الأسنان .

- (٣٥) قال : لكنه قد يمكنك مع وقوع المنضدين بإحالة هذه الأعضاء
- الألفية أن تتوهم مقدار الزيادة التي بين هذه الاستحالات وبين الإحالات بحسب طبيعة العضو المهيبل أو طبيعة ما يبلغ الاستحالة من المستحيل . مثال ذلك أنك تدرك زيادة عظم الإحالة التي في المعدة على التي في الفم إذا أخطرت ببالك إحالة البلم الذي في المعدة للغذاء أو المرار الذي فيها واتصاله ، وأخطرت ببالك حرارة المعدة نفسها من جهة طبيعتها وحرارتها من جهة ١٠ يكيفها من الأعضاء الحارة ، حتى أنها بمنزلة قدر عظيم أحاطت به موافيد نيران كثيرة ، الكبد منها يمتنة ، والطحال يسرة ، ومن فوقها القلب ، ومعه أيضا الحجاب يتحرك دائما ، والئرب الذي يغشى جميع ذلك ، أمكنك أن تصدق بالأسباب التي بها صارت المعدة تستحيل فيها الأطعمة مع إدراك المقايسة التي بينها وبين الفم في ذلك .
- ١٠

- (٣٦) قال : وليس يمكن أن يتولد الدم ، حتى يستحيل في المعدة مثل هذه الاستحالة ، فإنه لا يمكن في بعض الأشياء أن يستحيل إلى كيفية مضادة للتيقنية التي عليها إلا باستحالة طويلة ، وتغير المستحيل إلى أكثر من صورة

(١) وبين الإحالات : والإحالات ١ .

(٢) الاستحالة : الإحالة ١ .

(١٠) عظم : ضئمة ب || به : بها ب .

واحدة . فالخبز مثلاً والسلق والباقل لا يمكن فيها أن يستحيل دماً في الكبد ، إلا بعد استحالتها في المعدة أولاً . وكذلك ليس يمكن أن يتولد من فضلة الغذاء الزيت في آحر المعاد الدقاق ، ودفعه ، لكن في مدة لها قدر ، وذلك أنها لا تشبهها في كثرة الطبقات ، ولا في القرب من الأحشاء الحارة ، ولا في طول لبث الأظعمة فيها ولا في الحرارة ، بل نجد المعدة في هذه كلها متقدمة على المعاد .

(٣٧) قال : وكون المعدة أقوى حرارة من المعاد ، وطول لبث الطعام فيها أطول مدة من لبثه في المعاد ، دليل على انقلاب الطعام في المعدة ، ليس هو إلى التعفن كما هو في المعاد ، أعنى انقلابه زبلاً ، وإنما انقلابه في المعدة إلى جوهر شبيه بجوهر المعدة . وإلا فما السبب في أن نجد الطعام يمكث الليل كله في المعدة حافظاً لكيفيته الأولى . فإذا ورد على المعاد تعفن ، وصار زبلاً في زمان أقل ، فإنه لو كان تغيره في المعدة تعفناً ، وكان لا يتعفن في ذلك الزمان الطويل ، فإنه كان أحرى ألا يتعفن في الزمان القصير ، أعنى كونه في المعاد . وإن كان يتعفن في المعاد في هذا الزمان القصير فهو أحرى أن يتعفن في المعدة في ذلك الزمان الطويل .

(٣٨) فن قبل هذا ليس يقدر أحد أن يقول إن الطعام يستحيل في المعدة في ذلك الزمان الطويل إلى طبيعتها ، لكن إلى العقونة . وهذه الاستحالة هي التي تسمى الهضم ، أعنى الاستحالة التي تكون إلى طبيعة العضو المحيل ، وأما

(٩) شبيه بجوهر : يشبه جوهر ب .

(١٠) حل : صانعة من ب .

(١٢) فهو أحرى : فأحرى ب .

التي تكون إلى غير ذلك ، فهي التي تسمى تعفنا . فقد بان أن الطعام يقبل في المعدة
كيفية تلائم وتليق بالحيوان الذي من شأنه أن يقتدى ، وأن اسقليادس أهل أن
يضحك به إذ يقول : إن مذاق الطعام الذي يقبل النضج في المعدة لا يبين لاني الجشأ
ولا في القئ ، وإنما يبين مذاق نضجه برائحته التي في الفم . يريد أن طعمه إذا
نضج في المعدة ، كان أفضل من طعمه إذا كان خارجا ، بدليل أن رائحته في
الفم أفضل منها خارجا .

(٣٩) قال : وقد بلغ من جهله أن ظن أن معنى قول القدماء : إن الأطعمة
تستحيل في المعدة إلى الحلال التي ينتفع بها ، أنهم أرادوا بذلك استحالتها إلى
ما هو أفضل في الطعم . مثال ذلك أن التفاح إذا صار إلى المعدة ، كان أطيب
رائحة منه خارجا ، وإن كان الأمر كذلك ، فيذبح أيضا أن نقول في العسل
لأنه يصبر في المعدة أفنع منه خارجا وأشد حلاوة منه خارجا .

(٤٠) قال : وأكثر جهلا من هذا أرسطراطيس ، إذ لم يفهم قول القدماء
في الطبخ والنضج إنهم يستعملون هذين الاسمين على معنى واحد ، وذلك أنه يقول
إن الطبخ ليس هو النضج الذي في المعدة ، لأن حرارتها يسيرة ، والطبخ يكون
بالحرارة القوية . وهذا كأنه رأى أن اسم الطبخ لا ينبغي أن ينسب إلى المعدة
إلا لو كان فيها أتون من النار ، وإلا لم يمكنها أن تطبخ الأطعمة وتحيلها . فلما
إذ ليس فيها نار فليس فيها طبخ ، وإنما الطبخ في الأشياء التي خارج الحيوان .
ونحن نجد المعدة تحمِل الأطعمة بالحرارة الفرزية ، ومن البين أن هذه الحرارة

(١٧) نار تطبخ فيها : سافطة من ب .

رطوبة . وهذا هو الفرق بين الطبخ والتشيط والشى ، وذلك أن الطبخ هو الذى تفعله الحرارة والرطوبة ، والشى هو الذى تفعله الحرارة واليوسه .

(٤١) قال : وقد كان يجب عليه ان اراد معاندة هذا من نفس طبيعة الأمر ، أن يبين أن الأطعمة لا تستحيل أصلا في كفياتها عن المعدة ، ثم يبين بعد ذلك أن استعالتها في المدة لا يمكن أن ينتفع بها الإنسان والحيوان . فإن لم يمكنه ذلك ، فيلزم أن يناقض القول الذى قاله القدماء في المبادئ الفاعلة والمنفصلة في هذه الأشياء التى هى الحرارة والبرودة والرطوبة واليوسه . ويلقى هو بمبادئ آخر . فإن لم يمكنه ، فليبين أن الحرارة ليست أقوى الكيفيات . فإن لم يمكنه أن يبين شيئا من هذا كله ، فليس ينبى أن يهدى ويحكم فيما يدل عليه بأحكام باطلة .

(٤٢) قلت : إنما قال هذه الأشياء ، لأن بعضها أصول لبعض . فكأنه قال : فإذا قال هذا القائل بنتيجتهم هى الفائلة : إن المعدة تحيل الأغذية ، ولم يقدر على معاندتها ، فليعاند الأصل الذى أثبت عليه هذه النتيجة ، وهى أن القوى الفاعلة والمنفصلة هى الأربع كيفيات . فإن لم يمكنه ، فليعاند ما قيل أيضا من أن النار أقوى هذه الكيفيات فعلا .

(٤٣) وهذا كله كأن أرسطوطاليس لم يبين في مقاله الرابعة من الآثار العلوية في مواضع آخر أن اسم الطبخ إنما يدل بالفصل الأول على النضج . إلا أن

(٢) والرطوبة ... الحرارة : حاقطة من ١ .

(٥) سقط في نسخة (ب) من المقالة الثالثة يبدأ من هنا .

ابتداه البحث عن هذه الأشياء هو ما بينه أرسطوطاليس في المقالة الثالثة من كتابه في الكون والفساد، من أن مبادئ التغيير والافعال والفعل الذى يحدث فى الأبدان والأجسام، هى الكيفيات الأربع . وأما أرسطوطاليس فإنه ترك مناقضة ذلك كله ، وأقبل بين اسم الطبخ فقط ، وترك بعضه ، وترك البحث عن الهضم فى سائر الأمور الطبيعية ، ورام مع هذا أن يبين النضج الذى يكون فى داخل الحيوان بينه وبين الذى يكون فى الأشياء التى من خارج فرق .

(٤٤) قال : وأما الازدراء ، فترك أن يبينه أيضا ، وذلك أنه قال : أما الجذب فليس يوجد فى المعدة . ونحن نجد للمعدة طبقتين تمتدان إلى الفم ، إلا أن الداخلة منهما ثابتة على ما هى عليه فى المعدة ، وأما الأخرى فتتغير كثيرا إلى جنس اللحم الذى فى المرئ .

(٤٥) والليف الذى يوجد لهاتين الطبقتين يشهد على ما يكون فيها . إلا أن أرسطوطاليس لم ير التسول فى ذلك . وأنا أقول : إن ليف الطبقة الداخلة يمتد طولا ، وذلك أن به يكون الجذب . وأما الطبقة الداخلة فليتها يذهب عرضا ليجتوى على ما فيها باحتدرة ، لأن به يكون الدفع والعصر .

(٤٦) قال : وذلك لأن حركة كل واحد من آلات الأعضاء إنما يكون بحسب وضع الشظايا والليف الذى فيها ، وأنت تقف على ذلك من النظر فى العضل الذى هو مبدأ حركات الإرادة ، فإنه إذا تأملته ظهر لك أن حركتها إنما هى بحسب وضع الشظايا ، فإنها فيها بينة جدا ، ثم إذا انتقلت من هذه الآلات إلى آلات الحركات الطبيعية التى هى حركاتها دافعة وجاذبة . وجدت أيضا

حركاتها كلها بحسب وضع الليف والشظايا . ولأن الما ليس فيها قوة فيرفوة الدفع ، نجد الليف فيها يمد عرضا في طبقته . ليشتغل على ما فيه ويصعده ويدفعه ، وليس نجد فيها ليفا ممتدا بالطول ، لأنه ليس فيها قوة جاذبة . وأما المعدة فبعض الليف فيها طولا بسبب الجذب ، وبعضها عرضا بسبب الدفع على جهة المعصر . وذلك أنه كما أن حركات كل واحد من العضل يكون بحسب امتداد كل واحد من أوتاره وانجذابه إلى أصل متشابه . كذلك المعدة ، فإنه يجب إذا امتد الليف الذي فيها طولا ، أن تنقبض سعة التجويف الداخل منها ؛ فإذا امتدت الشظايا التي فيه عرضا نقص الطول .

(٤٧) إلا أن طول المريء قد يرى رؤية بينة ينقبض إلى أسفل عند

ارتفاع الحجر إلى فوق ، وارتفاع الحجر يكون بقدر انجذاب المريء إلى

أسفل . فإذا تم فعل الازرداد واسترخى ، رأيت الحجر رؤية بينة تتحد إلى

أسفل ، وذلك أن الطبقة الداخلة من المعدة التي ليفها يذهب طولا وهي المغشية

للمريء والقم ينشئ أجزاء الحجر . ولذلك إذا انجذبت طبقة المعدة ، انجذبت

معها الحجر ؛ وأما الليف المستدير الذي تعصره الأعضاء والمعدة ، فليس ينقص

من طول العضو إذا انضم على ما يحويه وعصره ؛ وأرسطراطيس يقر بذلك .

فإن كانت المعدة تنقبض من غير أن ينقص من طولها شيء ، فليس من خاصة

حركة الانقباض أن ينجذب المريء إلى أسفل ، لأن هذا شيء إنما قاله أرسطراطيس

فقط . فأما أن من خاصة الأجزاء التي فوق من الشيء إذا انقبضت أن تنبسط

الأجزاء السفلية ، فليس نجد أحدا ينسك في ذلك ، لأن هذا عارض يعرض لمرور

الماء في الأجسام الضيقة ، وذلك يتبين إذا صب في المريء ماء . وهو أمر يحتم

جميع الأجسام المنتفسة ، وغير المنتفسة إذا انقبضت على ما يجوز فيها وجذبته .
وأما تقصان الطول وقصره فيخص الآلات التي تمتد ليفها طولاً ليُجذب شيئاً من
الأشياء . فمن البين أن المعدة تجذب الطعام بالمرئ .

(٤٨) وأما بجي الأشياء المقذوفة بالقوى إلى الفم ، فيكون عند انبساط

- الأجزاء الممتدة للمرئ بحسب ما يندفع إلى القذف . وصفة ذلك أن ينبسط الجزء
القابل أولاً للشيء المنذفع ، وينقبض الجزء الذي يملوه ، لأنه إنما يدفعه بالانقباض
عليه ، ولذلك تشبه هذه الحركة حركة الازدرد ، إلا أن هذه من الفم إلى المعدة ،
وتلك من المعدة إلى الفم .

(٤٩) قال : ولكن لما لم يكن في هذه الحركة جذب ، أعنى في حركة

- الفم ، وجب أن يبقى طول المرئ على حاله في جميع هذه الأعراض . وأما
حركة الازدرد ، فلما كانت مركبة من جذب ودفع ، كان الازدرد أهون من
القوى ، لأن طبقتي المعدة تتعاونان على هذا الفعل ، فتجذب الداخلة منها ما يزدرد ،
وتدفعه الطبقة الخارجة منها ، وتقصره . وأما في وقت القى ، فيكون الفعل
لطبقة واحدة وهي الخارجة ، وذلك أن الفم ليس يجذب ما يتقبأ ، ولذلك لا نجد
• شيئاً من الأعضاء التي في المرئ تشوق إلى المقذوف به في وقت القى ، كما نجد
المعدة في وقت الازدرد تشوق إلى الشيء المزدرد . لكن الفعلين كليهما يحدثان
عن حالين متضادين من أحوال المعدة ، أعنى شوقها لما تزدد ، وكراهيتها لما
تقبأ . ولذلك كان الازدرد فيمن شهوته قوية بسرعة قبل أن يستوف المضغ ،
وأما من تضعف شهوته عن تناول طعام ما ودواء ، فكأنها يكون منه الازدرد .

(٥٠) قال : فقد تبين من هذه الأَشْيَاء أن الطَبقة الداخلة من طبقات المعدة ، هي التي يمتد ليفها طولاً ، جعلت للجذب من الفم ما يردّه ، وتلك صار ليفها إنعاساً يكون في وقت الازدراء فقط . وأما الطبقة الخارجة منها وهي التي ليفها عرضاً ، جعلت لتحتوي وتنقبض على ما يجذب بالطبقة الداخلة . وقد تعمل أيضاً في وقت القيء فعلا ليس هو يبين فعلها في الازدراء .

(٥١) قال : وقد يشهد لما قلناه ما ترى في الحيوان البحري المسمى حاما والمسمى كذاصرة ، وذلك أن معدة هذا الحيوان كثيراً ما توجد قد خرجت إلى فمه ، كما حكى ذلك أرسطوطاليس في كتابه في الحيوان ، وقال : إن السبب في ذلك هو شره هذا الحيوان . وهذا قوله ، قال : ترتفع المعدة من جميع الحيوان في الشهوة إلى فوق ، ولذلك إذا عرضت هذه العلة لمن عرضت قيل فيه إن طته هي ارتفاع المعدة إلى فوق . ومن الحيوان من تختطف معدته الطعام من فمه أن يجيد مضغه .

(٥٢) قال : وهذا أكثر ما يعرض من الحيوان لمن اجتمعت فيه ثلاث خصال : شهوة قوية ، وقصر في مريئه ، وسعة في فمه . ولذلك بعض السمك المسمى كذا إذا اشتد جوعه وجرى خلف بعض السمك الذي يأكله أن يكون إذا حصل بالقرب ، بادرت معدته فخرجت إلى فمه . وأما إذا لم تكن الشهوة قوية ، فإن المعدة تجذب الطعام من الفم بالمرئ بمنزلة ما تجذبه باليد من خارج .

(٥٣) قال : وقد يكتبني من كان طبيعياً أن يأخذ البرهان على أعمال الأعضاء من تركيبها وخلفها ، فإن الطبيعة لم تجعل المعدة من طبقتين ، كل واحدة منهما تخالف صاحبها في الخلقة عينا وباطلا .

(٥٤) قال : إلا أن أصحاب أرسطراطيس لما كانوا يبلغون في الاستدلال من خلق الأعضاء ، أكثر من الاستدلال من أفعالها ، فقد ينبغي أن أبين لهم من تشريح الحيوان أن لكل واحدة من طبقتي المعدة الفعل الذي قلناه . لأنك إن همدت إلى حيوان فكشفت الأجسام التي على مريثه من غير أن تقطع فيه عسبا أو عرقا ضاربا أو غير ضارب ، وشرحت الطبقة الخارجة من المرئ من موضع الهى إلى الصدر ، وهى التي ليفها يمتد عرضا ، ثم أطمعت ذلك الحيوان رأيت يزدرد . غير أن فعل مريثه الذي به يكون العصر والانتباض ، يكون قد بطل ، فإن قطعت في حيوان آخر الطبقتين جميعا إذ لا يمكن أن يفعل ذلك في الطبقة الداخلة دون الخارجة ، رأيت لا يزدرد . فيتين من ذلك أن الازدراد يمكن أن يتم بإحدى الطبقتين . إلا أن ذلك أعمر منه بهما جميعا . وقد يظهر لك من التشريح في ذلك الوقت أن العلة في سهول الازدراد بالطبقتين أن المرئ يمثل في وقت الازدراد من الريح الذي يدخل إليه مع الأطعمة ، فإذا عصرت حلبة الطبقة الخارجة دفعت بسهولة مع الطعام إلى المعدة ، وإذا كان الفعل للطبقة الخارجة فقط منعت تلك الريح الطعام من الانحدار إلى المعدة ، لأنها تمد تلك الطبقة وتمنحها من فعلها .

١٥

(٥٥) قال : إلا أن أرسطراطيس لا يفرجهه الأشياء ، ولا أقر أن توحيح وضع المرئ يناقض مناقضة بينة ، رأى من توهم أن وصول الأطعمة والأشربة إلى المعدة لا يكون بسقوطها فيها في وقت الازدراد من جهة ما هى ثقيلة ، وإنما قال : إن أكثر الحيوان الذي رقبة طويلة مموجة لا يزدرد الأطعمة بسهولة .

٢٠

(٥٦) قال : وليس يقين من وضع المرئ كيف يكون الازدراد ، اعنى هل تجذب المعدة ، أو بتأدية المرئ إياه إلى المعدة . وإنما الذى يقين من ذلك أنه لا يكون الازدراد بسقوط الأطعمة في المعدة .

(٥٧) قال : وأما نحن ، فقد وضعنا الآراء ، التى تدرك من تركيب هذه الآلات ، ومن الأمراض اللاحقة لها قبل أن أكشف عن المرئ بالتمريح ، وتقرر ذلك وتأكد بعد أن كشفت من أمر هاتين الطبقتين ؛ اعنى أنه تبين أن الخارجة منها للمصر على الأطعمة ، والداخلة للجذب . وقصدى بذلك كله أن أبين أن في كل عضو معتد قوة جاذبة وماسكة ومثيرة ودافعة ، وجعلنا مبدأ ذلك مما يظهر من أمر المعدة .

(٥٨) قال : وبيننا مع ذلك أن الهضم يكون بالاستعالة ، فصح من هذا البيان أن في الطحال قوة تجذب ما يلائمه ، وتدفع ما ينافره ، وتمسك ما من شأنه أن يجذبها ويثا تسيهه . وكذلك في الكبد وفي المرورق الضوارب وغير الضوارب وفي القلب وسائر الأعضاء . وتبين من هذا أن قضاء بعض الأعضاء المتأخر لها قد يكون ملائما لمضو آخر ، كما أن فضول الحيوانات قد تلائم حيوانات آخر مثل ملائمة زبل الإنسان للكاب والخنزير . وهكذا في حال فضلة المعدة عند الكبد ، وحال فضول الكبد عند الطحال والمرارة والكليتين .

(٥٩) قال : وإنما تكلمت في هذه الأشياء ، مع أن القدماء قد ذكروها ، لأنى قصدت أن أقيم البراهين في ذلك وأبطل المعاندات الكاذبة لما حدث من الصوفطائين في هذا الوقت الذين يردون المحسوسات ويتأفضون القدماء كثيرا . واعلم أن القدماء لو تأفضوهم ، لما ناقضوهم إلا بهذا الذى قلته .

(٦٠) قال : وأنا أطم أن هذا بالإضافة إلى ما قاله القدماء في هذا إما لا يقيد مزيد علم ، وإما إن أفاد ، فشيء يسير ، وذلك أن القدماء قد بينوا أشياء كثيرة على أفضل ما يكون . غير أن كثيرا من أهل زماننا لا يفهمونها بجهلهم ، ولا يرومون ذلك لتوانهم ، ولا إن فهموا من ذلك شيئا بحثوا عنه على ما يجب .

- (٦١) ولذلك أرى أنه يجب على من رام أن يتقدم غيره في المعرفة ، أن يكون أولا في طبيعته وتأدبه بعلم المنطق ، على أفضل ما يوجد عليه كثير من الناس ، حتى يكون رجل يداخله من العشق لمعرفة الحق ، بمنزلة ما يداخل من ذلك من يوحى إليه الله بذلك وحيا ، ولا يترك النظر ليلا ولا نهارا ، لكي يكون نظره متصلا وهمته مصروفة إلى فهم ما قاله أفاضل القدماء . فإذا فهم جميع ذلك داور البحث عنه زمانا طويلا ، ولكن فيما يوافق من آرائهم ما يظهر بالحس ، وفيما يخالفه ، فيختار ما يوافق الحس من ذلك ويناقض ما يخالفه .
- ١٠

(٦٢) قال : وأنا أرجو أنه سيتنفع بهذه الوظيفة منفعة عظيمة ، من كان من الناس حاله في ذكاء طبيعه ، وعشقه للحق العشق الذي قلناه ، وإن كانوا قليلا جدا . فاما عند أكثر أهل وقتنا ، فإكتفته فهو أفضل بمنزلة من يمثل للعمار مثالات .

١٥

(٦٣) قلت : هذا قول جالينوس في وقته ، مع إقبال الناس على الحكمة ، واتفاقهم على فضلها على جميع الأشياء وتقدمها على سائر المعارف الإنسانية ، فكيف لو أدرك زماننا هذا وماهم عليه من ذم الحكمة وازدرائهم بأهلها وامتقادهم الآراء المناقضة للمقولات الأولى وإعجابهم بها .

(٦٤) قال : إلا أنه قد ينبغي أن أكل قولى بسبب من يتشوق إلى معرفة الحق ، وأضف إلى ما تقدم من قولى ما ينقص منه ، فأقول : إنا نجد الأطعمة تجذب جذبا شديدا فيمن به جوع شديد ، وتدفع الأطعمة فيمن لا يشتهيها ، ويلزم أن يكون الامر كذلك في كل واحد من الأعضاء المغتذية ، أعنى قوة جاذبة لما شاكلها ، ودافعة لما نافرها . وإذا كان ذلك كذلك ، فيجب أن يكون على عضوية هاتين القوتين أن يوجد له هذان الليقان ، أعنى المتمد طولاً والمتمد عرضاً ، وإن كان ذلك العضو ذا طبقة واحدة ، مثل المثانة والمرارة والرحم والمروق غير الضوارب ، أو كان ذا طبقتين .

(٦٥) قال : وهنا جنس ثالث من الليف وضُعه معوج ، أى بتأريب ، وهو أقل من الجنسين الآخرين . وإنما يوجد في الأعضاء المركبة من طبقتين في إحدى الطبقتين ، مختلطا بالليف ، يذهب عرضاً . وهذا الليف له مشاركة عظيمة في فعل القوة المسسكة ، وذلك أن العضو في وقت الإمساك يحتاج إلى أن يتقبض ويحتوى بالاستدارة على ما يحويه ، مثل المدة في وقت هضمها للطعام ، والرحم في مدة الحمل والاستدارة يكون بالليف المتمد عرضاً ، ولاختلاف الأعضاء في أفعالها اختلفت في وجود أجناس هذا الليف منها ، مثل أن المروق غير الضوارب لما كانت ذات طبقة واحدة والطبقة الخارجة أيضا من طبقات المروق غير الضوارب مركبة من ليف مدور ، وأما الطبقة الداخلة فمركبة من ليف كثير ، يمد طولاً ويخالطه يسير من الليف المعوج .

(٦٦) قال : والقول في الأسباب التي من قبلها اختلف الأعضاء في هذه الأشياء ، يليق بكتاب منافع الأعضاء ، وكذلك القول في اختلاف اصحاب التشريح في هذه الأشياء يليق بكتاب التشريح .

(٦٧) قال : فليس من غرضي هاهنا أن أتكلم في شيء واحد من هذا ، وأما غرضي ما قصدت إليه وهو التكلم في القوى الطبيعية . ولذلك أنا حامد ثانية إلى تميم غرضي . فأقول إنه لما تبين أن كل عضو فيه قوة جاذبة تجذب بها الغذاء إليه من جهة ما هو ملائم له ، وأن هذه القوة أقدم القوى ، فيجب أن يمسكه ما دام ملائماً لها .

(٦٨) وذلك إما من قبل المحوى ، وإما من قبل الحاوى . أما من قبل المحوى فإن يأخذ منه ما يحتاج إليه . وهذان هما أسباب الدفع في الوقت الذي ينبغي . وأما أسبابه من قبل الوقت الذي ينبغي ، فيكون ذلك أيضا ، إما من قبل المحوى ، وإما من قبل الحاوى . فإن يكون أكثر كمية مما يجب ، أو يكون فاسد الكيفية ، وأما من الحاوى ، فإن يلحقه مرض من الأمراض أو ينصب إليه خلط فير ملائم فيحركه إلى الدفع . مثال ذلك أن المعدة تدفع الطعام إذا أخذت منه حاجتها أو عدت الملاءمة التي بينهما ، أو انصب إليها خلط من الأخلاط يلدغها ، أو ضعفت من قبل كمية الغذاء ، أو لحقها مرض من الأمراض ، أو ضعفت لطول زمان الإمساك .

(٦٩) ومن هذه ما يختص ببعض هذه الأسباب ، أكثر من البعض . مثال ذلك أن المثانة أكثر ما تدفع البول إذا أثقلها بكثرته ، وكذلك الرحم إنما تدفع الجنين على الجرى الطبيعي إذا أثقلها وضائق عنه ، وقد تدفعه لفساد يطرأ فيه وهو الذي يسمى إسقاطا ، وإما لانصباب وطوبى لذاعة . وبالجملة شيء .

يؤذى الرحم ، فيحركها إلى دفع الجنين في غير وقته . والفساد الطارئ على الجنين ، ربما كان في أغشيته ، وربما كان في كليته ، مثل أن يموت في الرحم .

(٧٠) ومن هذه الأمراض الموجبة لدفع العضو ما يحتوي عليه ، ما يكون بين الظهور ، ومنه ما يكون خفيا ، إلا أنه يتبين لمن قصده بالنظر إليه . مثال ذلك أن اللذع في المعدة يبين بيانا ظاهرا لكثرة حسها ، وكذلك سائر الأمراض مثل النشوى ووجع الفؤاد ، وكذلك بين الأمر في الرحم والمثانة ، وذلك أنا نجد المثانة تحتمل احتمالا بينا البول ، إلا أن يجتمع فيها فيمددها بكثرته ، فلا تحتمل ذلك الأذى لكثرته وتلذيمه إياها بجمده . وذلك أن الفضول التي تلبث في البدن لمدة طويلة ، يدركها العفن . فبعض يقفن في زمان يسير ، وبعض في زمان طويل . وإذا صارت بهذه الحال ، لذمت الأعضاء التي هي فيها عتيسة . وأما المرارة ، فمن البين أنها لا تتأذى بلذع ما فيها ، والسبب في ذلك قلة ما فيها من الأعصاب .

(٧١) قال : ولذلك قد يفنى لمن كان من أهل النظر في الطبائع أن يبحث في هذين العضوين عن سببه ، مما فحص عنه في تلك الأعضاء . فإننا قد توهمنا أن هذا العضو يجذب شيئا ملائما له من الصفراء ، حتى أنا نجده كثيرا ممثلا منه ، ويجده يدفعه عن نفسه قبل أن تطول مدته ، فيجب ضرورة أن يكون تسوقه لدفعه عنه . أما إذا نقل عليه المزار بكثرته ، وأما إذا استحالته كيفيته فصارت لها ، فإنه لا يبعد أن تكون شدة اللذع الذي في هذا الخلط ، هو السبب في دفعه ، وإن كانت هذه الآلة قليلة الأعصاب . وبدل على شدة لذعه وقوة إحالته أن يحيل الأغذية التي تنصب إلى الماء الدقاق مرارا بسرعة إذا انصب إليها . فإنه ما كان يصيبها العفن عندما ينصب إليها لولا شدة التعفن الذي في هذا

الخلط . وإذا كان ذلك كذلك ، فإن قياس هذا العضو في دفع ما يرد عليه هو قياس سائر الأعضاء : الرحم ، والمعدة ، والمثانة ، والأمعاء ، والعروق الضواريب ، وغير الضواريب .

(٧٢) قال : ونقول أيضا إن الدفع والجذب من هذه الأعضاء يكونان في

- منافذ واحدة بأعيانها ، لكن في أوقات مختلفة . فإن المرئ هو طريق جذب المعدة الغذاء عند الجوع ، وهو بعينه طريق دفعه عند القيء ، ورقبة المرارة هي سبيل إلى الجذب والاستفراغ ، وكذلك رقبة الرحم فإنه طريق دخول المنى وخروج الجنين ، والدافعة في هذا العضو آيين من الجلاذية . إلا أن أبقراط قد ذكرها ، حين قال : إن عنق الرحم الضعيفة لا تقدر على جذب المنى ، وأما أرسطرطاطيس واسقليداس فإنه بلغ من حكمته أن لم يسلب المعدة هذه القوة ، بل والمرارة والمثانة ، على ما تقدم .

(٧٣) قال : وإذا قد وجدنا هذه الأعضاء كلها تجذب وتدفع في مسلك

- واحد ، فليس بمنكر أن نقول إن الطبيعة كثيرا ما تدفع إلى المعدة في العروق فضول البدن . وأكثر من ذلك أن المعدة قد تجذب من الكبد في العروق التي يصل منها الغذاء إلى الكبد شيئا من الغذاء الذي في الكبد ، وذلك في وقت الصوم الطويل ، على مثال ما تقول إن الأدوية المسهلة تجذب الأخلاط الملائمة لها من جميع البدن في تلك الطرق بأعيانها ، التي نفذت فيها الأخلاط إلى البدن ، لأن هنالك منافذ أخر تجذب فيها الأدوية المسهلة الأخلاط من البدن ، غير المنافذ التي تصير فيها الأخلاط إلى البدن .

(٧٤) قلت : لو كان جذب الأدوية الممهلة للأخلاق مثل جذب المغنيطس للحديد ، لكان الجذب على خطوط مستقيمة لا على طرق معوجة ، إلا على طريق القمر . وكذلك لو كان جذب المعدة للغذاء الذي في الكبدة مثل جذب المغنيطس للحديد ، فيجب أن يفحص عن جهة اجتذاب الأعضاء للأغذية على طرق غير مستقيمة ، وإن الأشبه أن تكون الأدوية الممهلة إن كان لها جذب فيفادتها العضو الذي تقع فيه أولاً قوة جاذبة ، أضى المعدة ، وذلك بما يفيدها من الحرارة مثل ما يمرض في محجمة النار ، وكل عضو تجر به من بعد المعدة . ولا بد أن يكون لها مع الفعل فعل ثان ، وهو تذويب الأخلاق وتمييزها مما هي فيه بالقوة .

١٠ (٧٥) قال : وإذا تيرن أن منفذا واحدا بعينه يخدم قوتين في أوقات مختلفة ، أضى قوة جاذبة ودافعة ، فليس من المعجب أن تكون العروق الداخلة التي بين الكبدة وبين نواحي المعدة خادمة للأعضاء التي تتصل بها من الطرفين . فتي كان في المعدة غذاء كثير فذته تلك العروق إلى الكبدة ، ومتى كان غذاء في الكبدة ولم يكن في المعدة فذته إلى المعدة . وذلك أنا نجد كل عضو يجذب من صاحبه ويؤدي إليه ، ونجد الأخلاق تجرى في جميعها بالسوية ، ونجدها تنفس نفسها متساويا ، كما قاله أبقراط الإلهي .

(٧٦) والجذب يكون من الأقوى منها ، والاستفراغ من الأضعف ، والأضعف والأقوى يقال كل واحد من الأعضاء إما بإطلاق ، وبالطبع ، وعامى ، وإما خاصى . وذلك أن الطبيعى العامى في الإنسان وفي سائر الحيوان هو القلب ، وذلك أن القلب يجذب ما ينتفع به ويدفع عنه ما ينافره ، أشد

٢٠

وأقوى من جذب الكبد ودفعتها، وأن الكبد يفعل ذلك أشد وأقوى من الأمعاء والمعدة ، والعروق الضواريب تفعل ذلك أشد وأقوى من غير الضواريب .

(٧٧) وأما الأمر الخاص بكل واحد منها ، فهو أن الكبد ربما كانت أقوى من المعدة ، وربما كانت المعدة أقوى منها . وذلك أنه إذا كان في المعدة غذاء كثير، وكانت شهوة الكبد إليها شديدة، كان جذب الكبد أقوى . وبخلاف ذلك إذا كانت ممتلئة بموادها ، والمعدة خالية ، كان جذب المعدة أقوى . فبما أنه إذا أمسكنا بأيدينا بعض الأغذية ونحافظناها بيننا، وكانت حاجتها متساوية، كان الأقوى منا والأغلب هو الجاذب . فإن كانت شهوة الأقوى ضعيفة لم يمنع أن يجذب منه الأضعف إذ كانت شهوته أقوى من ذلك الغذاء كله ، وكذلك حال الأمر في الكبد والمعدة .

١٠

(٧٨) قال : السبب ، في أن الحيوان كثيرا ما لا يجوع ، كثرة الغذاء في الكبد وإفراطه ، فإنه إذا وجدت المعدة فضلا معدا لها سهل المآخذ ، لم تكن بها حاجة إلى تناوله من خارج ، ومتى احتاجت في وقت من الأوقات ولم تجد غذاء امتلأت فضولا . وهذه الفضول هي صديدية من جنس المرار وأخلاق بلغمية ومائية، وهي التي يدفعها الكبد إذا اجتذبتها في وقت حاجتها إليه المعدة . وذلك أن الأعضاء كما يجتذب منها من بعض الغذاء في وقت الحاجة ، كذلك يدفع بعضها إلى بعض الفضول في وقت التأذي بها . وكما أن الجاذب الأقوى يتلب الجاذب الأضعف ، كذلك الدافع الأقوى يتلب الدافع الأضعف . والسبب في المواد المنعبة من عضو إلى عضو ، هو هذا السبب بعينه . وذلك أن في كل عضو قوة تخصه ، بها يدفع الفضول عنه . فإذا ضعف واحد منها بحسب حالة

٢٠

من الأحوال ، انصب إليه الفضول من سائر الأعضاء . وذلك أن الأقوى يدفع إلى الأضعف ، والأضعف إلى ما هو أضعف منه ، إلى أن تجتمع الفضول في الأضعف من جميعها . فإذا حصلت في ذلك العضو ، لم يمكنه أن يدفعها إلى عضو آخر من الأعضاء القوية ، ولا يقدر أيضا ذلك العضو أن يدفعها عنه فيتولد المرض فيه .

(٧٩) قال : وقد بينا ذلك في حدوث الأمراض بيانا شافيا . ومن هنالك يمكنك أن تستدل على الصواب مما قبل هاهنا ، فلترجع الآن لما قصدنا ، لنبينه .

فقول : إنه إن كان الغذاء قد يصير من الكبد إلى الأمعاء والمعدة في تلك العسوق بأعيانها التي تترقى فيها أولا من هذه الأعضاء إلى الكبد ، وكنا نجد كثيرا ممن يترك رياضة قد اعتادها دفعة ، أو قطع منه عضو يعرض له اختلاف دم بقتة من ناحية الأمعاء ، كما قال أبقراط . وليس يحدث عن ذلك شيء من الضرر ، ولكنه يبقى به البدن . فقد يجب أن يكون السبب في ذلك أن الطبيعة تدفع فضل الدم في البدن من الأعضاء على ذلك الطرق التي اجتذبت الأعضاء ، أعنى الكبد ، ثم تدفعه الكبد إلى المعى ، ثم تدفعه المعى إلى خارج . وبهذا النحو بعينه تنق الطبيعة جميع البدن في الأمراض ، أعنى على هذه الطرق لامن الدم ، لكن من الأخلاط المؤذية . وذلك مثل ما يعرض في الميضة وفي البعارين التي تكون بالإهمال . وأما من يتوهم أن انصباب المواد يكون بسبب كثرتها ونقلها ، فلا علم له بالقوى الطبيعية ، وبخاصة الجاذبة والدافعة المتعاقبة لها . وذلك أنه يجب أن تكون حركات المواد بين القوى المتعاقبة ، متعاقبة لأحوال في

- المواد متقابلة ، وأحوال في الأعضاء متقابلة . وذلك أن كل واحد من الأعضاء إذا اجتذب إليه الخلط الملائم له ، ثم أمسكه حتى نال منه لذته ، دفع عن نفسه على الفور ما فضل منه بقدر طاقته في أسرع ما يمكنه ، وأسهله في الجهة التي تميل إليها تلك الفضلة . ولذلك نجد المعدة تستفرغ الفضول التي تطفو عليها بالقيء ، والتي ترسب فيها بالذرب . وأما التوجع فهو حقن المعدة لاستفراغ ما فيها بالقيء ، وقد يبلغ من شدة حقن المعدة الدافعة وقوتها أن تتقبأ الزبل إذا انسدّ المنفذ السفلي من العلة التي تسمى قولنجاً صعباً ، مع أنه ليس يمكن أن يخرج هذا الفضل من الفم حتى يمر بالأمعاء الدقاق كلها ، وبالما الصائم ، وباللباب ، وبالمعدة ، وبالمرئى . وإذا كان ذلك كذلك ، فليس أيضاً متكرراً أن تقول إنه يأتي من السطح الخارج من الجلد إلى الأمعاء والمعدة ، بالانتقال من عضو إلى عضو . وما كان قبل ، قد ترقى إليه من الغذاء ، كما قال أبقراط . ولم يقل إنه يجذب من ذلك هواء أو فضل من فضول الغذاء على جهة الاستبعا ، لكن حل أن الغذاء نفسه يندفع من السطح الخارج إلى للموضع الذي منه ترقى إلى الجلد عن القوة الدافعة ، فإن فعل هذه القوة إنما يحتاج فيه إلى ميل يسير ، لأن فعلها يكون بالليف المتمدّ مَرَضاً ، فإذا أعانها الوضع كانت حركتها بسرعة وسهولة . ولذلك نقول : إنه إذا تكاثف الجلد من البرد تكاثفا شديداً خارجاً عن العادة ، قدر أن يندفع الفضل المستقر الذي فيه إلى الأعضاء التي تليه إلى أعضاء أحر ، حتى تبلغ إلى الأفصى الداخلة من المروق . وبالعكس أيضاً أن تدفع الأعضاء الداخلة الفضل الذي فيها ، حتى تنفذه إلى الجلد أو تجذب ، كما يظن ذلك في الأدوية المسهلة من أنها تجذب .

(٨٠) قال : لكن هذه الحركة ، أعنى التي تكون من ظاهر البدن إلى داخله ، إذا كانت من قبل القوة الدافعة ، كان سكونها وانقطاعها مربعا . وإذا كان سببها جذب الأديوية الممهلة ، لم يسهل انقطاع ذلك الفعل ، ما دامت أفواه العروق ثابتة على جذبها . وكذلك تكون حركتها من داخل إلى خارج من قبل القوة الجاذبة ، ومن قبل القوة الدافعة ، كما يعترى ذلك في القولنج .

(٨١) قال : إلا أنا قد تكلمنا في كتابنا في الأمراض في هذا كلاما طويلا .

(٨٢) قال : فإما أن هذه المواد تجرى من كل واحد من الأعضاء إلى صاحبه ، وأنها يتفد فيها بالسواء ، وتنفس كلها بالسواء ، كما قال أبقراط ، فأرى أنه شيء قد يبين من قولنا هذا كل البيان . وذلك بما نبين من أمر هذه القوة وجذبها ودفعها .

(٨٣) قال : وإذا كنا نجد في بعض هذه الأعضاء حركات متقابلة من هاتين القوتين المتقابلتين دائماً ، بالذى يرى ذلك رؤية بينة في القلب وفي جميع العروق الضواريب وفي الصدر والرئة ، فإننا نجد في كل واحد من هذه الأعضاء حركات متقابلة دائماً ، وذلك أنه لا يداخلك الشك في أن قسبة الرئة ، مرة يتفد فيها الهواء من خارج الرئة ، ومرة من داخل إلى خارج . فليس ينبغي لمن اعتبر هذا أن يداخله الشك عند رؤية انتقال المواد من عضو إلى عضو ، ورؤيته هذه الحركات المتقابلة في هذه الأعضاء أن في كل واحد من الأعضاء قوة جاذبة ودافعة ، وإن لم يحس هذه الحركات . وذلك أن من رأى هاتين الحركتين في العروق الضواريب رؤية بينة ، فليس ينبغي أن ينكرها في العروق الضواريب ،

أعنى التي تمتد من الكبد إلى المعدة وإلى الأمعاء ، أعنى أن يكون الغذاء ينتقل منها إلى الكبد ، ومن الكبد إلى المعدة ، وذلك بألة واحدة ، لا في وقت واحد ، بل في وقتين .

(٨٤) قال : وليس ينبغي أن نظن أنه كما أن هذين الفعلين ، ليس يمكن

- أن يكونا معا ، كذلك ليس يمكن أن يكونا معا بألة واحدة . فإنا إذا تفقدت استنشاق الهواء وإخراجه ، نجد لا محالة هذين الفعلين يكونان بألات بأهياتها ، وإنما الاختلاف بينهما في جهة حركات هذه الآلات وانتقال المواد . وذلك أنا نجد الرئة والعصدر والعروق الضواريب والعصب المتشعب في الرئة والقلب والفم والمخزين ، يتغير كل واحد منها إلى الحركات المتقابلة ، أى من الانقباض إلى الانبساط ، وينقل المواد إلى الجهتين المتقابلتين في مدة من الزمان يسيرة .

١٠

(٨٥) وأما العروق التي تمتد من الكبد إلى الأمعاء والمعدة ، فتغيرها إلى

الحركات المتقابلة ، ليس يكون في مدة من الزمان يسيرة ، لكن في كل يوم تتحرك الحركتين المتقابلتين ، وإن كان بينهما زمان ليس باليسير . وذلك أن في طبيعة كل واحدة من هذه الآلات أن تجذب الغذاء القريب منها ، وتختار منها جميع ما فيه من الرطوبة التي ينتفع بها ويضمها إلى أن تشبع منها . ثم تلك الرطوبة تزيد في جرمه ، ثم تتصل به ، ثم تشبهه بجوهره ، كما ينبتا قيل ، وهو الذي يسمى الاغتذاء ، ثم بعد ذلك تدفعه عن نفسها ، وتنقله بحركة مضادة للحركة الأولى . وهذا الفعل ، في كل واحد منها ، هو شبيه بما يكون في جملة الحيوان الواحد ، وذلك

١٠

أنه كما أن حدّ الشيع في كل حيوان هو امتلاء معدته ، كذلك حدّ التريد في كل واحد من الأعضاء هو امتلاؤه من الرطوبة الملائمة له . وكما أن المعدة تشنق إلى الغذاء ، وتحتوى عليه ، كذلك الأمر في كل واحد من الأعضاء ، ويتبع ذلك أن تنضم الأطعمة فيها .

٥ (٨٦) قال : وليس احتواء المعدة عن الطعام واتهابها عليه ، لتجمله ملاءماً لسائر الأعضاء ، لأنه لو كان ذلك كذلك لكان لها عقل ، وكانت حيوانا له عقل ، ولم تكن فعلتها طبيعياً . لكن المعدة إنما تنقبض على الغذاء وتحويه لأنها تلتذ بكيفيته ، كما ينأ فيما تقدم . وتحيل منه إلى بعضها ، قدر ما تشيع منه ، فإذا شبعت كرهت الفضلة على أنها غير ملائمة ، ودفعتها على المكان ، وأقبلت على فعل آخر . فإذا صارت الأغذية إلى الأمعاء مارة فيها ، اجتذبتها العروق المتصلة بها . أما غير الضوارب ، فتجذب منها مقدارا كثيرا ، وأما الضوارب فقصدارا يسيرا ، كما سألين بعد قليل ، وفي هذا الوقت أيضا يزيد الغذاء في طبقات الأمعاء ويتشبه بها .

١٥ (٨٧) قال : وبالمجسلة ، فإذا أودت أن تشهور في كل عضو الحركتين المتقابلتين ، فينبغي أن تقسم لى في ذهنك تريد الغذاء في كل عضو إلى ثلاث أوقات . فتتوهمه في المعدة في الوقت الأول لا يثا فيها ، ليقبل التضع ، ويزيد في جرم المعدة ، حتى تشيع منه ، ويترق أيضا في هذا الوقت بشيء يسير إلى الكبد .

(٨٨) وأما الوقت الثاني ، فالوقت الذى يجوز فيه على الأمعاء ، ويجوز في طبقاتها ، وفي جرم الكبد ، ويصير منه إلى البدن كله مقدار يسير .

(٨٩) ثم يصير في الوقت الثالث من الكبد إلى الأعضاء ، ويزيد فيها حتى تسبح .

(٩٠) وإذا كان هذا هكذا ، فتوهم في الوقت الثاني أن الشيء الذي زاد في جرم المعدة في الوقت الأول ، هو في هذا الوقت قد اتصل بجرم المعدة ، وتوهم أيضا في الوقت الثالث تشبها ما اتصل بها من الغذاء بجرمها .

(٩١) وأما الأمعاء أيضا والكبد ، فتوهم أن ما زاد في جرمها يلتصق ويتصل به في هذا الوقت ، وينفذ فيه إلى جميع البدن ، فيزيد فيه . فإن تناول الحيوان بعد ذلك غذاء حل المكان ، أعنى بعد الأوقات الثلاثة التي للمعدة أن تجذب من الكبد شيئا ، فإن اضطرت المعدة أن تلبث في ذلك الوقت من غير غذاء ، اجتذبت إليها الغذاء أيضا من العروق التي في الجداول ، والعروق التي في الكبد . وذلك أنها ليس تجذب من جرم الكبد نفسها شيئا ، أعنى اللحم الخاص بها فكأنت منها الحركة المقابلة للحركة الأولى ، وانصلت هذه الحركة إلى الأعضاء الأخرى : وكذلك يعرض لكل هضم بعد زمان التشبه أن يأخذ من العضو الذي صار منه إليه الغذاء ، إلا الهضم الأخير ، فإنه يرجع فيأخذ من العضو الذي صار منه إليه غذاؤه ، والغذاء الخاص بذلك ، فينقلب الجذب حتى تكون بدء حركته من الجلد واتباعها إلى المعدة . هذا هو تلخيص ما يقوله الرجل في هذا المعنى .

(٩٢) قال : وإذا رجع العضو يجذب من العضو الذي صار إليه الغذاء منه ، مثل أن ترجع المعدة فتجذب من الكبد ، فليس تجذب من جرمها شيئا ،

وإنما تجذب من غذائها الذى فيها ، وبخاصة ما دام غير متصل بها . وأما غير المتصل فيجذبها العضو الأقوى .

(٩٣) قال : ولأننا قد بينا أن الطحال يجذب من الكبد الخلط الغليظ ، فقد تجذب الأعضاء المشاركة له بعض ما فيه عند الحاجة إلى الغذاء ، مثل الثرب ، والجداول ، والمعما الدقاق ، والمسمى فولون ، والمعدة ، وهو أيضا يصب إلى المعدة في بعض الأوقات من فضوله ، ويمود في وقت آخر ، فيجذب منها الغذاء الملائم له .

(٩٤) قال : وإذا أردت أن تتوهم حال الأعضاء بعضها مع بعض في الغذاء ، فتوهم عددا من الحيوان مجتمعاً في موضع واحد وبين يديه غذاء كثير دائماً . فإن الحيوانات التى بهذه الصفة ، قد يمرض لمدة منها ، لبعضها أن يكف عن الأكل في وقت ، وبعض منها أن يأكل . وقد يمرض للذى أمسك عن الأكل أن يأكل ، وللذى أكل أن يمك ، ويمرض لبعضها أن يختطف الغذاء من بعض ، إذا لم تستوف شبعها بما بين يديها من الغذاء ، وكان الذى بين يدي حيوان آخر أكثر . فإذا توهمت هذا ، لم تنكر أن يكون الغذاء يتراجع من سطح الجلد الظاهر ثانية إلى عمق البدن ، ولا أن يأتى إلى المعدة من الكبد والطحال في تلك العروق بأهياها التى يأتى فيها الغذاء من المعدة إليها .

(٩٥) قال : وهاتان الحركتان المتقابلتان هما بينة في العروق الضواري والقلب والصدر والرئة . وذلك أن هذه الأعضاء إذا انبسطت ، جذبت إليها ما عند غيرها ، وإذا انقبضت دفعت إليها ما جذبت .

(٩٦) قال : ولذلك لما علمت الطبيعة هذا الأمر الواجب ، جعلت على أفواه المنافذ ، التي في القلب أغشية تمنع المواد من الرجوع إلى خلف . إلا أن القول في هذا يكون في كتاب منافع الأعضاء . لكن مسنين هنالك مع ما يتبين أنه لا يمكن أن تنضم أفواه العروق انضماما ، لا يمكن معه أن يرجع منها شيء من المادة الماخوذة . وذلك أن العرق الضارب الشبيه بالعرق غير الضارب ، لما كانت فوهته أوسع وجب أن يتراجع منه إلى خلف ، أكثر مما يجب لسائر الأفواه . إلا أن الذي يتفمنا فيما نحن بسبيله ، أنه لا يمكن في عضو من الأعضاء التي توجد فيه هاتان الحركتان ، إذا كان ذا فضاء محسوس ، إلا إذا انبسط وجذب إليه ما في غيره على جهة الاستتباع لما يتفرغ . وإذا انقبض ، دفعه .

- ١٠ (٩٧) وإذا كان ذلك كذلك ، وكان في كل واحد من العروق الضوارب قوة من القلب ، بها يتقبض وينهسط ، لم يكن من المنكر أن تكون العروق الضوارب ، التي تنتهي عند الجلد إذا انبسطت ، جذبت الهواء من خارج . والتي تفضى إلى العروق غير الضوارب تجذب ما كان منها من الدم اللطيف البخاري ، والتي تقرب من القلب تجعل جذبا منه . وذلك أن الجذب الذي يكون من قبل ما يتفرغ ، إنما يكون أولا لما كان لطيفا جدا خفيفا ، لا لما كان غليظا ثقيلا . وألطف ما في البدن وأخفه ، الروح ، ثم بعده البخار ، ثم الثالث الدم النضيج اللطيف . فهذه الأشياء تجتذبها العروق الضوارب من كل جهة ، إلا أن التي تنتهي إلى الجلد تجتذب الهواء من خارج ، لأنه أقرب إليها وألطف .

- (٩٨) وأما سائر العروق الضوارب الذي ترتقي من القلب إلى الرقبة ، وتمر على الصلب ، فإنها تجذب من القلب ، وكلما كان أقرب ، فهو يجذب من القلب . وأما البعيدة من القلب ومن الجلد فتجذب إليها ألطف ما في البدن ،

كما تجتذب جميع العروق الضواريب التي في المعدة والمما من العروق الضاريب الذي على القلب ومن العروق غير الضواريب القريبة منها ، وهي كثيرة . وذلك أنه لا يمكن أن يجذب من المعدة والأمعاء شيئاً له قدر ، إذ كان ما في هذه الأعضاء من الغلظ على ما هو عليه ، فإنه غير ممكن أن ندخل أنبوسا ، في إناه مملوء خل أو مملوء ماء ، إلا ونقص ذلك الماء أو الخلل إلى ما قبل وصول الهواء . لأننا نجد الأخف والألطف دائماً إنما يتنج ما يتفرغ أولاً .

(٩٩) وإذا كان الأمر كذلك ، فليس ينبغي أن يتعجب أنه قد يصير إلى العروق الضواريب من المعدة مقدار يسير ، وهو ما قد كان أحكم نضجه ، إذ كانت قد تتقدم ، فتمتلاً بما هو ألطف . وإذا كان ذلك كذلك ، فأصناف الجذب صنفان : أحدهما بالاتباع لما يتفرغ ، والآخر بلامه الكيفية .

(١٠٠) قال : وذلك أن انجذاب الهواء إلى الرئة ، خلاف انجذاب الحديد إلى المغنطيس ، وذلك أن الأول هو الاتباع لما يتفرغ ، ويكون لما كان سهل الانجذاب . وأما الذي من طريق الملامه ، فقد يكون لما أثقل وأعسر .

قال : ولذلك ، كان ما يتنج انبساط حركة القلب وسائر العروق ما هو ألطف وأخف ، أعنى بأن يحصل من ذلك في تجويفها عند الانبساط . وأما الشيء الذي تنتسذى به أجرام العروق وطبقاتها ، فيكون على طريق جذب الملائم ، لا على طريق اتباع ما يتفرغ .

(١٠١) قال : وقد يستدل على أنه يجذب من العروق غير الضواريب إلى العروق الضواريب شيء مما ينتفع به ، بأنك إن قطعت من حيوان عروقاً ضواريب عظيمة ، وجدت عروقه غير الضواريب قد استفرغت من الدم مع

الضوارب ، وليس يمكن ذلك لولا أن الضوارب وغير الضوارب متفتحة بعضها إلى بعض .

(١٠٢) وكذلك القلب ، فإنه يجذب إلى البطن الأيسر من البطن الأيمن اللطف ما فيه ، لأن في الحاجز بينهما تقبا يمكن أن تتبين للحس ، وهو في آخر منفذ واسع يمتد حتى ينتهي إلى ثقب ضيق . وأما سائر الثقب فليس تظهر للحس نهاية المنافذ التي تنتهي إليها ، لأنه إذا مات الحيوان انسدت من قبل البرد المستولى عليه .

(١٠٣) قال : إلا أنه لما كنا نفوس على أفعال الطبيعية ، علمنا أن تلك المنافذ التي يتدنى واسعة ، لو لم تكن نافذة ، لكانت الطبيعية قد فعلت هذا .

١٠ (١٠٤) قال : وقد نجد للبطن الأيمن من القلب فوهتين : إحداهما تورد على القلب أكثر مما تخرج منه الأخرى . والتي تورد عليه ، هي التي منها يدخل من الكبد إلى القلب ، في العرق المتصل بينهما والتي تخرج منه أقل مما تورد فضل الدم إلى الرئة ، لأنه ليس يندفع من القلب إلى الرئة جميع الدم ، الذي يورده عليه العرق العميق ، الذي بين الكبد والقلب .

١٥ (١٠٥) وليس لك أن تقول ، إن الذي يورد الفاضل على الخارج ، هو الذي يفتى في غذاء جرم القلب ، وإن كان قد ينفذ منه يسير في غذاء القلب . وذلك أن العرق الذي يتقدم في جرم القلب ، ليس كونه من القلب ولا يجذب الدم منه . وإذا كان الدم الوارد عليه ، لا يخرج كله إلى الرئة ، ولا يفتى فضله في غذاء القلب . فليس بين أن يصير من البطن الأيمن إلى البطن الأيسر مقدار من المقادير . وذلك أن في البطن الأيسر عرقين : أحدهما الذي يورد الهواء من الرئة عليه ، والاخر

الذى تنبت فيه جميع العروق الضواريب . والذى يورد الهواء أصفر بكثير من هذا ، والذى يورد الهواء على القلب ، قد يجتذب الدم أيضا من البطن الأيمن من المنافذ التى وصفناها .

(١٠٦) قال : وأما أن بعض أعضاء البدن يحتاج أن يبتدى بدم بخارى لطيف نقي ، وبعضها بدم غليظ كدر ، وأن الطبيعة قد عنيت بجميع ذلك كله ، فالقول اللائق بذلك هو فى كتاب منافع الأعضاء . لكن الذى يبنى أن نقرر فى هذا الكتاب أن الجذب صنفان : فبعض الأعضاء ذوات التجويف الواسع تجذب إذا انبسطت على جهة الاتباع لما يتفرغ ، وبعضها تجذب على جهة الملازمة ، كما قلنا . والثى تجذب ، على جهة الاتباع بما يتفرغ ، تجذب من بعد ، والذى يجذب على جهة ملازمة الكيفية يجذب ما قرب فقط . وذلك أنا إذا أدخلنا فى بعض الرطوبات أنبوبا طويلا جدا ، كان جذب تلك الرطوبة إلى القسم مهلا . وأما حجر المغنطيس ، فليس يمكن أن يجذب الحديد ، إذا بعد منه كثيرا ، ولا الحنطة تجذب الماء الذى فى الكيزان البعيدة منها ، التى ذكرناها فيما تقدم .

(١٠٧) قال : وقد يمكن أن يستدل على هذا من السواق التى فى الهسائين . فإنما نجد الهسائين إذا كان مرادهم سقى جميع الأرض ، يتركون بين السواق من الأرض ما يلم أن الماء تصل رطوبته وندوته من السواق إليه ، إذا اجتذبت تلك الرطوبة من الجانين جميعا ، أى جانبي الساقيتين . وشبه بهذا نجد الطبيعة قد فعلت فى غذاء الحيوان والإنسان . وذلك أنه جعلت فى جميع الأعضاء منافذ كثيرة مفرغة تحمل الدم إليها بمنزلة السواق فى الهسائين .

(١٠٨) وقد تطلعت الطبيعة بأن جعلت المسافة التي بين هذه المنافذ بحال محيية ، لا يمكن معها أن تعدم الأعضاء المتوسطة بين هذه المنافذ الدم في وقت من الأوقات إذا قصدت لاجتذابه ، ولا أن تترققها بكثرة الانصباب في وقت من الأوقات ، وهي لا تحتاج إلى ذلك . وجهة اغتذاء الأعضاء التي يضمها أرسطراطيس تكون بأن يجذب الغذاء أولا في الأجزاء التي تليها من العضو الواحد المتصل ، ثم من تلك الأجزاء إلى ما يليها ، ثم من هذه إلى التي تليها ، إلى أن تصل كيفية الجوهر إلى جميع أجزاء العضو .

(١٠٩) وأما الأعضاء التي تحتاج أن يستحيل الغذاء فيها ، وحيلث يفذوها استعماله طويلة ، فإن الطبيعة جعلت فيها تجاوبف ومغاي لينضج فيها الغذاء ، ثم يسرى إلى جميع العضو . مثال ذلك أن اللحم الذي بين العضل يتندى من الدم باستحالة سيرة . وأما العظام فباستحالة طويلة ، ولذلك نجد الطبيعة جعلت في العظام الكبار الدم مصوبيا في تجاوبف كل واحد منها ، وجعلته في العظام الصغار التي لا بطون لها مصوبيا في تجاوبف كثيرة منها .

(١١٠) ولذلك كان منزلة المخ في العظام منزلة الدم ، يعنى أن الدم يستحيل مغا . وحيلث يفذو . والأشبه أن يكون المخ فضلة عند العظم ، كما يقول أرسطو . لكن مزاجه في غاية من المضادة لمزاج العظام ، لأن العظام باردة يابسة ، والمخ حار رطب . لكن في أمثال هذه الفضلات حفظ البدن ، لأن كل موجود إنما يفسد من قبل الكيفيات الغالبة عليه . ولذلك تخرج الطبيعة أمثال هذه الفضلات . ومن هنا ظن جالينوس أنها مادة لها لا فضلة .

(١١١) قال : وذلك أفاقد بينا في المقالة الأولى من هذا الكتاب أن هذه الأشياء المتشابهة في الجوهر ، يمكن أن يستحيل بعضها إلى بعض . وأما التي

جوهرها غير متشابه، فليس يمكن أن يستحيل بعضها إلى بعض، من غير أن تكون هناك امتصالات متوسطة واحدة أو أكثر من واحدة. ومن هذا الجنس الرطوبة الحاطية التي توجد مصبوبة في الفصاري، والرطوبة اللزجة الميثونة في الرباطات والأغشية والأعصاب. وذلك أن كل واحد من هذه مؤلف من ليف كثير، وهو متشابه الأجزاء، وعمله محل الاسطوانات المحسوسة من البدن. وأما المواضع التي بين ذلك فيوجد فيها ميثونا، المخلط الملائم جدا للاقتداء به، وهو الذي تجذبه الأعضاء من العروق من الدم، وتختار منه ما هو أشد ملاءمة وموافقة، ثم تشبهه قليلا قليلا بجوهرها، حتى تغيره إليه.

(١١٢) قال : بجميع هذه الأشياء يشبه بعضها لبعض ، وبشده لصحة

ما يتنا فيما تقدم . ولذلك لا ينبغي أن نطول كلامنا ، لأنه يمكن من وقف على ما قلناه ، أن يأتي بسهولة بأسباب الأشياء الجزئية التي تظهر في هذا الجنس ، مثل السبب في أن كثيرا من الناس يشربون شرابا كثيرا ، فينغذ ذلك الشراب في أبدانهم سريعا جدا ، ويبولون كل ما يشربونه إلا اليسير في مدة قصيرة . وذلك أن العلة في سرعة نفوذ ما ينغذه من ذلك هو الملاءمة في الكيفية ، وسرعة الانهزام ولطافة الشراب ، وسعة العروق ، وشدة القوة الجاذبة . فلا تزال أعضاء المهضم تختطف هذا الشراب لملاءمته ورقته ، بعضها من بعض ، حتى تنتهي من المعدة ، إلى للكبد ، إلى العرق المهدب ، إلى الكلى ، إلى المثانة ، في زمان يسير . وليس يتعجب عند الوقوف على هذه الأسباب من أن يكون الشراب في هذا أنغذ من الماء ، لكونه أشد ملاءمة وألطف منه . وهذه هي الأثرية البيض الصافية . فإن هذه الأثرية ينهل نفوذها ، وأما الأثرية السود الكدرة فيعسر نفوذها ويبطئ بسبب غلظها .

(١١٣) قال : وهذه شواهد قوية على ما قلناه في العروق الضوارب ، وهو أن الدم اللطيف الملائم أسهل انهضاما واتباعا لما يجذبه . وإذا كان في أفضية العروق الضوارب بخار وهواء ودم لطيف ، لم تجذب من الأخلط المحتسبة في المعدة والأمعاء شيئا أصلا ، وكان ما تجذبه منها يسيرا جدا . تم بحمد الله .

- (١١٤) قلت : هنا انقضت المعاني التي احتوى عليها هذا الكتاب ، وفي جميع ما قاله في هذه القوى . وذلك أنه ابتداءً أولاً فأذكر قول من يقول إن الاقتداء يكون بالاتباع لما يتفرغ ، وإن الاقتداء إنما يكون بالنوع من الجذب الذي يكون من حجر المغنطيس للحديد ، ثم إنه بآءه أثبت أن الاقتداء يكون بهذا النوع من الجذب والنوع الآخر . ثم قال : إن المعدة تجذب بالليف الذاهب طولاً ، وتدفع بالليف الموضوع عرضاً . فإن الازدراء يكون بالليفين ، وهذا النوع من الجذب ليس هو من نوع جذب المغنطيس للحديد ، ولا من نوع الجذب الذي سببه امتناع وجود الفراغ ، أعني الخلاء . وذلك أن هذا الجذب ، أعني جذب المعدة ، الجاذب فيه هو المتحرك إلى المجدوب ، وفي المغنطيس المجدوب هو المتحرك إلى الجاذب ، والأول بآءة ، وهذا بغير آءة . ثم قال : إن هذه الأعضاء التي تجذب بالليف ، مرة تجذب الشيء الذي دفعته حين لم تشتهه إذا اشتتهه ، وإن الأعضاء يخطف بعضها من بعض الغذاء ، وهذا الجذب هو أشبه بالجذب الذي يكون عن الإزادة منه بنوع جذب حجر المغنطيس ، فإن المغنطيس ليس يجذب الحديد في وقت ويدفعه في آخر ، وليس هو أيضاً الجذب الذي يكون عن إزادة ، أعني جذب المعدة ، وما أشبه ذلك . فإن المعدة تفعل هذا الفعل ، اختراقاً نحن ذلك أو لم نختره ، وعلى هذا يكون الجذب . ولأن الجذب الذي يكون على جهة اتباع ما يتفرغ ، أشهر أنواعه لا يكون للملائم وغير الملائم . فهذا الجذب لا يمكن
- ١٠
- ١٥
- ٢٠

أن ينتفع به في الغذاء . وأما إن كان انبساط العضو طلبا للسلام ، وانقباضه دفعا لغير الملائم ، فهنا يصلح للتغذى أو لإصلاح المزاج ، كما يظن ذلك في حركة القلب والشرايين ، فيكون هذا الجذب أيضا على نوعين . وقد كان الأول على نوعين سوى النوع الإرادى ، فهنا أربعة أنواع من الجذب أو حسة . فينبغى أن نفحص بأى نوع منها يجذب واحد واحدا من الأنواع ، وأشكل من ذلك ، كيف يكون الجذب الذى من حجر المغنطيس للحديد . فإن الذى يتحرك من ذاته هو الحديد .

وقد تبين ، في الأقاويل الطبيعية ، أن كل متحرك في المكان من ذاته ، فإنه إنما يتحرك بمبدأ فيه .

وعلى هذا ، فلا يقال في المغنطيس ، إنه يجذب ، كما يقال في العشوق إنه جاذب للعاشق . والعاشق ليس بمجذب حقيق ، وإنما هو متحرك من تلقائه للعشوق ، كتتحرك العاطش إلى شرب الماء .

وقد تبين أن هاتنا أنواعا من الجذب غير هذه ، مثل جذب اليبس للرطوبة . وكذلك جذب محجمة النار ، وقد يُظن أن الحرارة هي علة ذلك الجذب ، وقد يُظن أن سببه هو امتناع وجود الخلاء . فهذا كله مما ينبغى أن يفسرد
المنحص عنه ، وتتقصى النظر فيه إلى أن يبلغ مرتبة البرهان .

وأما الأقاويل المثبتة في هذا الكتاب ، في هذه الأشياء ، فهي إقناعية ، لا تتجاوز في الإقناع رتبة الأقاويل الجدلية . وربما ساوى بعضها في ذلك الأقاويل البلاغية .

واقه ، تعال ، الموفق للصواب بمنه وكرمه لا غيره .

كل تلخيص الثلاث مقالات من كتاب القوى الطبيعية لجالينوس .
تلخيص الفقيه القاضى الحكيم أبى الوليد محمد بن محمد بن رشد ، رضى الله عنه .



کتاب

الحمیات

تلخیص:

ابن مرشد

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

صَلَّى اللَّهُ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَسَلَّمَ

(١) ... كان أشد وأقوى كلما كان الانصباب أكثر ، وكلما كان أضعف كان أقل . وكذلك متى كان البدن نقيا من الفضول كان مما ينصب يسيرا ، ومتى كان كثير الفضول كان الانصباب كثيرا . وكذلك متى كان رديء الفضول ، كان الأخلط المنصبة ردية . والرداءة تكون فيها بحسب خروجها عن الحال الطبيعية . وقد يكون سبب كثرة الانصباب ضعف العضو القابل ، أو قوة الدافع ، أو الأمرين جميعا ، أو عدة ناذى الدافع . فإن الأورام التي تحدث في الأعضاء من غير أن ، ينالها ما يحرك انصباب الأخلط إليها ، ليس سبب ذلك نحيثا ، إلا ضعف القابل ، أو قوة الدافع ، أو الأمرين جميعا .

- ١٠ (٢) قال : وجميع هذه الأورام تولد الحميات ، إذا وصلت حرارتها إلى القلب . كما تقدم . والمفونة تحدث في هذه الرطوبات المنصبة للأسباب التي ذكرناها ، إلا أن أزمته حدودها في كل الأخلط ، وكيفية ذلك ، ليس على مثال واحد من قبيل أن بعضها من جنس البلغم ، وبعضها من جنس السوداء ، وبعضها إلى جنس الصفراء . فإذا غفنت تلك الفضول ، تولدت فيها حرارة خارجة من الطبع في ذلك العضو الذي فيه الخلط . وهذه الحرارة أيضا ، إذا وصلت إلى القلب ، تولدت عنها الحمى ، تورم العضو الذي انصببت إليه الفضول منها ، أو لم يتورم .

(٣) قال : وقد وصفت حال الأعضاء التي يحدث فيها الأورام ، في مقالة

وصفت فيها أمر المزاج المختلف ، وفي مقالة وصفت فيها أمر الأورام .

(٤) قال : وأنا أبين الآن أنه يجب ضرورة أن يعفن الدم ، الذي يحويه

المضو ، بمقونة ما ينصب إليه من المضو النافع . فأقول : إن الفضل الذي يتدفق

من عضو إلى عضو ، ربما كان من الكثرة أو الرذاة بحالة يصير بها العضو القابل

أن يطلب إليه قوته المستولبة هل حفظه ، حتى لا يضبط من أجهامه عفن ضرورة

الدم الذي في ذلك العضو القابل ، وإن لم يكن دمه قبل الانصباب عفنًا . فهذا

أحد الوجوه التي توجب عفن ما في العضو القابل .

(٥) والوجه الثاني : أن الدم الذي ينصب إليه ، إذا كان عفنًا ، عفن الدم الذي

يختلط به . وإن لم يبلغ ذلك الفضل المنصب من قوته أن تحل بقوة المضو كلها .

فإن الدم ، الذي في ذلك العضو ، يعفن بعض المقونة لهجورة الفضول العفنة له ،

ويبقى كل شيء من حاله الطبيعية . ولكن لا تزال الحرارة العفنة منتهية في تلك

الأخلاق ، هل أي الحالتين ، كان المضو الذي فيه الخلط من حال العفن الوارد ،

حتى تستولى الحرارة العفونية على إفتاء الرطوبة التي تعلقت بذلك الخلط من قبلها .

(٦) فإن نبيت تلك الرطوبة . طفيت تلك الحرارة . وذلك أن قياس فعل

الحرارة العفنة في الأخلاق ومدة بقائها مشتملة فيما تم تنطفي ، هو قياس فعل النار

في الحطب ، وبقاؤها مدة مشتملة فيها . وذلك أنه كما أن هذه هي مدة فناء الرطوبة

التي في الحطب الذي تنفذ به النار ، كذلك مدة فناء الحرارة العفنة في الأخلاق في

مدة فناء الرطوبة المتعلقة بها بحال الحطب، إذا تم احتراقه وطفيت النار، شبه بحال الأخلاط مع الحرارة العفونية، إذا تم احتراق الأخلاط وطفيت الحرارة العفونية .

(٧) إلا أن الفرق بينها أنه يبقى من الحطب بقية أرضية ، وليس يبقى من الأخلاط، إذا احترقت بالحرارة العفونية ، شيء ، لعلبة الرطوبة على الأخلاط أكثر من طلبتها على الحطب . فإنه كما أن الأجسام الرطبة ، إذا فلتت فيها النار ، مثل الزيت وغيره ، أفتته من غير أن تبقى هنالك رقية أرضية ، ثم تنظف هي ، كذلك الأمر في الحرارة العفونية مع الأخلاط . وذلك أن الأخلاط يحدث لها الغليان بسبب الحرارة العفونية ، فترق وتلطف من الحرارة التي تتولد فيها ، فيستهلك جوهرها كله ويتبدد في الهواء .

١٠ (٨) وهذا يمرض للأخلاط في وقت منتهى النوبة، وأوقات انحطاطها . أمضى أن تحلل كلها ولا يبقى منها شيء أصلاً . وذلك أن الذي يبقى الاحتراق من الأجسام المحترقة بقية رمادية في الأجسام الأرضية . وأما الأجسام المائية ، فليس يبقى منها شيء . وهكذا الحال في الدم العفن الذي ينصب إلى العضو الوارم مع الحرارة العفونية . أمضى ، أن الحرارة العفونية تحلل جميع ما فيه ، ثم تنظف ، فتتقضى النوبة .

١٥ (٩) قال : لفتى لم يحدث في الفضول المنصب إليه من العضو بعد هذه الحال ضعف وأضرار غير ما يصل إليه من الغذاء ، وإلا انصب إليه من العضو الدافع عليه خلط آخر ، لم تحدث نوبة أخرى لذلك العضو الوارم أصلاً . وكذلك الحال في صاحب الحمى ذات النوايب ، يريد أن العفونة في هذه الحمى إنما تكون في عضو من الأعضاء .

(١٠) قال : فإن انبثت إلى العضو الذى فيه المفونة فضل آخر فغن ، حدثت نوبة ثانية . فإن كان ما اندفع عليه من النوبة الثانية شبيها بما اندفع فى النوبة الأولى فى كفيته ومقداره بما كان اندفع عليه أولا ، حدثت نوبة ثرية شبيهة بالأولى .

(١١) قال : وإنما يكون ذلك فىمن سبق به حال تلك الأعضاء ، التى يندفع منها الفضل على حال واحدة ، فإنه يجب ضرورة أن يكون الشيء الذى مقداره مساويا لمقدار غيره ، وكفيته مثل كفيته ، واستحالتها من قوة واحدة ، أن يكون ما يتولد فى إحدهما من الفضل مساويا لمقدار ما تولد فى السانى وشبيها به فى الكيفية .

(١٢) ويجب ضرورة أن تكون مدة الزمان الذى تجتمع فيه الفضول ، ١٠
إحدهما مساويا لمدة الزمان الذى تجتمع فيه فضول الباقى . وذلك أن الأعضاء التى تنتدى مادامت حالها فى الرداة حالا واحدة ، وفذاؤها فذاء واحدا ، فإن ما يجتمع فيها من الفضول يكون مساويا فى كينته وكفيته وزمان اجتماعه ، وتكون أيضا حركة العضو الدافع تلك الفضول على الأعضاء ، التى هى أضعف منها ، على دور واحد بعينه ، ١٥
إذا كانت القوة الدافعة إنما تهيج لأن تفعل فعلها ، إذا أنفلت العضو الدافع الفضول يكتنأ وإذابتها بكيفيتها أو اجتمع الأمران . وكذلك ، إذا كان العضو الدافع بحالة واحدة ، والمندفع إليه بحالة واحدة فى الكية والكيفية ، كان زمان اشتعال ذلك الخلط واحتراقه بالحرارة المفونية فى أزمنة منسوية ، فىكون الزمان الأول هو زمان الراحة ، ٢٠
أسمى زمان اجتماع الفضل فى العضو الدافع ، والزمان الثانى زمان للنوبة ، وهو استحالة الخلط واحتراقه من الحرارة المفونية فى العضو القابل .

(١٣) قال : وقد يفت هذه الأشياء في كتاب القوى الطبيعية ، وقد ينبغي أن يراض في ذلك الكتاب من أراد أن يعلم ما أنا واصفه بجهان ، إذ كان يستفيد من ذلك قوانين المنافع في طريق حيلة الرء .

(١٤) قال : وأنا تارك الآن سائر ما وصفت في ذلك من المنافع ، وتقتصر على

- ذكر أمر واحد سهل جدا ، وهو ما كنت اصنعه في معالجات الرمد الذي يهيج وينوب بأدوار ، بخلاف ما كان يصنعه الذين يعالجون أنفسهم لعلاج العين . فإن من سمعه كان حريصا على تعلم هذا العلم كذا . وذلك أن أولئك القوم إنما يكمدون العين دائما بما يعالجونها به . وأما أنا ، فرة كنت أدأوى اصحاب الرمد بالحمام ، ومررة بالإسهال ، ومررة بشرب الشراب العرف ، كما قال أبقراط ، ومررة بالفصد . و ربما داويتهم بالأمرين جميعا ، أو بالحقن مع الفصد ، وربما بدأوا حين يستعمل ذلك فيهم ، وربما احتاجوا بعد ذلك إلى عناية بالرأس .

(١٥) قال : وجميع من عولج بهذا العلاج قليلا ما يحدث عليهم نوبة من

النوب أصلا . وأما إن حدث ، فقوته واحدة ، مع أنه يكون أنقص من الأول بكتيز .

- ١٥ (١٦) قال : وليس هذا موضع الشرائط والدلائل ، التي تستعمل فيه هذه العلاجات . لكن إنما قصد بكلامنا هذا أن نبين أنه قد يمكن في بعض هذه الحالات ، أن يكون الرأس لم يحدث فيه آفة ، لكنه يفتدى بدم ردى كثير الفضول ، فتجتمع فيه بسبب ذلك أردأ مما كانت تولد ، أو افتدى بدم جيد ، تضيق الجارى والمنافس الطبيعية عن استفراغ تلك الفضول منها ، فتضطرب الطبيعة حينئذ إلى أن تدفع الفضول المتعطفق الرأس ، إلى ما هو أضعف منه من الأعضاء .

(١٧) وقد يكون اجتماع الفضول في العضو الضائع ، مثل الرأس ، لان قبل أنه يبتدى بدم ردي ، لكن من قبل مرض حل به ، أحنى أنه يضير ما يصل إليه من الغذاء . وقد يكون السهب في ذلك الأمرين جميعا ، ويكون هذا الاجتماع ضرورة في العضو ، إذا كانت هذه الأسباب واحدة في أزمته متساوية من أمراض العين وغيره . وكما تعرض هذه الجملة إلى الرأس مع سائر الأعضاء ، كذلك بمرض لأجزائها بعضها مع بعض ، أحنى مثل الدماغ والأغشية المحيطة به .

(١٨) قال : وإذا تقرر هذا ، فقد وقفنا على السبب الذي من قبله نرى حيانا يحدث في العين والأذنين ، وفي أعضاء كثيرة ، نواب تدور على أدوار محدودة . وبأن لنا أنه يجب على هذا القياس أن يحدث في ذات الرئة وذات الحنطب وما يتولد عن ذلك من الحيات نواب دائرة على أدوار محدودة ، وإن لم تدرك بالحس الأورام الفاعلة لذلك . ويمثل هذا السهب يحدث كثير من أنواع الحيات الفائرة . لكن لما كانت في الحيات والأورام ليس الفاعل لها خطأ واحدا ، وجب ضرورة أن تختلف مدة اجتماع الأخلاط في نوع من أنواع الحيات والأورام ، ومدة احتراق ذلك الخلط ، حتى تكون الفاعلة يجتمع الخلط الفاصل لها حبا ، والرعب ربعا ، والورد وردا . ولاختلاف الخلط الوارد بينه في الرقة والنظف ، والكثرة والقلة ، والحرارة والبرودة ، واختلاف الأبدان في التخلخل والتكثف ، وضعف القوى وقوتها ورداة الدم الذي يفتدى به العضو وجودته ، وجب أن تختلف نواب الحمى الواحدة بينها في الكمية والكيفية ، أحنى من خلط واحد بحسب شخص شخص .

(١٩) وذلك أن الخلط الغليظ يحترق في زمان أطول ، ويجتمع في زمان

أطول . والرقيق ، في زمان أقل ، والبدن المتخلخل يستفرغ منه الخلط في زمان أقل ، والمتكاتف بضده . وكذلك البدن الأقوى يدفع هذه القوة الدافعة للخلط الردي في زمان أقل من البدن الأضعف ، البدن الذي يقتدى بدم ردى يجتمع فيه الفضل في زمان أقل ، ويحترق في زمان أطول .

- ٢٠) وأطول ما تكون النواتب في الحمى الواحدة بعينها إذا اجتمعت هذه الأسباب ، أعنى أسباب الزيادة في الكمية ، وأخف ما تكون إذا اجتمعت القصر كلها ، والمتوسطة بينهما هي التي تكون فيها الأسباب المتضادة ، أعنى التي تقتضى الطول والقصر . واختلاف هذه الأسباب في أيام المرض ، هو سبب اختلاف النواتب في الحمى الواحدة ، بعينها ، في زمان المرض الواحد بعينه الكلي .

- ٢١) قال : وإذا وقفت على هذا ، فليس بمسر عليك أن تعلم السبب ، الذى من قبله كان بعض الحميات تفلح ، وبعضها لا يقلع . وذلك أنه متى كانت مدة احتراق الخلط في العضو القابل من العضو ، بحيث لا يجتمع الخلط فيه ، في العضو الدافع ، كانت الحمى مقلمة . ومتى كانت من الطول ، بحيث يجتمع الخلط في العضو الدافع ، انقضت النوبة ، وصارت الحمى نوبة واحدة من أولها إلى آخرها .

- ٢٢) قال : وأنهم عني أن هذا كله بعرض فقط ، إذا كانت القوة ، التي في العضو القابل للفضول ، باقية على حالها ، أعنى لم يصعب اختلال من قبل الفضول المنسبة إلى ذلك العضو . فإن حدث لتلك القوة في حال من الأحوال ، الذى يوجب أن يتعفن الدم الذى يصل إلى ذلك العضو ، ويجتمع فيه فضل من ذاته زائد لتلك الفضول المنسبة من العضو الدافع ، كان أيضا ما يتولد في العضو القابل

من الفضول في العضو الدافع نفسه؛ وأزمنة حدوث النوائب أزمنة احتراق ذلك الخلط المتعفن نفسه . ولأنه يتنا أنه إذا استحر عضو حدث انصباب إليه، كان في أول هذه النوائب يمرض انصباب ، فيمرض عنه البرد النافض وسائر الأشياء التي يحدتها الانصباب الذي سببه دفع العضو الأقوى على العضو الأضعف . فإن اجتمع الأمران جميعا حدث من ذلك صنفان من الحمى : حمى من قبل العضو الدافع، وحمى من قبل الفضول المهتمة في العضو القابل .

(٢٣) قال : وكل ما فهمته عنى في أسباب دفع الفضول الدافع عن العضو القابل، فافهمه عنى في العضو نفسه، الذي يضعف عن دفع ما يتولد من الفضول . فإنه كما أن الفضول تولد في العضو الدافع من وجهين : من قبل رداءة الدم الذي يأتيه ، ومن قبل ضعفه ، أعنى سوء المزاج الحادث فيه؛ كذلك يعترى في العضو الذي يجتمع فيه الفضول من ذاته ، وليس يمكن أن يدفعها عن عضو آخر . فإنه كما أن الدم الذي ينصب من عضو ، هو فاسد في حق ذلك العضو ، كذلك يكون في العضو نفسه، إذا لم يستطع دفعه ، تولدت عنه على الوجه الذي قلناه .

(٢٤) وحدثت العفونة في العضو، الذي تتولد فيه الفضول، يكون سريعا ، إن كانت الفضول حارة . وإن كانت باردة مائلة إلى البلم، فإنه تحدث فيه العفونة على طول المدة، إذا لم يقدر ذلك العضو على دفع ذلك الفضل . فيمرض في أمثال هذه الأعضاء نوائب ذات أدوار، كما يمرض من قبل العضو الدافع على العضو القابل،

والسبب في أن العضو لا يقدر أن يدفع ما اجتمع فيه من الفضول من قبل ضعفه ،
وقوة العضو الذي يمكن أن يدفع إليه الفضول المتولدة فيه .

(٢٥) ولذلك سبب آخر، وهو فلفظ الأخلاط التي شأنها أن تندفع، وانسداد
المجاري التي من شأنها أن يتدفع فيها إلى العضو القابل، بلا فرق في حالة العضو أن
يقبل فضول غيره ولا يقدر على دفعها، أو تولد فيه فضول، لا يقدر على دفعها،
من أن تعرض له أمراض تجرى بأدوار .

(٢٦) قلت : فيكون ابتداء النوبة في هذا ، على رأيه ، عند ابتداء
الحوارة العفوية تفعل في الأخلاط المهتمة . ويكون في ابتداء النوبة في العضو
الذي يقبل فضول غيره ، عندما تنصب إليه الفضول ، لا عندما يجتمع فيه ،
ويكمل اجتماعه . ويكون هذا الزمان هو زمان ابتداء هذا الحمى ، و زمان فعل حرارة
الحمى في هذا الخلط ، هو زمان التبريد ، في حرارتها والانهطاط ، فإنها إنما تنصب
فيه عفنة . وإن كان زمان الإقلاع هو زمان اجتماع الفضول في العضوين :
القابل والدافع ، و زمان الانصباب من الدافع إلى القابل ، لم يبق للنوبة إلا زمان
احتراق الخلط فيها ، ولم يكن يمرض عن الانصباب من عضو إلى عضو أمراض
الانصباب ، أضي البرد والتافض .

(٢٧) بل يكون الانصباب الذي تعرض له هذه الأعراض في النوعين
جميعا ، من قبل استحرار العضو الذي تولد منه العفونة . وإن كان واجبا أن
يكون هذا النوع من الانصباب مستصحبا في النوعين . لأن كل عضو إذا سخن ،
انصبت إليه أخلاط ، لكن قد تكون عفنة وغير عفنة . والانصباب الذي يفعل
البرد الخارج عن الطبع يجب أن يكون للفضل العفوني .

(٢٨) فلذلك ينبغي أن تفهم من قوله : إن زمان الإقلاع في الحمى ، الذي هو في العضو المدفوع عليه ، هو زمان اجتماع الفضول في العضو الدافع ، لاني المدفوع إليه . وزمان النوبة هو زمان اندفاع الخلط على العضو القابل ، واحتراقه عن حرارة الحمى ، وإن كان الأمر الأول محتملا من قوته . أعني أن يكون زمان الإقلاع هو زمان اجتماع الخلط العفن في العضوين ، وزمان انصبابه في العضو الدافع إلى القابل ، وزمان النوبة انصباب الخلط إلى العضو القابل من قبل الحرارة الحادثة فيه ، أعني حرارة الحمى .

(٢٩) قال : والعضو القابل للفضول المغنة من فيه أو المتولدة فيه ، إذا لم يقدر أن يدفعها إلى غيره حتى تعفن ، وتحدث عنه الحرارة الحموية ، قد يكون أحد الأسباب المقتضية بعودة العفونة فيه ، أن الحرارة الحموية ليست تستولى على إحراق جميع الخلط ، بل يبقى فيه من الخلط بقية ، تكون سببا لمرمة عفونة ما بقي من الأخلاط المستعدة لأن تعفن ويحدث أيضا في العضو الذي تتولد فيه الحرارة العفونية ، إما من قبل صب فيه عليه الفضول المغنة ، وإما من قبل تولدها فيه ، حالة يصير بها العضو محبلا لكل ما يرد عليه من الأخلاط إلى العفونة .

(٣٠) فإنه ينبغي أن تفهم أن ما عرض في الأواني ، إذا احترقت فيها الأطعمة ، وتدخن ، أنه يمرض مثل ذلك في الأعضاء التي تحترق فيها الأخلاط . أعني إن الأواني تصير فيها كيفية تحيل كل ماورد عليها إلى الاحتراق ، والتدخن . ويكون هذا أيضا سببا من أسباب حدوث النوايب دورا . فإذا لم يبق إقلاع شيء من الأشياء التي يجب حدوثها ، لم تعد النوبة . وذلك إما حدوث

أخلاق عفنة في العضو الذي تلهب فيه حرارة الحمى أو انصبابها إليه من عضو آخر ، وذلك ، إذا لم يكن في البدن رداة من الأخلاط ولا كثرة .

- (٣١) قلت : هذا تلخيص ما قاله هذا الرجل في حلة الحميات النابتة ، وقد أطل في ذلك وكرره حتى صار ذلك سببا لاستفلاقه وقلة تحصيله ، ولما شعر بذلك قال في أمر ذلك : وقد شرحت جميع هذه الأشياء في قول ووصفت فيه حال الأعضاء التي تجرى إليها الفضول . ولذلك ينبغي أن لا تطيل القول في تصحيح قد تقدم بيانه ، ولاندع ذكر ما ينتفع به في هذا الكلام .

- (٣٢) قال : ومن أفع ما ذكرته في ذلك أن تعلم أن بعض الأعضاء قد يدفع على غيره فضوله ، كما تدفع الرأس إلى العينين ، وأن بعض الأعضاء قد يكون أصل تولد الحمى فيه ، من قبل الفضول المتولدة فيه ، لا من قبل فضول تنصب إليه من غيره ، وأنه بعم هذه كلها عفونة الفضول ، ويخص واحدا واحدا من الأعضاء شيء غير العفونة مما هو سبب من أسباب العفونة .

- (٣٣) فبعض الأعضاء يخصصها السدد والضيق الحادث في العروق ، إما بسبب لزوجة الأخلاط ، وإما بسبب غلظها ، وإما بسبب كثرتها . ويخص بعضها ضيق المجارى بالطبع ، إما المحسوسة فيها ، وإما غير المحسوسة . ويخص بعض الأعضاء أن تمتلئ بعض المواضع الخالية فيه الامتلاء الذي يبرف بحسب الأوجية . ويخص بعضها أن تمتلئ الامتلاء الذي بحسب كثرة الأخلاط بالقياس إلى القوة ، كما بينت ذلك في الأقاويل التي وصفت فيها ضروب الامتلاء .

- (٣٤) قال : وإن قد ذكرت هذا ، فلست أظن أنه بقي على شيء من أسباب تولد الحميات الدائرة على نظام ، فأما الحميات التي لا تنزم نظاما واحدا ، فبها ما يمرض

له ذلك بسبب انقلاب ذلك الخلط العفن إلى نوع آخر من الأخلاط العفنة، ومنها ما يعرض له ذلك من قبل سوء التزيد، وأسرع الأخلاط إلى أن يتقلب إذا عفن إلى خلط آخر، الدم . وقد بينت فيما سلف أى شئ، منه يتقلب إلى المرة الصفراء، أو أى شئ، يتقلب إلى المرة السوداء . وإذا كان الأمر كذلك فيحسب الامتلاء الذى تكون إليه امتحالة الأخلاط تكون أدوار النواثب ، فليس بمعجّب تبديل أنواع النواثب إذا تبدلت الأخلاط الموجبة لها .

(٣٥) وقد يعرض هذا من قبل أن الخلط الذى ابتدأت فيه العفونة ، فى عضو من الأعضاء غير الخلط الذى يجرى إليه من سائر الأعضاء ، وإما لأن أعضاءنا ما هى بهذه الحال ، وإما لأن ذلك الخلط هو الغالب على جملة البدن . وكذلك أيضا خطأ المرضى على أنفسهم ، والتردى فى التدبير . وقد يفسد نظام الأدوار، وذلك إذا كان التدبير الذى يكون مهيئاً للأمراض فى الأضواء . وأحرى أن يكون ذلك فى المرضى سببا لتنوع أمراضهم واختلاف نظامها . وليس يعرض لهم ذلك فى وقت مرضهم ، بل وفى حال إفاقتهم . فإنه يسرع إليهم الآفات من كل خطأ يخطئونه على أنفسهم ، وفيما له قدر فيوجب فى بعضهم ، إما تقدم الأدوار وإما حدوث نواثب من فى جنس نواثب المرض الذى كان بهم ، فتفسد النواثب الحادثة نظام النواثب المتقدمة .

(٣٦) قال : ووبما كانت الأدوار أدوارا مركبة . فلم يعرف ذلك الأطباء ، فظنوا أن نواثب حماهم غير لازمة للنظام . لكن هذا الاختلاف ليس هو اختلافا بالحقيقة ، وإنما هو شئ . يقع فى الظن . فإن الاختلاف الذى يكون بالحقيقة ، إنما يكون إما من قبل انقلاب الخلط المولد للحمى إلى خلط آخر، وإما من قبل خطأ يعرض فى التدبير ، وإما من قبل مخالطة الخلط الأول خلطا آخر .

(٣٧) قال : وأما الجنس الذي بقى من هذه الحميات ، وهى المعروفة بالمطبعة ، التى تسمى سونوخوس ، التى زمانها كلها نوبة واحدة ، إما متساوية من أول النوبة إلى آخرها إلى البجران ، وإما لاتزال تتردد إلى وقت البجران . فإن السبب فى ذلك هو السبب الذى قاله فيثاغورس إنه السبب فى جميع الحميات ، حتى قال : إن جميع الحميات بسبب عفونة بعض الأخلاط فى العرق ، الذى ينبت من أعلى الكبد المعروف المهدب ، وهذا القول إنما يكون صادقا ، إذا قيل : إن ما كان من الأمراض ينوب للدار ، وإنما يتولد عن حالات فى الأعضاء ، إما لأنها تدفع الفضول وتقبلها ، وبعض منها تقبلها ، وإما لأنها تولدها ، وإما لأنها تجذبها .

(٣٨) وأما ما كان من الأمر فليس له دور ، فليس هو فى عضو خاص من أعضاء البدن . لكن الأخلاط تكون فيها ماثونة فى العروق كلها : الضوارب ، وغير الضوارب ، وخاصة ما كان منها فى أعظم العروق وأصحها . فإنها تلتهم وتغلى إما بسبب عفونة تحدث له ، وإما بسبب من الأسباب التى توجب السخونة ، مثل ما يعرض فى الحمى التى تعرف بحمى يوم أن يتولد عنها حمى مطبقة من أولها إلى آخرها ، لا تفسر ، ولا تزال باقية حتى تخفى ، إلى أن تفسى تلك الأخلاط أو تنضج أو يحدث لها الأصران جميعا .

(٣٩) قلت : هذا آخر ما كتبه فى هذه المسألة وفى كل ما قاله من ذلك نظرا . أما أولا ، فقول : إن الحرارة الحوية هى عفونة ، وإنها تفسى الأخلاط وتحيلها إلى طبيعة البضار . وذلك أن الحرارة العفونية قد تبين من أمرها فى الرابعة من الآثار ، أنها

(٤) فيثاغورس : الصواب براكساغورس • Praxagoras (انظر : طبعة • Kühn •

ج ٧٧ ، ص ٢٠٤) .

إنما تفعل أحد أمرين : إما شياً ، وإما إحراقاً ، وإما نهوة وعدم نضج . وإنما الحرارة الطبيعية إنما تفعل نضجاً فقط ، والحرارة الحموية بمحزها تفعل هذه الثلاثة الأفاضل . أما في بعض المرضى وهم الذين يتخلصون من الحميات فنضجاً ، وأما في الذين لا يتخلصون فإما شياً وإحراقاً ، وإما نهوة وعدم نضج . فوجب أن تكون الحرارة الحموية شريفة مشتدة ، بما يخاطبها من الحرارة القريبة .

(٤٠) فإن كانت الحرارة الفرزية في الأغلب كان النضج والهضم . وإن كانت القريبة هي الأغلب كان الاحتراق والتخمرة . ولما كانت الحرارة الفرزية معروف من أمرها أنها إذا فعلت في مادة موافقة تزيدت في الكمية فقط مثل حاملها مع الغذاء ، ومتى فعلت في غير مادة موافقة في الكيفية تزيدت في الكيفية فتزيدت حرارتها في الكيفية ، مثل ما يقربها مع الأدوية الحارة القريبة من احتراق أو تخمة ، متى فعلت في مادة تُفَيِّرُ الجوهر طفتت ، كالحال في السموم . وإذا كانت موافقة ، يبين أن هذه هي حال الحرارة الفرزية مع الأخلاط ، لا يمكن فيها إن تكون غير موافقة .

(٤١) أعنى أن الحرارة الطبيعية هي الماملة في الخلط غير الطبيعي . فإذا اشتدت فلا بد من الحرارة الفرزية في كفيتهما ، وإن لم تخرج عن جوهرها من قبل انحراف الأخلاط التي تفعل فيها . وذلك يكون إذا كانت الأخلاط قابلة للنضج والطبخ ، لما شأنه منها أن يقبل النضج . فإن الطبيعة تطبخها ، فما كان منها صالحاً ليكون جزء عضو صيرته جزء عضو ، وما كان منها فضلة دفعتها على طريق الفضلات ، إما بالعسوق أو بالبول أو بالإسهال أو بالقي أو بالراحف . ولا تزال الطبيعة تفعل من أول المرض إلى آخره ، أن يذني ذلك الخلط . فيكون البرء ،

وهو زمان الحمى الكلى وذلك يكون من فعل الطبيعة ، وذلك هل أحد وجهين .
أما إن كان الخلط الذى يفعل فيه متشابها ، وفى الاستعداد لقبول النضج ، فإنه
ينضجه جزءا جزءا وشيئا بعد شئ .

(٤٢) فيكون زمان النوبة هو الزمان الذى ينضج فيه الخلط المتهيئ لقبول

- النضج ، ويكون زمان الإفلاج هو الزمان الذى يتبأ الخلط فيه لقبول النضج ،
فتكون الطبيعة فى الزمان الذى يهيئ الخلط لقبول النضج ، لا تظهر من ذلك فى البدن
إلا التغيير الذى يظهر فى وقت فلاج النوبة . لأن الخلط فى ذلك الوقت لا يلهب
ولا يشتعل من الحرارة الباعثة فيه الاشتعال الذى يكون عن الطبخ والنضج ،
ولكن يتبأ للاشتعال الذى بهذه الصفة . فإذا اشتعل وانقد ، ظهرت الحمى ، كما
أحسه جالينوس فى بيت الزبل مبدأ الاستحالة هنالك من الحرارة الفريزية .

(٤٣) ومبدأ الاستحالة فى بدن الحمى تكون من الحرارة الفريزية ، ولا بد وهو

- الفرق بين استحالة الأجسام غير المتنفسة ، وبين الأجسام المتنفسة ، أهنى أن مبدأ
الاستحالة فى الأشياء المتنفسة من جهة ماهى متنفسة فى ذاتها ، أهنى من الحرارة
النفسانية أو كيف شئت أن تسميها لامن خارج . ولذلك كان مبدأ الاستحالة
فى هذه الأجسام من النفس المدبرة . حتى أن حمى يوم وإن كان مبدأ الاستحالة
فيها من خارج ، فلا تكون حمى حتى تكون هذه الاستحالة فيها من الحرارة
الطبيعية .

(٤٤) ولذلك كانت هذه الحمى تنفضى باشتعال ، كما تنفضى سائر حميات

- المغز . إلا أن المنطبخ فيها ، هو جوهر لطيف قليل ، ولذلك لا تتجاوز ثلاث
نوب . وإذا كان هذا كله كما وصفنا ، فليس حرارة الحمى حرارة عفونية ،

ولا يجب أيضا أن تكون الحيات الدائرة من أخلاط تجتمع في عضو مخصوص ،
ولابد إما على ، جهة التولد في ذلك العضو ، وإما من جهة الانصباب إليه من
عضو .

(٤٥) بل الأشبه أن يكون الخلط في هذه الحيات مبنوثا في جميع الأعضاء ،
أو في أكثرها ، إذ نرى الآلام مستوية في جميع الأعضاء في وقت نوبة الحمى ؛
وإنما تختلف في ذلك بالأقوى والأضعف . ولو كانت الحمى الباقية في انحصار
الخلط في عضو مخصوص ، لأشبهت جميع الحيات التي تكون عن الأورام
في أعراضها من الوجع والثقل في موضع واحد ، من غير استواء ظهور النضج
في جميع الأعضاء . ولكان لا يكون الطبع الذي يظهر في البول دليلا على صلاح
الخلط الفاعل للحمى ، في جميع البدن ، دليلا قاطعا على العلامة من الحيات التي
تكون من غير أورام ، كما لا يكون ذلك في حيات الأورام .

(٤٦) وإن قيل : كيف يمرض البرد والنافض في أكثر الحيات الدائرة ،
وليس هنالك انصباب ، ولا تحرك من الأخلاط إلى موضع مخصوص هو الواجب
لأله .

قلنا : إن الأشبه هو أن تكون الطبيعة في أمثال هذه الحيات تحرك الأخلاط
من نفس الأعضاء إلى مواضع الهضم الثلاثة ، لتكون تلك المواضع في مواضع الطبع
والنضج . فعندما تدفع الطبيعة تلك الأخلاط إلى هذه المواضع ، يمرض البرد
والنافض ، لتكون هذه الأخلاط تفقد الحرارة الفريزية ، التي في هذه المواضع ،
كما يفعل الحطب أول ما يلقى على النار ، والطعام أول ما يرد المعدة ، فبرد البدن
حينئذ بردا غير طبيعي ، لأن الوارد عليه مادة غير طبيعية . ثم لا تزال الحرارة

تستولى على تلك المسادة فيسخن البدن بقدر استيلاء الحرارة على الخياط المطفىء لها . فإذا تم الامتلاء والنضج ، نضج الخلط ، وانهمض ما شأنه أن ينهمض ، واندفع ، وأقلعت الحمى .

(٤٧) والدليل على ذلك أن في النوب الجرية في الأكثر، ليس تفلح إلا عن

- ٥ . استفراغ محسوس ، وبخاصة من المعدة والبطن . وذلك يكون إذا كان الانصباب في وقت النوبة إلى هذه الأعضاء . وأما إن كان إلى مواضع المضم الثالث فإن الاستفراغ ، يكون بالعرق وبالبول والبجارين ، إنما تكون إذا نضج الخلط الذي في جميع البدن بكميته بالطبخين جميعا : الطبخ المنتهى وهو الذي يكون في وقت الإقلاع ، والطبخ المنضج وهو الذي يكون في وقت النوبة .

- ١٠ . (٤٨) وبالجملة ، فالأشبه والأولى أن تنسب الحمى إلى جميع البدن من قبل أن ينسب إلى عضو ، وأن ينسب مبدأ حركتها إلى القوة الطبيعية الشافية من أن تنسب إلى الحرارة المعنوية الحادثة من خارج ، التي لا تعرض إلا في أبدان الموت .

(٤٩) وهذا كله على الأصول التي يقرها جالينوس . لكن ليس بمنكر على

- ١٥ . الناظر أن يوصل أصولا في علم ، ثم يسمو عن تلك الأصول في موضع من المواضع . ولذلك لا ينبغي أن يتطرق إلى العلماء في أمثال هذه المواضع ، وبخاصة إذ كانوا هم الذين أفادونا الأصول ، التي بها وقفنا على سهوم في هذه المواضع . وليس يخفى عليك كيف تقتل بعض الحيات في الابتداء ، بانطفاء الحرارة من الخلط المنصب ، وكيف تقتل في التزيد والانحطاط ، من قبل تقبر الحرارة الغريزية في جميع جوهرها إلى الحرارة الغريزية ، إما المحرقة وإما المبردة الخالقة .

(٥٠) وكان الفراغ من هذا التلخيص في يوم الأربعاء عقب المحرم سنة
تسع وثمانين وثمانمائة .

(٥١) كمل تلخيص كتاب الخيات للفقير الأواحد القاضي أبي الوليد بن
رشد رضى الله عنه .

وذلك في يوم الاثنين الثالث من شهر رجب الفسرد . سنة أربع وثلاثين
وثمانمائة . وذلك في حصن برشانة حماه الله على يدي إبراهيم بن أحمد بن سايجان
ابن أحمد بن سلمة بن موسى بن محمد بن علي بن عبد الله بن بجير الأزدي .



مجلس شورای اسلامی ایران
مجلس خبرگان رهبری



رساله

العلل و الاعراض

تلخیص:

ابن رشد

المقالة الأولى

بسم الله الرحمن الرحيم

للفقيه القاضى أبى الوليد

محمد بن رشد رضى الله عنه وأرضاه

كلام فى اختصار العلل والأعراض لجالينوس

(١) وذلك أنه حذف منه التطويل والحشوى ، وذكر من يحوى كلامه ، مما هو غرضه فى المقالة ومقصوده من الكلام ، دون حشو ولا تطويل . وإذا بلغ إلى موضع تشييج أو قصص ، أحكه وتممه أو خلل أصله .

(٢) فنقول بعد كلام جالينوس ، قلت : فأردت أن اختصره ، فسقت كلامه وتركتم كلام جالينوس ، إذ هو مسطور فى كتاب العلل والأعراض .

(٣) فمن ذلك فى المقالة الأولى بعد قوله : والثالث تركيب جملة البدن .

قلت : فى هذه القسمة تداخل ولفصان . أما التداخل ، فإن تركيب جملة البدن هو من جنس تركيب الأعضاء الآلية . وأما اللفصان فإنه أسقط التركيب الأول ، وهو تركيب الأجسام البسيطة من الكيفيات الأول .

(٤) ثم قال بعد قول جالينوس فى ذنبك الصنفين :

(٥) قلت : هذا غير لازم من نفس الأمر ، ولازم من قولهم ، وذلك أن التركيب الذى يكون من غير اختلاط تلحقه الزيادة والنقصان في الثقب ، وغير ذلك من ما يتقدم به التركيب .

وأما بحسب قولهم فإنهم يقولون : إن المركبات من الأجزاء التى لا تنقسم تختلف من قبل الشكل ، ومن قبل الوضع ، ومن قبل الترتيب . فيجب أن توجد الأمراض عندهم ، بحسب قولهم في هذه الأجناس الثلاثة ، مع التخلخل والتكاتف . وأما بحسب الأمر في نفسه ، فيجب أن يوجد عدد الأمراض عندهم عددها عند جالينوس في الأمضاء الآلية ، وأن يكون التخلخل والتكاتف معدودا أيضا ، عنده في الأمراض الآلية . وهؤلاء يمتقدون كما يمتقد غيرهم أن لا احتدال الثقب المنسوبة إلى الصحة طريق مختلف في الأقل والأكثر ، ولذلك كانت صحة أتم من صحة . وأن الزيادة والنقصان المنسوبين إلى المرض عرض أيضا ، به تكون الأمراض بعضها أقوى من بعض . وأن الهلاك يكون بإفراط الزيادة أو النقصان في هذه الثقب .

(٦) ثم قال بعد قول جالينوس : وهذه هي الأمراض الأولية البسيطة المفردة من الأمراض المتشابهة الأجزاء بحسب هذا الرأي .

(٧) قلت : هل أن من الأمزجة الصحية مزاج حار فقط ، وبارد فقط ، ورطب فقط ، وبابس فقط . فإنه إذا سلم هذا ، ووضع له عرض ، فكل ما نخرج من ذلك العرض بالزيادة في واحد من هذه الكيفيات ، فهو مرض . وأما من يقول إنه لا يوجد مزاج صحى إلا منسوباً لثقله كقيتين : إحداها فاعلة ، والأخرى منفعة ، كالحال في الاسطفسات . فالأمراض الأول عنده هي الخارجة

عن عرض الصحة في الحرارة والرطوبة ، أو الحرارة واليبوسة ، أو البرودة والرطوبة ، أو البرودة واليبوسة . وهي بالجملة أربعة أيضا ، لكن مركبة . وقد سلف قولنا في ذلك في كتاب المزاج .

(٨) ثم قال بعد قول جالينوس : والآخر أن تتغير مشاركته لغيره .

- (٩) قلت : الأشبه أن تكون المشاركة ليس تختل عنه الفعل اختلالا .
أولاً ، كما تختل عن الأمراض معدودة في أسباب الأمراض ، من أن تعدد اللفظ انفصالا تعدد في الأمراض أنفسهم ، لأن تغير المشاركة هو الذي به تفرق الأمراض من الأسباب . وينبغي أن يدخل في هذا الجنس التكاثف والتخلخل ، إما على أنهما من الكيفية التي في الكمية بما هي كمية ، وإما على أنها في مقولة الوضع ، على ما قيل في كتاب المقولات . وينبغي أن تعلم أن الوضع الذي دخل في ١٠
جلس الصحة والمرض ، هو الوضع الذي في الكم ، لا الذي في مقولة الوضع . لأن الذي في مقولة الوضع ، هو بالإضافة إلى المكان .

(١٠) ثم قال بعد قول جالينوس : ومنه اتصال العناصر .

- (١١) قلت : ينبغي لجالينوس ألا يتكراستاع الثقب ولا ضيقها ، وأن يجعل ذلك أحد أجناس الأمراض ، فإن بهذه الثقب يكون الاحتدال للنفس عنده . ١٥

(١٢) ثم قال بعد قول جالينوس : نجدها وجودا ظاهرا (...) كانت .

- (١٣) قلت : الصنف من المزاج الذي يكون بغير انصباب مادة ، ينبغي ألا يعد في الأمراض البسيطة ، بل في الأمراض المركبة من الكيفية الخارجة من الطبع ومن الزيادة ، أو بغير انصباب الأخلاط في أسباب الأمراض .

(١٤) ثم قال بعد قول جالينوس : ولا شيء آخر مما يشبهه .

(١٥) قلت : ضعف جرم المعدة ، غير ضعف فعلها . فإذا قالوا : سبب ضعف فعل العضو ، هو ضعف العضو نفسه ، فلم يستعملوا ترادف الاسم ، لكن يبقى عليهم أن يقولوا ما سبب ضعف العضو نفسه .

(١٦) ثم قال بعد قول جالينوس : مما يجب الإقرار به والاجتماع عليه .

(١٧) قلت : سوء المزاج قد يضر بالفعل ضررا أوليا . وذلك إذا أضر من قبل الكيفيات الأولى التي هي الحرارة والرطوبة وفبرها ، وبضر بتوسط كيفية ثانية تابعة للكيفيات الأولى ، مثل استضرار فعل العظم باللين ، وجرم الكبد بالصلابة . ولذلك ، لا ينبغي أن يقتصر في تحديد الأمراض المنسوبة للتشاجة الأجزاء ، على أصناف سوء المزاج فقط ، بل وفي جميع الكيفيات التابعة للزواج للنافعة في فعل الأعضاء .

(١٨) ثم قال بعد قول جالينوس : إنما هو سبب المرض ، لا نفس المرض .

(١٩) قلت : بل الحق ، هو أن الذي يلحق هذا الجزء الأول من اختلاف عظم أو صخر ، أو وضع ، وما أشبه ذلك ، مما يمكن أن يلحقه من هذه الأجناس الأربعة ، هو أخرى بأن يكون مرضا ، وأن ينسب تعطل الفعل من قبله إلى المركب نفسه ، من أن ينسب إلى تعطل جزء آخر مما هو خادم له . لكن هذا أمر مشترك لجميع الأجزاء التي تتركب منها العضو . والحق أن جالينوس توهم أن التغيير النازل بالجزء الخادم ينسب إلى كل عضو بجملة ، والذي يزل بالجزء الأول من العضو ، لا ينسب نسبة أولى إلى حلة العضو . والحق هو أن الأعضاء

الآلية تختل أفعالها ، إما بتغير من التغييرات التي تلحق جزءا واحدا منها ، أو أكثر من واحد من هذه الأجناس . وأما بالتغير الذي يلحق بجملة من هذه الأجناس ، فإما ينزل بالجزء منها فهو سبب ، وما ينزل بالجملة فهو مرض ؛ لأنه يضر بالفعل بلا واسطة . وأما التغير الذي يكون في الجزء فإمّا يضر بواسطة ، وهو تغير الكل .

(٢٠) وقد يلحق فعل الآلية التغير ، من جهة تغير جزء من أجزائها ، من حيث هو متشابه . وهذا التغير هو منسوب إلى الآلية بالمرض . هكذا ينبغي أن يفهم الأمر في هذه الأعضاء الآلية ، أعني أن اختلال ينسب بالذات أولا ، إلى اختلال جملة العضو أو العضو في جملة . وعلى القصد الثاني ، من قبل اختلال جزء من أجزاء الكل ، الاختلال الداخلى أيضا في هذا الجنس ، وينسب إليها بالمرض ، من جهة اختلال أجزائها ، من جهة ما هي متشابهة .

(٢١) وأما وضع القول الأول ، أعني أن اختلال الجزء الخاص بفعل ذلك العضو يسمى سببا ، والاختلال النازل بسائر الأجزاء الخادمة لذلك الجزء يسمى مرضا .

(٢٢) أخذ يمثل في ذلك ، فقال : ولذلك صار من يعرض له هوج في ساقيه ، إما إلى داخل ، وإما إلى خارج ، لا يفعل برجليه فعلهما ، على ما ينبغي . وكذلك من يكون إحص قدميه مستويا لا تقعر فيه ، وذلك بسبب فساد الشكل الموافق لهما . وكذلك يعرض لمن مرض له كسر في بعض أعضائه .

(٢٣) ثم قال بعد قول جالينوس : فإنه غير مناسب للشعب التي ينتحلها أهل

(٢٤) قلت : هذه الثقب يذنبى أن يقسم الطيب كونها سببا للأمراض ، كان من فرقة الأجزاء التي لا تنقسم ، أو من الفاعلين بالعناصر الأربعة . فإن الأمراض التي تعرض من تجاوزها الاعتدال في السمة والضيق ، بينة جدا . وسبب الضفونة في جميع الأبدان ، إنما هو ألا يقنفس من هذه الثقب العامة في جميع الأعضاء . وجالينوس يعترف بذلك ، ويقول : إن شفاءها يكون بالتخلخل . وسبب ذوبان الأقسام هو اتساع هذه الثقب ، وكذلك لها فعل كبير في الغذاء وعدمه .

(٢٥) ثم قال بعد قول جالينوس : والزوائد المتحجرة التي تكون في المفاصل .

(٢٦) قلت : أما البهق والبرص ، فهي داخلة في أمراض سواء المزاج المسادى .

(٢٧) ثم قال بعد قول جالينوس : يجتمع في الآفة الواحدة مرضان أو سهبان .

(٢٨) قلت : الأشبه أن يقال في مثل هذه : إن في المرض الواحد يجتمع ١٠

مرضان ، وفي السهب الواحد مرضان . وإن كان العضو الفاعل ، عنده ، هو الجزء

الأول الذي جعل في الأعضاء الآلية لمكان الفعل ، والأجزاء التواني جعلت لمكان

المضعة . فقولُه هنا هو مضاد ما قاله في الجزء الذي جعل لمكان الفعل ، لأنه جعل

الآفة الحادثة بهذا الجزء أيضا ، إلا أن يريد هاهنا بالفاعل ، لا أجزاء عضو واحد

بعبته ، بل أعضاء آلية وهو الأظهر . ١٥

(٢٩) ثم قال بعد قول جالينوس : فالأمر في أن ذهب اللهاة وهلاكها

إنما يحدث عنه مرض .

(٣٠) قلت : إلا أنه لا يبقى هنا سبب إلا القاطع للهاة . فليس هذا من

باب الشيء الواحد يكون سببا ومرضاً ، وإنما مثال ذلك أن يقول : إن قطع اللهاة

مرض بالإضافة إلى التنفس ، وسبب بالإضافة إلى ما يلحق الرئة من البرد . ٢٠

(٣١) ثم قال بعد قول جالينوس : ومقدار عظم العضو المركب بصغر .

(٣٢) قلت : التقصان في المقدار هو خاص بالعضو المتصل ، أولاً بالطبع ، وثانياً بالمتصل بالاتحام ، وثالثاً بالمتصل بالرباط ، والرابع بالعدم بالذات ، وأولاً هو في المتصل ، وقد يقال هل التماس والمربوط . وإذا نقص جزء من الهياكل ، فقد نقص عدد الهياكل التامة ، وصغر مقدار النقص .

(٣٣) قال بعد قول جالينوس : في اختيار الشريان فإنه لا يبقى واحداً .

(٣٤) قلت : مثل هذا الانتقاض هو للشريان بالذات ، وأولاً ، وللعضو الذي الشريان جزء منه ، من قبل وجوده لجزءه منه ، هو له ثانياً ، وبالعرض .

(٣٥) ثم قال بعد قول جالينوس : فإن لم يذتر الشريان كله ، لكن جزء منه أو رباط ، لم يكن ذلك والمرض مرضاً بجملة العضو المركب إلا بالعرض ، بسبب
١٥ أن جزءاً منه حدث به آفة .

(٣٦) قلت : سواء كان حدوث الآفة في الجزء من المركب ، في كل ذلك الجزء ، أو في بعضه ، هو منسوب إلى المركب بالعرض ، إلا أنه إذا حدث في بعض ذلك العضو ، الذي هو بعض المركب ، فهو منسوب إلى ذلك العضو البسيط من قبل أنه في جزئه ، وهو منسوب إلى الكل ، من قبل أنه في جزء من جزئه ، فهو
١٥ أبعد من الأول . ولذلك قال فيه : إنه بالعرض .

(٣٧) ثم قال بعد قول جالينوس : وأبدأ من ذلك ثانية ، من أمراض الأعضاء المتشابهة الأجزاء .

(٢٨) قلت : إن كان مفروق الاتصال جلوس من أجناس الأمراض ، عام لجميع الأعضاء ، فقد يجب أن يكون الجلوس الذي يقابله ، وهو اتصال الأعضاء واتحادها ، معدودا في أنواع الصحة الموجودة في الحيوان . وجالينوس لم يثبت هذا الجلوس في أنواع الصحة ، وأثبت مقابله في أجناس الأمراض . ولذلك ينبغي أن يعد هذا أيضا في أصناف الأمراض صنفا مقابلا لهذا ، وهو اتحاد المفروق . وليس هذا الصنف داخلا في الوضع ، كما قال جالينوس ، وأتبعه عليه ابن سينا وغيره .

(٢٩) ثم قال بعد قول جالينوس : أضى حارا يابسا ، وحارا رطبا ، وباردا يابسا ، وباردا رطبا .

(٤٠) قلت : هذا ينبغي حل رأى من يرى أنه يكون مرض واحد في كيفية واحدة ، ومزاج صحى خارج عن الاعتدال في كيفية واحدة . وقد تقدم قولنا في ذلك في كتاب المزاج . ومن لا يرى ذلك ، فهذه الأربعة هي عنده معدودة في البسيطة ، كما هي في الأخلاط ، والأسطوانات معدودة في المفردة .

(٤١) ثم قال : في آخر المقالة الأولى .

قلت : المرض المركب المنسوب إلى العضو الآلى ، ليس يتصور إلا من قبل وجود أمراض كثيرة في أجزاء العضو نفسه . فإذا قلنا فيه : إنه مرض واحد ، فإنما نقول فيه ذلك ، كما نقول في العضو الآلى إنه واحد . فإذا أضر منه المرض بجملة فصل العضو المركب ، كان الواجب أن ينسب هذا المرض المركب إلى العضو المركب . وأما إذا كانت تلك الأمراض ، إنما هي من ذلك العضو الآلى في الأعضاء المتشابهة الأجزاء ، فهذا يجب أن يختلف في نسبة جملتها إلى جملة

- المضوء، وهل ذلك بالذات أو بالمرض . وكذلك إن كان بعضها في المتشابهة من المضوء الآلى ، وبعضها في الآلية . وأما إذا كان الذى في المضوء الأول المتشابه مرض مركب ، أعنى المضوء المتشابه الذى أعد لفعل ذلك المضوء مثل الماء النازل في العين ، فإن جالينوس ينسبه إلى المضوء الآلى بالذات ، على ما تقدم . وأما إن كان في جزء متشابه غير هذا الجزء ، ففيه نظر . وفي هذا كله نظراً ، يفنى أن يتقصى في هذا الموضوع .

- (٤٢) والطريق الأول إلى ذلك هو أن نقول : إن بدن الإنسان لما كان أحد الأجسام الطبيعية المركبة ، وكان كل جسم طبيعي مركباً من صورة ومادة ، وجب أن يكون وجوده وصحته إن كان حيواناً من قبل صورته ومادته ، والفساد الداخلى عليه أولاً ، إما من قبل صورته ، أو من قبل مادته ، أو من كليهما . وهذا الفساد إن في الجزءين أو أحدهما يسمى في الحيوان موتاً . وإن كان الفساد جزء غير الضرورية يسمى مرضاً .

- (٤٣) مثال ذلك أن الفساد الداخلى على البيت يكون إما من قبل تركيبه ، وإما من مادته التى تركيب منها مثل الحجارة والخشب . ولما كان بدن الحيوان مركباً تراكيب كثيرة ، وجب أن يدخل الفساد عليه والاختلال ، من قبل ضرب مركب أو تراكيب الذى فيه ، ومن قبل مواد ذلك الضرب من التراكيب . ولما كانت تراكيب بدن الحيوان الكلية ثلاثة ضروب . الضرب الأول : تركيب الأعضاء المتشابهة الأجزاء . وهذه صنفان : أعضاء ومواد الأعضاء ، وهى الأخلط الأربعة . والتركيب الثانى : تركيب الأعضاء الآلية من المتشابهة . والثالث : تركيب الآلية من الآلية . وفي هذا الجنس يدخل تركيب جملة البدن من الأعضاء الآلية .

وإذا كان ذلك كذلك، فيبشى أن تعصى الفساد الداخلى على صنف صنف من هذه الأصناف الثلاثة من التركيب .

(٤٤) فأما التركيب الأول ، وهو الكائن فى الأعضاء والأخلاق ، فإن

الفساد يدخل عليه ، أولا من جهة كيات الأجزاء المختلطة ، ومن جهة كياتها ، ومن مقادير الأخلاق ، والطبع الذى يفيد العضو الصورة التى هو بها يفعل فعله ،

من حيث هو جزء من ذلك الموجود الطبيعى ، أو بفعل الافعال الذى له ، وهو الذى يسمى المزاج القابل للنفس التى بها مع المزاج يفعل العضو فعله . ولذلك كانت الصحة والمرض فى الحيوان فقط . وإذا كان الأمر هكذا ، فالاختلال يدخل

على التركيب الأول من جهة الكيفيات الأول الأربع ، ومن جهة مقاييرها ، وهو الذى يسميه الأطباء سوء المزاج ، وينسبونه إلى الأعضاء المتشابهة . وقد يدخل

من جهة الكيفيات التابعة للكيفيات الأول ، مثل الصلابة واللين والخشونة والملاسة والسيلان والجسود والطعم واللون ، وغير ذلك مما يتم به فعل بعض

الأعضاء . وذلك فيما يكون من هذه الأعضاء يفعل فعله بالصلابة أو باللين أو بالجسود أو بالسيلان أو باللون أو عدمه أو الطعم أو عدمه . فلذلك لا معنى لحصر

الأطباء أمراض الأعضاء المتشابهة الأجزاء فى سوء المزاج المنسوب إلى الكيفيات الأول فقط ، بل وإلى جمع الكيفيات التى تفعل العضو فعله . ولما كانت مواد هذه

الأعضاء البسيطة هى الدم أو الأخلاق الأربعة ، كما يراه جالينوس ، دخل أيضا الفساد على هذه الأعضاء من قبل كيات هذه الأخلاق ، وكيفياتها ، ومقادير

طبيعتها ونضجها ، وهى أعظم ما يدخل منه الفساد على الحيوان ، وهى الأسطفسات التى ينتهى نظر الطبيب إليها بالذات ، ومن قبلها يجب أن يعطى

أسباب الأمراض المنسوبة إلى المتشابهة الأجزاء . وأمراض هذه الأخلط تكون أيضا من قبل كمية أسطواناتها وكيفياتها وأيضاً مقادير نضجها . وبالجملة من تلك التي تكون منها أمراض الأعضاء المتشابهة الأول .

(٤٥) وأما التركيب الثاني وهو الذي يكون أولا من الأعضاء المتشابهة

- الأجزاء ، فإن الاختلال يدخل عليه من جهة مقادير المتشابهة الأجزاء وكيفياتها التي ركبت منها ، ويدخل عليها من التركيب نفسه . وذلك بأن يتغير شكل العضو الداخِل والخارج المسمى حَلقة ، أو موضعه من البدن ، أو وضعه من سائر الأجزاء ، أو مشاركته لما شأنه من الأعضاء أن يشاركه ، ومن كون أجزائه متحدة ومنصلة بالاتحاد الذي يجب ، أو منفصلة بالانفصال الذي يجب لها . وذلك بأن يحد منها ما شأنه أن يفصل ، أو يفصل ما شأنه أن يحد ، وهو الذي يسميه الأطباء تفرق الاتصال .

(٤٦) وأما المركبة التركيب الثالث ، وهو تركيب الآلى من الآلى ، فإنه

- يدخل عليه الاختلال الداخِل على الآلية المركبة من الأعضاء المتشابهة، وعدده هو عدد تلك ، ويدخل عليه الأمراض الداخلة على الآلى المركب من الآلى ، لا من متشابهة تتضاعف في هذه الأمراض ، فقد تكون من قبل تلك ، وقد تكون من ذاتها .

(٤٧) وكذلك اختلاف ترتيبها ، فإن لهذه ترتيبين : ترتيب من البدن ،

وترتيب من أجزائها . وكذلك يشبه أن يكون الأمر في الوضع .

(٤٨) وبالجملة تتضاعف هذه الأمراض التي هي داخلة في باب المضاف ،

- أخص من قبل نسبتها إلى البدن ، ونسبة أجزائها بعضها إلى بعض من جهة ما هي

آلية ، لأن الضرب الأول ليس فيه من ضروب النسيبة ، إلا التي تكون للأعضاء المتشابهة بعضها إلى بعض . وأما هذه فيوجد لها الأمران جميعا ، فإن نسبة المتشابهة ، بعضها إلى بعض ، غير نسبة الآلية ، بعضها إلى بعض ، ونسبة كل واحد من هذه من البدن تختلف ، فلذلك تتضاعف الأمراض تضاعفا كثيرا أو تتركب تركيبا كبيرا . وإن نسب هذه هي التي لها الأمراض المركبة . فهذه هي القسمة الذاتية للأمراض التي أدى إليها القول . وينبغي أن تصحح ما يمكن منها أن يحدث في بدن الحي ، وما لا يمكن ، أهي من أجناس هذه الفسادات ، ومن مقاديرها . ولذلك لا بد من التجربة في هذه الصناعة . فإن أكثر المقاييس التي في هذه ، هي براهين أسباب لبراهين وجود ، وإن أعطت الوجود فطنا وتقبينا . وهو الذي يسميه الأطباء الحدس الصناعي . مثال ذلك ، أن الحي لو لم تكن محسومة ، لما قدرنا على استنباط وجودها بالبرهان ، كالحال في الأنواع الموجودة ، لكن لما وجدت أمكن أن يوقف بالبرهان على أسبابها .

(٤٩) وهذا القدر كاف فيما قصدنا إليه من التنبيه ، على قصور أقاويل

الأطباء في هذه الأشياء .

(٥٠) وهنا انقضى القول في هذه المقالة الأولى . بحمد الله وحسن عونه ،

وصل الله على عبده وعلى آله وسلم تسليما .

تم جميع ما قاله في المقالة الأولى ، بحمد الله وحسن عونه .

المقالة الثانية

بسم الله الرحمن الرحيم

صل الله عليه وسلم تسليما

ذكر ماله في المقالة الثانية من كتاب

العلل والأعراض لجالينوس ، على بركة الله تعالى

- ٥١ () ثم قال في المقالة الثانية بعد قول جالينوس : إن السوفسطائيين يقولون إن الحمى ليست تحدث أصلا من واحد من هذه الأسباب التي ذكرناها .
- ٥٢ () قلت : هذا الرأي الذي ذكره جالينوس من هؤلاء السوفسطائيين ، لا يخلو منهم زمان ، ومناظرتهم تصعب ، إذ بنوا أمورهم في إنكار الأسباب على أمور ظنوا أنها شرعية ، فأوهموا الناس . كما عرض لكثير من المتكلمين من أهل زماننا .
- ٥٣ () ثم قال بعد قول جالينوس ، أسبابا بادية .
- ٥٤ () قلت : ينبغي أن نفصل في هذا الموضوع الأسباب البادية من المتقدمة ، ونذكر معها الأسباب السادية ، ونفصل أيضا بأن كل مرض إما هو شيء ، يحدث عن شيء ، ومن شيء . وكل واحد من هذه ، إما قريب ، وإما بعيد ، وإما بالذات ، مثل تسخين الشمس لأبداننا ، وإما بالمرض ، مثل توليد ضيق المسام الحمرارة . وينبغي أن نمدد هاهنا حركات النفس والمهر في الأسباب

المتقدمة ، والأخلاق في الأسباب المسادية ، والأعضاء الخارجة من الطبع في توليد الأسباب المسادية . وتعديده في هذه ما يؤكل ويشرب هو من المواد البعيدة ، لا من الأسباب الفاعلة .

(٥٥) ثم قال بعد قول جالينوس : وكذلك إن وضعت نارا يسيرة إلى جانب نار عظيمة .

(٥٦) قلت : النار العظيمة إنما تطفىء النار الصغيرة من جهة مخالفتها لها في الكيفية ، أضعف في القوة والضعف ، لا من جهة تخلخل الهواء ، كما زعم . وأما تسمية الريح للنار ، فذلك يكون ، لأن الحركة من شأنها أن تثير الحرارة ، لكن إذا حركتها تحريكاً لا يفسد جوهرها بالمضادة التي بينه وبين النار . فإن قويت حركتها أفسدتها .

(٥٧) ثم قال بعد قول جالينوس ، من القوة المهركة للمروق الضواريب .

(٥٨) قلت : هذا كله من كلام جالينوس هو اعتراف منه أن المصعب قد يعزل . وعرض من قبل اعتلال الحرارة التي تنبعث من القلب . وهذا يلزم منه أن يكون مسبباً فعل المصعب من القلب ، وأن تكون هذه الأمراض العصبية نوعين : نوع تكون الآفة الأولية فيه من المصعب ، ونوع تكون الآفة الأولية فيه من الحرارة الفرغرية التي في الشرايين . ولوضع هذه المشاركة يجب أن يكون العلاج منقسماً بانقسام هذه الأسباب . وإذا تبين الأولى منها ، كان الاهتمام به أولى ، ولم يغفل الاهتمام بالثاني .

(٥٩) ثم قال بعد قول جالينوس : وقد ذكرت هذا المزاج الموهو المختلف

(٦٠) قلت : حاصل ما يقوله في تلك المقالة ، إن هذه الأزواج المتضادة تكون من البدن في أجزاء صفار متجاورة مجاورا يفوت الحس ، فيحس من اعتراه ذلك بالحر والبرد معاً ، في جميع بدنه . لأنه قد يظن أن الحس بالأضداد يكون معها شيء واحد ، مثل الحمى المعروفة بهذا العرض ، لأن الحار والبارد يخلان في محل واحد ، فإن ذلك مستحيل غير ممكن . وأما كون هذه الأضداد في أجزاء مختلفة من البدن ، ولا سيما في الأجزاء المتقابلة ، مثل الداخلة والخارجة ، فإن ذلك ممكن . ولذلك هاهنا أيضاً نوع من الحيات يكون ظاهر بدن صاحبها بارداً ، وباطنه حاراً ، وبالعكس .

(٦١) ثم قال بعد قول جالينوس : فإن الخلط اليابس الحار من جنس

١٠ المِرَّة الصفراء .

(٦٢) قلت . ينبغي أن نحص هاهنا عن الأخلط الخارجة عن الطبع في نوعها ، هل ذلك شيء عرض لها أنفهما من قبل الأعضاء المكونة لها ، أو من قبل اختلاط بعضها ببعض ، أو من انفصال بعضها إلى بعض . فإن الحدوث من الأطباء نجدهم يتوعدونها هذا التنوع ، فيقولون : إن السوداء الخارجة عن الطبع منها ما يكون عن احتراق السوداء الطبيعية ، ومنها ما يكون عن احتراق الصفراء نفسها . ونجد جالينوس يقول في المرة الصفراء غير الطبيعية : إن منها ما يكون بحسب الاختلاط ، مثل الحمية ، ومنها ما يكون بحسب العضو الذي تتكون فيه ، بمنزلة الزنجارية في المعدة والحراة في الكبد . وقد مضى من ذلك طرف في كتاب القوى الطبيعية . وهل يمكن أن يتولد خلط يابس فقط ، أو حار فقط ،

أو رطب فقط ، حل رأيه في الأمراض . فإنه يلزمه هذا ، وإن لم يقل به ،
تأمل هذا .

(٦٣) ثم قال بعد قول جالينوس ، أو مزاج الهواء إذا هو تفر إلى الرطوبة
والحرارة ، حل إفراط .

(٦٤) قلت : هذا يدل من كلامه : حل أن المزاج القابل للعقونة ، ليس هو
الحار الرطب ، هو المزاج المفرط الحرارة المفرط الرطوبة . وعلى هذا تأول كثير من
الحكماء قول أبقراط : إن الحرارة والرطوبة هي سبب العقونة . وأما هو ، فأطلق
القول في ذلك في كتاب المزاج ، فقال : إن الحرارة والرطوبة هي سبب العقونة .
وامتشمده على ذلك بما يعرض من الحميات العفنة ، عند إفراط الحرارة والرطوبة .
والأمر في ذلك في الهواء ، بخلاف الأمر في المزاج . لأن المزاج الحار الرطب ،
إذا كانت حرارته قد خرجت في التبريد ، مثل خروج الرطوبة ، لم يحدث هناك
تعفن أصلا . لأن التعفن إنما يحدث عن غلبة القوى المنفصلة للقوى الفاطلة ،
على ما تبين في الآثار . وأما الهواء الحار الرطب الخارج من الاعتدال ، فإنه
بإفراط حرارته يبرد الحرارة الفريزية ، وبإفراط رطوبته يربط ، فتضعف القوى
الفاطلة عن حصر المنفصلة والاسيلاء عليها ، فيهلك العضو . وقد كنا أغفلنا هذا
القول معه في المزاج ، حين قال إن المزاج الحار معفن ، واحتج بقول أبقراط
وبالهواء الوبائي .

(٦٥) ثم قال بعد قول جالينوس : وفي الدبيلة ، التي تكون في جوفها شيء
شبهه بالأردعالج .

(٦٦) قلت : هذه تدل على سلامة الدافعة وضعف الهاضمة . وأما الزيادة التي هي من نوع الأمر الطبيعي ، فتدل على قوة المصورة وضعف القوة الموجبة للعدد الطبيعي ، إن لم تكن هذه القوة هي المصورة . وأما مقادير الأعضاء في الكمية المنفصلة ، فإنها معظم وتزيد من قبل كثرة المادة الجيدة ، ومن قبل صحة القوة . وتصغر وتنقص ، إما من قبل الأسباب المخالفة لهذه ، وإما من قبل حرق أو قطع أو عقونة أو برودة ، يموت منها بعض أجزاء العضو فيفسد ، ويبقى أصغر مما هو عليه .

(٦٧) ثم قال بعد قول جالينوس : جنس الأمراض المشتركة التي نعم وتقتل .

- ١٠ (٦٨) قلت : هذا المرض الذي يقع في العضو بما هو واحد ، يعرض فيه مرضان متضادان : أحدهما تفرق المتحد ، وهو الذي سماه تفرق الاتصال ، وهو باشتراك الاسم في العضو المتصل والمركب ، لأن الاتصال والأوحدانية يقال فيها باشتراك الاسم . والجلسل الثاني الذي يقابل هذا هو اتحاد المفرق ، مثل اتحاد معظم الأصابع وغيرها . وليس هذا الجلسل في الوضع ولا في المشاركة .
- ١٥ فإن المشاركة إن كانت في عضو واحد ، فهي داخلية في القصد ، وإن كانت متاونة على فعل واحد كانت داخلية في باب المضاف . والتركييب هو الجلسل العام للأعضاء الأولية . ثم ينبغي أن نقسم إلى الفضول التي تنقسم إليها أولا وبالذات ، ونحن سنفضل ذلك في المقالة الأولى .

(٦٩) ثم قال بعد قول جالينوس في آخر المقالة : فليس يعسر عليك الأمر

في وجوبها .

(٧٠) قلت : قد ذكر سوء المزاج المادى الذى يكون من آخر الأخلاط الأربعة من المركبة فى المقالة الأولى . وذكر الأخلاط فى هذه المقالة ، حل أنها سبب لمرض بسيط . والحق هو أنه ليس يوجد سوء مزاج مادى ، إلا منسوبا إلى خلط من الأخلاط . وكل خلط فلا بد أن ينسب إلى كفتين : إحداهما التى تسمى فاعلة ، والأخرى التى تسمى منفعة ، وإن كانت كلاهما فاعلة للرض .

كل جميع ما قاله هنا فى المقالة الثانية بحمد الله وحسن هونه .

المقالة الثالثة

بسم الله الرحمن الرحيم

ذكر ما له في المقالة الثالثة من كتاب العلل والأعراض
للجالينوس، بحمد الله وعونه

- (٧١) وذلك أنه قال بعد قول جالينوس في حد المرض، إذ كان هذا المعنى
داخلا في سائر ألفاظ الحد بالقوة .

- (٧٢) قلت : لكن نقص من الحد الانفعالات ، وذلك أن كل عضو
فهو معد بالطبع ، إما لأن يفعل فصلا في غيره أو يتفعل عن غيره ، أو يتفعل
في أحدهما . فلذلك ينبغي أن يقال في حد الصحة : إنها حالة يفعل بها العضو
الفعل الذي له بالطبع ، أو يتفعل الانفعال الذي له بالطبع ، أولا وبالذات ،
وينبغي أن يدخل مع الفعل ما هو نافع في الفعل ، ومع الانفعال ما هو نافع في
الانفعال ، وكذلك الأمر في حد المرض ، ينبغي أن يكون يؤخذ فيه ما هو
مقابل هذا .

- (٧٣) وينبغي أن يزداد في حد المرض أولا ، لأن بهذا الفصل يترق المرض
من السبب .

(٧٤) ثم قال بعد قول جالينوس ، وبطريق المرض الثالث .

(٧٥) قلت : الذى يحرك بالعرض غير الذى يحرك ثانيا . وذلك أن التحريك بالعرض ، هو مثل تسخين الماء البارد فى بدن الشاب . وأما التحريك بوساطة فليس بالعرض ، مثل تحريك العضل للعضو ، بل هو فى جنس ما هو بالذات . وذلك أن الذى بالعرض ، هو الأقل . والذى بالذات ، هو الدائم أو الأكثرى . وهذا الدائم أو الأكثرى ، هو الذى منه أولا ، ومنه غير أول . والأول أم وصفا وأحق بنسبة ذلك الفعل إليه من الثانى

(٧٦) ثم قال بعد قول جالينوس ، إنما يخالفوننا فى الأسماء فقط .

(٧٧) قلت : هؤلاء إن لم يفرّدوا بابا للأمراض وأسمائها ، فحينئذ يكونون إنما يخالفوننا فى الأسماء فقط .

(٧٨) ثم قال بعد قول جالينوس ، فإنها ليس تجدد لوجع كل واحد من الأعضاء اسما موضوعا له . ١٠

(٧٩) قلت : هو الاسم المركب من اسم الوجع ، واسم العضو ليس هو هو عندنا .

(٨٠) . ثم قال بعد قول جالينوس ، وبعد براه من مرضيه ، ذكر جميع ما تكلم به ورآه فى مرضيه . ١٥

(٨١) قلت : يكون هذا الرجل لا يفرق بين الخيال الباطل والخيال الصحيح ، دليل على أنه لم يكن سالم العقل .

(٨٢) ثم قال بعد قول جالينوس ، قبضت بهذا السبب ويهزل .

(٨٣) قلت : هذا القول ليس هو داخلا في تعديد أصناف الأمراض ، وإنما هو داخل في تعديد أسباب الأمراض ، ولكن اتصال القول أحرجه من جنس إلى جنس .

(٨٤) ثم قال بعد قول جالينوس : وأنت تقدر أن تعلم أن الفاعل للأمراض الحادثة من قبل ضرر الفعل ، مرض .

(٨٥) قلت : يريد ، وأنت قادر أن تعلم أن الفاعل للأمراض التي هي ضرر الفعل ، هي الأمراض ضرورية من طريقين : أحدهما بالفحص من كل واحد من الأمراض ، حتى يحصل لك من ذلك العلم الكلي ، بأن كل عرض ، فإنما هو عرض . وهذه الطريقة هي إنتاج الشيء الكلي من النظائر ، والأشياء .
والآخر أن تنظرو في ذلك من نفس طبائع هذه الأشياء ، وهو الذي يكون بالقياس صحيح . وذلك إن وضعنا أن جميع هذا الجنس من الأمراض هي ضرر الفعل ، ووضعنا أن ضرر الفعل يكون ضرورة عن المرض ، لأن الحد يتعكس . أعنى أنه إن كان حد المرض أنه حالة نضر بالفعل ، فإن عكسه صحيح . وهو أن الحالة المضرة بالفعل ، مرض ، وهي المقدمة التي نحتاج أن نضيفها إلى قولنا : إن كل مرض من أمراض الأفعال ، فهو مضرة الفعل .

(٨٦) فيتيج لنا أن كل مرض فهو عن مرض ، والقياس يأتي هكذا كل مرض منسوب إلى الفعل فهو ضرر الفعل ، وكل ضرر الفعل فهو عن مرض . فيتيج لنا أن كل عرض فعل ، فهو من مرض . هكذا ينبغي أن يفهم هذا الموضوع من كلام جالينوس .

(٨٧) ثم قال بعد قول جالينوس ، وسنذكر جميع ما هذا سبيله .

(٨٨) قلت : لو أخذ في حد المرض أنه هيئة تضر بالفعل والانتقال ، لا اكتفى في تعيين كون جنس هذه الأعراض أنها حادثات عن الأمراض ، بالقياس الذي اكتفى به في تعيين هذا المعنى في الأمراض التي في الأفعال ، أضحى القياس الذي أخذه من حد المرض ، وهو كونه حالة مضرة بالفعل . لكن قد يتشكك في هذا ويقال : إن كان المرض هو الذي يضر بالفعل والانتقال ، وكنا نجد أعراضا تضر بأعراض ، فليس يصدق عكس هذا ، وهو أن كل ما يضر بالفعل والانتقال ، فهو مرض .

(٨٩) وإن اشتربنا في حد المرض ضرورا أوليا على ما سلف في حده

لينعكس ، لم يصدق لنا أن كل عرض فهو تابع لمرض ، إلا أن يفهم من هذه القضية أن منها ما يتبع المرض اتباعا أوليا . ومنها ما يتبعها اتباعا ثانيا . وإذا كان ذلك كذلك ، لم ينتفع بحد المرض في إثبات أن كل عرض فهو يحدث من مرض ، إلا إذا أثبتنا أن كل عرض ، فإن سببه الأقصى يكون ولابد مرضا .

لكن قد قلنا : إن الشيء الذي يفصل العرض يتوسطه سبب آخر ، هو سبب لأمراض ، فيختلط علينا ما يسمى سببا ، وما يسمى مرضا ، وما يسمى عرضا ؛ لأن الأمراض قد قيل فيها أيضا إنها تتبع الأمراض اتباعا أوليا . وكذلك نجد الأمراض تتبع الأمراض ، فتكون الأعراض أسبابا . فإن كانت هذه التسمية بإضافة ، لم يكن لهذه الأشياء طبيعة محدودة ، وإن كان لها طبيعة محدودة فيلغى أن ينظر في حل هذا الشك . فنقول : إن كل عضو لما كان يوجد له فعلان :

فعل يخصه ، أى ليس يحتاج فيه إلى عضو غيره ؛ وفعل لا يتم له إلا بمشاركة فعل
عضو غيره من الأعضاء له من فعله .

فالفعل الذى يكون للمضو بانفراده ، فيبين أن سبب ذلك الفعل ، هو
صورة ذلك العضو ، وأن مادته هى سبب الصحة ؛ وأن فعل ذلك العضو
هو عرض تابع لصورته ، وأن مادة ذلك العضو هى بمتزلة السبب للصورة .

وإذا كان ذلك كذلك ، فالعضو المريض بذاته ، لا من قبل عضو آخر ،
أعنى الذى ليس مرضه من غيره ؛ فليس يمكن أن يكون السبب فيه مرضا
ولا عرضا ، ولا يمكن أن يكون المرض فيه سببا ولا عرضا ، ولا العرض مرضا
ولا سببا . وعلى هذا ، فيكون ما قيل فى حد المرض وحد السبب وحد العرض .
يدل منها على طبائع موجودة بذاتها ، وتكون هذه ليست مقولة بإضافة .

وأما الفعل الذى لا يتم للعضو ، إلا بمعاونة فعل غيره له ، فيكون ضرورة
العرض فى العضو الأول سببا لمرض العضو الثانى .

وكذلك يمرض فى العضو الواحد أن يتبع العرض الموجود مرض آخر فى
ذلك العضو ، مثل أن يتبع السهر ورم الدماغ ؛ أو يتبع العرض الموجود فيه
مرض آخر ، مثل الجنون الذى يتبع السهر . لكن ، هذا أيضا وإن كان فى
عضو واحد ، فهو بالعرض ؛ لأنه إنما يتبع العرض المرض بتوسط سبب المرض .

وكذلك العرض لا يتبع عرضا ، إلا بتوسط سبب المرض . فإن السهر هو
شئ يتبع سوء المزاج . فإذا أفسرط ، تبعه تزيد ذلك سوء المزاج . فإن
الأعراض ، وإن كانت تتبع المزاج ، فإن المزاج يتبعها .

فإذا اشتد اليبس عن السهر ، حدث من ذلك إما جنون ، وإما انصباب
مادة حارة إلى الدماغ ، فيتورم .

وهذا كله بالعرض . فإذا فهم من السبب ما هو للعضو بذاته ، وفهم من
المرض ما هو حادث بالذات فيه ، فإنه ضرورة يكون عن سبب .

وكذلك ، إذا فهم من حد المرض ما حدث منه بالذات ، فهو ضرورة حادث
عن مرض . فهذان الشرطان ، هما الميزان لححد المرض والعرض والسبب .
أعنى ألا يكون شيئ من هذه للعضو ، من قبل عضو غيره ، وأن يكون ما حدث
فيه منها حادث بالذات .

ثم قال بعد قول جالينوس ، أحرى وأولى بأن يكون عملاً من أعمال
الطبيعية .

قلت : في أعمال الطبيعة الشافية ، لا في أعمال الطبيعة المنسوبة إلى فعل
الصحة أولاً وبالذات ، وهي الغازية .

ثم قال ، بعد قول جالينوس في آخر المقالة ، فإن من واض نفسه .

قلت : لا بد أن يكون المحرك للطبيعة في هذه الأفعال ، أمر خارج عن
الطبيعة . مثل اجتياح أخلاط زائدة أوردية . فيكون الشيء خارجاً عن المعتاد في
كيفية ووقته . فهذه الأشياء هي وسط بين الأفعال الطبيعية والأعراض المرضية ؛
ولذلك يظن أن القوة الشافية غير القوة الغازية بالفعل والحد . فأفعال الصحة ،
هي منسوبة إلى القوة الغازية . وأفعال الشفاء ، هي منسوبة إلى القوة الشافية ،
مثل القوة التي تفعل البحارين المحدودة وغير ذلك . وقد تختلف هاتان القوتان
في الإنسان ، وذلك هو السبب في أن يوجد بعض الكثير الأمراض طويلاً
العمس .

- وأما العرق، فإنه يمرض إما من فعل الطبيعة، وإما من فعل المرض . فالذي من فعل المرض ، لا يشك في أنه محدود في جنس ما يستفرغ من الأمراض .
والذي عن الطبيعة، فإنه يحدث أيضا عن فعل القوة الطبيعية، إما لكيفية أو كيفية خارجة عن الطبع . فهو بالجملة أجناس ، منه ما يدل في الأعراض ، ومنه ما يدل في هذا الجنس المتوسط الذي قلنا إنه لموضع الشفاء . وإنما الشك ، هل فيه ما يدخل في أفعال الصحة ، كالبول . ولعل ذلك هو الذي يكون في الرياضة، إن كانت الرياضة طبيعية لجميع الناس ، وإلا فهو في الجنس المتوسط ، أعنى الذي تفعل الطبيعة لمكان أمر خارج عن الطبع .

- وإن كان ذلك كذلك ، فأطبعي منه إما هو ما كان بخارا يتحلل . وأمل هذا هو الذي أراد ذلك الطبيب .

كل جمع ما قاله في المقالة الثالثة بحمد الله .

المقالة الرابعة

بسم الله الرحمن الرحيم

ذكر ما له في المقالة الرابعة من كتاب العلل والأعراض

لجالينوس ، بحمد الله وعونه

- (٩٠) وذلك أنه قال ، بعد قول جالينوس : فإنها تتمدد وتوسع من قبل رطوبة تملأها من داخل ، بمنزلة ما يمتلئ الزق والمثانة .

(٩١) قلت : قد صح أن الاتساع يكون من قبل اليبس ، ومن قبل الرطوبة .

وكذلك صح أن الضيق يكون من هذين السببين ، فلم أطلق القول ؟ ليت شعري ! فقال : إن السعة الخارجة عن الطبع ، أقل رداة من الصغر الذي يعرض لها من قبل

- ١٠ نقصان الرطوبة البيضاء ، لأن الزيادة في جوهر هذه الرطوبة حسي جدا ، لكن كيف يكون ذلك ، وسبب النقصان هو اليبس ، كما أن أحد سببي الاتساع هو اليبس فلينظر هذا .

(٩٢) ثم قال ، بعد قول جالينوس : فإنه يبصر الأشياء القريبة ، بصرا

جيذا ، ولا يبصر البعيد .

- ١٥ (٩٣) قلت : الوجود في هذه الأشياء هو أمر معروف بنفسه ، وهذا

التعليل الذي قاله من قبل الروح ، إنما هو على مذهب من يقول إن الإبصار

يكون بأن يخرج من العين شيء إلى المرئ . وأما على مذهب أرسطو ، فليس يصح هذا التمايل ، فلتنظر في ذلك على مذهبه . فنقول : لما كان اللون هو المحرك للبصر من جهة ما هو جزء من الضوء ، والبصر هو المتحرك عنه ؛ كان الفساد الداخِل عليه إما من قبل ضعف المحرك ، أو إفراط قوته ، أو من قبل صغر القابل ، أو عدم قبوله . وكذلك لم يكن أى لون اتفق بمحرك بصرا اتفق ، ولا على أى بعد اتفق ، ولا بتوسط أى ضوء اتفق . مثال ذلك أن الضوء الذى يرى به الخفاش ، وهو الذى يحرك بصره ، هو غير محوك لبصر الإنسان ، والذى يحرك بصر الإنسان هو غير محرك لنظر الخفاش ، بالإضافة إليه . وإذا كان هذا هكذا ، فالأبصار الطبيعية وهى التى تبصر على مقادير من القرب والبعد ، محدودة الكيفية . فالبصر الذى يرى من قريب ، وليس يرى من بعيد ، هو أصغر قبولاً من البصر الذى بالطبع ، والذى يرى من بعيد ولا يرى من قريب . فإن المحرك القريب منه شديد التحريك له ، فيضعف بصره عنه ، والبعيد ليس يعرض له معه هذا العارض ، فهو يبصر البعيد ، ولا يبصر القريب . ولكون الروح في الشيوخ ضعيفا ، كان هذا أكثر ما يعرض للشيوخ .

١٥ (٩٤) ولكون الجهر للميون الرطوبة غالبية عليهم ، حركهم اللون القريب ، ولم يحركهم البعيد ، ولأن أعينهم بارزة يتبدد عليهم تحريك المبصر ، أى لا تنضم الخطوط الشعاعية فيه إلى زاوية حادة عندما يحرك المبصر أعينهم ، بخلاف غائر الأعين .

(٩٥) ولذلك كان العائر العين ، يبصر من بعد ، والحال في هذا كالحال في الشعاع ، وسبب هذا معروف في التعاليم . ٢٠

(٩٦) ثم قال : بفسد قول جالينوس : فإنه لا يحس إلا من قبل المصعب
الواصل إلى الجلد ، ويقهر من قبل المصعب الواصل إلى العضل ، فلا يلزم
الشك .

(٩٧) قلت : لو كان يوجد عضو في حال من الأحوال لا يحس ، إلا من

- قبل الجلد فقط ، لكننا إذا تجاوزنا قطع الجلد في أمثال هؤلاء ، لم يحسوا ، ونحن
نجدها ولا يحسون . وإن تجاوز القطع على نحو ما يحسون بالجلد ، وإن تعطل
الحس في الجلد جملة تعطل فيما تحت الجلد جملة ، وإن نقص نقص ، وهو محسوس
في كذبر من تبدأ به هلة الخدام ، أضي ، أنه يعسر حمهم في الجلد ، وفي اللحم ،
وتبقى الحركة على ما كانت .

- ١٠ (٩٨) والحق هو أن صورة الروح الذي يصلح للتحريك ، غير صورته
التي تصلح للانفعال ، وإن كانت الصورتان واحدة بالموضوع . وإذا كان ذلك
كذلك ، فقد تبطلان معا ، وقد يبطل كل واحد منهما ويبقى الآخر . كما إذا
أفترقا بالصورة والموضوع .

(٩٩) وكذلك حال المعضو الجامل للروح ، يجب أن يكون من حيث هو

- ١٥ محرك فيه ، من حيث أنه قابل ، أضي أن يكون آليا من حيث هو محرك ،
ومتشابه الأجزاء من حيث هو متفعل .

(١٠٠) وهذه هي حال العضل ، فإنه يحرك من جهته ما هو آلى ، ويحس

من جهة ما هو متشابه الأجزاء ، أضي لحا . فإن اللحم هو الآلة الأولى للحس ،
والعضل هو المتحرك ، على ما تبين في كتاب الحيوان .

(١٠١) ثم قال : بصد قول جالينوس : إلا أن أراها أقل من اللذة التي تكون عند خروجها بالجماع .

(١٠٢) قلت : فهذا جملة ما قاله هذا الرجل في الكيفيات التي بها يكون

الحس ، في حاسة حاسة ، اللذيذ منها والمؤذي ، وهو كله قول غير صحيح . وذلك أن
• ميناه كله على أن الحواس إنما تحس محسوساتها ، بتقرير المحسوسات إياها أجمعها ،

مثل ما يقول إن اللون الأبيض يفرق البصر ، والأسود يجمعه ، والألوان اللذيذة
المعتدلة هي المتوسطة بين هذين اللونين . وبقریب من هذا القول يقول في الطعوم ،

وإن كان قد يرد هذه الكيفيات الملموسة . وذلك أنه يقول إن بعض الطعوم يحسن ،
وبعضها يملس ، مثل ما يقول في المر والدم . وعلى هذا الأصل يخبر أمره ها هنا

في الوجد ، أعني أنه يحدث عند تفرق الاتصال لا عن سوء مزاج . وإن كان في
١٣ غير هذا الكتاب يجعل الوجد صنفين : صنف يحدث عن الكيفيات الأول أضعفها ،

وصنف يحدث من تفرق الاتصال . والقول على هذا ليس جارياً على أصل من
يقول : إن الكون والفساد يكونان بالاستحالة التي في الجوهر ، وإنما يخبر على

قول من يقول بأن الكون والفساد يكونان بالاجتماع ، والافتراق . وجالينوس هو
١٥ ممن يقول بأن الكون هو في الاستحالة التي في الجوهر . فهذا القول منه في الحواس

هو مناقض لأصله ومناقض أيضاً لأصول أبقراط ، التي قررهما هو ، من أن كل
حس لابد أن يكون تابعا لاستحالة في الجوهر ، وإلا لم يكن هنالك حس أصلا .

وإذا كان ذلك ، فزذن حدوث المحسوسات خارج النفس تابعا للاستحالة التي في
الجوهر . فواجب أن يكون حدوثها في الحواس ، من ذلك الجنس ، أم حادت

من استحالة . لكن الاستحالة التي ها هنا هي روحانية ، والتي في المواد خارج
٢٥

النفس جسمانية ، وعلى الحقيقة . فالفرق الذى بينهما هو ان المستحيل الحساس يدرك تأثير الذى أحاله ، والتبر حساس لا يدرك تأثير المحييل له ، وبخاصة فى حاسة اللمس . وذلك أن الجسم يتسخن عما يتسخن الحجر من الجسم الحار ، لكن الحجر لا يدرك أثر الجسم الحار فيه ، والجسم يدرك أثر الجسم الحار فيه .

- ١٠٣) وإذا كانت الحواس إنما تدرك الأثر المسمى استحالة ، والمحيل نفسه من جهة ما هو محيل ، وكانت الاستحالة ليست جمعا ، ولا تفريقا ، والمحيل ليس جاءما ولا مفردا إلا بالعرض ، فواجب ألا تدرك محسوساتها من جهة الجمع والتفريق ، أعنى أنه لا يحس نفس الجمع ، والتفريق : وإن كانا إذا أضرطا مفسدين ، لأن فسادهما إنما هو بالعرض ، وشيء إما يوجب الاستحالة ، وإما تابع لها . وكذلك إن كان من محسوسات الحواس ، جمع وتفريق ، فذلك بالعرض لا من جهة ما هي محسوسات . وهذا كله بين ، لمن زاول العلوم الطبيعية . ولذلك إن كان الفساد تابعا للاستحالة التى فى الجوهر ، وكان الوجود طويقا إلى الفساد ، فواجب أن يكون حد الوجود أنه الإدراك للاستحالة ، التى يكون مصيرها إلى الفساد ، وتفرق الاتصال هو معنى يوجد فى غير الحساس وفى الحساس . والتفرق بينهما أن غير الحساس لا يدرك نفس التفرق ، والحساس يدرك نفس التفرق ، لكنه من المحسوسات المشتركة ، وليس تلحق عنه لذة ولا أذى . لكن لما كان لا يتفارق الاستحالة ، التى هى طريق إلى الفساد ، ظن به أنه هو الطريق إلى الفساد ، وأن الحواس إنما تدرك مصيرها إلى الفساد من قبل إدراكها للتفرق نفسه . ولو تمرى التفرق من الاستحالة لما كان عنه وجع أصلا . وجالينوس يسلم هذا فى كتابه فى الأسطوانات ، حيث يقول إنه
- ٢٠

لو كانت الأجزاء التي تتركب منها الجسم لا تحس ، لكان تفرقها بالإبرة ، لا يوجب حسا . فلذلك الاستحالة يلزمها التفرق ، والتفرق تلزمه الاستحالة ، أشكل الأمر . فظن جالينوس فيما هو سبب بالعرض ، أنه سبب بالذات . وقد بين ذلك بيانا تاما من أن الاجتماع والتفرق في باب المضاف ، والاستحالة في باب الكيفية . فلو كان التفرق والاجتماع معنى بذاته ، لكانت الإضافة معدودة في الكيفيات الفاعلة ، التي بها كانت الأمطقات أسطقت ، ولكن إذا كان ما بالعرض دائما وملازما بالذات ، كان شديد التغليب جدا . فالذي ينبغي أن يقال إنه كما أن الاستحالة التي تكون من الحرارة ، ضد الاستحالة التي تكون من البرودة ، كذلك الاستحالة التي تكون للبصر من اللون الأبيض ، هي ضد الاستحالة التي تكون من الأسود .

وإن المحسوسات ضربان : ضرب فاعله استحالة ، فيما يحس ، وفيما لا يحس ، وهي الملموسات ، وضرب فاعله استحالة في الحواس ، وهي الألوان في البصر والأصوات في الأذن ، وما يلحق ذلك للأذن أو للدماغ ، من جهة ما هي حاسة لازمة ، قبل أن يمرض ، مثل أن يسخن ، أو يتفرق اتصالها ، أو يموت السامع . وكذلك ينبغي أن يفهم الأمر في الطعوم ، وفي المشومات . وهذا كله ليس يبين في هذا الموضع ، وإنما ينبغي أن يتسلمه صاحب علم الطب من صاحب العلم الطبيعي .

(١٠٤) وكذلك ما حد به الأذى واللذة ، ليس حدا عاما لكل لذة وأذى . وذلك أن هذه اللذة هي إدراك الشبيه شبيه ، والأذى هو إما إدراك الضد ، وإما إدراك عدم الشبيه ، وهي عامة لجميع القوى المدركة المنسوبة إلى العقل ، والمنسوبة إلى الحس . ولكن ما قاله جالينوس في هذه الأشياء هو قول أفلاطون .

والقول الصحيح في هذا هو ما قلناه ، وهو قول أرسطوطاليس ، ومن تبعه من تبعه من المشايخ ، وهو الراى الذى استقر عليه الأمر ، عند جميع الحكماء إلا من لم يفهم غرض القوم ، ولا أخذ ذمهم منهم ، كما عرض جالينوس .

(١٠٥) ثم قال بعد قول جالينوس : والخامس شهوتها النفسانية .

- ٠ (١٠٦) قلت : هو الذى قاله هذا الرجل ، فى سبب حس المعدة باستفراغ البدن ، بتوسط جذب العروق من فم المعدة ، هو قول فضل لا معنى له ، ولا حاجة بنا إليه ، بل يلزم عن وضع ذلك أمور مستحيلة : منها أن تكون الأعضاء إن كانت إذا عدمت الغذاء . عادت لجذبت من فم المعدة ، أن يكون غذاؤها من المعدة نفسها ، كما يكون غذاء النبات من الأرض نفسها . والأعضاء إنما يجذب الغذاء بتوسط المضموم الثلاثة . ولو اغتذت من طريقين ، لم تكن طبيعة واحدة ، لأن الطبايع المختلفة تفتدى بأعضاء مختلفة ، ولذلك اختلفت آلات المضم فى الحيوان لاختلاف أجسادها ، واختلفت أغذيتها لاختلاف ذلك .

- ٠ (١٠٧) ولو كان سبب الشهوة إنما هو جذب الأعضاء لفم المعدة ، لكانت الشهوة لا تكف إلا عندما تكف الأعضاء عن الجذب ، ولكانت لا تكف إلا بعد الاقتداء . ونحن نجد شهوة الطعام والشراب ، تكف فى الحين عند ملء المعدة . فهناك إذن مطلبان : أحدهما ما سبب الشهوة ، والآخر لِمَ كانت تكف على الحين ، إذا امتلأت من الغذاء . فأما الأمر فى المطلب الأول فبين من غير أن تتكلف ما تكلف جالينوس . وذلك أن الهواء المحيط بنا إنما يستفرغ ما فى المعدة بتوسط الأعضاء المحيطة بها . فهو أولا يستفرغ الجلد بكيفية غير الملائمة

للبدن ثم يستفرغ بتلك الكيفية بعينها اللحم بواسطة الجلد ، ثم يتقل ذلك الاستفراغ من جزء إلى جزء ، حتى يتصل بقم المعدة ، فتحس المعدة بذلك ، فتشهى بدل ما تحلل منها فيغذى الحيوان . ولولا ما جعل هذا الحس في قم المعدة ، لهلك الحيوان ، فأما لم كانت الشهوة تكف عقب مماسة الطعام فم المعدة ، فإن المعدة إنما تشهى أولا وبالذات إصلاح المزاج الخارج عن الطبع الذى لحقها من مزاج المستفرغ لها ، فإذا انصلح ذلك المزاج ، كفت الشهوة ، ولا يعد أن ينصلح مزاج الأعضاء بواسطة قم المعدة . فأما أن الشهوة قد تكف لمكان الملاسة فقط ، أعنى بين سطحين موجودين ، فذلك يوجد حساً بين الرحم والجنين مدة الحمل ، كما يوجد بين المعدة والكيلوس مدة الهضم .

١٥ (١٠٨) وهذه الشهوة منها طبيعية ، وهى التى توجد فى النبات ، ومنها حسية ، وهى التى توجد فى الحيوان فى قم المعدة فقط . وما أعجب هذه الحكمة ، أعنى إن وجدت هذه الشهوة فى العضو الأول من أعضاء الغذاء المشترك لجميع الأعضاء .

(١٠٩) ثم قال بعد قول جالينوس : وأما عندما يجتمعان كلاهما .

١٥ (١١٠) قلت : هجة أرسطوطاليس أن كل عضو إنما يفعل فعله بالحرارة الغريزية ، وأن كل عضو إنما تصل إليه الحرارة الغريزية من القلب . وإذا كان ذلك كذلك فبدأ فعل كل عضو هو من القلب . والقلب هو الصانع الأول . وسائر الأعضاء كآلات له . وفعل الصانع يتعطل من قبل نفسه ، ومن فسيل

- آلاته . فإن كان القلب يعطل فعله ، موتٌ ، فالأمراض الواقعة في البدن إنما تكون في الآلة ، والمعالجة إنما تكون هناك . ولذلك ما يقول أرسطو : إن القلب لو مرض ، لما كان هناك شيء يفعل الشفاء . فإن كان النوم إنما هو انصراف الحواس إلى المبدأ الأول ، الذي منه الحس ، وكان المبدأ الأول للحس ، وسائر الأفعال هو القلب ، فابتداء هذا العرض هو من القلب ، وظهوره هو في الدماغ .

كل جمع ما قاله في المقالة الرابعة ، بحمد الله .

المقالة الخامسة

بسم الله الرحمن الرحيم

ذكر ما له في المقالة الخامسة من كتاب

العلل والأعراض لجالينوس، بحمد الله وعونه

- (١١١) وذلك أنه قال في أول المقالة بعد قول جالينوس : إن كانت مما تفعله بإرادتنا .

(١١٢) قلت : قسمته لما يدبر البدن إلى إرادى وطبيعى ، لا معنى له ، لأن الإرادى هو ما يقع من تدبير البدن باختيارنا ، والطبيعى ما يقع بتدبير اختيارنا . إلا أن هذا الذى يقع بتدبير اختيارنا ، ربما فملته الطبيعة بآلات القوة الاختيارية ، والقوة الطبيعية .

١٠

(١١٣) ثم قال بعد قول جالينوس : ولذلك صار الضرابون يرخون أوتارهم .

(١١٤) قلت : يحتمل أن يكون سبب تقطيع الأوتار في الهواء الرطب ، هو ترطبها لاسخنها . فإن الأجسام إذا ترطبت سهل عند الجذب تقطعها . والذى يعتمد عليه أمر التشنج وضده ، الذى هو الاسترخاء أو التمدد ، أن الجسم إذا تكيف بكيفية ، توجب له صفر الكية تشنج . فإذا تكيف بكيفية توجب له عظم الكية استرخى ، والكية إنما تقع الكيفية بالطبع .

١٥

(١١٥) وذلك أن الشيء إذا غلبت عليه طبيعة الأرض ، وجبت له صفة الكمية ، كان ذلك مع حرا أو برد . وإذا غلبت عليه طبيعة الماء أو الهواء ، أوجبت له عظم الكمية . فالتشنج ، كيف ما كان ، إنما يدل على يابس . وهذا إن كان مزاجا صلبا في العصب لم يبرأ أصلا ، وإن كان خاطيا برىء بانحلال ذلك الخلط الغليظ اليابس . وأما أن يتوهم أن هذا الخلط رطب ، فلا معنى له ، إلا أن يتوهم أن هاهنا كيفية رطبة توجب النقص في العرض دون الطول . وذلك غير موجود في الأسطوانات البساطية التي هي هلة ما يعرض من ذلك في المركبات .

(١١٦) ثم قال بعد قول جالينوس : من غير أن يريد تحريكه له .

(١١٧) قالت : وبالجملة فيلزم أن يعلم أن جالينوس يرى أن أمراض العصب هي إما تشنج ، وإما استرخاء ، وأنه ليس بمرض من قبل تمديد يعرض له خارج عن طبيعته . ولذلك يسمى التشنج الذي يعرض للإنسان من تشنج العضل الملقم للعضو المثني ، وأنه ليس هنالك تمدد بالحقيقة . ولا يمتنع إذا قلنا تشنج من قبل رطوبة زائدة في عرضه على الرطوبة الطبيعية ، أن يتمدد من قبل نقصان هذه الرطوبة . وكذلك لا يمتنع أيضا أن تكون حركة تمديد العضو من قبل تشنج العضلة الباسطة له ، وتمدد العضلة المثنية له .

(١١٨) ثم قال بعد قول جالينوس : وقد اتينا من هذا الباب بما فيه

كفاية .

(١١٩) قلت : هذه الأقاويل كلها مقنعة ، وليست ببرهانية ، لأنه لم يتبين بعد ما المتحرك الأول في العضل ، أعنى الذى يتحرك ، لامن قبل جزء فيه يحركه .

(١٢٠) ولا يتبين أيضا هل الرعشة حركة واحدة تتولد عن المرض بعينه ،

- أوهى مؤلفة من الحركتين المتضادتين اللتين هما عن ثقل العضو وضعف القوة الإرادية ، لأنه قد قيل إن الأفعال المضرورة التعطل والنقصان ، والثالث في الطبيعة الكيفية . فلا يبعد أن تكون الرعشة من حركات المرض الخارجة عن الطبع في الكيفية ، وتكون حركة واحدة عن مرض واحد . فيذبني أن تفحص عن ذلك . وقد رأيت كثيرا من المرعوشين يضعون أعضاءهم على الأرض أو على شىء ثابت ، فلا تسكن إلا بعد زمان طويل .

١٠

(١٢١) ثم قال بعد قول جالينوس : فإن الأولى بجملة هذه الحركة أن يكون حدوثها عن القوة الغريزية .

(١٢٢) قلت : وعلى هذا ، لا يبعد أن تكون حركة الاختلاج الذى يكون في نافض المحرك الأول فيها الدافعة . وهذا هو الفرق بين الاختلاج الذى يكون في بدن الحى وبدن الميت .

١٠

(١٢٣) ثم قال بعد قول جالينوس : فإنه يدفع الهواء البخارى بنفسه .

(١٢٤) قلت : العصب ليس يفعل به حركة ثقيلة ، لأنه ساكن ، ولا يحرك جسم جسمها ، إلا وهو متحرك . وإنما هو طريق الجدم الذى يحرك العضل ، إن

لم يكن العضل أول جسم متحرك، وذلك على أصول جالينوس . ويلزم هذا الوضع أن يكون ها هنا جسم أول متحرك من ذلك سوى العضل ، وألا يكون العضل متحركاً من ذاته ، بل إنما يحركه الجسم المتحرك الذي يماسه . وهذا كله فيه شخص شديد ، على ما تعطيه الأصول الكلية التي تبينت في العلم الطبيعي .

• (١٢٥) ثم قال بعد قول جالينوس : من اليدين أو الرجلين .

(١٢٦) قلت : ليس يبعد أن يكون الاختلاج أيضاً من القوة الدافعة ، بل هو أليق ، لأن كل فعل من هذه الأفعال ، يجب أن يوجد في بدن الحي ، من جهة ما هو متنفس بخلاف ما يوجد منها في غير المتنفس . ولذلك الأمزجة وسائر الهياكل التي نذكرها هنا ينبغي أن يفهم منها أنها إنما صارت مجهزة أو مرضية من جهة ما هي في تنفسه .

(١٢٧) ثم قال بعد قول جالينوس : لأن آلات التنفس لا تسكن ، ولا تهدأ أصلاً .

(١٢٨) قلت : جالينوس ، مرة يقول : إن السعال ، إنما يحدث عن ما يقع في نفس الهواء الداخل والخارج من الرئة ، من شيء غريب . وأن بوساطة هذا الهواء تحس الرئة بالشيء المؤذي ، فتدفعه . حتى أنه يقول في غير هذا الكتاب : إن ما يسبب من الرطوبات على سطح الرئة ، ولا يقع في وسطها ، ليس يحدث سعالا أصلاً . ومرة يقول : إنه يكون السعال لدفع العضل نفسه للشيء الذي يؤدي ، ومرة يقول : إنه قد يحرك العضل عن سوء مزاج من غير مادة ، وإن لم يكن هنالك شيء ، يدفعه على جهة الغلظ من الطبيعة . ويشبه أن تكون الرئة

محس بسوء المزاج إما بتوسط تغير الهواء عن الرطوبة الفاسدة ، وإما بغير
توسطه . وأن تكون تحس بالخنق ، عند ما يقع فيها شيء يججب دخول الهواء
ونخروجه ، كان ذا كيفية مؤذية أو غير مؤذية ، مثل الذي يصيب من دخول
الحمام والشراب .

- ٥ . (١٢٩) ثم قال بعد قول جالينوس : ومرة يحتاج إليهما معا .
- (١٣٠) قلت : أبقراط يرى في الكتاب الذي يسمى بكتاب النفع أو غيره ،
أن لم يكن له أن النافض إنما يكون خاصة للهواء من بين سائر الأسطقات ،
لأنه يظهر أن الهواء هواء أقوى من سائر الأسطقات ، وأنه الذي يحرك بشدة
حركته الأرض من الماء في الزلازل والחסوف والظوفانات والرهود والبروق .
١٠ وأن الذي يعرض من ذلك في العالم الصغير هو شبيه بما يعرض في العالم الكبير ،
لكن ينبغي أن يفهم على هذا المذهب أن هذا الجزء الريحي ، إنما يكون في الحميات
عن الأخلاط الفاعلة لها ، وأنه متى لم يهيج فهذا جزء الريحي لم يكن نافضا ، وإن
أحد ما يهيج تولد هذه الريح في البدن ، هو البرد الموجود في وقت النافض ، إما من
خارج مثل ما يعرض في البرد الشديد ، وإما من داخل مثل ما يعرض في وقت
١٥ ابتداء نوبة الحمى .

(١٣١) ولذلك قال : كان القدماء يرون إن النافض لا يكون إلا عن برد .
وستفحص نحن ، إن شاء الله تعالى ، عن هذه المسئلة فحفا تاما ، عند تلخيصنا
كتاب الحميات لهذا الرجل . فإن علاج النافض على هذا المذهب ، هو فير علاجه
على مذهب جالينوس : وعلى هذا المذهب لا يبعد أن تكون حركة النافض مركبة

من حركة الريح وحركة الفسوة الدافعة ، وتكون الريح هي الأملك بقوة هذه
الحركة من القوة الدافعة . وعلى مذهب جالينوس ، فهذه الحركة إنما تكون
من حركة القوة الدافعة فقط . وأما القول ، فإنه من حركة الريح فقط . فذلك
إنما يكون فيما ليس بحساس . والذي يدل على أن النافض هو جزء هوائى التمدد
العظيم الذى يعرض لأصحاب النافض والانضغاط ، حتى يقدر على التنفس .
وهذا الجزء الريحى ، هو مضاد للحار الغريزى ، ولذلك يبرد منه فاية البرد ، وتنقبض
الحرارة الغريزية في ذلك الوقت إلى القلب ، الذى هو مبدأها . وقول جالينوس
إنه قد يكون نافض من حرقط ، ليس تساعده المشاهدة ، فإنه ما من نافض
إلا وهو يكون عقب برد ، إما بالذات ، مثل ما يعرض في الهواء البارد الذى من
خارج ، وإما بالعرض ، وذلك في الحميات . فإنه يظهر من البرد الذى يكون في
بعض الحميات أنه بالعرض ، إذ كل حمى ففيها حرارة خارجة عن الطبع ، كانت
مادتها خارجة عن الطبع أو لم تكن . وجالينوس يحتج لكون النافض قد يكون من
السبب الحار بكونه في حميات الصفراء ، ويحتمل أن يكون ذلك لكون هذا
الخلط يتحلل جزءاً ربيعياً أكثر من غيره . على أن الأطباء يقولون : إن النافض الذى
يكون في الحمى البلغمية ، التى تكون من البلغم الزجاجى ، هو أقوى من الذى يتكلمون
في القرب ، وهو الذى منه تصطك الأسنان ، كما يترى في الزمهرير وتوفيه ما يظهر
في الحميات من الأمراض ، ومعرفة جوهرها عسيرة . وسنفحص عن ذلك فاية
الفحص ، إن شاء الله تعالى ، في كتاب الحميات .

(١٣٢) ثم قال بعد قول جالينوس : إلى مثل ما نصير إليه المرة الصفراء .

(١٣٣) قلت : قد انفق الأطباء بعد جالينوس ، أن النافض الذى يكون في

الحمى الزمهريرية هو أشد نافض يكون .

(١٣٤) ثم قال بعد قول جالينوس : وبهذا السبب تكون العطسة شفاء

للفواق .

(١٣٥) قلت : إن كان النافض بالجملة إنما يكون لموضع حركة الأعضاء

بالقوة الدافعة لدفع الخلط المؤذي ، فهذا النافض ضرورة لا ينسب لا إلى الحر

- ولا إلى البرد . لأن الخلط المؤذي قد يؤدي بالحر والبرد . وإن كان نوع من النافض ينسب إلى البرودة ، فالذات أعنى أنه يكون فعلا نفسانيا صادرا من البرد بما هو برد ، أعنى أن يكون خاصة من خواص البرودة النفسانية العرضية . فإن هذا إنما ينسب إلى الحر والبرد ، من حيث هو آلة من آلات النفس ، ومن نسبها إلى الحر والبرد مطلقا فقد أخطأ . وهذا النافض هو الذي يعترى المفزور .
- ١٠ فهذا النوع من النافض لا يمكن أن يعرض عن الحر إلا بالعرض ، لأنه لا يكون فعل واحد بالذات عن فاعلين متضادين ، ولأننا نجد النافض في الحميات يكون مع برد ضرورة . فإن كان هذا النافض لموضع رداءه الأخلط ، فكونه من الحر والبرد بالعرض . وإن وضعنا أنه يعرض من البرد في بعض الحميات ، وهي التي أصابها أخلط باردة ، وجب أن يكون يعرض في جميع الحميات من قبل البرد سواء كانت أسبابها حارة أو باردة ، لكن تعرض في الحميات ، الباردة الأسباب عن برد ذاتي ، وفي الحميات الحارة عن البرد والعرضي ، الذي يكون فيها . وقد يحتمل أن يقال إن النافض في الحميات يكون من الأمرين جميعا . لكن لما كنا لسنا نجد الأعضاء تتحرك لدفع خلط ، فيها هذه الحركة إلا مع البرد ، علمنا أن أملك

(٢) الفراق : أو الفراق : ففاس لغائي عجائب الخابز يحدث شبة صغيرة يقطعها تقاص المزمار .

(٩) المفزور : الفزرة : فتره عظيم في الصدر أر في الظهر . (ج) فزر

الأسباب بهذه الحركة المنكرة النفسانية، هو البرد . ولذلك لا يشك أحد أن النافض في الحيات هو شبيه بالنافض الذي يصيب المفروز ، ولو كان من الخلط المؤذى بالذات يحدث من فيربرد، لأن ما بالعرض لا يصحبه دائماً . ولذلك كل حي ليس في ابتدائها برد لئس فيها نافض ، وإن كان فيها برد ، ففيها إما نافض وإما قشعريرة . والقشعريرة نافض ما ، وستفصح عن هذا فحفا أبلغ في كتاب الجميات .

(١٣٦) ثم قال بعد قول جالينوس : لا يمكن أصلاً أن يكون من برودة الأجسام ، أعنى من غير مادة .

(١٣٧) قلت : الأشبه أن تدل سرعة أخذ هذا المرض وسرعة انقضائه ، على أن الخلط الفاعل له ، هو خلط من جنس الريح ، كما ذهب إلى ذلك غيره ، ويكون مع هذا بارداً .

(١٣٨) ثم قال بعد قول جالينوس في آخر المقالة ، في العلة التي يقال لها النافضة والمراقية .

(١٣٩) قلت : هذا قول شعري . فإن الاستباحاش الذي يمرض في الظلمة ، هو من قبل فقد البصر الأشياء التي يتجنبها ، تكون العلامة مما يعرض للناس من خارج من الأشياء المضرمة . والجزء الفكري ليس هو بصراً ، ولا يعرض له من الخلط الأسود إلا بصراً ما شأنه أن يخاف منه ، فيتحفظ منه . وليس لقاتل أن يقول : إن الخلط السوداء إنما يوحش النفس ، من قبل لونه الأسود . وأن الدم إنما يبسط النفس ويفرحها ، من قبل إنارته وضوئه ، فإن اللون ليس سبباً بالذات ، لا للإباحاش ، ولا للأنس ، ولا بالجملة لفعل من أفعال النفس .

- (١٤٠) وإنما الموجب لذلك المزاج المؤلف من القوى التي هي سبب كل ما يحدث في الأجسام المركبة ، على ما يعتقد جالينوس وجميع المحققين من أصحاب العلم الطبيعي . فإن المزاج قد يكون من داخل ، سبباً لأن تثار النفس تأثيراً شبيهاً بما تتأثر به عن الأشياء التي من خارج ، حتى تكون هاهنا أمزجة توجب فرحاً من غير أسباب مفرحة من خارج ، أو فرحاً كثيراً من أسباب يسيرة ، كما يعترى السكران . وهذا المزاج هو الحار الرطب ، ومقابلته هو المزاج البارد البابس ، وهو الذي يفعل الخوف من غير سبب من خارج . ولأنه انفق لمادة هذا المزاج أن يكون مديم اللون والشفيف ، أعنى لكون الأرض غالبية عليه . واتفق لذلك المزاج ، أن يكون الجزء الغالب عليه نيراً شفافاً ، وهو الهوائى . فكان لظان أن يظن أن سبب الأتس والاستبحاش هو الإنارة ومدمها ، وذلك بالعرض لا بالذات . والقول في هذا مستوف في غير هذا الموضوع .

وهنا انقضى جميع ما قاله في المقالة الخامسة ،

بحمد الله وحسن موته ، وصلى الله

على محمد وآله .

المقالة السادسة

بسم الله الرحمن الرحيم

ذكر ما له في المقالة السادسة من كتاب العلل والأعراض للجالينوس

- (١٤١) وذلك أنه قال في أول المقالة، بعد قول جالينوس : ومن أصابه الاستسقاء المعروف بالحمى ، وإنما يصيبه ذلك بسبب ضعف القوة الهاضمة .
- (١٤٢) قلت : الأشبه أن يكون الاستسقاء الريحي والمائي من رداءة القوة المغيرة ، والحمى من ضعفها . ولذلك الأولان عسيرا البرء ، والحمى أسهل برءا . وفي ذلك موضع فحص ونظر كبير، وقد اختلف الأطباء في أيها أسهل برءا .
- ١٠ (١٤٣) ثم قال بعد قول جالينوس : فافهم الأمر في الكيفيتين الأخرين : وهما البيوضة والرطوبة .
- (١٤٤) قلت : هذا على رأيه ، في انفراد الفاعلة من المنفصلة .
- (١٤٥) ثم قال ، بعد قول جالينوس : وكثيرا ما يحم حمى يسيرة من جلس حمى الدق .
- ١٥ (١٤٦) قلت : هذا الذي قاله من أمر اختلاف نساد الأطعمة أنفعها ، ينبغي أن يفهم أن مثله يعرض لاختلاف الحرارة الغربية في أنفعها ، أو لاجتماع

الأمريين جميعا . وذلك أن كل حرارة تغير الشيء الواحد إلى ما في طبيعها أن تغيره ،
كما أن كل فضاء يتغير عن الحرارة الواحدة إلى ما في طبيعها أن يتغير .

(١٤٧) ثم قال بعد قول جالينوس : واسم التشبه غير الاغتذاء ، فأما
معناهما فواحد .

(١٤٨) قلت : قد كان جعل التشبه المرتبة الأخيرة من فعل المتغذى في
التغذاء ، في أى هضم كان ، وجعله ها هنا نوعا رابعا من أنواع الاغتذاء . وكأنه
قصده بذلك الاغتذاء الذى يكون أخيرا في الأعضاء الأخيرة ، وهى التى ليس
تخدم في هذا الفعل عضوا آخر .

(١٤٩) ثم قال بعد قول جالينوس ، في المواضع التى ينتقل إليها الحيوان
فيتغير لونه ، وغير ذلك من حالاته المحسوسة . ١٠

(١٥٠) قلت : مثل ما ذكر أن في بعض بلاد الروم ، ثم نهريين متقابلين ، إذا
شربت الغنم من أحدهما ولدت نرفانا بيضاء ، وإذا شربت من الآخر ولدت
نرفانا سود .

(١٥١) ثم قال بعد قول جالينوس ، أقل من به ميل .

(١٥٢) قلت : إن هذا بين هندنا فيما زرع من الثمار في الجبل وفي المدينة ،
على قرب ما بينهما بقرطبة . ١٥

(١٥٣) ثم قال بعد قول جالينوس : إن الماء إذا لار إذا ورد على البارد ،
يزده ، وأثر فيه .

(١٥٤) قلت : هذا كله معنى ما قاله جالينوس في هذا الفصل . ومن أعرف الأشياء أنهم إن لم يأتوا بعلّة ذلك من قبل الغذاء ، لم يقدرُوا أن يأتوا في ذلك بعلّة من قبل اللحم نفسه . وهو يقول في أول الفصل : إن تولد الفضول يكون ، إما من قبل القوة المغيرة نفسها ، وإما من قبل الغذاء .

- ويقول : إن سبب ضرر القوة المغيرة ، هو سوء المزاج . فأما الذي يمنع أن يكون سبب سوء مزاج اللحم ، هو السبب في ضعف القوة المغيرة التي فيه ، حتى لا تشبه الغذاء بالمغتذين . وسوء المزاج قد يكون من قبل خروج اللحم من الاعتدال في كيفية من الكيفيات الأولى ، على مذهبه . وقد يكون من قبل تغير يعرض للترج في جملة الجواهر ، وهو الذي لا يمكن أن ينطق عنه . وهذا الصنف من التغير ، لما كان لا يمكن أن ينطق عنه ، لأنه راجع إلى اختلاف النسبة التي بين القوى المترجة ، لم يمكن صناعة الطب أن تبرمه .
- ١٠

- (١٥٥) ولذلك الأشبه بالبرص من جهة أنه لا يقبل البرء ، أن يكون من هذا الجنس . وكذلك ما كان من أنواع الاستسقاء ، لا يقبل البرء . فإن الأعضاء إنما تشبه الغذاء بها ، بجملة جواهرها المترج ، لا بكيفية مفردة من الكيفيات ، لا واحدة ولا اثنتين ، بل بجمعها من جهة الصورة الحادثة للعضو ، من قبل مقادير الكيفيات المختلطة ، ومقدار اختلاطها وطبيعتها . وهذا كله بين ، على أصول هذا الرجل . وليت شمري إذا سئل ، فقيل له : إن كان سبب البرص الدم الباغى فقط ، فما سبب الدم الباغى ؟ فإن قال : الأغذية البلغمية . قيل له : فلم إذا قطعنا الأغذية البلغمية عن المبروص ، لم ينتفع بذلك . فإنه سيظهر أن
- ١٥

يقول : إن اللحم من المبروص قد تذبذب مزاجه ، حتى صار يقلب كل غذاء بلعاً .
وهذا كله بين ، عند من زاوى هذه العلوم .

(١٥٦) ثم قال بعد قول جالينوس : عندما يتغير اللحم إلى الرطوبة أو اليبوسة
أو الحرارة أو البرودة .

(١٥٧) قلت : هذا يحتمل أن يريد به أن هناك التغير للقوة المغيرة من قبل
تغيرها من الغذاء الفاسد ، أو من قيل تغيرها من سوء مزاج حادث بها ، أو من قبل
الأمريين جميعاً . فلا يمنع على هذا أن يظن أن البرص حادثاً من أحدهما أو من
الأمريين جميعاً ، ولا سيما ما يفهم منه بآخرو ، ولكن الكلام جاء فيه اضطراب ما .
وذلك أن ظاهر قوله خطأ عظيم . إنه من خطأ القوة المغيرة ، وأول كلامه نص
في أنه من تغير الغذاء . ١٠

(١٥٨) ثم قال بعد قول جالينوس في آخر المقالة ، إن عرضاً من الأمراض
يتبع التخممة باضطراب .

(١٥٩) قلت : القانون الذى ذكر فى أول هذا القول ، وقع كما ذكرته .
وهو أن العرض إذا أحدث عن أسباب كثيرة ، أو أعرض ، لم يلزم أن يتبع
الأسباب . وهو وهم من المترجم أو من الناسخ . ١٥

والصواب هو أن يقال : إن السبب الواحد ، مثل التخممة ، إذا تبعها
أمراض كثيرة لمكان اختلافه ، واختلاف القائل .

(١٦٠) فلو لم يلزم أن يتبعه عرض واحد من تلك الأعراض ، كما يلزم عن
سبب الذى يتبعه عرض واحد ، لكونه أبداً بحالة واحدة . وأما العرض

الذى يتبع اسبابا كثيرة بالذات أو أعراضا كثيرة ، إن كان ذلك ممكنا ، فقد يتبع ذلك المرض أى سبب وجد منها .

مثال ذلك أن السعال إن كان يتبع أسبابا كثيرة ، فإن أى سبب وجد منها ، فقد يتبعه السعال ضرورة . فلذلك ما قيل من أنه ليس يتبع كلاما ، ليس بصحيح ، ولا يوافقه أيضا ، مثل جالينوس الذى تمثل به فى التهمة .

وهنا انقضى كلامه على الملل والأمراض بحمد الله وحسن توفيقه ،
وصلى الله على محمد بنبيه .



رساله

اصناف المزاج
(المزاجات)

تلخیص:

ابن مرشد

بسم الله الرحمن الرحيم

صلى الله على محمد النبي وعلى آله

قال الفقيه القاضى الإمام

الأوحد أبو الوليد بن رشد، رضى الله عنه

(١) الفرض فى هذا القول ، أن يفحص من عدد أصناف المزاجات

- الموجودة ، فى نوع من أنواع الأجسام المتشابهة الأجزاء ، سواء كانت جزء
الذى له نفس أو لم تكن . فإذ النظر فى المزاج إنما يكون نظراً ذاتياً ، وبما هو
موجود ، إذا نظرت فيه للجسم المتشابه الأجزاء ، سواء كان ذلك الجسم جزء حيوان
أو لم يكن ، لا إذا نظرت فيه بما هو مزاج حيوان أو إنسان .

(٢) والذى حركنا إلى هذا الفحص أنا نجد جالينوس ، قد أثبت فى كتابه

- « فى المزاج » أن الإنسان توجد له تسعة أصناف من الأمزجة . وإن جاز ذلك
فى الإنسان ، جاز ذلك فى جميع أنواع الموجودات ، بوجه ما .

(٣) وذلك أن المزاج ، إذا فرضنا أنه المتوسط بين الأقطار المتضادة

- الأول ، أعنى الكيفيات الأربع البسيطة ، التى فى النهاية ، وهى كيفيات
الأسطوانات الأربعة ، وكان المتوسط الذى يفرضه لنوع من الأنواع يختلف
بالأقل والأكثر ، أمكن أن نقول : إن هذا المتوسط ، للذى هو صورة النوع ،
يوجد لتسعة أحوال .

(٤) وذلك إما بأن تكون نسبة الكيفيات الأربع فيه بعضها إلى بعض بالحال التي يكون بها ذلك النوع، على أفضل ما يكون، وإما أن توجد تلك النسبة بحال مخالفة لتلك النسبة التامة، بحسب وجود ذلك النوع، مخالفة لا يخرج بها النوع، إلى أن يفسد وجوده. وإذا كان ذلك كذلك أمكن أن تكون هذه المخالفة في كيفية واحدة من الكيفيات الأربع، أو في اثنين منها، من الذي تزوج .

(٥) وإذا كان ذلك كذلك، أمكن أن يوجد في كل نوع من أنواع الموجودات تسعة أمزجة : واحد معتدل، وهو الذي تكون الكيفيات الأول فيه على أفضل نسبة توجد في ذلك النوع، وثمانية خارجة عن الاعتدال . وذلك بأن ينسب ذلك النوع، إما إلى غلبة كيفية واحدة عليه من الكيفيات الأربع، أو اثنين منها، بالإضافة إلى النسبة المعتدلة الموجودة في ذلك النوع. وهذه أيضا أربعة أصناف أعنى المركبة، فيكون من أشخاص النوع الواحد يعينه في نوع من أنواع الموجودات .

(٦) ما إذا قيس بذلك الشخص، الذي نسبة الكيفيات الأربع التي فيه، في ذلك النوع، النسبة الفاضلة التامة، أنسب إلى الخروج، من تلك النسبة على ثمانية أوجه . فليل فيه : إما حار، وإما بارد، وإما رطب، وإما يابس، وإما بارد رطب، وإما بارد يابس، وإما حار رطب، وإما حار يابس . وذلك كله بالإضافة إلى المعتدل في ذلك النوع . فعمل هذا يتصور وجود الأمزجة التسعة في جميع أنواع الأجسام المتشابهة الأجزاء، متغذية كانت، أو غير متغذية .

(٧) فهذا أحد الوجوه التي يمكن أن يتصور منها أن الأمزجة تسعة. وذلك أن تتصور الثمانية، بالإضافة إلى المعتدل، المقول بالإضافة إلى أطراف النوع .

وذلك أن كل نوع له أطراف، وله وسط بينها، وإن كان النوع، بجمته، وسط أيضا بين أطراف الكيفيات الأول التي هي صور البسائط .

(٨) وقد يمكن أيضا أن تتصور هذه الأمزجة الثمانية ، بالإضافة إلى

المعتدل ، الذي يقال بحسب أطراف الكيفيات البسائط ، وهو المتوسط الذي

- يتوهم فيه أن الكيفيات الأول قد امتزجت فيه حل السواء ، شبه ما يراه جالينوس في اللحم ، وبخاصة من اللحم في جلدة الكف ، ومن هذه في طرف السبابة . فإن جالينوس يظهر من أمره أن المزاج المعتدل يقال في الإنسان، على هذين المعنيين . أعنى على المعتدل بحسب أطراف النوع ، وهو الذي يسميه معتدلا بالإضافة إلى فعل النوع . وعلى المعتدل بالحقيقة ، وهو الذي توجد فيه من كيفيات الأسطقسات المتضادة مقادير متساوية ، مثل أن يكون فيه من الحار مثل ما فيه من البارد ، ومن الرطب مثل ما فيه من اليابس . فهذا هو رأى جالينوس في الأمزجة .

(٩) وأما المشاؤون، فإننا نجد جالينوس قد حكى عنهم في كتابه في «المزاج»،

أن الأمزجة أربعة مركبات على نحو وجودها في البسائط . أعنى إما حارا يابسا

- ١٥ على طبيعة الحار ، وإما حارا رطبا على طبيعة الهواء، وإما باردا رطبا على طبيعة الماء ، وإما باردا يابسا على طبيعة الأرض . وذلك أيضا نظير الطبايع الأخرى .

وهؤلاء ليس يرون أن ما هنا أمزجة منسوبة إلى غلبة كمية واحدة

فقط، أعنى أن يقال: إن ما هنا مزاجا حارا فقط معتدلا في الرطوبة واليبوسة، أو

- ٢٠ باردا فقط معتدلا في الحرارة واليبوسة ، أو رطبا معتدلا أعنى في الحرارة

والبيوسة. وجالينوس يرى أنه قد استدرك في هذا، المعنى، أصرا ذهب على جميع الفلاسفة والأطباء . وكل من أتى بعد جالينوس من الأطباء والفلاسفة ، الذين وصلت إلينا أقوالهم ، لم يذكر عنهم مخالفة جالينوس في هذا المعنى ، بل كلهم اتبع جالينوس على هذا المعنى .

• (١٠) ونحن ننظر في ذلك . فإن كان ما استدركه جالينوس على القدماء حقا شكرناه على ذلك . وإن لم يكن حقا ، عرفنا موضع الغلط في قوله ، وصواب قول القدماء في ذلك . ولنجعل مبدأ الفحص في ذلك من الأمور الكلية ، التي تبين في الرابعة من « الآثار » وفي الثانية من كتاب « الكون والفساد » . فنقول : إنه قد تبين هنالك أن الحرارة والبرودة هما الكيفيتان الفاعلتان في الكون التي تحرك المكوّن ، إلى أن يكون ذا قوام وشكل وصورة . وأن الحرارة هي التي تفعل ذلك أولا وبالذات ، والبرودة ثانيا وعلى القصد الثاني . وإنما كان ذلك كذلك ، لأن الحرارة هي التي تفعل في المكوّن الخلط أولا ، ثم الطبخ ثم النضج والتام والقوام والشكل . وذلك بعد نفى الفضة التي لا تصلح أن تكون جسدا لذلك المكوّن عنه . وهي في هذا المعنى تستعين بالبرودة ، لأن الحرارة التي تفعل هذا ، هي حرارة مقررة معدلة ، وتعديلها يكون بالبرودة . وأكثر ما تستعين بالبرودة ، لإصلاح ما يلحق فعل الحرارة من الرخاوة ، والتلين الذي يالحق عن فعلها في المكوّن . فهى بالبرودة تصلح لهذا المعنى في المكوّن .

• (١١) ولذلك نرى الصنائة تشبه في ذلك بالطبيعة ، فإن أكثر الصنائع التي تستعمل الحار ، تستعمل البارد إثر استعمال الحار ، كصنائة الحدادة ، وصنائة الطبخ ، وكثير من الصنائع . حتى أن الأطباء يأصرون بذلك في دخول الحمام ،

أعنى أن يتغمس الليل في الماء البارد، قدر انغمسه في هذا الحار، وقعوده في الهواء الحار .

(١٢) وبالجملة بفعل الحرارة كما قيل في المتكؤن هو جمع الشبيه ، وقضى غير الشبيه ، وذلك بالطبخ والإنضاج وفعل البرودة في المتكؤن هو جمع الشبيه وغير الشبيه . ولذلك أكثر ما تستعين الحرارة بالبرودة في التجميد وتسمح الأعضاء والجسد الذي طبخته الحرارة وظلته ، مثل ما يعرض للصبى أول وقوعه من الرحم أن تشتد عظامه وأعضاؤه ، من قبل مباشرة برد الهواء . ولكون هذين الفعلين للحرارة والبرودة في المكؤن ، قيل فيما إنعما كقيفتان فاعلتان ، لأن المكؤن إنعما هو مفعول به من قبلهما .

١٠ (١٣) وأما الرطوبة واليبوسة ، فبين أيضا من حدهما هنالك أنهما كقيفتان منفعلتان في المكؤن ، لا فاعلتان فيه ، إذ كان التكون إنعما يقبل الانفعال من قبلهما ، وذلك أن من قبل الرطوبة يكون الاختلاط له ، ومن قبل اليبوسة يكون له القوام والشكل .

(١٤) ولذلك قيل في حد الرطوبة إنها سهلة الانحصار من غيرها ، عسيرة

١٥ الانحصار من ذاتها . وقيل في حد اليبوسة ، إنها عسيرة الانحصار من غيرها ، سهلة الانحصار من ذاتها . وإذا كان هذا هكذا ، فهو قد بين أن الكيفيات اليابسة والرطبة ليست فاعلة في المكؤن ، وإنعما هي فيه منفعة . وأن الحرارة والبرودة ، هي فيه فاعلة فقط . ومن هذه الجهة ، قال أرسطو في الحرارة والبرودة : إنهما فاعلتان فقط . أخى من جهة مقايستهما إلى الرطوبة واليبوسة . وقال في اليبوسة والرطوبة إنهما منفعلتان لا فاعلتان ، بالمقايسة أيضا ، إلى الحرارة والبرودة .

(١٥) وأما جالينوس ورضيه ، فلما لم يفهموا عنه هذا المعنى الذى هو بإضافة فعل الحرارة والبرودة فى الرطوبة واليبوسة فى المكون ، ووجد كل واحدة من هذه الأربعة تفعل فى صاحبها . قالوا : إنها كلها كيفيات فاعلة ، وصرخوا قول أرسطو إلى تأويلات بعيدة ، مثل ما يذهب إليه جالينوس من أن أرسطو إنما قال فى الحرارة والبرودة : إنهما فاعلتان فقط ، لأن الفعل فيهما أظهر منه فى الكيفيتين الأخرين .

(١٦) وإذا كان هذا كما وصفنا ، وكانت الكيفية الفاعلة هى المستولية فى الكون على المنفصلة والحاصرة بها . فبين أن الكيفيات الفاعلة هى أغلب فى الكون من المنفصلة ، وأن الفساد إنما يدخل فى المكون عند غلبة المنفصلة للفاعلة ، أعنى إذا لم تقدر الفاعلة أن تحصرها وتستولى عليها . وإذا كان ذلك كذلك ، فلم يمكن أن يوجد موجود طبيعى ، الكيفيات الأولى الأربعة فيه ممتزجة على السواء . فيجب مع هذا ، فى كل موجود ، أن يكون فى وقت المكون ، أعنى الطبخ والانضمام ، الحرارة فيه أغلب من البرودة ، والرطوبة أغلب من اليبوسة ، مع كون الفاعلتين أغلب من المنفصلتين . فإن كان الموجود مما لا يتخلق منه الطبخ ، بل يوجد له دائما بعد تمام كونه ، قيل فى مزاجه إنه حار رطب . وهذا هو المقتضى من الموجودات . ولذلك قال القدماء : إن كل حيوان فهو فى حال حياته حار رطب ، وأنه إذا مات بارد يابس . وإن كان من غير المقتضى ، فإنه إذا تم كونه غلب عليه البرد واليبس ، كالمعادن وغير ذلك . فمن هنا ، يظهر كل الظهور أنه ليس يمكن أن يوجد المعتدل الذى يقال بإضافة إلى الكيفيات الأولى .

(١٧) وإنما فلف جالينوس فى ذلك ، أنه شبه الأمور الطبيعية بالأمور الصناعية . فلما رأى أنه ممكن لنا أن نخلط ماء وترابا على السواء ، ونلجا ونارا

على السواء ، ظن أن الأمر كذلك فيما يتكوّن عن الطبيعة . فإذا من جهة أن كل جسم متشابه الأجزاء ، فإنما يتكوّن من قبل الطبخ والنضج ، لزم ضرورة ألا يتكوّن جسم متشابه الأجزاء ، الحار فيسه مساو للبارد ، والرطب لليابس . وأحرى بذلك أن يكون الحار والبارد مساويين الرطب واليابس .

- (١٨) وقد يظهر أيضا هذا المعنى من قبل أن كل متضادين مختلطان ، فإنه لا يخلو أمرهما من ثلاثة أحوال : إما أن يفسد أحدهما الآخر ، وإما أن يفعل كل واحد منهما في صاحبه ، وذلك على أحد وجهين : إما على السواء ، وإما أن يكون فعل أحدهما في الآخر أكثر من فعل الآخر فيه . فإن استولى أحدهما على الآخر وأفسده ، لم يكن هناك شيء يكون عن كليهما . وإن فصل كل واحد منهما في الآخر ، حتى يصير إلى صورة متوسطة بينهما ، أعني بين صورتيهما المتضادتين ، فإنه عند ذلك يكف الفعل والافعال من كل واحد منهما ، ويحصل عنه موجود آخر ، له فعل متوسط بين ذينك الفعلين المتضادين ، من قبل أن له صورة متوسطة ، بين ذينك الصورتين المتضادتين .

- (١٩) لكن ، لما كانت أفعال الأضداد ، لا يمكن فيها أن تجتمع في محل واحد ، لزم ضرورة أن يكون ذلك الفعل المتوسط منسوبا إلى أحد الضدين ولا بد ، وإنما يخالف الطرف الذي ينسب إليه بالأقل والأكثر .

(٢٠) وإذا كان ذلك كذلك ، فالصورة المتوسطة التي تحصل عن امتزاج الطرفين ، لا بد أن تنسب إلى أحد الضدين ، أعني أن يكون الغالب عليها أحد الضدين ، من قبل أن فعلها يجب أن ينسب ضرورة إلى أحد الضدين . وأن يكون

إنما يخالف ذلك الضد الذي ينسب إليه بالأقل والأكثر . مثال ذلك أنه إذا اختلط جسم حار ببارد، فأتى بينهما جسم متوسط، فإنه يجب ضرورة أن ينسب فعله ، إما إلى التسخين ، وإما إلى التبريد . وذلك أن يكون أحد الضدين هو الغالب في مزاجه . وذلك واجب ضرورة إن كان كل موجود يجب أن يكون له فعل واحد من قبل أن له صورة واحدة . وإذا كان ذلك كذلك، فليس يمكن أن توجد صورة تختلط فيها الأضداد على السواء ، لأنه ما كان يوجد لها فعل واحد ، بل فعلان اثنان، إذ كان ليس يمكن في الأفعال المتضادة أن تختلط حتى يكون عنها فعل واحد . أعني أنه ليس بين الأفعال المتضادة فعل واحد ، وهو وسط ، لأنه كما أنه ليس بين فعل الصحة الذي هو جودة الفعل ، وبين فعل المرض ، الذي هو ضرر الفعل ، متوسط . إذ كان ليس يمكن الفعل الواحد أن يكون بعضه مضرورا وبعضه غير مضرور، كذلك ليس يمكن في الفعل الواحد أن يكون بعضه مسخنا وبعضه مبردا ؛ بل ، إن بعضه مسخنا ، وبعض مبردا ، فهما فعلان ضرورة ، لا فعل واحد .

(٢١) ولتزد هذا وضوحا، فنفرض جسمين : أحدهما حار والآخر بارد ، واختلطا على السواء ، حتى صارا إلى صورة متوسطة بينهما على السواء ، مثل أن يكون أحدهما في درجة من الحرارة ، والآخر في تلك الدرجة من البرودة ، فانحط كل واحد منهما إلى نصف درجته بفعل ضده فيه .

(٢٢) فأقول : إنه ليس يأتي عنها من موجود واحد ، متوسط على هذا الشرط . وذلك أن الموجود الواحد، إنما يكون له فعل واحد ، والفعل الواحد إنما ينسب إلى الحر أو البارد في المترج ، وإلا كأنه هنالك فعلان اثنان ، أعني

إذا كان في المترج من البرودة مثل ما فيه من الحرارة، فيكون لذلك المترج فعلاً. وذلك أنه إن تصور في المترج الاختلاط على التساوي، فليس يمكن أن يتصور في الأفعال المتضادة اختلاط، إلا أن يكون أحد الفعلين غالباً، ويكون الفعل الآخر مغلوباً، حتى ينصب الفعل إلى الغالب، وإن كان قد انحط عن رتبته قبل الامتراج، أعني امتراج الكيفية التي صدر عنها الفعل.

(٢٣) وليس لقائل أن يقول: إنه إذا لم تتمتج الأفعال على السواء، حتى يأتي بينهما فعل متوسط، وكان ذلك هو السبب في أن لم يكن بين الصحة والمرض متوسط، فليس ما هنا في الحقيقة متوسط بين الأطراف المتضادة، هو بالصورة والكيفية، غير كل واحد من الطرفين، بل إنما يكون المتوسط يخالف الطرفين بالأقل والأكثر. والمخالف بالأقل والأكثر ليس هو متوسطاً بالحقيقة، بل إن قيل فيه متوسط فبشبهه. وهذه هي حال الصحة مع المرض، أعني أن الصحة لما عرض تنقسم من قبله إلى الأقل والأكثر، وكذلك المرض. وليس بين آخر درجات الصحة، وأول درجات المرض، واسطة، هي لا صحة ولا مرض.

(٢٤) وإن كان ذلك كذلك، فيكون الحار والبارد لهما عرض، يختلفان فيه بالأقل والأكثر. ويكون آخر درجات الحار أول درجات البارد، من غير أن يكون هناك وسط، أعني مزاجاً متوسطاً بين الحار الذي في الغاية والبارد الذي في الغاية، هو بالصورة غير كل واحد من الطرفين. لأن المختلف بالأقل والأكثر ليس مختلفاً بالصورة والكيفية، بل إنما يختلف بالكيفية.

(٢٥) فنقول: إن الفرق بينهما أن الصحة والمرض ليس يتمتجان امتراجاً يفعل به كل واحد في صاحبه، حتى تتولد بينهما صورة ثالثة غير صورة المترجين.

وذلك من قبل المازج والطابع . وأما الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة ، فمن قبل أن كل واحدة منهما تفعل في صاحبها ، والمزاج الخالط يفعل في مجموعها ، تتولد عن ذلك كيفية متوسطة ، ليس يمكن أن تنسب إلى واحد من الطرفين ، أعنى أن يقال فيها إنها من نوع أحد الطرفين ، وإنما إنما تخالفه بالأقل والأكثر . وذلك أن هذه الكيفية المتوسطة ، إنما يكتسبها الممتزج عن الخالط والطابع . إلا أن هذه الكيفية ، الفعل الصادر عنها ليس يمكن أن يكون بالصورة ، غير كل واحد من فعل الطرفين ؛ بل إنما يخالف فعلها أفعال الطرفين بالأقل والأكثر . فتمت فرضنا امتزاج الكيفيات على السواء ، كان هنالك فعلا ضرورة . وإذا كان ذلك ، فليس هنالك صورة واحدة تحدث عن المزاج الطابع ، بل صورتان . فإذا كان ذلك ، فليس هنالك صورة واحدة تفتقر عن الفاعلة صورة واحدة ، هي غير صورة الطرفين . وهذا كله ، لا يخلو لمن ارتاض في العلم الطبيعى .

(٢٦) ولذلك ما يجب على الطبيب ، إذا أراد أن يفعل دواء متوسطا من كيفيات متضادة ، ألا تمتزج الكيفيات المتضادة على السواء ، لأنه ليس يأتي من ذلك موجود واحد له فصل واحد ، وذلك واجب من قبل أن من شأن الصناعة أن تتقبل أفعال الطبيعة . ومتى فعل ذلك ، فإنما أورد على العضو الذى يداويه بذلك الدواء فعلاين مختلفين ، فيتعاونان في الجزء الواحد منه ، ويفعلان في الأجزاء المختلفة ، منه أفعالاً مختلفة .

(٢٧) وإذا كان هذا ، كله كما وصفنا ، فهو ظاهر من ذلك أنه ليس يمكن أن يوجد مزاج معتدل بواحد من وجهى الاعتدال ، الذى يمكن أن يفهمها الطبيب . وذلك في كيفيتين من الكيفيات الأربع ، وخارج عن الاعتدال في

كيفية واحدة . وذلك أنه إن فهم من المعتدل بإطلاق ، تساوى أطراف الكيفيات المتضادة ، كان فهما باطلا . وذلك أنه إنما يكون على هذا التصور ، أن يتصور مزاج حار فقط ، بأن نفرض مزاجا ، الكيفيات الأربع فيه على السواء ، ثم نضيف إليه من الهواء والنار ، ما تكون الرطوبة الهوائية فيه متساوية ليبوسة النار . فيعرض في مثل هذا التركيب أن تكون الكيفيات المنفصلة فيه متساوية ، أعنى الرطوبة واليبوسة ، وتكون الحرارة فيه أظلم من البرودة . وكذلك أيضا يتصور مزاج معتدل في المنفصلة ، غير معتدل في البارد ، بأن يضاف إلى المعتدل منها من الأسطقسين الباردين ، ما يبوسة أحدهما مساوية لرطوبة الآخر . وهذا كله بناء على أن الأسطقسات يمكن أن تترج على السواء . وقد لاح بطلان ذلك في هذا القول .

- ١٠ (٢٨) وأما كيف يتصور ذلك في النوع الآخر من المعتدل ، وهو الذى يقال بالإضافة إلى أطراف النوع ، فإن تضيف إلى المزاج الذى بهذه الصفة من الأسطقسين المتفقين في كيفية واحدة أيضا ، ما يكون نسبة إحدى الكيفيتين المتضادة منه إلى ضدها ، نسبتها في ذلك المزاج المعتدل المفروض . مثال ذلك أنه إذا فرضنا مثلا أن المزاج المعتدل بالإضافة إلى الأطراف ، هو الذى نسبة الحار فيه إلى البارد ، نسبة ما ، وكذلك نسبة الرطب إلى اليابس .

١٥ فلنفرض أن هذه النسبة هي نسبة الزائد ربعا . فتى أخذنا من الأسطقسين المتبقين في كيفية واحدة ، ما نسبة الكيفية المضادة فيه إلى قريبتها ، نسبتها في ذلك المزاج المعتدل ، وزدناه على ذلك المفروض ، بقيت الكيفيات التى هي نظائر هذه الكيفيات فيه ، على تلك النسبة ، وتغيرت نسبة الكيفية الواحدة التى اشترك فيها الأسطقسان المريدان .

(٢٩) مثال ذلك ، أنا إذا أضفنا إلى مزاج ، نسبة الحار فيه إلى البارد ، والرطب إلى اليابس ، نسبة الزائد ربعا ، وهو الذى فرضنا أنه المعتدل من الهواء والنار ، مانحبة رطوبة الهواء إلى يس النار ، نسبة الزائد ربعا ، بقيت نسبة الرطوبة إلى البيوسة في المزاج الأول هى تلك النسبة بينها . لأنه متى زيد على المتناسبة متناسبة ، صار الكل متناسبا ، وتغيرت منه نسبة الحار إلى البارد .

فعلى هذا يمكن أيضا أن نفهم الأمزجة الثمانية ، على مذهب جالينوس ، بالإضافة إلى هذا المفهوم من المزاج المعتدل . فإن جالينوس أيضا قد يدل باسم المزاج المعتدل على هذا المعنى ، ويعترف به .

(٣٠) وهذا أيضا إذا توكل ، ظهر أنه باطل من الأصول التى تقدمت . وذلك أنه لما تبين أن الكيفيات الفاعلة هى في المترج بمنزلة الصورة ، والمنفصلة بمنزلة المادة ، وكانت المادة الواحدة إنما تكون مادة لصورة واحدة ، وأن الصور المختلفة تكون لها مواد مختلفة ، فظاهر أنه ليس يمكن أن توجد حرارتان مختلفتان في رطوبة واحدة ، ولا في بيوسة واحدة وكذلك الحال في البرودة معها .

(٣١) وإذن ، مستحيل أن يوجد جسمان ، قد امتزجت فيها الرطوبة والبيوسة على قدر واحد ، والمزاجان فيهما مختلفان ، أعنى الحرارة والبرودة . وذلك أنه إذا تغيرت نسبة الفاعل إلى المفعول ، تغيرت نسبة الانفعال .

(٣٢) ومن هنا يظهر أنه ليس يمكن أن يوجد مزاج خارج عن الاعتدال ، في كيفية واحدة ، ولولمنا امتزاج الكيفيات على التساوى . وكما أنه لو خلصنا رطوبة

ويبوسة ، وسلطنا على مزجها وطبخها حرارتين مختلفتين ، فلزم ضرورة أن تكون صورتها مختلفتين في الرطوبة واليبوسة .

(٣٣) كذلك الأمر في أمزجة الأجسام المتشابهة الأجزاء . وكذلك لو فرضنا عكس هذا ، أعنى حرارتين طابختين مساويتين لمتجرين مختلفين في الرطوبة واليبس .

• (٣٤) وإذا كان ذلك كذلك ، فسا يتوهم جالينوس من أن هاهنا مزاجا معتدلا في الحرارة والبرودة ، خارجا عن الاعتدال في اليبوسة والرطوبة ، أو معتدلا في الرطوبة واليبوسة ، خارجا عن الاعتدال في الحرارة والبرودة ، باطل لانه لى له .

(٣٥) وهذا كله إنما عرض له ، لأنه لما قال أرسطو طاليس في الحرارة

والبرودة إنهما فاعلتان ، وفي الرطوبة واليبوسة إنهما مفعلتان ، لم يفهم ما نصه أرسطو

بذلك . وذلك أن أرسطو إنما قال في الحرارة والبرودة : إنهما فاعلتان ، بالإضافة إلى اليبوسة والرطوبة في المكون . والسبب في ذلك ، أن الرطوبة واليبوسة هما هيوالا للحار والبارد في الأمسقتات الهسيطة . فلزم من ذلك أن تكون هيوالا في المركب ، وأن يكون حظ تلك الفعل ، وحظ تلك الانفعال . وأما إذا قبست الحرارة بالبرودة ، والرطوبة باليبوسة ، وجد كل واحد منهما فاعل وصاحبه منفعل .

١٥

(٣٦) بجالينوس لما قايس بينهما من جهة ما هي أضداد ، ظهر له أن كل

واحد من الأربعة فاعل ومنفعل . وأرسطو لما قايس بينهما من جهة ما ليس

هي أضداد ، قال : إن الروح الواحد هو الفاعل والآخر المنفعل . وبين ذلك من

أفعالهما : أهنى حيث حد البارد أنه الجامع للجانس وغيره ، وحد الحار أنه الجامع

الجائس فقط . وأن الرطب واليابس هما اللذان يقبلان الاجتماع . لكن تفارق
اليوسة الرطوبة في هذا المعنى . فإن الرطوبة مهلة الاجتماع من غيرها صيرة من
ذاتها ، واليوسة بعكس ذلك .

(٣٧) فهذا جملة ما قصدنا تلخيصه في هذا القول ، والله الموفق للصواب .
وهنا انقضت هذه المقالة بحول الله وحسن عونه ،
وصل الله على محمد نبيه وعنده .



مجلس شورای اسلامی ایران
مجلس خبرگان رهبری



رساله

التبایق

تألیف:

ابن مرشد

بسم الله الرحمن الرحيم

(١) قال الشيخ الفقيه القاضى الإمام الأوحى الحكيم الفاضل أبو الوليد

محمد بن محمد بن رشد رضى الله عنه ودفن له :

(٢) أما بعد حمد الله تعالى والصلاة على محمد رسوله المصطفى .

- (٣) فإنه يسألنى من وجبت على طاعته ، وتبين لى شكره ، وتقدم إلى فضله وبره ، أن أثبت له على طريق البرهان الطبي ، ما قاله الأطباء فى المواضع التى يستعمل فيها الترياق ، وما ضمنوه من أفعاله .

فأقول : إن الذى حرك لقدماء—أولاً— إلى تأليف الترياق ، هو شفاء جميع

السموم الحيوانية والنباتية ، وخاصة السموم الحيوانية .

- (٤) وذلك أنه ، لما بكل بالتجربة معرفة أنواع السموم ، وأفعالها فى بدن الإنسان ، وعرفت أيضاً ، الأدوية المختصة بشفاء سم من أصناف السموم ، وكان كثيراً ما لا يُعرف نوع السم الذى يرد على بدن الإنسان ، وإن عرف ، ربما لم

(١ — ٦) بسم الله ... ما قاله : فقال الحكيم محمد بن رشد رحمه الله عليه . أما بعد حمد الله

فإنه يسألنى من وجبت على طاعته من أثبت له على طريق البرهان الطبي ما قالوه . ب .

(٩) وخاصة ... المبروثة : ماقطة من ب .

(١٢) بدن الإنسان : البدن الإنسانى ب .

يوجد الدواء المختص بشفاؤه أو الأدوية ؛ رأى من من جاء بعد هؤلاء من أفاضل القدماء ، أنه إن ركب دواء واحد ، مؤلف من أكثر الأدوية المخصوصة النفع بهم ، أنه يأتي من ذلك دواء واحد ينفع من جميع السموم ، سواء كان ذلك التيم مجهولا أو معلوما ، وجد دواؤه الخاص به أو لم يوجد .

• (٥) وإنما حرص القدماء على هذا ، لأن المعالجة به أيسر على المعالج والمتعالج .

أما على المعالج ، فلأن المعالج ليس يحتاج إلى معرفة نوع السبب ، وهي أعظم مؤونة ترفع عن المعالج ، إذا كان الخطأ يمرض له أكثر ذلك في معرفة السبب ، وكان معرفة السبب ، هو الركن الأول الذي يبنى عليه العلاج . فهذا ، هو أعظم منافع الترياق بانفراق ، وهو أمر معلوم بنفسه . وأما المنفعة الثانية المستفادة من تركيبه للعلاج والمتعالج معا ، فإنه قد يعرف نوع السبب المرض ، ولا يوجد الدواء الخاص به ، في وقت طروره العلة . وإن تأخرت المداواة ، مات العليل . فهاتان المنفعتان من منافع الترياق هما يجمع عليهما ، وليس يقدر أحد أن ينازع فيها .

(٦) وأما هل يوجد فعل هذا الدواء في نوع من أنواع السموم ، مثل فعل

الدواء المختص بشفاؤه ذلك النوع من السم ، أو يوجد أقوى منه ، أو مفضول عنه ، ففيه فحص هو يوص .

(٥) والمتعالج : أو المتعالج أ ، هـ ما أو المتعالج وحده ب ٥ (٦) على :

سائلة من ب . (٧) من : على أ || الخطأ : سائلة من ب :

(٨) وكان معرفة السبب ؛ سائلة من ب || هو : وهو ب .

(٩) فعل : سائلة من ب || مفضول منه ؛ أفضل منه ب .

(٧) والذي تخفضه أصول جالينوس، أن فعله في سم سم، أضعف من فعل الدواء المختص بسم سم. وذلك أن الأدوية الواقعة فيه المختصة بعلة حلة، قد يضاف بعضها بعضها، فتضعف قوة ذلك المختص بتلك العلة. وأيضا، فإن الذي يقع من الدواء المختص في الشربة منه جزء يسير، حتى لقد قال قوم: كيف تنفع أدوية، يقع منها في الشربة جزء، لو أخذ كل واحد على حدته، لم تكن له منفعة أصلا.

(٨) والجواب، أن كل جزء من أجزاء الترياق، يوجد فيه جميع أنواع القوى الموجودة في الأدوية المفردة الواقعة فيه. ففي كل جزء منه توجد مثلا قوة الأفيون، وقوة الفربيون، وسائر القوى الموجودة في الأدوية التي تتركب منها، كما يوجد في كل جزء من أجزاء التفاحة الريح واللون والطعم، كما توجد في الأسطفسات الأربعة وكيفياتها الأربع في كل جزء من أجزاء الجرم المركب منها. لكن، لما كان وجودها على جهة الاختلاط، وجب أن تكون القوى الموجودة في المركب، أضعف من القوى الموجودة في الأسطفسات التي تتركب منها. فإن كان هذا حال الترياق، فواجب أن يكون في كل جزء منه جميع أجزاء الأدوية التي تتركب منها على جهة الاختلاط، وجميع قواها، وأن تكون أضعف من قوى الأدوية الأولى.

١٩

(١) والذي... سم : ساقطة من ب ب

(٤) لقد : أه ب

(٥) منها وفيها ب || الشربة : + مه ب .

(٦) والجواب : فالجواب ب .

(٧) القوى : للقوة ب .

(٨) ف : ساقطة من ب ب

(٩) وإذا كان هذا هكذا ، فالترياق أضعف من قوى الأدوية في حلة حلة من العلل البساط من الدواء المختص بتلك الحلة . إلا أن هذا شنيع ، فإن المسموم أن الترياق يشفى العلل الكبار؛ فإن صح هذا بالتجربة ، فقد اتفق لالترياق أمر يتفق في الأقل للمتجات ، وهو أن يتولد من المجموع قوة أعظم من القوى الموجودة في المفردات ، التي يتركب منها ذلك المجموع . مثال ذلك أنه قد يتولد من الماء والأرض ما هو أثقل من مجموعهما ، مثل الرصاص والزئبق ، ومثل ما يقال : إن النار المختططة ها هنا بالمواد التي تقبل الاحتراق ، أحر من النار البسيطة التي في مقعر فك القمر .

(١٠) وأما هل الأمر في الترياق هكذا ، فليس سبيلا إلى تصحيحه إلا بالتجربة ، إذ ليس للقياس في ذلك مدخل . ولعل هذا إنما يمرض في بعض القوى الموجودة في الترياق ، دون بعض . أضحى أن تكون بعض القوى الموجودة فيه ، أقوى من قوى الأدوية المفردة التي تركب منها . وإذا تقرر هذا ، فكيف ما كان الأمر ، فلا خلاف أن الترياق نافع من السموم ، وأنه يجب أن تكون الشربة منه يختلف مقدارها ، بحسب اختلاف مقدار السم ، ومقدار قوة البدن الوارد عليه . وهذه المقادير لا سبيل إلى إثباتها بالقياس ، بل بالتجربة . وقد أثبتتها الأطباء في كتبهم . وسنتقل نحن من ذلك ، ما نرى أنه أشد موافقة للقياس .

(١) من قوى الأدوية : قوى أ .

(٤ - ٥) قوة ... المجموع : ساطقة من ب . (٥) مثال ه مثل ب .

(٦) والزئبق : ساطقة من ب .

(٧) بالمواد : بالهواء ب || ثقيل : ثقيل ب .

(١٣) لأنه : فإنه ب . (١٥) بل : إلا ب .

(١٦) وسنتقل : وسنقول ب .

(١١) فالفرض الأول الذى ركب من أجله الترياق ، هو شفاء مسموم الحيوان ، كالأفعى والكلب الكلب . ولذلك قيل : إن هذا الاسم مشتق من اسم الحيوانات ، ذوات السموم عند القدماء . وقد ينفع من السموم النباتية ، إلا ما قيل فى أمر البيش .

- ٥ (١٢) وأما منفعته فى الأمراض ، فلا يشك أنه ينفع فيما كان منها من أخلاط تضارع السموم . وذلك أنه قد تتولد فى بدن الإنسان ، أخلاط تضارع السموم فى فساد مزاج الأجسام ، مثل فساد الأخلاط التى يتولد عنها الجذام ، وفى فساد الأرواح ، مثل الفالج والسكتة والصرع واختناق الرحم ، وفى الرياح المتولدة فى بدن الإنسان ، وفى الفضلات الخارجة عنه الخارجة عن الطبع . أما فى الرياح ، فمثل أوجاع القولنج ، وأوجاع المعدة المبرحة الكائنة من الرياح . وبالجملته فهذه ١٥ الأمراض هى متولدة من السوداء التى فى غاية الرداءة ، والبلغم الذى فى غاية البعد عن البلغم الطبيعى .

(١٣) وأما ما قرب منها فى الخروج عن الاعتدال عن الأمر الطبيعى ، ففى منفعة الترياق لهذه الأنواع ، من الأمراض لخص عو بص شديد .

(١) فالفرض : فى الترض ب || هو : وهو ب .

(٧) مثل فساد الأخلاط : مثل الأخلاط ١ .

(١٠) أرياح : أوجاع أ || وبالجملته : ساقطة من ب .

(١١) الرداءة... غاية : ساقطة من ب .

(١٤) هذه : فى هذه ب || هو بص وهو بص أ .

(١٤) وذلك أنهم أجمعوا على أنه لا يتنفع به في الأمراض المتولدة من الصفراء الطبيعية ، ولا من الدم . ويقى السؤال في الأمراض المتولدة من البلغم والسوداء ، اللذين ليسا بخارجين عن الطبع خروجاً كثيراً ، أو الصفراء الخارجة عن الطبع خروجاً كثيراً ، هل هي مما تشفى من الترياق ، كما تشفى من سائر الأدوية المعلومات .

(١٥) ومبدأ الفحص في ذلك هندي ، هل ينفع استعمال الترياق الصحيح في حفظ الصحة من حدوث الأمراض بإطلاق ، أم ليس ينفع إلا في حفظ الصحة من الأمراض الكبار . فإن كان يحفظ الصحة من جميع الأمراض بإطلاق ، فهو يشفى من جميع الأمراض ، أعني المتولدة من الخلطين الباردين ، سواء كانت قوته تضاهي السموم أو ضعيفة . وإن لم يتنفع به في حفظ الصحة بإطلاق ، فقد يمكن أن يتنفع منه في الأمراض المعتادة ، وقد لا يمكن .

(١٦) فنقول : إن نفعه في باب الصحة ، مما فيه فحص كبير وعويص شديد ، وذلك إنا نحمد جميع الأطباء : جالينوس ، فمن دونه ، يرى أنه يتنفع . وأن قوماً من ملوك زمانهم كانوا يأخذونه كل يوم ، وربما أخذه بعضهم

(١٢) الطبيعة : ساقطة من ب || السؤال : الأمر ب .

(١٣-١٤) أو الصفراء ... كثيراً : ساقطة من ب .

(١٥) هل ... سائر : يشفى منها أ .

(١٦) المعلومات : المعلومات أ .

(١٧-١٨) في ... من : ساقطة من ب .

(١٩) فمن : من ب .

(٢٠) فإنهم : ساقطة من ب .

مرتين في اليوم ، وأن من اعتاد أخذه ، أمكنه أن يشرب منه ثلاثة أضعاف المقدار ، الذي جرت العادة أن يؤخذ منه ، ونحسة أضعافه ، فلا يضره .

(١٧) حكى هذا جالينوس في كتابه « في الترياق » . وابن سينا يقول : إن الترياق مقو ، بجملة جواهره للحرارة الغريزية ، بما هي حرارة فريزية ، ومفيد لها . جميع القوى التي بها تفعل الإبراء في جميع الأمراض ، وتفعل الصحة في جميع الأعضاء .

(١٨) وأما أصول جالينوس ، فنقتضى نقيض هذا . وذلك أن الأدوية النافعة من السموم هي وسط بين الأدوية والسموم ، كما قاله الرجل في كتابه : « في الأدوية المفردة » . فإن كانت الأقدية هي المحافظة للصحة الكاملة ، والأدوية للصحة غير الكاملة ، والسموم مفسدة لنوعى الصحة ، وأدوية الترياق الغالب عليها ، هي وسط بين الأدوية والسموم ، وكان كل مركب حكمه حكم الغالب عليه ، فقد يجب أن يكون الترياق وسطا بين الأدوية والسموم . وإذا كان وسطا ، فهو ضرورة أقوى من الأدوية ، وأضعف من السموم . فلا يحفظ الصحة التي تحفظها الأدوية الشافية من الأمراض ، ولا يشفى الأمراض التي تشفيها الأدوية ، إذ هو أقوى من الأدوية ، بل إن حفظ صحة ما .

١٥

(١) منه : ساقطة من ب .

(٢) أضعافه : أضعافا ب || فلا يضره : فلا يتصوره دها أ .

(٨) قاله : قال أ . (١٠-١١) والأدوية ... الكاملة : ساقطة من ب ج

(١٠) لترجم : لترجم أ .

(١٩) وإنما يحفظ الصحة ، التي هي مستعدة ، لأن تقبل أمراضا من أخلاط شبيهة بالسموم ، وإن أبرأ من هذه الأمراض . وبين أن هذه الأمزجة هي أقلية في الناس . فعلى هذا ، وإنما يحفظ صحة من يخاف عليها أن يقع في أمثال هذه الأمراض .

• (٢٠) وأما ما يقال : إن من داوم على أخذ هذا الترياق ، فإنه لا يعمل فيه سم ، مثل ما حكاه جالينوس عن الملك الذي استعمل المثروديطوش ، ويبقى مع ذلك مزاج ذلك الإنسان على أصله الطبيعي ، فهو باطل . وذلك أن السم إن كان مضادا لبدن الإنسان ، فإنه إنما يصير إلى حال لا يعمل فيه السم ، إذا صار شبيها بالسم . فإن الذي لا يفعل في شيء هو شبيه به ، كما أن الذي يفعل في شيء هو ضده . قد بين ذلك القدماء في كتبهم ، وليس بينهم في هذه القضية اختلاف .

١٥ فإن كان بدن هذا الإنسان شبيها بالسم ، والسم مضاد لبدن الإنسان ، فبين أن بدن هذا الإنسان يصير — باستعمال الترياق — مضادا لبدن الإنسان ، وما هو مضاد لبدن الإنسان فليس هو إنسانا بهذا . ومن صار مزاجه مضادا لمزاج الإنسان ، فليس يمكن أن يبقى إنسانا ، وإن بقي ، فزمان يسير . ويكون هذا الإنسان ، مزاجه موافق لمزاج ذوات السموم .

(١) وإنما : وإنما ب .

(٢-١) لأن تقبل : لتقبل ب .

(٢) أبرأ : أمرى أ .

(٦) حكاه : حكى ب || الملك : المترك أ .

(٧) فهو : فقول ب .

(٩) أن : كان ب .

(١٢) بهذا : ساقطة من ب .

(٢١) فإن قيل : ليس إذا صار بدن الإنسان في حد لا تفعل فيه السموم ، يكون شبيهاً بالسموم ، بل يكون في غاية المضادة للسموم ، حتى يفعل في السموم ولا تفعل فيه ، ويقهرها ولا تقهره .

(٢٢) قلنا : يلزم من هذا أن يصير بدنه - في هذه الحال - شبيهاً

- بالأدوية التي تقهر السموم . فيكون بدنه على هذا ، وسط بين الأدوية والسموم .
فيجب الألبق مزاجه على المزاج الطبيعي ، وكل ما يتغير مزاجه عن الأمر الطبيعي هذا المقدار من التغير ، قد يمكن أن يفسد . وهو بالجملة مرض ، ويشبه إن وجد إنسان قد صار مزاجه بهذه الحال ، كما قيل إنه وجد قوم اعتادوا السموم ، فصارت أذنية لهم ، فهذا كله خارج عن الطبع .

- ١٠ (٢٣) وصناعة الطب ، ليس غرضها إفادة أمر خارج عن الطبع . فالأبدان الطبيعية وهي الموجودة في الأكثر ، ليس ينفعها الترياق في حفظ صحتها ، بل يمرضها ولا ينفعها في أمراضها ، إذا كانت أمراضها أمراضاً معتادة ، تتولد من أخلاط غير مميّة . هذا هو الذي اعتقده في هذه المسألة .

(٢٤) وقد تكلمت مع أصحابنا المشاهير في الطب ، رحمة الله عليهم ، من

- ١٠ المتولين علاج أبناء الخليفة ، ألا يشيروا عليهم باستعمال الترياق في حفظ صحتهم ، وأخذهم على الدوام . فلم يفعلوا . فأضر ذلك كثيراً بمن داوم استعمالهم منهم . فالترىاق ليس مما يجب أن يستعمل في حفظ صحة الأبدان ، التي مزاجها موجدة

(١) قول : سالفة من ب . (٤) من : على أ .

(٦) مع : ما أ . (٨) اعتادوا ، اعتدوا ب .

(١٠) فالأبدان : في الأبدان ب ؛ (١٣) فبر ، شبيه ب .

على الأكثر ، فضلا عن المزاج المعتدل . فإن المعتدل ، الذي يصفه الأطباء ، هو نادر الوجود . وإنما ذكره الأطباء ليكون متاراً مخارج منه . كما أن المزاج الذي تتولد فيه الأمراض الشبيهة بالسموم ، هو أقل في الوجود .

(٢٥) وإذا كان هذا كله كما وصفنا بالترياق ، لا ينبغي أن يستعمل في حفظ الصحة ، لإنسان صحته موجودة على الغالب من أنواع الصحة . أعني ، الصحة التي توجد في أكثر الناس ، وبخاصة من كان من هؤلاء شابا . فإن هذه الصحة ، هي التي ينبغي أن يقال : إنها طبيعية ، إذ الطبيعية هي الأكثرية .

(٢٦) وأما الصحة التي هي في غاية التمام ، فهي أيضا قليلة الوجود ، كما أن الصحة التي في غاية الرداءة ، قليلة الوجود . وكأنتهما طرفان متقابلان ، وما بينهما هو المتوسط للوجود في الأكثر .

(٢٧) وإذا كان هذا هكذا ، فهذا الجنس من الصحة ، إنما يستعمل في حفظه جنس الأدوية المبطللة للاستعدادات المرضية الأكثرية ، ويستعمل عند مرضه الأدوية المبرئة للأمراض التي هي موجودة على الأكثر . فإن الذي يستعمل في شفاء هذه الأمراض ، هو جنس من الأدوية غير الذي يستعمل في شفاء السموم .

(٢) ذكره : ذكره . ب .

(٣) بالسموم : بالسموم . ب .

(٥) الصحة : + ما أ || لإنسان ، إنسان أ

|| أمي : + أن . ب .

(٦) الصحة : ساقطة من ب .

(٧) إنها : لها . ب .

(٨) قلبة : أظلية . ب .

(١٧) مر : هي ب || السموم : السموم . ب .

إذ كانت الأدوية التي تستعمل في السموم وسطا بين الأدوية والسموم، والأصل هو ألا يستعمل في شفاء الأمراض ما يستعمل في شفاء السموم . والجنسان من الأدوية مختلفان في المساهبة والاهم .

(٢٨) ولكن للوائفة التي بين الأمراض الخارجة عن الطبع جدا وبين

- السموم ، ومضارعة الأشياء الشافية للسموم في أفعالها لأفعال الأدوية الشافية للأمراض، ولكون الترياق مركبا من الجنسين، تولد منهما للترياق مزاج وسط، بين الأدوية وبين الأدوية الشافية للسموم التي هي وسط بين الأدوية والسموم، وأمكن أن يشفى من الأمراض التي هي دون الأمراض المتشابهة للسموم .

(٢٩) وأما الذي فيه نظر من أمر الترياق ، فهو هل كان يكون أنفع في

- ١٠ الفرض الأول، الذي قصد به ، وهو الشفاء من السموم، لو ركب من الأدوية الشافية للسموم دون الأدوية القوية الشافية للأمراض ، أو هو أنفع في شفاء السموم ، إذا خلط الجنسان جميعا، كما فعل في الترياق .

(٣٠) فالأظهر أن الأدوية الشافية من الأمراض الخلطية، معينة للأدوية

- ١٥ الشافية من السموم في شفاء السموم . وليس ينعكس هذا ، أعنى أن تكون الأدوية الشافية من السموم معينة للأدوية الشافية من جميع الأمراض ، إلا أن تكون الأمراض عن أخلاط تضارع السموم ، أو ما كان دونها قليلا .

(١) الأدوية (الأول) : ساقطة من أ .

(٧) وبين ... الشافية ، والسموم ب || وبين ... بين الأدوية : ساقطة من ب .

(٨) وأمكن ... المتشابهة : ساقطة من ب .

(١١) أو هو : إلهه ب . (١٥) هذا : ساقطة من ب .

(٣١) والأصل ، كما قلنا : أن تستعمل الأدوية الشافية من الأمراض في الأمراض فقط ، والشافية من السموم في السموم . لكن لما ركب الترياق من الجنسين ، جاء من ذلك دواء مشترك للأمراض والسموم ، لكن ليس لجميع الأمراض بإطلاق ، بل للجلس الذي قلنا ، أو ما قرب منه .

(٣٢) لكن لما كان الفرق بين هذين الجنسين من الأمراض ، يمسر على الطبيب تمييزها في بعض المواضع ، فقد ينبغى أن يحاط كثيرا في استعمال الترياق ، في شفاء الأمراض ، وإنما يحفظ بتقدير الشربة من الترياق في الأمراض ، أكثر مما يحفظ من غيره من الأدوية الشافية من السموم . فإن استعمل في الأمراض ، فسح تحفظ كثير . ولذلك كانت الشربة منه في الأمراض ، أقل كمية منها في السموم ، وتفاضلت في شفاء السموم بحسب قوة السموم وضعفها ، وكذلك عرض في كمية ما يستعمل من ذلك في الأمراض بحسب قوتها .

(٣٣) ووجه التشابه بين الأدوية الشافية من الأمراض والشافية من السموم التي أشرنا إليها قبل هذا ، هو أن جميع أنواع الأفعال التي بها تفعل الأدوية في الأمراض ، هي بعينها الأنواع التي تفعل الأدوية المختصة بالسموم الشفاء منها . وذلك أنه ، كما أن من الأدوية التي تسمى من الأخلاط ما تصفيها بكمياتها الأول ، التي هي الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة ، وهي الأمراض التي

(١) والأصل : فالأصل ب || كما ، صالحة من ب .

(٤) الذي : التي ب . (٥) لما ، صالحة من ب .

(٨) المتشابهة من السموم : المترتبة لكان ما فيه من الأدوية الشافية لسموم ب .

(١٢) التشابه : للتشبه ب . (١٢) التي : الذي ب .

(١٤) الأدوية : + التي أ .

تكون من قبل هذه الكيفيات . أعنى ، أن شفاء الضد يكون بال ضد ، أى البارد بالحر ، والحر بالبارد . كذلك من الأدوية الشافية من السموم ، ما يشفى منها بكيفياتها الأولى ، وهى السموم التى تفعل ، أيضا ، بالكيفيات الأولى .

(٣٤) وكما أن من الأدوية ما يشفى بالقوى الثوانى والثوات ، أعنى مثل التحليل والتقطيع والتلين ، وجميع ما يؤدى إلى تنقية الأعضاء من الأخلاط وإخراجها من البدن ، أعنى أعضاء الغذاء ، وأعضاء الحس والحركة ، وأعضاء القوة الحيوانية والقوة المدبرة من قوى النفس . كذلك أيضا ، من الأدوية الشافية من السموم ما يشفى بالقوى الثوانى والثوات .

(٣٥) وكما أن من الأدوية الشافية ، أدوية تشفى من الأمراض بصورتها المزاجية المتولدة فى المركب عن امتزاج الكيفيات الأربع ، وهى التى تسمى خاصة ، وبسماها جالينوس الفعل بمجلة الجوهر ، كذلك من الأدوية الشافية للسموم ، ما يشفى بمجلة جوهره ، من السموم الفاعلة بمجلة جوهرها ، وهى أخبت السموم . كما أن الأمراض التى هى مضررة بالانفعال بمجلة جوهرها ، أخبت الأمراض وأقتلها ، حتى أنه لاشفاء لها ، إلا أن اتفق دواء يشفى من ذلك المرض بمجلة جوهره .

(٢) كذلك : وكذلك ب .

(٧) أيضا : سائلة من ب .

(٨) من السموم ما يشفى : أدوية تشفى ب .

(١٢) للسموم ، من السموم ب || وهى : سائلة من ب .

(١٣) جوهرها : جوهره ب .

(٣٦) وإذا كان هذا كله كما وصفناه، فالمركب للترياق، لما جمع الجلسين جميعا من هذه الأدوية ، يأتي له من هذه الجهة الشفاء من السموم شفاء تاما ، والشفاء أيضا من الأمراض المضاهية للسموم . وأما الأمراض التي ليست مضاهية للسموم ، فالترياق لا شك يضر الأبدان التي بهذه الصفة ، أكثر مما ينفع الأمراض ، كما تضر الأدوية التي في غاية من القوة، إذا استعملت للأمراض ، الصغار ، كما تضر أيضا إذا استعملت في حفظ الصحة .

(٣٧) ولا تؤثر الأدوية المستعملة في حفظ الصحة في المرض إلا أترسيرا، إلا أن هذه هي الأغذية الدوائية . وقد كان القدماء من الأطباء لا يبالغون إلا بالأغذية الدوائية . وذلك أن الناس كانوا في ذلك الوقت بالشريعة الموضوعة لهم ، يمتنعون عن الأغذية الرديئة والتدبير الرديئ ، ويؤمرون أيضا باستعمال الرياضة مع المعلمين للرياضة النافعة ، في حق مزاج مزاج من أمزاج الناس . ولذلك يظن أن الترياق في زمانهم كان غير محتاج إليه إلا في السموم ، وإن احتيج إليه في مرض ، ففي الندرة . لأن جالينوس وغيره من القدماء يقول : إن أكثر الأمراض التي توجد اليوم في زماننا محدثة ، مثل ذات الجنب وأورام الأعضاء الرئيسية ، وغير ذلك من الأمراض الخارجة عن الطبع جدا ، والمقاتلة قسرا .

(٣٨) وإذا كان هذا كله هكذا ، فالمستعمل في هذا الوقت للترياق ، والأمراض به ، يحتاج أن يكون في غاية العلم بهذه الأشياء كلها ، وبخاصة إذا أراد

(٦ - ٥) للأمراض الصغار... الصحة : في حفظه | أ .

(٧) في المرض : المرض ب .

(١٠) لهم : بهم ب .

(١٢) وإن : فإن ب . (١٤) محدثة : محدثا أ .

أن يستعمله في شفاء الأمراض، أو في حفظ صحة ما، وهي الصحة التي صاحبها مستعد لقبول الأمراض الصعبة، المضاهية الأخطا الفاعلة لها للسموم . هذا إن سلمنا أن جنس الأدوية التي تشفى من شيء ما، هو بعينه يحفظ الأجسام من الوقوع في تلك الأمراض .

- ٥ (٣٩) والأولى أن يظن أنها وإن كانت من جنسها ، فيجب أن تكون أضعف منها، وأن تكون عند الطبيب مرتبة في القوة والضعف ، بحسب مراتب الاستعدادات التي في تلك الأبدان لقبول الأمراض . كما يجب أن تكون الأدوية الشافية من الأمراض ، مرتبة عنده في القوة والضعف ، بحسب مراتب الأمراض في القوة والضعف .

- ١٠ (٤٠) وإذا فهم الإنسان هذا كله، من أمر أجناس الأدوية، وأفعال كل جلس منها، وأجناس الأمراض الكائنة عن الأخطا وعن السموم، وكون الترياق مركبا من الجنسَيْن، وما قصد بتركيبه على القصد الأول وما قصد فيه عن القصد الثاني، أمكن أن يعرف، حيث يستعمله من الأمراض ، وحيث لا يستعمله .

- (٤١) ولكن، على حال، أنا أذكر المواضع التي يجب استعمالها فيها، من التي لا يجب، على ما وقع الأمر به . وأذكر من ذلك، ما ذكره الناس، وامتحنوه بما تقرر

(١) صحة : الصحة ب || وهي : هي ب .

(٧ - ٩) الاستعدادات ... مراتب : ساقطة من ب .

(١٢) القصد ... عن : ساقطة من ب .

(١٥) به : فيه ب || راتحنوه ، راتحته أ .

في هذا القول من طبيعة الترياق وأفعاله في أبدان الناس . فأقول : إن عادة الأطباء قد جرت أن يقسموا الأمراض إلى بسيطة ومركبة ، وأن يقسموا البسيطة إلى سوء مزاج مادي وغير مادي .

(٤٢) فأما غير المادي فلا يستعمل الترياق فيه ، لا في الحار ولا في اليابس ، ولا فيما جمع الأصرين .

(٤٣) وإن كان المزاج في غاية الشدة ، مثل حمى الهق والذبول ، فإنه لا يستعمل فيها أصلا ، سواء كان هذا المزاج في جميع البدن ، أو في عضو من أعضاء البدن .

(٤٤) وأما سوء المزاج المادي ، فيستعمل فيه فيما يكون من الخلط السوداوى أو البانمى ، إذا كان في غاية الرداءة ، ولا يستعمل أصلا فيما يكون من الصفراء والدم ، إلا إذا كانت الصفراء في غاية الخروج عن الطبع ، ففيه نظر .

(٤٥) وأما إذا كانت مقترنة بحمى ، فلا يستعمل أصلا . وأما إذا كانت بغير حمى ، مثل الصفراء الزنجارية والكراثية ، التي يتولد عنها في سريع ، وإسهال ذريع ، ففيه نظر . وذلك أنه من حيث هي حارة ، فلا يجب استعماله . ومن حيث أن

(١) في : وفي ب || الألباء : الناس ب .

(٧) سواء : سوى ب (٩) فيستعمل : فاستعمل ب .

(١١-١٢) الصفراء ... كانت : ساقطة من ب .

(١٢-١٣) فلا يستعمل ... حمى : ساقطة من ب .

(١٣) منها : منه ب .

هذا النوع من الصفراء لا يقبل النضج من الأدوية المضادة له ، ولا الإحالة ،
فقد يظهر أن الترياق يقوى على إفناء جوهر هذا الخلط وإخراجه من البدن .

(٤٦) والقانون الطبي ، في هذا الوقت ، هو أن ينظر الطبيب إلى أقوى
الضررين ، فينظر في دفعه . وأقوى الضررين ، هو الذي يخاف منه الهلاك ، على
العليل ، على الفور .

(٤٧) وأما ما كان من الإسهال المزمن ، وكان عن الأخلاط الباردة
أو الرطبة أو من الأعضاء أنفمها ، فقد يظهر أن الترياق يشفى منه . وقد قال
الأطباء : إن الترياق يشفى من الإسهال المزمن المجهول السبب . وأظنهم قالوا ذلك ،
لما في الترياق من شفاء جميع الأمراض المضاهية للسموم ، كما فيه الشفاء من
السموم المجهولة الأسباب . لكن قد رأيت من الإسهالات المزمنة ، ما يكون من
الصفراء والسوداء المحترقة ، أمر الأطباء أصحابه باستعمال الترياق ، فهلكوا .

(٤٨) فذلك ، الأولى هندي ، ألا يستعمل في الإسهالات المزمنة ، إلا إذا
كانت من أخلاط باردة أو أعضاء باردة . وأما إن كان من أخلاط محترقة ،
فلا ينبغي أن يستعمل ، إلا أن يكون انحراقها مضاهيا للسموم جدا . فإنه متى

-
- (١) له : لما ب . (٤) فينظر : أن ينظر ب .
|| الضررين (التأني) : للضدين : فذلك ب || هو الذي : والذي ب .
(٦) وأما ما كان : ولما كان ب || من : ساطعة من ب .
(٩) جمع : ساطعة من ب
(١٠) المجهولة : المجهول ب || الأسباب : السبب ب .
(١٣) كان : كانت ب .
(١٤) ينبغي أن : ساطعة من ب . || انحراقها : انحراقا ب .

كان انحرافها يسيرا ، زادت بالترياق انحرافا . وإنما يستعمل منها في الإسهال والقيء الذى يخاف أن يقتل سريعا كالمهضة العظيمة . ولذلك حكى الأطباء عليه في المهضة ، وحكوا عليه في الإسهال المزمن ، ولم يفصلوا كونه من خلط بارد أو حار ، وهو أمر يجب ألا يهمل .

• (٤٩) وأما شفاؤه من الدم الذى يسيل في الرعاف ومن المقعدة والرحم إذا أفرط ، فإنه يستعمل في ذلك .

(٥٠) وذلك أنه قد يغلظ الدم بما فيه من الأنيون ، ويقوى القوية المسككة للدم في العروق بما فيه من الأدوية المقوية . فإنه قد تبين أن الدم محتبس في العروق بالطبع . وجالينوس يسقيه في الدم المنبعث من الرئة ، إذا وقع لها تفرق اتصال إما من نزلة ، وإما من صدمة . ومنافعه في هذا الغرض منافع شتى . وذلك أنه يسكن سعال صاحب هذه القرحة بما فيه من الأنيون ، ويجفف القرحة بما فيه من الأدوية المذشفة للرطوبات العرضية ، ويجلب النوم بما فيه من الإخدار وبخاصة إذا كان طريا . والفلونيا عندي أحد في انبعاث الدم من الرئة وغيرها . وذلك أنها أقوى في تجريد الدم ، وفي جلب النوم ، وفي تسكين السعال . ومن الدليل أن الترياق يقطع سيلان الدم من أى المواضع ، كان ما قالوا : إنه ينفع

(١) زادت : زاد ب .

(٢) كونه : بوجه ب .

(٣) في : من ب .

(٤) لد : من ب .

(٥) بما فيه من الإخدار : ماثلة من ب .

(٦) النوم : الدم ب .

- من سم الحية، التي توجب نهشتها سيلان الدم، وهو أيضا في ذات الرزمة نافع لالتحام
القرحة بدمها . وهذا هو معنى قول القدماء: إن الترياق نافع في ابتداء السل، فهو
ينفع قرحة الرزمة في الابتداء والانتهاه ، وينفع أيضا في أمراض العصب كلها .
وذلك أن أمراض العصب ، هي عن أخلاط باردة ، فيسقى في السكتة وفي الفالج
وفي الصرع وفي الخدر والرعدة والتشنج المسادى ، ما لم يوجد من هذه ما يكون
• عن سبب حار . فإنه قد ذكر بعض الأطباء ، أنه قد يكون من الخدر ما يكون
عن سبب حار ، فهو ضار له . والأشبه إن كان ذلك إلا يكون بالذات ،
بل بالعرض .

- (٥١) أعنى حدوث أمراض العصب عن الحرارة . وقالوا : إنه ينفع من
السجوح المزمنة . ويشبه إن كان ذلك ، أن يكون بقطعة الخلط الفاضل له ، إذا
• كان في غاية الزيادة ، والخروج من الطبع . ولأنه يجفف القروح التي تحدث أثر
السجع . وينبغى أن يشرط في هذه القروح ألا تكون صفراوية ، وأن تكون مزمنة ،
فإنها إذا أزمنت ، احتاجت في التنقية إلى أدوية قوية ، حتى أنه يستعمل فيها
أقراص الزرانيخ . وأبضا ، فإن هذه القروح تميل إلى التأكل ، لكونها في
• أعضاء يسرع إليها قبول العفونة ، لأنها حارة رطبة ، وهي مع ذلك مفيض
للفضول .

-
- (٥) وفي الخدر ، والخدر ب . (٥-٦) هذه ما يكون من هذا ب .
(٦) قد : ساقطة من ب || من الخدر ما يكون : ساقطة من ب .
(١٠) إلا : ساقطة من ب . (١١) والخروج من الطبع : ساقطة من ب .
(١٣) في : إل ب .
(١٤) لكونها : لأنها ب .

(٥٢) وأما استعماله في ابتداء الجذام ، فبين . وكذلك في البرص والبق .
وبالجملة في أمراض البشرة القبيحة كالتقوباء ، وما أشبه ذلك .

وقالوا : إنه يستعمل في أنواع الاستسقاء ، وهو حار على القياس ، ما لم يكن
مقترنا بحمى ، ولا كان الاستسقاء حادثا عن سبب حار . فإنهم قالوا : إنه قد يكون
عن الحرارة ، إلا أنهم قالوا : إنه يشرب في الاستسقاء مع الخلل . وهذه مداواة
مرضية ، لأن الخلل يضر الكبد . وإنما أرادوا به ، فيها أحسب ، شدة التجفيف
والتنطع .

(٥٣) والأولى أن يكون هذا ، لما كان من الاستسقاء سببه الطحال ولعالمهم
سقوا الخلل لصلابة الكبد التي تعرض في أكثر الأمر في الاستسقاء ، وذلك بعد
استعمال التلين ، أو بمشاركة الأدوية المليئة التي في الترياق ، وفي تحليل الصلابة .
فإن علاج الأورام الصلبة يلتم من الملين والمحلل . والخلل في ذلك فاضل جدا ، إذا
ركب مع الأدوية المليئة . فيمكن أن يصح هذا بالتجربة ، لأن القياس لا يعانده
من كل وجه ، ولكن الأحوط فيها عانده القياس ، ألا يستعمل إلا بعد تصحيحه
بالتجربة .

(١) بين : تين ب .

(٢) إنه : إذا ب . (٢-٤) وهو... الاستسقاء : ساقطة من ب .

(٤) حادثا : الحادث ب . (٤-٥) قد... إنه : ساقطة من ب .

(٥) لما : بما ب .

(٩) نمرض : تحدث ب .

(١١) جدا : جدا جدا ب .

(٥٤) فهذه، هي جل الأمور الخلطية، التي ينفع فيها الترياق، أعنى التي تكون عن السوداء والبلغم، أو ما تركب منها .

(٥٥) وأما استعماله في الأوجاع، فيجب أن يستعمل في الأوجاع التي أسبابها رياح غليظة خارجة عن الطبع، مثل أرياح القولنج، ويحفظ الأيسق من الترياق في القولنج الدموي ولا الصفراوي ولا الورمي، ولا بالجملة في الأوجاع الحادثة عن الأورام . فإن الأورام التي تحدث الأوجاع، هي من جنس الأورام الحارة .

(٥٦) ويستعمل أيضا في أوجاع المعدة وأوجاع الكلى والمثانة، ما لم يكن هنالك ورم أن يتق حدوده . وقالوا : إنه يسق في أوجاع الجنب، وذلك إنما يكون، إذا كان الوجع مزمتا عن خلط فليظ، أو رشح غليظة، ولم يكن هنالك حمى .

(٥٧) ويسق منه لعمر الطلق، فيا ذكروا . وفيه نظر، لأنه في الغالب يقتل الجنين . وإذا مات الجنين، عصرت الولادة . ولعله، إنما ينفع إذا كان عسر الولادة من ضعف القوة الدافعة، أو عند موت الجنين، ولأنه أيضا يدر الطمث، وكل مدر للطمث معين في إخراج الأجنة .

(١) الأمور والأمراض ب . (٢) ما تركب : مما تركب ب .

(٣) في الأوجاع (الثانية) : ساقطة من ب . (٥) ولا بالجملة : ولا بلغمها ب .

(٦) تحدث : + في ب . (٩) يتق حدوده : يتوقفا ب .

(١٠) خلط ... غليظة : خلط رياح غليظة ب . (١٢) عصرت : عسر ب .

|| إنما ينفع : ساقطة من ب .

(٥٨) وأما الأمراض المركبة التي أشهر أجناسها جنسان ، كالحميات والأورام ، فإن جالينوس يقول : إنه ينفع في حميات الدبغ إذا ظهر النضج . وأما قبل النضج ، فإنه تتضاعف به الحمى . والسبب في ذلك أنه بعد النضج ، يحيل الأخلاط إحالة طبيعية ، لأنه الوقت الذي تحيل الطبيعة فيه الأخلاط الفاسدة . وإذا سقى ، في وقت الابتداء ، أحالها إحالة قسرية ، ففسدت الأخلاط ، وانتشرت في البدن ، وتضاعفت الحمى . والسبب في ذلك ، أن النضج الطبيعي ، إنما يتم في زمان محدود . وحكى جالينوس أن هذا عرض بعينه لأوديموس الفيلسوف ، لما أجمع أطباء رومة على سقيه الترياق في أول حمى سوداوية أصابته ، فتضاعفت حماه .

(٥٩) وحكوا ، أنه ينفع من الحميات المزمنة الشديدة البرد في أول نواييم ، والنافض القوي ، وعلى قياس قول جالينوس في اعتبار النضج سيضراً ، لأن شدة النافض وشدة البرد لا يكونان في الأكثر إلا قبل النضج ، إلا أن يقول : إن النضج إنما اعتبر في حميات السوداء ، لأن هذا الخلط لا ينضج إلا في زمان طويل . ولذلك طالت نواييم هذه الحمى .

(٦٠) وأما حميات البلغم ، فهي بالطبع أقصر مدة من حميات السوداء . فهي أكثر قبولا للنضج ، فيكون الترياق على هذا ينضجها ، قبل أن تشرع الطبيعة

(١) أشهرها ساقطة من ب // كالحميات : الحميات ١ .

(١٢) لا يكونان : لا يكون ١ .

(١٥) الترياق : ساقطة من ب .

في التضيغ . لكن ، ليس ينبغي أن يسقى الترياق في مثل هذه المواضع ، إلا إذا خيف على العليل الهلاك من شدة هذه الأمراض ، لأن الأخلاط الفاعلة لها تشبه السموم .

(٦١) وأما الأورام ، فإنه لا يسقى منه صاحبها في الأورام الحارة شيء ، وبخاصة إذا تبعثها الحميات . وأما الأورام الصلبة الجامية ، فينفع فيها سقيه ، وإن كانت في الأعضاء الرئيسية .

(٦٢) وكذلك حاله في السوداء ، العارضة ، من الأخلاط الغليظة . إلا أن الأطباء يرون أن يسقى في كل علة من حلل الأعضاء ، بما يناسب تلك العلة ، مثل أن يسقوه في وجع الكبد بماء الأشارون ، وفي وجع الكلى بماء الكرفس . وكذلك ينبغي أن يجتنب سقيه في السنة الحارة ، فإنه كثير ما يحدث في هذه الحال الأورام .

(٦٣) فأما كيف يشفى الترياق من هذه الأدوية ، وبالجملة كيف تشفى الأدوية ، فلم يقل الأطباء في ذلك قولاً كافياً . والذي تقتضيه الأصول الطبيعية ، أن كل ما ينسب إلى الأدوية من الشفاء بالأفعال الأولى والثواني والثالث ، وبالفعل الذي يسمى الفعل بجملة الجوهر ، فإن الفاعل له بإذن الله سبحانه ، هي الحرارة الغريزية ، بما ركب الله تعالى من القوة الشافية فيها ، الفاعلة في الأخلاط الأفعال التي تنسب إلى الأدوية .

(١) العليل : المريض ب .

(٤) فيها : ساقطة من ب .

(١٣) ما ينسب : من ينسب ب

(١٥) الله : ساقطة من ب

(٢) الفاعلة : ساقطة من ب .

(١٢) الأصول : الفضول ب .

|| الأول : ساقطة من أ .

|| فيها : ساقطة من ب .

(٦٤) وإنما تنسب هذه الأفعال إلى الأدوية. لأن الأدوية، إذا استعملت إلى الحرارة الفريزية، كما يستحيل الحطب إلى النار، استفادت الحرارة الفريزية من تلك الاستحالة الفسوة المنسوبة إلى ذلك الدواء. وتلك القوة لو لم تكن في الأصل بالطبع، أعنى في الحرارة الفريزية، لما وجدت فيها من قبل الدواء أصلاً؛ بل الدواء كأنه مفيد لتلك القوة، كما نجد أنواعاً من الوقود تنار في أفعال خاصة. وذلك بين في المهن التي لا تستعمل إلا نوعاً من الوقود مخصوصاً. ومن هنا غلط ابن سينا، حين قال: إن الترياق يعين الحرارة الفريزية في جميع القوى، التي بها تحفظ صحة الأبدان، وتمين أيضاً القوى التي فيها على شفاء الأمراض، كما تمين القوى التي فيها على مقاومة السموم.

(٦٥) وليس الأمر كذلك، فإن القوى تحفظ بها الحرارة الفريزية على الأبدان صحتها، إنما المعين لها في هذه القوى الأخرى الفاضلة، والمشروبات الغذائية، والتي تمينها على شفاء الأمراض المعتادة هي الأدوية. والتي تعينها بها فيها من القوى الشافية للسموم هي الأدوية الشافية لها، أعنى الأدوية التي تسمى مقاومة للسموم. والترياق — كما قلنا — لما كان معينا للحرارة الفريزية الفاعلة في السموم، كان معينا لها في القوى التي تفعل الشفاء من الأمراض المضاهية للسموم.

(٢) الفريزية: ساقطة من ب.

(٥) بل الهواء: بالدواء ب || تمين: نقيير ب.

(٦) إلا نوعاً: الأنواع ب.

(١١) المعين: تمين ب.

(١٢) والتي: وأما التي ب. (١٢-١٣) بما... للسموم: على شفاء السموم ب.

(١٤) قلنا: قلت ب.

(٦٦) وبهذا الوجه أيضا تحفظ الصحة، المستمدة لحدوث الأمراض الصعبة فيها، فالترياق من هذه الجهة شبيهة بالحرارة الفريزية، من جهة أنه واحد بالموضوع، كثير بالقوى . كما أن الحرارة الفريزية واحدة بالموضوع كثيرة بالقوى . فهو لا شك دواء في غاية الفضيلة في الشفاء، ولكن في أحوال محدودة وأوقات معلومة.

- (٦٧) وإذا قد مرنا إلى هذا الموضوع، فلم يبق علينا مما قصدنا للتكلم، فيما لم يتكلم فيه أحد قبانا ممن علمناه، وإن كان كلامنا فيه مبنيًا على أصول من تقدمنا . ولذلك كان الفضل لهم، على كل من أتى بعدهم، إلا الكلام في مقادير الشرابات .

(٦٧) وهذه المقادير إنما استلبطت أولا بالقياس ، ثم صححت أخيرا بالتجربة ، كما عرض ذلك في تركيب هذا الدواء وغيره من الأدوية الشريفة . أعنى أنه ركب أولا بالقياس ، وصحح أخيرا بالتجربة . ولذلك كل دواء مركب بالقياس يستعمل قبل التجربة ، ففيه نقص .

(١) المستعدة : المتعدة ب .

(٢) أنه : ما هو ب // بالموضوع : بالموضوع أ .

(٣) بالموضوع : بالموضوع ب .

(٤) دواء : بهذا ب .

(٥) مرنا : صرنا ب // نيا : ما أ .

(٦) التي : التي ب .

(٧) ثم صححت : وصحح ب // أخيرا : آخر أ .

(٨ - ٩) كما ... نقص : ساقطة من ب .

(٦٩) ولذلك ما ينبغي ، إذا ركب دواء بالقياس إلى من يهتم بأمره ، أن يصحح أولا ما يستعمل بالتجربة في غيره ، ثم يستعمل فيه إذا نهد بالتجربة ، وصح منه الترض الذي قصد اتخاذه منه بالقياس ، أعنى المنفعة المقصودة .

(٧٠) فالقياس ، كما قلنا ، الذي حرك القدماء إلى تقدير كمية ما يسقى من الترياق ، هو بعينه القياس الذي حركهم إلى تقدير مقادير الأدوية في الكمية والكيفية . فقالوا : دواء كذا في درجة كذا ، ويسقى منه مقدار كذا . وهو أنهم علموا ، أن قوة الدواء يجب أن تكون غالبية القوة الداء ، من غير أن تؤثر في البدن أثرا شبيها بها ، أعنى خارجا عن الطبع ، فتكون مع إزالتها المرض تحدث مرضا آخر .

(٧١) فوجب تقدير الأدوية في مرض مرض ، بحسب قوة المرض والمريض ، وبحسب المزاج والسن والبلد والعضو الذي فيه المرض ، إن كان المرض مخصوصا بعضو ما . وكلما كان الدواء أقوى ، كانت المضادة فيه لبدن الإنسان أكثر ، إذ كل دواء فهو مضاد لبدن الإنسان ، وإنما هو نافع لبدن الإنسان بما هو دواء ، إذا كان في بدن الإنسان مرض مضاد له .

-
- (١) بالقياس : + بالتجربة ب || إل : إلا ب .
 || يتم : يهتم ب .
 (٢) ما يستعمل : ساطلة من أ || إذا : فإذا ب .
 (٤) تقدير : ساطلة من ب .
 (٧) الداء : الدواء . أ . (٨) خارجا : خارجة ب .
 || تحدث مرضا : يحدث مرض ب .
 (٩) فوجب : توجب ب .

(٧٢) ولذلك لا ينبغي أن تتجاوز قوة الدواء قوة المرض ، ولا أن تفضل عليه ، لأن الفاضل منه يكون ممرضاً للبدن . ولكون الدواء لا يكون نافعا بالذات إلا في وقت المرض ، وجب ألا تحفظ الصحة التامة الأدرية ، وإنما تحفظ بها الصحة المستعدة للأمراض ، وتختلف الأدوية المستعملة في ذلك بحسب مقادير الاستعدادات التي في الأبدان للأمراض ، وبحسب أنواع الأمراض .

(٧٣) ومن هذا يظهر ما قلنا من الترياق . إنما ينبغي أن يستعمل في حفظ صحة من صحته مستعدة للأمراض كبار وأمراض تدور عليهم في وقت ، وترتفع في وقت . وهذه الحال هي حال الشيخوخة الزمان .

(٧٤) ولذلك كان أوفق الأسنان لاستعمال الترياق ، هو مدة الشيخوخة ، فإن هذا السن قل ما يخلو من زمانة ، ومن بعد هؤلاء سن الكهولة .

(٧٥) وأما الشباب فهم أغنى الناس منه ، إلا أن تحدث بهم الأمراض التي ذكرناها . وإذا كان الدواء بما هو دواء مضاد للبدن الإنسان ، وجب أن يحافظ على الكمية التي تستعمل منه . وكلما كان أقوى ، كانت المحافظة على كميته أكثر . ولما كان الترياق في الغاية من القوة المضادة للبدن الإنسان ، لكون

(١) رقيق ، ساطعة من ب || قوة الدواء : ساطعة من ب

|| المرض : المريض ب .

(٢) لبدن : لبدن الإنسان ب || لا يكون : لا يكون . ١

(٤) المستعدة : المستعدة ب . (١٠) ل : لل ب .

(١٤) على كميته : ساطعة من ب .

المرض المستعمل منه أقل كمية من غيره ، وأن يحافظ على تلك الكمية . فلما
أوجب القياس عندهم هذا المعنى في الترياق ، أعنى تجديد الكمية والمحافظة
عليها ، كما وجب في الأدوية المصهلة حدسوا أيضا بالقياس على الكمية التي
تستعمل منه في مرض مرض ، ثم صححوها بالتجربة ، وأثبتوها في كتبهم .
وربما اختلفوا في بعضها اختلافا يسيرا .

(٧٦) فنذكر في ذلك ما قاله جالينوس عن الأوائل . والأولى أن نذكر
الفاظ ما حكاه جالينوس في ذلك عن ديموقراطيس . واسق منه من يخاف عليه
أن يقع في طعامه دواء قتال ، واسق من وقع في طعامه بعد أن يتقيا كل ما تناوله
من الطعام ، واسقهم ذلك مرتين أو ثلاثا ، إذا كانت الدلائل التي تدل على
شرب الأدوية الرديئة ثابتة ، واسق منه كل من لقيه شيء من الهوام ، ومن
نهشته الأنعام ، أو بمض الحيات التي تأوى الماء ، والحيات المعطشة ، الكلاب
الكلبة . فإن نهش هذه نهش رديء . وجميع الحيوان البحري ذوى السموم ،
والدواب الصغار ، مثل النحل والزناير والعقارب ، والدواب التي تسمى
المرتيلات القتالة .

(٧٧) ويكون ما نسقيهم من هذا المعجون ، أرجح من درنحى ، بمقدار أزيد
قليلا من مقدار البندفة ، مع خمسة عشر أوقية من نحر ممزوج مزاجا قريبا من

(١) المرض المستعمل : الأمراض ب .

|| منه : فيه ب ؛ و في غاية المضادة ليدن الإنسان ويجب عدم أن يكون المستعمل ب .

(٢) المعنى : القياس ب .

(٣) حدسوا : ماقلنا من ب || على : إلك ب .

(٤) صححوها : [إلك هنا انتهت نسخة ب] .

- الصرف . وليس يكتفى من نهش نهشا رديثا مرة واحدة . ولكن ينبغي من أردت أن يذهب عنهم الخوف والجزع ، أن تسقيهم . مرارا كثيرة . واسقى منه أيضا ، متى أردت مقاومة شيء من العلل والأمراض ، التي لا يؤمن معها أن تحدث على طول الزمان فساد مخزنة البدن ، ولحميات التي تدور فيها ، والناقض ، وخاصة المرض الذي يكون مع آخر . ومتى خفت أن يحدث في بعض الأعضاء الرئيسية ورم ، أو ورم الرحم ، وانتفاخ المعى المسمى قولون ، ولكل من يتأذى بأوجاع دائمة في مناته أو في كلاه . وإن كان ذلك بسبب قرحة أو بسبب حجارة . واسقى أيضا من به ورم في كبده ، ومن ينبعث الدم من صدره مرارا كثيرة ، ومن ينفث الدم . من أى المواضع كان ذلك ، إن كان أيضا من الرئة . واسقى أيضا من ذكران في بعض أحشائه هتكا أو انخرقا ، فإنه قد يذهب بشربه الحزق والوجع . وقد ينبغي أن يسقى منه من كان لا يستمرئ طعامه ، وإن قل أكله ، وحض في معدته بمرمة ، ولئن يضطر الأمر في بعض الأسفار إلى شرب شيء من المياه الرديثة .

- (٧٨) ويكون ما يشفى هؤلاء مقدار وزن ثلاثة فراريط مع ثلاثة قوائوا أو أربعة ماء حارا ، قبل تناول الطعام . وللذين في مناتهم ألم بخر حلو بمزوج ، ولئن ينفث الدم ، ولئن في معدته قرحة ، ولئن يتحدرو إلى صدره شيء من المواد . ويكون ما تسقيهم من ذلك بما قد طبخ فيه حزمة من الجمدة . وأوجد هذا التبت ، ما يجلب من قريطش ، أو من أفضل ما يجلب من بلاد الصقالية ، والتي تجلب من ينطش ، فلئما قد تمنع بسرعة ما يجلب من انصباب المسواد إلى الأعضاء . ويكون ما تسقيهم من ذلك مع ثلاثة قوائوا ماء ، كما قلنا آفا . ومن الناس من

يعالج به وجع الأذن الصعب ، بمد أن يخلط بشيء من الخمر ، الحلو الذي يجلب من قريطش ، بأن نعمل إلى شيء من الصوف ، فننقعه في ذلك ، وندخله في ثقب الأذن .

(٧٩) فهذا جملة ما قاله جالينوس ، حكاية عن ديمقراطيس في ما يسقى له هذا الدواء ، ومقدار كمية ما يسقى منه ، وبماذا يسقى منه ، وهو قول جار على غير تحديد . وإنما كان القدماء يتساهلون في إثباتهم هذه الأقوال مهملة ، لأنهم كانوا يكتبونها لمن حذق في صناعة الطب القياسية . ومن وقف على ما ذكرناه من معرفة طبيعة الترياق ومعرفة أفعاله ، وكيف يفعل ، وفيما يفعل ، يقدر أن يحدد هذه الأقاويل . مثال ذلك أن قوله للجميات الخالصة التي تنوب غيباً ، لكن الصب غير الخالصة المزمنة . وقوله : وخاصة المرض الذي يكون مع ألم بهنبي أن يفهم منه الوجع الشديد ، وسائر الأوجاض الصعبة الشبيهة بأعراض السموم . وقوله ، وكذلك متى خفت أن يحدث في بعض الأعضاء الرئيسية ورم أو ورم الرحم ، ليس ينبئ منه الأورام الحارة .

(٨٠) فهذا جملة ما حكاه جالينوس عن ديمقراطيس ، في المواضع التي يسقى فيها ، وقدر ما يسقى منه . وظاهر هذا القول إنه أمر أن يسقى للسموم منه وزن الدرخم ، بمقدار أزيد من زيادة البندقة على الدرخم ؛ إلا أنه بالجملة قول غير محدود . ورايت بعض القدماء بمن شرح الترياق وتكلم فيه ، جعل أكثر الشربة منه البندقة ، وأصغرها فولة مصرية . وأما صاحب الكتاب المعروف بالملكي ، فإنه فصل الأمر في ذلك تفصيلاً أكثر ، بسقى مقدار البندقة لمن نهشته الأنفى بأربع أواق من مطبوخ ربحاني ، ولصاحب الشموة الكلية بأربع أواق من الشراب ،

- ولأصحاب الاستسقاء بمخل مزوج ثلاثة أيام، وللحمى التي في الكلى بماء الكرنس، وللورم الصلب في الكبد والطحال بالسكنجبين المنصلي أو الساذج ثلاثة أيام، وللقولنج . فجعل البندقية المرتبة العالية، جعل المرتبة الثانية مثقالا، وأمر أن يسقى في عضة الكلب الكلب مع درهم من رماد السراطين، وأن يسقى فيمن سقى القرييون والأفيون والبنج وما أشبه ذلك من هذه الأدوية القتالة . وجعل المرتبة الثالثة من دافقين إلى نصف درهم، وأمر أن يسقى لمن لدغته العقرب مع شراب، ولمن به النقعة في المعدة والأمعاء، ولمن به نافض في فيرحى . وأمر أن يسقى مقدار ترمسة لإخراج المشيمة بماء قد طبخ فيه شراب ومشكطرامشير، ولأصحاب اليرقان، ولعمر النفس مع أوقية من سكنجبين المنصلي . وأمر أن يسقى وزن دافقين لمن به الهيمضة بشراب التفاح، واشترط أن يكون من البلغم، ولمن به صداع قديم قد در ترمسة بماء الشاهترج، ولأصحاب الفالج والقوة بماء الأصول، ولأصحاب الجذام بماء الجبن، ولأصحاب البرص بماء الأصول أو ماء العسل .

- (٨١) وجوز أن يسقى منه في السموم الكبار، عند ظهور شدة أعراضها متغالين، وهو كثير، والأحوط أن يسقى دون ذلك مرارا كثيرة .
- (٨٢) فهذا ما قاله هذا الرجل في مقدار الشربات، وهو أيضا قول فيه اعتراض، مثل جعله للكلب الكلب مثقالا، ولورم الطحال والكبد والشموة الكلبة البندقية .

(٨٣) وأما ابن سينا، فإنه جعل أهل الشربة منة مثقالا من اليرقان القوي، وصق منه في أكثر الملل مقدار ترمسة بالأدوية المناهضة للعلة، وصق منه مقدار

بأقل في انقطاع الصوت. وهذه الأسماء أكثرها مختلف فيه. وهذا المحصر لا معنى له إلا في الطرفين اللذين في الغاية ، وهما الدانتان ، مثلا ، إلى مثقال ونصف كيلا ، وما بينهما .

(٨٤) فيبغى أن يخل تديره الطيب . وذلك أن الترياق تختلف كمية ما يسقى منه ، بحسب قوة العليل وضعفه ، وقوة السم وضعفه ، وبحسب قوة الترياق في عمره وضعفه ، وبحسب مزاج المريض وسنه وبلده ، والوقت من أوقات السنة ، والهواء الذى من خارج ، أهنى الهواء الفاسد وهو الذى يعرف بالوباء ، إما من قبل جوهره . وأمان قبل كفياته .

(٨٥) فإن الترياق نافع لهذا الهواء خاصة ، فكيف إذا اقترن ما يوجب شربه من الأدوية أو السموم الواردة ، وموضع النهشة أيضا من البدن يوجب اختلاف كمية ما يسقى منه .

(٨٦) وهذه الأشياء قد تبينت في الأقاويل الكلية من علم حيلة البرء .

(٨٧) لكن الأفضل في هذه الصناعة ، أن تعرف الكميات من الجزئيات ما أمكن . وأول من استعمل الترياق في حفظ الصبغة الشيوخ الزمان ، ثم الكهول . وأما الشباب ، فلا ينبغي أن يقربوه إلا في الضرورة . وكما أمروا أن يسقى بالشراب ، فيعوض منه بالمطبوخ الذى ذهب ثلثه ، فهو أفضل وأروع ، لأنه لا يختلف في تحريم قليل النمر وكثيرها ، ويختلف في تحريم قليل المطبوخ .

(٨٨) وقد رأيت بعض الأطباء يرى أن المطبوخ أشبه بالخمور العتيقة ، التى كان يستعملها القدماء ، من الخمور التى توجد في هذه البلاد ، لأنه زعم أنها

هدية ، للشروط التي اشتراطها القدماء في المحور المستعملة في الترياق . وإن كانت المحور المستعملة في عجز الترياق ، تذهب غيباً وينقل اسمها وحدها ، مثل استقالها لخل ، فاستعمالها لمكان هذا ، أخف من سقيها مع الشربة .

(٨٩) وفي هذه الحال يرجع الطيب إلى الفقيه من جهة ، والفقيه إلى

- الطيب من جهة . أما رجوع الفقيه إلى الطيب ، فن جهة أن الفقيه يأخذ من الطيب مقدار الاضطرار ، فيحال أو يحرم لقوله تعالى :

(٩٠) « وقد فصل لكم ما حرم عليكم ، إلا ما اضطررتم إليه » .

(٩١) والطيب يأخذ من الفقيه مقدار الحرمة ، فيأمر بالدواء أو يتجنبه

إلى غيره .

- ١٠ (٩٢) وأما سن الترياق ، فله سن لا يستعمل في أقل منه ، وهي أربع سنين فيما قالوا . ومعنى ذلك أن قبل هذا السن لا يعمل حمل الترياق التام ، ويعمل عمل سائر الأدوية القوية . ويكفي عندي في ذلك مام ، لأنه يمر عليه فيه الفصول الأربعة والستة شهور . وإن اضطر الأمر إلى ذلك . وله شباب إلى العشرين سنة ، ووقوف إلى الأربعين سنة ، وانحطاط إلى الستين ، وخروج عن فعل الترياق واسمه بعد الستين .

(٩٣) وقد يختلف هذا ، باختلاف أدوية الترياق في الجودة والرداءة ،

واختلاف طبيعته ، وما به يعجن ، واختلاف الظروف التي يوضع فيها ، واختلاف البلاد ، واختلاف المواضع التي يوضع فيها من البلد الواحد بعينه .

(٩٤) وقد رأينا أن ما ذكرناه من الفرض الذي فيه سلطنا كاف ، بحسب انخفاز الوقت . فإن كان فيما ذكرناه من هذه الأشياء شرح لأقاويل القدماء ، وتتميم لأغراضهم ، بحسب ما تعطيه أصولهم ، فالمشكور عليه والمأجور ، هو المحرك إليه والمنبه عليه .

(٩٥) بلغهم الله أكلاً العمر ، وقضى لهم بالسعادة ، الأول والآخرة ، وحاطهم من جميع النوائب ، إنه منعم كريم . وصلّى الله على محمد وعلى آل وصحبه وسلم تسليماً .

تمت

مقالة الزباق للفقيه الفاضل

الإمام الأوحّد أبي الوليد محمد بن محمد بن رشد

رضي الله عنه



رسالة

حفظ الصحة جالینوس

تألیف:

ابن مرشد

بسم الله الرحمن الرحيم

كتب الفقيه القاضى الحكيم الفاضل
الإمام الأوحى أبو الوليد محمد بن محمد بن رشد
رضى الله عنه لبعض إخوانه

- أدام الله عزكم ، وأبني بركتكم .
- (١) حفظ الصحة ، يكون بأمرين : أحدهما العناية بمجودة الهضم ، والثانية العناية باستفراغ فضول الهضم .
- (٢) فأما العناية بمجودة الهضم ، فهو اختيار الطعام الموافق فى الكيفية ، والكمية ، والوقت ، والترتيب .
- ١٠ (٣) أما الموافقة فى الكيفية ، فهو الطعام المتدل الشبيه بمزاج المختذى .
- (٤) والأخبار التى تصلح لمن يريد أن يحفظ صحته ، هو الخبز الختمر ، المحكم الصنعة ، المتخذ من القمح المبلول بالماء ، وهو الذى يعرف عندنا بالمدهون . وذلك لأن هذا الخبز وسط بين الذى يعرف عندنا بالأحمر وبين الدومك . فالاختيار أن يكون خبزه فى التنوير ، فإن لم يمكن فى القرن . لكن خبز القرن ، كما قال جالينوس ، عصير الانهضام . والعباد أن تكون الحنطة التى
- ١٥ تخبز أن تكون حنطة فاضلة ، وهى التى يتخيرها الفلاحون للزريرة .

(١٢) الدرر : الدقيق الأبيض [المعجم الوسيط] ٥

(٥) وأما اللحوم الموافقة في الكيفية ، فهى إما من ذوات الأربع ، فأفضلها لحوم الرضاع ، ويليهما المجاجيل الرضع أيضا ، ثم لحوم الخوالى من الضأن .

وليس ينهى لمن يريد أن يحفظ صمته أن يتغذى بغير هذه اللحوم من ذوات الأربع ، ولكن استعماله للمداومة عليها ، بسبب مراتبها في الفضل ، أعنى أن تكون مداومته على لحوم الجُذاه أكثر من مداومته على غيرها ، وأن يستعمل تلك الأخر التى ذكرناها في الأكل .

(٦) وأما اللحوم الموافقة من الطير ، فالدجاج والجل . وبالجملة بجمع الطيور الجليلة لا تستنى من ذلك شيئا . وأما الطيور الأجامية مثل البرك وغيرها ، فردية الكيموس ، صغيرة المضم .

(٧) وأما الموافق من السمك فالبحرى الطرى ومن البحرى الصخرى ، وأما السمك الذى يجرى في الشاطئ وسمك الماء العذب ، فهوى الكيموس هند جالينوس ، ولابأس بالسمك الذى مأواه الماء الملسح تارة والعذب تارة ، كالذى يعرف عندنا بالشيايط وبالبورى ، فإنه وسط بين البحرى والنهرى ، ويتجنب من هذه ، ما كان قريب المدن الكبار .

(٨) وأما الفواكه ، فقد ينهى لمن يريد أن يحفظ صمته بأن يتجنبها ، ما عدا التين والعنب النضيجين . وإذا تناولها ، فلا ينبغي أن يخلط بهما غيرهما .

(٩) والبقول كلها رديئة الكيموس ، أعنى الخلط الذى يتولد عنها إلا الخس . لكن ، من كانت معدته باردة ، فينبغى أن يتجنبه . وهذه هي الأطعمة الموافقة في الكيفية .

- (١٠) وأما المياه ، فأفضلها مياه العيون الترابية المنبع ، المستقبلية المشرق ، العذبة الخالصة العذوبة ، التي لا يظهر فيها طعم لشيء من الأشياء ، ولا الرائحة الصافية الخفيفة الوزن . فإن لم يتمكن هذا الماء ، فبإياه الأيام العذبة ، لا عند اختلاط مياه الثلوج بها ومياه الأمطار .
- (١١) فهذه هي جملة الأغذية ، والمياه الموافقة في الكيفية للصحة . وأما الموافقة في الكمية ، فإن يتناول من الغذاء المقدار الذي لا ينقل على المعدة ، ومن الشراب المقدار الذي لا يطفو عليها .
- (١٢) وأما الموافقة في الوقت ، فلا يتناول طعاما ، إلا بعد انضمام الطعام الأول من المعدة والكبد والأعضاء . واختيار الحُدث من الأطباء أن تكون ثلاث أكالات في يومين . فإن لم يمكن ، فلا أقل من أن يكون بين أكلة وأكلة اثنا عشر ساعة معتدلة . وذلك إذا كان الطعام موافقا في الكيفية والكمية . فقد حكي جالينوس أن الطعام بليث في المعدة نحو الخمسة عشر ساعة ، وحمد الأطباء أن يكون العشاء أكثر كمية من الغذاء لمكان النوم ، وبخاصة عند طول الليل وقصر النهار .
- (١٣) وأما الموافقة في الترتيب ، فإن يأكل أولا ما يلين البطن ، مثل المسالح المتخذة من السلق ، وغير ذلك من البقول المليئة للبطن بالمرى والخسل والزيت ، ويتجنب الأطعمة المختلفة الألوان ، والمختلفة الأصناف والأنواع . فإن البسدن ليس يفتدى من الأطعمة المختلفة الأنواع إلا غذاء يسيرا . حتى أن جالينوس يقول : إنه لما شمر الصراصون بذلك ، كانوا يتغذون بالخبز ، ويتمشون باللحم .
- (١٤) فهذه القوانين ، التي ينبغي أن يعمل عليها من كان مزجعا أن يتنى بجودة الهضم ، وهو الأصل الأول من أصول حفظ الصحة .

(١٥) وأما الأصل الثاني ، وهو استفراغ الفضول جانباً ، فينبغي أيضاً أن تكون العناية به دون العناية بالأصل الأول . واستفراغ الفضول يكون بأمرين : أحدهما الرياضة أو ما يقبها من الاستحمام والدلك ، والثاني استعمال الأدوية المخرجة للفضول بإدراار البول ، وإطلاق الطبع ، والأدوية اللطيفة للأخلاق ، وبالجملة المفتحة للمدد والمنقية للجارى .

(١٦) والناس في استعمال هذه الأشياء ، على أربعة أصناف : إما إنسان معتدل المزاج معنى بمجودة الهضم الذى وصفنا ، والرياضة والاستحمام . وإما إنسان معتدل المزاج ، غير معنى بذلك . وإما إنسان ضعيف بعض الأعضاء الرئيسية ، غير معنى بمجودة الهضم والرياضة ، فليس يحتاج في حفظ صحته إلى استعمال تلك الأدوية المخرفة للفضول .

(١٧) وأما المعتدل المزاج ، الذى لا يعنى بمجودة الهضم ، ولا بالرياضة وتواجها ، فهو يحتاج ضرورة إلى استعمال تلك الأدوية .

(١٨) وأما الإنسان المستعمل للرياضة ، والمعنى بمجودة الهضم ، الضعيف بعض الأعضاء الرئيسية مثل المعدة والكبد ، فهو يحتاج مع هذا القانون ، أهنى الاهتمام بمجودة الهضم والرياضة ، إلى استعمال أدوية مقوية لذلك العضو الضعيف منه بالطبع ، والأدوية المخرجة للفضول عنه .

(١٩) وأما الإنسان الرابع ، وهو الضعيف بعض الأعضاء الرئيسية ، غير المعنى بمجودة الهضم والرياضة ، فهو إنسان غير مأمون العناية .

(٢٠) ووقت الرياضة، هو بعد مجال الهضم الثالث في الموضوع الثلاثة، أفضى المدة والكبد والأعضاء، وقبل الاغتذاء . والكيفية المحدودة منها هي التي تكون بالمشى القوي ، والركوب ، ومقدار المقتدر أن يندى البدن ويعول للنفس . وكما أن الرياضة على الصوم أعون شيء على حفظ الصحة ، كذلك الحركة بعد الطعام أجلب شيء للاستقام ، اللهم إلا أنه يستحب ، وخاصة للضعيف المدة ، أن يتمشى .
بعد الطعام خطوات يسيرة برفق ليتزل الطعام عن فم المدة .

(٢١) وأما وقت الاستحمام ، فهو بعد الرياضة ، وقبل الاغتذاء . ولذلك جرت العادة أن يستعمل في وقت الاستحمام ، وينبغي أن يكون موافقا في الكمية والكيفية . فإن ذهبت إلى تفصيل هذه الأشياء ، طال القول فيها ، والوقت يضيق عن ذلك .

(٢٢) لكن بالجملة ، إذا كنت أنت - حفظك الله - من الصنف الضعيف لبعض الأعضاء الرئيسية ، وذلك أنك ضعيف المدة والكبد ، وبخاصة المدة ، فقسد ينبغي لك مع الاعتناء بمودة الهضم الذي وصفناه ، والرياضة والاستحمام بعد الرياضة ، أن تعنى بما يقوى منك هذين العضوين ، وتستفرغ فضولها برفق .
ومرَبًا الورد المضاف إليه المصطكي والسنبلي والعود والقرنفل والدارصوم ،
أجزاء سواء ، بقدر ما تحتمله . وذلك بحسب الوقت ، أقله درهم من مجموعها للاوقية من مرَبًا الورد ، وأكثره درهمان . وبالجملة فذلك مصروف إلى ما يمدد من ذلك بالتجربة ، مما يختص بتقوية معدتك . والذبيد المشاوين مما يختص بتقوية كبدك .

(٢٣) وإن اجتمعت في معدتك فضول لتفصر هضمها ، وذلك في وقت ما ، فأوفق الأدوية لاستخراج ذلك الفضول ، هي أيارج الصبر المتخذ بالأفاويه الهندامى . ويحصى أن يكون الصبر المستعمل فيه فائقا ومفسولا ، فإن لم يمكن هذا ، فلتكن الأهليلجيات الثلاثة متخذة بالأفاويه الستة المستعملة في دواء الصبر على النسبة المستعملة فيه ، أعنى أن تكون الأفاويه نحو الثلاث ، بعد أن تحجب من يسها بدهن اللوز .

(٢٤) وإياك واستعمال الأدوية القوية الإسهال ، لنحافة بدنك وضعف أعضائك ، وذلك شحم كشم الحنظل وما أشبهه ، وإياك واستعمال الفصد ، إلا مند الضرورة الشديدة ، واقه يحفظك وبيقك .

(٢٥) ومما يحفظك من الحيات ، في زمن الصيف ، استعمال شراب السکنجبین المستعمل على أصل الكرفس والرازيانج والهندبا ، وعمروق السوس ، أجزاء سواه ، واستعمال ماء الشعير عند شدة الحر وانقطاع الأمطار ، وبخاصة البلد الحار مثل مراکش . ولولا سفرى ، لبسطت لك القول في هذه الأشياء ، على ما تعلم من كراهة التكلم فيها ، ولكن ذلك يخف على ، لمكان إشارك ، وتباهة فهمك وقدرك ، والسلام الأتم الأكمل عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته .

نجز كلام الفقيه الفاضل أبى الوليد بن رشد ، رضى الله عنه .



رساله

في حيلة البر

تلخيص:

ابن مرشد

بسم الله الرحمن الرحيم وصلی الله على محمد وعلى آله وسلم تسليماً

(١) قال الفقيه أبو محمد عبد الله بن الشيخ الفقيه العالم الإمام الأوحى أبو الوليد بن رشد رضى الله عنه : الفرض في هذا القول أن نبين الطريقة الصناعية في حيلة البره ، ما هي . ولما كان جمهور الأطباء ، القدماء منهم ، والحديث ، قد سلكوا في ذلك طريقة أخرى مشهورة ، وهي طريقة جالينوس وسائر الأطباء ، رأيت أن أذكرها أولاً ، وأذكر أنها ليست الطريقة الصناعية . ثم أذكر الطريقة التي وقفنا عليها ، واستنبطناها ، إن كان يستحق أن يسمى مثل هذا استنباطاً . لكن إذا نظرنا إلى ما ذهب منه على الناس منذ دهر طويل ، مع كثرة من وجد نعيم من الأطباء والمفلسين ، إن يستحق أن يسمى استنباطاً . وإذا نظرنا إلى انطوائه في أقاويل بعض الحكماء ، وتنبيه طيبه ، كان الأولى به أن يسمى
١٠ إيضاحاً وشرحاً .

(٢) فلنبداً بذكر طريقة الأطباء ، فنقول : إن هذه الطريقة مبينة على المقدمة المشهورة الدائمة ، وهي أن الضد شفاء للضد ، كما أن الشبيه حافظ للشبيه . مثال ذلك ، أنه إن كان المرض الذي لحق البدن حرارة ، كان شفاؤها بالضة الذي هو البرودة ، وبالعكس . أعمى أنه إذا كان المرض برودة ، كان شفاؤه بالأشياء الحارة . وهكذا الأمر في سائر الأمراض ، أعمى أن شفاؤها إنما هو بأضدادها .

(٣) وهذه الطريقة سلكها الناس منذ آلاف من السنين ، وأنا أقول : إنها ليست الطريقة الصناعية في إيجاد الصحة ، وإن وجود الصحة عن استعمال الضد ،

هو بالعرض ، وليس هو عن الضد ، بما هو ضد ، وسيظهر هذا ظهورا بينا ، إذا قلنا ما هي الطريقة الصناعية في ذلك .

(٤) وإذا قد قلنا : ما هي طريقة الأطباء ، فلنذكر الطريقة التي وقفنا

عليها ، ونسلم ما يجب تسلمه . فنقول : إنه قد تبين في غير هذا الموضوع ، أن

الحال في وجود الأمور الصناعية ، كالحال في وجود الأمور الطبيعية ، فكما أن

الأمور الصناعية ينتقل فيها الصانع ، من مبدأ محدود ، إلى مبدأ محدود ، وصل

نظام محدود ، حتى يبلغ إلى غايته التي يقصدها ، وهو وجود المصنوع . كذلك

الحال في وجود الأطوار الطبيعية ، ينتقل الكون فيها من مبدأ محدود إلى مبدأ

محدود ، وصل نظام محدود ، حتى ينتهي إلى الغاية ، وهو وجود الشيء الطبيعي .

١٠ إلا أن انتقال الصانع في الأمور الصناعية من شيء إلى شيء ، هو بالنظر العقل .

والنظام الذي بين تلك الأشياء المحدودة ، التي تنتقل عليها للصانع ، هو شيء

يدر كه العقل ، بين تلك الأشياء . فإذا أدركه سلك عليه في الفعل ، وانتقل من

واحد واحد منها إلى الآخر ، حتى يبلغ إلى وجود مصنوعه .

(٥) وانتقاله بالنظر ، بالعكس من انتقاله بالعمل . وذلك أن انتقاله بالنظر هو

١٥ على طريق التحليل ، وانتقاله بالعمل هو بطريق التركيب . مثال ذلك ، أن صانع

البيت مثلا ، إنما يقع فكره أولا على السقف ، الذي هو الكُنْ ، ثم يقع بفكرته أن

السقف لا يوجد إلا بوجود الحائط ، ثم يقع أيضا بفكرته أن الحائط لا يكون إلا

بعد أساس له ، فيبتدئ بالعمل من الأساس ، ثم الحائط ، ثم السقف ، حتى

يتم البيت ، الذي هو الموجود الصناعي . وهذا هو معنى ما قيل من أن الفكرة

آخر للعمل ، وأول العمل آخر الفكرة .

(٦) وأما انتقال الكون في الأمور الطبيعية ، فهو على ما جعل الله تعالى في طباعها من النظام والتلازم ، وبين تلك الأشياء المنتظمة ، التي ينتقل عليها الكون ، لا بأن الطبيعة تدرك ، ما تنتقل عليه من النظام ، بل ذلك النظام ، واللزوم ، هو في جواهر تلك الأشياء . ولذلك وجود الطبيعة أدل دليل ، على أن هاهنا عالما متقدما عليها ، سبحانه ، هو أفادها ذلك النظام . إلا أن بين الفعلين فرقا ، وذلك أن في الأمور الصناعية ، الصانع ، هو الذي يباشر الفعل بنفسه ، في كل واحد من تلك الأشياء المنتظمة ، وينتقل بالفعل من واحد واحد منها إلى الآخر ، حتى يكمل مصنوعة . وأما في الأمور الطبيعية ، فالأشياء الطبيعية هي التي تتحرك من ذاتها ، بما جعل الله تعالى فيها من القوى الطبيعية ، بعد أن يفيدها مفيد مبدأ الحركة من خارج . ثم تنتقل الحركة إليها من شيء إلى شيء ، على جهة اللزوم ، حتى يكمل ذلك الموجود الطبيعي .

(٧) والحكيم يشبه الطبيعة بالأشياء المعجبية التي يستنبطها العقل ، وهي الأشياء التي يفيدها الصانع نظاما وترتينا . فإذا أفادها مع ذلك مفيد مبدأ حركة من خارج ، تحركت هي من ذاتها ، على جهة التلازم ، إلى الغاية التي قدر لها ، مثل حباله الصائده ، وغير ذلك من الأمور المعجبية ، التي يستنبطها العقل . وإذا كان العقل الإنساني يقدر على أشياء مثل هذه الأشياء المعجبية ، فالنفس الإلهية أخرى بذلك .

(٨) ولما كان البره ، وبالجملة الأور الصحية ، قد تكون عن الطبيعة ، كان واجبا أن تكون الحال في كونها واحدا . أعنى ، أن يكون الانتقال فيما على نحو واحد ، أى من مبدأ محدود إلى مبدأ محدود ، وعلى نظام محدود . وإذا

كان ، كما قلنا ، أولا ، أن تكون الحال واحدة في الأمور الصناعية المحضة ،
والأمور الطبيعية المحضة . فهى أخرى أن تكون واحدا في الأمور التى تكون
مرة عن الطبيعة ، ومرة عن الصناعة والطبيعة ، وهى الأمور الصحية . وإذا كان
ذلك كذلك ، فهذه الأمور إذا كانت صناعية ، فواجب أن يتقدمها العلم الذى
يتقدم عند الصانع ، من عمل المصنوع ، أعنى أن يعلم الأشياء المنتظمة التى تنفل
من واحد واحد منها إلى آخر ، حتى ينتهى إلى الغاية التى يؤمها ، وهى وجود
الصحة مثلا . والطريق الصناعى فى ذلك إنما يكون من الصنعة ، وذلك بأن ينظر
فى غايته التى يقصد إيجادها ، ما هى ؛ ثم ينظر إلى الأشياء ، هى التى إذا وضعت
موجودة ، لزم عنها وجود تلك الغاية . فإذا وقع طليها بالفكر ، نظر أيضا أى
الأشياء هى التى إذا وضعت أيضا موجودة ، لزم عنها وجود تلك الأشياء الأول ،
حتى تبلغ من هذه الأشياء المتلازمة ، إلى أشياء يمكن أن يفعلها بنفسه . فإذا وقع
عليها ، شرع فى عملها ، وأنه إذا عملها ، لزم عنها تلك الأشياء ، وعن تلك الأشياء
الأخر ، وعن تلك الغاية التى قصدها . ومثال ذلك أن هذا العليل استعد بدنه .

(٩) فالغاية المطلوبة هاهنا ، إنما هو اعتدال مزاجه الذى هو الصحة مثلا ،
فنتظر أى الأشياء ، هى التى إذا أنزلناها موجودة فى هذا البدن ، لزم عنها اعتدال
مزاجه . فيظهر أن خروج الخلط الصفراوى ، مثلا ، إذا أنزل موجودا ، لزم عنه
اعتدال مزاج البدن ، ثم يظهر أى الأشياء إذا وضع موجودا ، لزم عنه
خروج الخلط الصفراوى . فيظهر لنا مثلا أن الدلك يفعله ، أو سقى الدواء أو
الرياضة ، أو الاستحمام . فإذا وقفنا على ذلك بالفكر ، شرعنا فى العمل من الأخير
فى المعرفة ، وهو شرب الدواء مثلا ، أو الدلك أو الاستحمام أو الرياضة . فإذا
فعلنا ذلك ، لزم عنه خروج الخلط الصفراوى ، وعن خروج الخلط الصفراوى

اعتدال المزاج الذى هو الصحة ، وسواء كان المتوسط واحدا ، أو أكثر من واحد . وهذا بعينه فعل الطبيعة . إذا انفردت بالبره و انتقلها من شيء إلى شيء ، على جهة اللزوم ، مثل ما يعرض بسخن البدن مثلا فى الحمى . فإذا سخن ، ذاب الخلط ، أو نضج . وإذا ذاب الخلط ، أو نضج ، دفعته الطبيعة بالقوى والإسهال أو بالعرق ، فكان عنه البره الذى هو الصحة .

(١٠) وينبغى أن تعلم ، أن البره الذى يكون عن الصناعة ، ليس هو عن الصناعة فقط ، بل وعن الطبيعة . ولذلك يوجد فيه النحو الذى يخص الكون الصناعى ، والنحو الذى يخص الكون الطبيعى . أما الذى يخص الكون الصناعى ، فإن تتقدم عند الطبيب معرفة النظام الذى ينتقل عليه هذا الكون . وهذه المعرفة ، هى التى تسمى صناعة ، و بمعرفتها يسمى الصناع صناعا .

(١١) وأما الذى يخص الكون الطبيعى ، فإن الصناع ليس يباشرفيه جميع الأكوان بنفسه ، وإنما يفيد للصانع مبدأ الحركة فقط ، ثم تتحرك تلك الأشياء عن الطبيعة ، التى فيها إلى حصول الغاية ، التى قدرت لها ، على ما هو الأمر عليه فى الأمور الطبيعية . وإذا كان هذا كله ، فالطريق للصناعى إنما هو معرفة هذا النظام ، ومعرفة الأشياء المتلازمة فيه ، من حيث هى متلازمة ، سواء ، كانت أضدادا أو ليست بأضداد . فإن أمثال هذه الأشياء ليست طريقة للبره ، لامن حيث هى أضداد ، ولا من حيث ليست أضدادا ، بل إنما هى طريق البره من حيث هى متلازمة ومتظمة . وإدراك هذه الأشياء المتلازمة ، والنظام الذى بينها ، هو الذى يسمى صناعة ، وهو الذى بمعرفته يسمى الصناع صناعا .

٢٠ (١٢) ومن هنا يظهر كل الظهور ، أن الطبيب متى عاجل العليل بشيء ،

أى شيء كان ، فإنه يفيد الطبيعة بذلك مبدأ لنظام محدود ، وغاية محدودة .
وتلك الغاية ليس تخلو أن تكون إما من جنس المرض ، أو من جنس الصحة . وإذا
كان الطبيب جاهلاً بذلك النظام ، والغاية الخاصة به ، وأفاد الطبيعة مبدأ ما ، أعنى
بأن ماله بشيء ما ، أى شيء كان ، فإنه يخطئ بالذات ، ويصيب بالمرض .
وهذا الطبيب ، فوجود الصحة عنه أقل ، ووجود الموت عنه أكثرى . وليس يبعد
أن يكون هذا ، أعنى الجهل بهذه الطريقة ، هو السبب ، أو هو أحد الأسباب في
أن قال الحكيم في أول الحس والمحسوس . ولنقل في الصحة والمرض : إن أكثر
من يموت ، إنما يموت بالطب .

(١٣) فقد تبين من هذا القول ، ما هى الطريقة الصناعية ، التى ينبغى أن
يسلكها الطبيب ، في إيجاد الصحة ، وأن هذه الطريقة تكون صناعة ، بالحقيقة ،
لا بالطريقة التى ذكرها الأطباء .

(١٤) وذلك ما قصدنا إليه ، والحمد لله ، حق حمده .

كملت المقالة ... عونه

وصلى الله على سيدنا محمد نبيه وعبد .

١

٢٣٠٠ / ١٩٨٦ / ٨٠٠٤ مطبعة دار الكتب

رقم الإيداع بدار الكتب ١٩٨٧ / ٢٥٨٥

التوقيع الدولي 2-1304-01-977-ISBN

Sixième degré

1. *K. ħālat al - bar'* *

14 *maqāla*

Septième degré *

K. Tadbir al - ṣiḥḥa *

Nous avons marqué d'un astérisque les commentaires d'Averroès qui correspondent à ces diverses risāla ou kitāb. Les deux oeuvres d'Averroès qui ne font pas partie de cette liste sont la risāla sur la thériaque et la *maqāla fi asnāf al - mizāj*.

Georges C. Anawati



Premier degré (al - marlabā l-ūla).

Il constitue une introduction (*madkhal*) l'étude de la médecine et comporte quatre livres :

1. *Kitāb al - firaq .*
2. *Kitāb al - šinā'a al - ṣaghīr .*
3. *Kitāb al - nabḍ al - ṣaghīr .*
4. *Kitāb Aghlūqun .*

Deuxième degré .

1. *K. al - ustūqussāt **
2. *K. al - mizāj **
(Trois maqālāt)
3. *K. al - quwā al - ḥabī'iyya **
(trois maqālāt)
4. *K. al - tashrīḥ al - ṣaghīr*
(cinq maqālāt)

Les Alexandrins ont réuni et complété, à travers l'oeuvre de Galien ce qui se rapporte à l'anatomie .

Troisième degré

*K. al - 'ital wal - a rād **

Quatrième degré

1. *K. ta'arruf 'lāl al - a'ḍā' al - hātina*
2. *K. al - nabḍ al - kabīr*

Cinquième degré

1. *K. al - ḥummiyyāt **
2. *K. al - huḥrān*
3. *K. ayyām al - huḥrān*

E. Le Corpus alexandrin de Galien (Summaria Alexandrinorum).

Pour essayer de retrouver la base de nos "maqālāt" de l'Escorial, et l'ordre dans lequel elles se présentent, il est intéressant d'examiner la liste des ouvrages de Galien telle que la tradition alexandrine nous l'a transmise.

Ce Corpus n'existe pas en grec; ce sont les médecins arabes qui l'ont constitué, en l'attribuant à Jean Philopon.

(Cf. Steinschneider, *Al-Farabi*, pp. 163 - 174; Leclerc, *Histoire de la médecine arabe*, t. 1, pp. 38 - 55 Meyerhof, *Alexandrien - Bagdad*, pp. 394 - 398; Temkin, *Hippokratismus*, pp. 48 et sq., 50 et sq.; 74 - 80; Owsen Temkin, *Gnomon*, v. 9 (1933), pp. 45 et sq.; *Studies on late Alexandrian Medicine* I. *Alexandrian Commentaries on Galen's De Sectis ad introducendos*, in *Bulletin of the History of Medicine*, t. 3 (1935), pp. 405 - 430; Owsen Temkin, *On Galen's Pneumatology*, in *Gesnerus* t. 6 (1951), pp. 187 et sq.; Ritter - Walzer, *Arab. Ubers.*, pp. 820 - 825; Ullman, *Die Medizin im Islam*, pp. 65 - 67, à qui nous avons emprunté ces renseignements).

Ibn Abī Uṣaybī'a consacre un chapitre spécial (ch. VI, t. 1, pp. 103 - 109) aux médecins alexandrins, en rapportant d'ailleurs les paroles d'al - Mukhtār b. al - Ḥasan b. Buṭṭān. Sept de ces médecins alexandrins dont Jean Philopon (Yaḥya al - Naḥwī) ont classifié et condensé les nombreux livres de Galien en seize livres qui servaient de base à l'enseignement de la médecine à Alexandrie (*fī maṣāliḥ ta'allum al - ṭibb bil - isḥandarīyya*). Ils lisaient ces livres selon un ordre déterminé puis ils en firent des résumés (*jamal wa jawāmi'*) pour en faciliter la mémorisation; ils en firent aussi des commentaires.

L'enseignement comportait sept étapes ou degrés (*martaba*)

V. *Les Causes et les symptômes (al-'Ilal wal - a'rāḍ)* 884(8)

f. 41 ro

Abrégé du traité de Galien *De morborum et symptomatum differentiis et causis* (cf. no 880) comprenant quatre traités *maqūlāt*:
I. fo 42 r; II. f. 46 r; III. f. 48 r; IV. f. 50 v;
V. f. 53 v.; VI. f. 57 v.

VI. *Des variétés des tempéraments (FI aynāf al - mizāj)* 884 (4)

Renan, *Averroès*... p. 78, pense que ce traité correspond au *De temperamentis* cité par Ibn abī Uṣaybī'a t. 2, p. 78, ligne 9. "comme un ouvrage distinct de l'exposition du livre de Galien qui porte le même titre." p. 77, ligne 23).

VII. *La Thériaque*

Il existe deux manuscrits de ce traité : 884 (6) et 873 (3)

Le premier se trouve dans le recueil composite décrit précédemment. Quant au manuscrit 873 il se trouve dans un recueil de plusieurs mains de onze traités, le dernier datant de 789 / 1387

Papier, écriture maghrébine, 145 feuillets, nombre de lignes variant de 17 à 36 (cf précisions dans Catalogue p. 64)

dimensions : 14,5 × 22 cm..

Le troisième opuscule est celui de la thériaque d'Averroès cf. Leclerc, t. 2, p. 108; Simonet, Glósario, p. CXLVIII, note 4; P. M. Bouyges, *Inventaire*... p. 36, no 64

VIII. *La conserotion de la santé (fī ḥifz al - ṣiḥḥa)* 884(7)

Renan pense qu'il s'agit du livre VI des *Kulliyāt (Colliget)* mais la comparaison faite avec le manuscrit de Madrid (Catalogue Robles CXXXII) n' a pas confirmé cette opinion.

IX. *Stratagème pour la guérison (Fī ḥīlat al - bur')* 874(2)

f. 76 - 78 vo.

Il contient trois traités .

Pour l'incipit on se référera au texte arabe .

II. *Le tempérament (al - Mizāj)* 881 (2)

cf Nos 848 874 879.

Abrégé du tempéramentis en trois maqālāt .

I. f. 22 ro II. f. 38 ro III. f. 57 ro.

La date de l'achèvement du *talkhīṣ* est rabi' II 588 (avril - mai 1192), et l'indication suivant laquelle l'auteur fut poussé à faire cet abrégé par ses deux fils : Abū I-Qāsīm et Abū Muḥammad, montre qu' il s'agit bien d'Averroès *taekhīṣ* (cf. No 884).

III. *De Facultatibus naturalibus (al - Quwa al - ḡabī'yya)*
881 (3)

La version arabe de Galien existe (cf No 467 et 848).

Il s'agit également de l'abrégé fait par Averroès dont le début est identique à celui du no 884

I. liv. I f. 69 vo ; Liv. II f. 90 ro ; III f. 101 dont la fin manque .

884 f. 7 vo titre à la fin.

IV. *Des fièvres (Talkhīṣ kitāb al - ḡummiyyāt)* 884 (1)

Écriture maghrébine. Recueil composite, en grande partie de la même main de 163 feuillets paginés dans les deux sens ; dimensions 14×18.5 cm.

Abrégé du livre des fièvres de Calien cf. 797, 849 860. Ibn abi Uṣaybī'a t. 2, p. 77; Leclerc, t. 2, pp. 97 et sq.; Renan, *Averroès*. . . , p. 61 et p. 462.

Le début manque. Partout on trouve *qāla* puis *aqūlu* comme dans un commentaire. Résumé achevé le mercredi qui suit le mois de Muḥarram 589 /ii février 119. Copie achevée le lundi 3 rajab 634/2 mars 1237 à Iḡisn Burshāna (Purchena) par Ibrahīm b. Ahmad . . . al - Azdī.

H. Jahier et A. Noureddin, *Avicenne, Poème de la médecine, Urjūza fī ṭ-ṭibb, Cantica Avicennae*, Paris. Belles-Lettres 1956.

C. La collection des petits traités de l'Escorial.

Il existe à la Bibliothèque de l'Escorial une collection de petits manuscrits portant sur des sujets médicaux dont voici la liste :

1. *Talkhīs Istiqissāt Gālinūs* (Építome des éléments de Galien).
2. *Talkhīs K. al-Mizāj li Gālinūs* (Építome du Livre du Tempérament).
3. *Talkhīs al-quwa al-ṭabīyyu* (E. des Facultés naturelles).
4. *Maqāla fī ḥummiyyāt al-afn* (Des fièvres).
5. *Kalām jī ihhtīšār al-'ilal wal-urūd* (Des causes et symptômes).
6. *Maqāla fī aṣnāf al-mizāj* (Les variétés des tempéraments).
7. *Maqāla fī l-tiryāq* (La thériaque)
8. *Fī ḥifẓ al-ṣiḥḥa* (De la conservation de la santé.).
9. *Fī ḥīlat al-bur'* (Moyen de guérir).

D. Description des manuscrits de l'Escorial.

Nous suivons l'ordre de notre édition.

1. *De Elementis (al-ustuqussāt)* 881 (1)

Dans un recueil de la même main contenant trois abrégés d'ouvrages de Galien. On y trouve constamment *qāla* ou *qāla Gālinūs* avec le texte de Galien puis la glose du Commentateur commençant par *fa-naqūl*.

Le recueil est en papier, avec une écriture maghrébine, contenant 130 feuillets; 19 lignes par page. Dimensions: 14x18,5 cm.

L'ouvrage complet des *Kulliyāt* a été reproduit en photocopie par l'Institut General Franco à Tétouan, avec une introduction en arabe et un index scientifique par Alfred Boustani et traduit en espagnol par Cristolab Perez Vera: Publicaciones del Istituto General Franco para la Investgacion Hispano - arabe. Seccion primera: Manuscritos Arabes. Quitab El Culiāt (Libro de las generalidades (por Abu Ualid Mohamed Ben Ahmed Ben Rōxd, El Maliki El Cōrtobi (Averrōes), 1933, Artes Graficas Bōsca Larache (Mar-ruecos).

Cette édition est rare, nous avons pu l'examiner à la Biblio-
thèque de l'Université de Californie (Los Angeles). La traduction
latine se trouve dans le Supplément I de la collection " Aristotelis
Opera cum Averrois Commentārius, Venetiis apud Junctas 1562 -
1574; reproduction anastatique en 1962 (Minerva G. m. b. H.
Frankfurt am Main).

B. Le Commentaire de la *Urjūza* d'Avicenne

Avicenne (m. en 1037), l'auteur du *Canon de la Médecine*,
a voulu condenser en un poème didactique les principes essen-
tiels de la médecine. Ce poème a été traduit en latin sous le nom
de *Canticum*. Averroès a commenté le texte d'Avicenne en le sui-
vant systématiquement. Voici le commencement de cette *Urjūza*:

الطِبُّ حِفْظُ صِحْوَةٍ بِرِءٍ مَرِيضٍ مِنْ سَبَبٍ فِي بَدَنِ عَنْهُ عَرَضٌ

qui devient en latin :

Medicina est conservatio sanitatis et curatio aegritudinis
Quae accidit ex causa quae in corpore existit.

Il existe une vingtaine de manuscrits du texte arabe du
Commentaire d'Averroès (cf. notre *Bibliographie* . . . p. 240-242).
Le texte d'Avicenne avec sa traduction latine et française a été
publié par

Oeuvre médicale est loin d'être aussi importante que sa philosophie, elle ne laisse pas cependant d'avoir une certaine valeur au point de vue historique .

Elle se compose des ouvrages suivants :

A. *Kitāb al - Kulliyāt* (Le Livre des généralités médicales), titre devenu chez les Latins le *Colliget* . Averroès a voulu dans ce livre s'en tenir aux principes généraux (d'où le titre), en demandant à son ami Ibn Zuhr d'en composer un autre qui compléterait le sien en entrant dans le détail des maladies qui peuvent affecter chaque organe depuis la tête jusqu'aux pieds, ouvrage qui fut intitulé *Kitāb al - Taysir* (la facilitation), concernant la thérapeutique et le régime .

Voici les grandes divisions du *K. al - Kulliyāt* d'Ibn Rushd

1. *Kitāb tashrīḥ al - a'ḍā'* (De anatomia).
2. *K. al - ṣiḥḥa* (De Sanitate).
3. *K. al - maraḍ* (De aegritudinibus).
4. *K. al - 'alamāt* (De signis sanitatum et aegritudinum).
5. *K. al - adwiya wal - aghdhiya* (De cibis et medicinis).
6. *K. ḥifz al - ṣiḥḥa* (De regimine sanitatis).
7. *K. Shifā' al - amrāḍ* . (De aegritudinum curatione seu ingenio sanitatis).

Un orientaliste suisse, le Prof. Christof Bürgel a publié une partie de ce texte (le ch. du *K. al - ṣiḥḥa : al - qawl fī ālāt al - tanaffus*), avec une longue introduction et la traduction du texte en allemand: *Averroes " contra Galenum "*. *Das Kopitel von der Atmung in Colliget des Averroes als ein Zeugnis mittelalterlicher Kritik an Galen*, eingeleitet, arabisch herausgegeben und übersetzt von J. Christof Bürgel, Nachrichten der Akademie der Wissenschaften in Göttingen 1, philologisch - Historische Klasse, Jahrgang: 1967 No 9, pp. 263 - 340 .

INTRODUCTION

Il y a dix ans, l'Organisme arabe pour l'Éducation, la Culture et le Science (ALECSO), décida, à l'occasion du huitième centenaire de la mort d'Averroès, de tenir un congrès international pour célébrer ce grand philosophe arabe. Le Comité organisateur me demanda de préparer une Bibliographie complète de ses oeuvres, à l'instar de celle qui m'avait été demandée pour les oeuvres d'Avicenne en 1950. L'ouvrage fut effectivement élaboré ; il fut publié par les soins de l'ALECSO.

Ce qui ressortit de notre Bibliographie, c'est que le célèbre philosophe cordouan n'était pas seulement un fervent disciple d'Aristote mais également un médecin célèbre qui avait longuement fréquenté Galien et avait commenté quelques uns de ses traités. Un certain nombre de ces commentaires étaient inédits en arabe et se trouvaient à la bibliothèque de l'Escorial. Je pus me procurer des photocopies de ces manuscrits et en préparai l'édition. Un séjour à l'Escorial me permit d'examiner de visu les manuscrits et de contrôler le texte transcrit. Le Comité de l'ALECSO encouragea vivement l'édition de ces textes et nous confia, à M. Sa'ïd Zayed et à moi-même, le soin d'en assurer l'édition. Nous sommes heureux de la présenter aujourd'hui aux historiens de la médecine arabe et de la médecine grecque dans ses rapports avec celle-ci.

1. Les oeuvres médicales d'Averroès.

Averroès ne fut pas seulement le philosophe et le théologien que nous connaissons, l'auteur du *Tahâfut al-Falâsifa* et du *Faṣl al-Maqâl*, mais il fut également médecin : le calife Abū Ya'qūb l'avait choisi pour être son médecin particulier. Bien que son

collaboration avec M.Sa'ïd Zāyed . Le P.Anawati est familier avec le grand philosophe : il fut chargé par l'Organisation arabe pour l'Éducation, la Culture et la Science (ALECSO) d'élaborer une Bibliographie des œuvres d'Averroès. Quant à M. Sa'ïd Zayed , c'est un éditeur chevronné de textes philosophiques arabes, en particulier ceux d'Avicenne; il y a consacré plus de trente ans de sa vie. Madame Zeynab El - Khodeiri, professeur de philosophie musulmane à l'Université du Caire a contribué, par des remarques judicieuses, à la réalisation de l'édition.

Les deux éditeurs ont déployé beaucoup d'efforts pour arriver au bout de leur tâche ; il faut leur en être reconnaissant, d'autant plus que, pour la plupart des traités, ils ne disposaient que de manuscrits uniques ou incomplets. Pour certains d'entre eux la traduction latine leur a été d'un certain secours.

Signalons enfin que le Dr Paul Ghalioungui et le P.Anawati ont traduit en anglais et publié au Caire l'ensemble de ces traités.

Nous sommes convaincus que la présente édition ne manquera pas de susciter de nombreuses études dans le domaine de l'histoire de la médecine et des relations culturelles entre l'Orient et l'Occident.

Ibrahim Madkour

hébraïque. Madrid avait entretemps édité deux textes arabes de la Physique (le *De physica Auditu* et le *De Anima*). L'Égypte eut à coeur d'apporter sa contribution dans ce domaine en acceptant de publier l'Averroès arabe. Un comité international fut constitué, composé de scholàrs arabes et arabisants.

Ce Comité eut soin de fixer d'abord les règles que devaient suivre les éditeurs du Corpus - que nous publions en appendice. Etant donné que des efforts avaient été déjà déployés pour publier les oeuvres logiques et métaphysiques d'Averroès, le Comité estima qu'il convenait que l'on commençât le travail d'édition par les oeuvres de la Physique. Aussi sommes-nous heureux de pouvoir présenter aujourd'hui le texte arabe des traités médicaux d'Averroès qui expriment un des aspects de sa pensée. On ne s'était guère jusqu'ici occupé de ses écrits sur la médecine.

On sait la grande place qu'occupe Galien dans la médecine arabe: il est, dans ce domaine, l'égal d'Aristote dans celui de la philosophie. Les auteurs musulmans lui portèrent un intérêt particulier, recherchant partout ses oeuvres et les faisant traduire en arabe, en particulier par le célèbre érudit Ḥunayn Ibn Ishāq.

La Bibliothèque de l'Escorial nous a conservé un certain nombre de manuscrits médicaux d'Averroès dont huit commentent des traités de Galien et un neuvième est un traité personnel d'Averroès sur la thériaque. On en trouvera la liste dans les pages qui suivent. Ces traités ont joué un certain rôle dans l'évolution et le développement de la médecine chez les Arabes et dans le monde latin car certains d'entre eux ont été traduits. Les maladies qu'ils abordent sont examinées par Averroès d'un point de vue à la fois médical et philosophique.

C'est le P. G. Anawati qui, à l'occasion du huitième centenaire de la mort d'Averroès, attira l'attention sur l'existence de ces manuscrits. L'ALECSO lui confia le soin de les éditer, en

PRÉFACE

C'est à juste titre que Renan est considéré comme l'un des premiers historiens à avoir attiré l'attention sur Averroès et l'avoir mis en relation avec la pensée contemporaine. Il le prit comme sujet de sa thèse de doctorat qu'il intitula : *Averroès et l'averroïsme*. L'ouvrage parut au milieu du siècle dernier.

Renan avait utilisé surtout les sources latines tout en tirant profit également de certaines sources arabes et hébraïques. Il mit en lumière son influence sur la pensée médiévale et celle de la Renaissance et signala le soin dont furent entourées les traductions latines de ses oeuvres.

La thèse de Renan suscita de nombreux travaux vers la fin du siècle dernier et le début du nôtre. On se mit à la recherche du texte arabe d'Averroès ainsi que de ses traductions latines et hébraïques. Le "Medieval Academy of America", sous les auspices de l'Université de Harvard, se chargea de cette tâche pendant une trentaine d'années, dans la première moitié du vingtième siècle. Elle tint à ce que les livres édités parussent à la fois dans leur traduction latine et hébraïque. Dix volumes parurent puis le travail s'arrêta.

L'Union internationale des Académies décida de reprendre le projet en publiant les commentaires d'Averroès sur Aristote sous leurs différentes formes : petits, moyens et grands. Le travail d'édition fut réparti entre trois institutions, chacune chargée d'éditer le texte d'Averroès dans une des trois langues : arabe, hébraïque et latine. Le Thomas Institut de Cologne s'engagea à éditer le texte latin, l'Université hébraïque de Jérusalem, le texte